

# التعليق على كتاب سيبويه

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

الترغف سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

## الجزء الأول

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن محمد القوزي

الأستاذ المشارك بكلية الآداب  
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى

١٩٩٠ - ١٤١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليماً كثيراً

هذا باب علم ما السكلم<sup>(١)</sup>

قال أبو علي رحمه الله : قلت : قالوا : الذى عليه وُضِعَ الكتابُ  
التنوينُ فى علمٍ ، وأن ( ما ) استفهامية ، والسكلمُ مبتدأ وخبره ( ما )  
والجمله فى موضع نصب على تقدير هذا باب أن تعلم ما السكلمُ ، ففاعلُ  
علمِ المخاطبُ .

والعلم فى باب التمدى على ضربين :

ضرب بتمدى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثانى فى المعنى  
أو يكون له فيه ذِكْرٌ كشرط خبر المبتدأ .

وضرب آخر يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز مفعولاً ، كما لا يجاوز  
عرَفْتُ مفعولاً ، فإذا قدر ( ما ) استفهاماً كان قوله ( علم ) هو الذى  
يتمدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الذى بمعنى عرَفْتُ ، لأن

---

(١) هذا أول باب فى كتاب سيبويه وهو بتنوين « علم » كما وصف  
أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢/١ ، وقد نقل ذلك فى شروح الكتاب ، انظر  
شرح السيرافى ٢/١ ق ، وشرح الرماني : ١/١ ق ، والنكت فى تفسير كتاب  
سيبويه ق ٦ .

الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يُلغى نحو :  
ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَبَابُهُ ، لأن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام  
في موضع مفعوله ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظٍ ولا موضع<sup>(١)</sup> ، وإذا  
وقَعَ الاستفهام في موضع مفعوله تَجِل في موضع الجملة بأسرها ، فَعَلِمُ  
في موضع ( أَنْ تَعْلَمَ ) و ( مَا أَلْكَلِمُ ) التي هي جملة استفهام في موضع  
المفعول الأول ، وقد كَسَدَ المفعول الثاني كما سَدَّ خَبْرُ ( أَنْ ) في قولك :  
عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وأما تقديره قوله ( عِلِمَ ) في معنى ( أَنْ تَعْلَمَ )  
وإن لم يُصَفَّ إلى ضمير المُخَاطَب ، فجائز أن تقدره فعلا للمُخَاطَب والغائب  
إن لم تُصَفِّه إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل ( أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ  
ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ )<sup>(٢)</sup> ، وكنوله تعالى : ( وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ  
اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا )<sup>(٣)</sup> ، والتقدير  
لو أن لهم شيئًا ، وأن يرزق شيئًا فهذان عملاً في مفعوليهما وإن لم يُضَافَا  
إلى ضمير فاعليهما في اللفظ ، ومثل ذلك ما أنشده سيبويه<sup>(٤)</sup> :

---

(١) أجاز السيرافي وابن النحاس أن يكون « علم » مصدرًا ينحل  
لأن والفعل المبني للمفعول ، و « ما الكلم » جملة استفهامية علق عنها  
العلم ، التقدير « هذا باب أن يعلم ما الكلم » أي : أي شيء الكلم من العربية  
انظر منهج السالك / ١١٧ .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة النحل آية ٧٣ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم ينسبه سيبويه ، وفيه شاهد على تنوين  
المصدر « رغبة » ونصب ما بعدها بها على معنى « وأن ترهب عقابك »  
←

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِتَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

ومثله :

فَلَمْ أَنْسُكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(١)</sup>

←

الكتاب : ٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ، ق / ١٧٥ ، شرح المفصل : ٦١/٦ ، ومما يتعلق بعمل المصدر عمل فعله معرفا ومنكرا ما رواه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ « ولا الليل سابق النهار » ( سورة يس ، آية ٤٠ ) بنصب « النهار » قال : فقلت له : ما تريد ؟ فقال : سابق النهار ، فقلت : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن ، يريد : أتقل . انظر الافصح في شرح أبيات مشكلة ٥٧ - ٥٨ ، وانظر الخصائص : ١٢٥/١ حيث فسر ابن جنى قوله « أوزن » بأنه أقوى وأمكن في النفس . (١) هذا بعض عجز بيت من الطويل للمرار الأسدي وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم ...

وفيه شاهد على عمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه ، انظر الكتاب ٩٩/١ ، قال ابن يعيش : « رواية البيت في كتاب سيبويه « لحقت » مكان « كررت » فيكون « مسمع » منصوب بالضرب ، وأما من روى « لحقت » فيجوز أن يكون « مسمع » منصوبا به لا بالمصدر ، فلا يكون فيه حجة . شرح المفصل : ٦٤/٦ ، والواقع أن سيبويه يرويه « كررت » مع نصب « مسمع » بالضرب ، ولكنه المبرد الذي يرويه « لحقت » على كون المصدر يعمل منكرا ومعرفا ، انظر المقتضب : ١٤/١ - ١٥ ، قال في الدرر : ١٢٥/٢ « مسمع هذا هو مسمع بن شيبان ، أحد بني قيس بن ثعلبة » ، والجرمى ينسب البيت الى مالك بن زغبة الباهلي ، انظر العينى ٤٠/٣ والنكول هو الرجوع عن القرن جينا ، انظر الخزانة ٤٣٩/٣

تقديره : أن رهبتُ عقابك ، وعن أن ضربتُ وسمعتا .

فنُصب بهما مفعولاهما ، وإن لم يُضَافا إلى ضمير من مَهَّمَا له ، فكذلك  
( عِلْمٌ ) مقدرٌ بـ ( أن تَعَلَّمَ )<sup>(١)</sup> ، وإن لم يضاف إلى ضمير المخاطب كهذه  
الأشياء<sup>(٢)</sup> التي ذكرناها ، وهو الذي علمه المعنى ، كأذنه جواب سائل<sup>(٣)</sup> .  
سأل : مَا السكليمُ ؟ فقال : هذا بابُ أن تَعَلَّمَ مَا السكليمُ ، وهو على  
هذا/ قوله<sup>(٤)</sup> في سائر الكتاب ، اعلم أن كذا وكذا ، فإن قلت : فهل  
يجوز أن يذهب بالمصدر الذي هو ( عِلْمٌ ) مذهب ما لم يُسَمَّ فاعله ؟  
فالجواب : أنك إن جعلت ( مَا ) استفهاماً لم يجوز أن تذهب به هذا  
المذهب ، لأنك إن قدّرتَه بالفعل كان هذا باب أن يَعَلَّمَ مَا السكليمُ فتقوم  
الجملة مقام اسم الفاعل المبني للفعل ، والجمل لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم  
مقام الفاعلين لأن الفاعل يُسَكَنِي عنه ، ويشئ ويجمع ، ويُضمر في الفعل ،  
فيذكر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا مُتَمَتِّعٌ في الجملة ، غير جائز<sup>(٥)</sup> فيها  
وأيضاً فإن الجمل أحاديث ، وإنما يقام مقام الفاعلين ، تُحدِّث عنهم  
لا أحاديث ، فكما لا يجوز ( عِلْمٌ ضَرَبَ زَيْدٌ ) ولا ( عَلِمَ أَيْنَ زَيْدٌ )  
ولا ( ظُنُّ كَيْفَ زَيْدٌ ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يجوز

(١) في الأصل : « بأن تعلم » .

(٢) في الأصل : « الأشياء » من غير همز .

(٣) في الأصل : « سائل سأل » بالياء في الأولى ، ومن غير همز .

في الثانية .

(٤) الضمير هنا عائذ الى سيبويه .

(٥) في الأصل ( جاز ) بالياء .

وَأَنْ يُقَامَ (مَا السَّكِيمُ) مقام فاعل الفعل المبنى للمفعول، ويدلُّك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّثٌ عنه، فسكاً لا يكون المبتدأ المُحَدَّثُ عنه إلا مفرداً، ولا تقع موقفةُ الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشدَّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل، وما يلزم من إضماره فيه، وليس ذلك في المبتدأ.

فإن قلت: أضير المصدر في قوله: أَنْ يُعَلَّمَ، لتصير الجملة التي هي قوله (مَا السَّكِيمُ) في موضع نصب، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ (وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ) (١) يريد نُجِّيَ النَّجَّاهِ الْمُؤْمِنِينَ، فإن ذلك أيضاً غير جائز، لأن للمفعول المنتصب حكمه أن يسكون الرفع في المعنى المقام مقام الفاعل وليس قولك: (مَا الْعِلْمُ)؟ ولا له فيه ذِكْرٌ فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذف التنوين من (عِلْمٌ) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي، كأنك قلت (عِلْمٌ أَلَدَى هُوَ السَّكِيمُ) ولو جعلته استفهاماً لم يَجُزْ أن تضيف (عِلْمٌ) إليه، لأن الجمل لا تسكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل، وهذا شيء مقصور عليها، ولا يجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل، فإن أضفت (عِلْمٌ) إلى ما كان بمعنى الذي، واحتمل أن يكون (عِلْمٌ) المتعدي إلى مفعول، واحتمل أن يكون المتعدي إلى

(١) سورة الأنبياء ٨٨، وهذه قراءة ابن عامر وعاصم، انظر النشر

مفعولين ، فإن جعلته المتعمد إلى مفعولين وقدّرت المصدر به ( أن تَعَلَّمَ )<sup>(١)</sup> كان ( مَا أَلْكَمْتُ ) في موضع المفعول الأول ، وإن كان مجروراً في اللفظ كقولك / : أَعْجَبَنِي بِنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ ، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً ، فكذلك يكون ( مَا أَلْكَمْتُ ) وتضمير مفعولاً ثانياً ، وإن قدرته به ( أن يُعَلَّمَ )<sup>(٢)</sup> كان ( مَا أَلْكَمْتُ ) في المعنى مرفوعاً وإن كان في اللفظ مجروراً ، كقولك : أَعْجَبَنِي رُكُوبُ زَيْدِ الْفَرَسِ ، وتضمير مفعولاً ثانياً ؛ وإن جعلت العِلْمَ الذي يتعمد إلى مفعول واحد ، وأضفت ثم قَدَّرْتَهُ ؛ ( أن تَعَلَّمَ )<sup>(٣)</sup> أو ( أن يُعَلَّمَ ) لم يُجْتَنَبْ إلى إضمار مفعول ، ويكون ( مَا أَلْكَمْتُ ) في موضع اسم منصوب إن قدرته به ( أن تَعَلَّمَ ) أو مرفوع إن قدرته ( أن يُعَلَّمَ ) وإن كان مجروراً في اللفظ .

وَ ( مَا تَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ )<sup>(٤)</sup> :

تكون اسماً ، وتكون حرفاً ، ويختصّر في كل نوع منهما على

- 
- (١) في الأصل « بأن تعلم » .
  - (٢) في الأصل « بأن يعلم » .
  - (٣) في الأصل « بأن تعلم » .

(٤) انظر تفصيل ذلك في معنى اللبيب ٣٩٠ - ٤١٤ ، وعقد ابن هشام فصلاً للتدريب في ( ما ) فليراجع في المصدر نفسه ص ٤١٤ - ٤٢٩ كما أن أبا علي الفارسي خص ( ما ) هذه بعناية خاصة في كثير من كتبه ، وتراه يطيل الحديث عنها في مكان ويختصره في آخر ، انظر مثلاً : الايضاح ١٠٩ - ١١٣ ، المسائل البغداديات ٢٤٩ - ٣٤٧ ، المسائل الشيرازيات ق/١



عدة وجوه ، وأنا أذكر مُتَّصِرَةً فَمَا فِي كُلِّ نَوْعٍ ، وَأَجْمَعُهُ إِدْ (١) كَانَ غَيْرَ  
مَجْتَمِعٍ فِي السِّكِّتَابِ .

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ الَّذِي تَسْكُونُ ( مَا ) فِيهِ اسْمًا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ :

الأول : أن تَسْكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي فَتَلْزَمُهَا الصَّلَةُ كَمَا تَلْزَمُ الَّذِي (٢) ،  
وَتَسْكُونُ بِمَعْنَى اسْمٍ مَهْزُورٍ (٣) ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ  
أَنْفُسَهُمْ ) (٤) التَّقْدِيرُ : بِئْسَ شَيْئًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ، فَقَوْلُهُ : اشْتَرَوْا صِفَةً  
لِـ ( مَا ) وَلَيْسَ بِصَلَةٍ ، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ نَعْمَ وَبِئْسَ لَا يَمَعْلَانِ  
فِي الْأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ نَحْوَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَإِنَّمَا يَمَعْلَانِ فِي الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى  
الْأَنْوَاعِ (٥) وَ ( مَا ) إِذَا وُصِلَتْ اخْتَصَصَتْ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهَا

---

(١) فِي الْأَصْلِ « ان » ، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ سَبَبِيَّوِيَهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنِ هَذِهِ  
الْوَجُوهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابِهِ .

(٢) نَحْوُ النَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ »  
النَّحْلُ / ٩٦ .

(٣) أَيْ الْوَجْهَ النَّانِيَّ مِنْ أَوْجِهٍ « مَا » الْاسْمِيَّةِ ، وَفِيهِ « مَا » نَكْرَةٌ  
بِمَعْنَى شَيْءٍ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ / ٩٠ .

(٥) الْاسْمُ الْمَخْصُوصُ أَوْ الْخَاصُّ هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَسْمُومٍ بَعِيْنِهِ كَالْعِلْمِ ،  
أَمَّا الْاسْمُ الدَّالُّ عَلَى النَّوْعِ فَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ ، وَيَسْمِيهِ الْفَارْسِيُّ الْاسْمَ  
الْحَاوِيَّ لِلْأَشْخَاصِ كَرَجُلٍ . انْظُرِ التَّعْلِيْقَةَ / ق ١١٦ ، أ ١٢٦ ، وَانْظُرِ  
فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ ٢ / ٨٩ .

فَعَمَّ وَيَبْسُ ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها<sup>(١)</sup> على هذا المعنى ، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك : ما عندك ؟ وما زيد ؟<sup>(٢)</sup> كلاماً تاماً .

وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضاً فيها<sup>(٣)</sup> ، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم ، كما لا يعمل الذي في صلته ولا سائر الموصولات في صلته .  
الضرب الثاني : وهو الذي تكون ( ما ) فيه حرفاً غير ( أها )<sup>(٤)</sup> تكون ( ما ) وما بعدها في تأويل المصدر نحو : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ أَي صَنِيمُكَ ، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان ، كقولك : لا أكلك ما اختلف الليل والنهار ، فـ ( ما ) مع ما بعدها في تأويل المصدر ، والمعنى :

---

(١) هذا هو الوجه الثالث لما الاسمية ، وفيه « ما » مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية اذا جرت ، وبقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو تلك التي في قوله تعالى « فناظرة بم يرجع المرسلون » ( النمل / ٣٥ ) وقوله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون » ( الصف / ٢ ) ، أما التي لها صلة فكالتى في بيت ليبيد : ( الديوان / ٣٦ )  
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل  
فما مبتدأ بدليل ابدال المرفوع منها ، وذا موصولة بدليل افتقاره للجملة بعده . انظر معنى اللبيب / ٣٩٥ ومنهم من يرى أن ذا زائدة ، وأن الرابط محذوف ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه في اعتبارها موصولة ، انظر شرح ديوان ليبيد / ٣٦ .

(٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه « ما » الاسمية ، ومثاله قول الله تعالى ، « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » ( البقرة / ١٩٧ ) وقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ( التوبة / ٧ ) .  
(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٧١ .

لا أكلك اختلاف الليل والنهار أى زمن اختلاف الليل والنهار ، فحذف  
زمن المضاف إلى المصدر ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وصار كقولك :  
رَأَيْتُكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النَجْمِ ، أى زمن مقدم الحاج .

وتكون كلمة للعامل عن عمله<sup>(١)</sup> نحو التي في قوله تعالى: (أُنْمَا إِلَهِيكُمْ  
إِلَهًا وَاحِدًا)<sup>(٢)</sup> و (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)<sup>(٣)</sup> ، وكالتى في قول  
الشاعر<sup>(٤)</sup> /:

٤/٣

- (١) انظر المسائل البغداديات / ٢٨٦ .  
(٢) سورة الكهف ، آية / ١١١ ، سورة الأنبياء ، آية / ١٠٨ .  
سورة فصلت ، آية / ٦ .  
(٣) سورة الحجر ، آية ٢ .  
(٤) قاتله المرار بن منقذ الأسدي والبيت من الكامل ، وهو بتمامه:  
أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالتغام المخلص  
ديوانه / ١٦٨ ، واليه نسبه سيبويه وفيه شاهد على نصب « أم »  
بعلاقة ، فانه اسم مصدر « تعلق » وعمل معتمدا على الاستفهام ، انظر  
الكتاب ٦٠/١ وهامشه . كما استشهد به فى مكان آخر على دخول « ما »  
على « بعد » لتجعلها من حروف الابتداء مثل « لعل » وأخواتها ، انظر  
الكتاب ٢٨٣/١ وهامشه ، انظر المقتضب ٥٤/٢ ، الأصول ٢٣٤/١ ،  
١٥٨/٢ ورواه هنا « كالتغاب المخلص » بدل « كالتغام المخلص » هناك .  
انظر أيضا اصلاح المنطق / ٤٥ ، الافصح / ٢٤٤ ، أمالي ابن السجري  
٢/٢٤٢ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٣٨/٢ ، مغنى اللبيب / ٤١٠ ، شرح  
الشافعية : ٢٧٣/١ ، واستشهد به أبو على فى البغداديات / ٢٩٢ وساقه  
بالطريقة نفسها هنا . انظر أيضا الهمع / ٢١٠ ، الدرر / ١٧٦ .  
الأزهية / ٨٨ ، الخزائنة / ٤٢٩٨ ، ٤٩٣ ، وفى شواهد المغنى / ٧٢٢ نسبه  
السبوطى الى المرار الفقعسى ، قال المبرد : « فلولا ( ما ) ما لم يقع بعدها  
الا اسم واحد ، وكان مخفوضا بأضافة ( بعد ) اليه ، تقول : « حثتكَ بعد  
زيد » الكامل / ٣٤٢ ، انظر أيضا البيت فى تهذيب اللغة ( فن ٧  
٤٦٦/١٥ ) .

..... بَعْدَ مَا أَفْتَانِ رَأْسِيكَ كَالثَّقَامِ الْمُخْلِسِ

فـ (مَا) (١) قد كفت (أَنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون  
فافية كقولك : ما زيدٌ مُنْطَلِقًا .

وتسكون مزيده للتأكيد كقوله تعالى : (يَا سَخِطِيئَاتِهِمْ) (٢) وقد  
عوضت من الفعل في قولهم : (أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ) وعوضت  
منه أيضا في : (أَمَا هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا السَّكِيمُ) على أن تكون (عِلْمٌ)  
بمعنى (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا) استفهام والسكيم مبتدأ خبره (مَا) والجملة  
في موضع نصب وتكون (عَلِمْتُ) المتعدى إلى مفعولين، لأن (عَلِمْتُ)  
التي في معنى عرفت لا تعلق .

ويجوز أن تُدَوَّنَ (عِلْمًا) ولا تسكون (مَا) استفهاما ، ولكن  
تسكون بمعنى (الَّذِي) ، كأنك قلت : هذا بابٌ أَنْ تَعْلَمَ الَّذِي هُوَ السَّكِيمُ  
فحذفت هـ من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت  
أخبارها ، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع  
منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مرادا ، واستحسن الخليل  
حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة ، وحسكى : (مَا أَنَا بِالَّذِي  
قَائِلٌ لَكَ سُوءًا) (٣) .

(١) في المنطوية (فما) .

(٢) سورة نوح آية ٢٥ .

(٣) رواية السيرافي والروماني : « وحكى الخليل ما أنا بالذي قائلٌ

لك شيئا ، أراد الذي هو قائل لك » شرح السيرافي ، القسم الأول ، ق/٣

شرح الروماني ، القسم الأول ، ق/٢ . وانظر تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ : ( تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ )<sup>(١)</sup> و ( مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ )<sup>(٢)</sup> أى هو احسن ، وهو بعوضة ، فإذا جعلته بمعنى

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٤ . وانجماعة يقرأ بنصب ( أحسن ) وقرأها يحيى بن يعمر ، وابن أبى اسحاق بالرفع على تأويل : الذى هو أحسن . انظر تفسير الضبى ٢٣٦/١٢ ، تفسير القرطبي ١٤٢/٧ . ٢٤٣/١ ، قال الفراء : « تماما على المحسن ، ويكون المحسن من مذهب جمع » كما قال « ان الانسان لمي خسر » وفي قراءة عبد الله « تماما على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك ، وان شئت جعلت ( الذى ) على معنى ( ما ) ، تريد تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما على احسانه ، ويكون ( أحسن ) مرفوعا ، تريد على الذى هو أحسن ، وتنصب ( أحسن ) هاها تنوى بها التفضيل ، لأن العرب تقول : مررت بالذى هو خير منك وشر منك ، ولا يفصلون : مررت بالذى قائم ، لأن ( خيرا منك ) كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الالف واللام ، معانى القرآن للفراء ٣٦٥/١ ، وانظر أيضا معانى القرآن واعرابه للزجاج ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ (٢) سورة التوبة ، آية (٢٦) . ذكر القرطبي أربعة أوجه لنصب قوله « بعوضة » ثم قال : وقرأ الضحاك وبرايم بن أبى عبلة ورؤية ابن العجاج « بعوضة » بالرفع ، وهى لغة تميم ، قال أبو الفتح : وجه ذلك أن ( ما ) اسم بمنزلة الذى « وبعوضة » رفع على اضممار المبتدأ ، التقدير : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا ، وحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ . تفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، وانظر تفسير الطبري ٤٠٤/١ - ٤٠٦ معانى القرآن للفراء ٢٠/١ - ٢٣ ، معانى القرآن واعرابه للزجاج ١٠٤/١ ، قال ابن هشام « وقرأ رؤبة برفع « بعوضة » والاكثرون على أن ( ما ) موصولة ، أى الذى هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول المملة . وهو شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون ( ما ) استفهامية مبتدأ ، و ( بعوضة ) خبرها ، والمعنى أى شيء البعوضة فما فوقها فى الحقارة » معنى اللبيب ٤١٣ ، وانظر الكشاف ٥٥/١ ، قال الأحمس : وناس من بني تميم يقولون : ( مثلا ما بعوضة ) يجعلون « ما » بمنزلة « الذى » ويضمرون « هو » كأنهم قالوا : لا يستحى أن يضرب مثلا الذى بعوضة ، يقول : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا معانى القرآن ٥٣/١ ( فارس ) ، وانظر البحر المحيط ١٢٣/١ .

الذى ، أضرمت مفعولا ثانياً قدرته بـ ( أَنْ تَعْلَمَ )<sup>(١)</sup> أو بـ ( أَنْ يُعْلَمَ ) .  
ويجوز ( هذا بابُ عِلْمٍ ) بالتنوين ، ونصب السكلم ، على أن تجعل  
( مَا ) الزائدة كالتى فى قوله تعالى : ( فَبِمَا نَفَعْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ ) ويكون  
التقدير ( هذا باب أن تعلمُ سكلم ) .

ويجوز ( هذا بابُ عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( مَا ) زائدة وتنفوى  
بـ ( عِلْمٍ ) ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت : هذا بابُ عِلْمِ السكلم كقولك :  
تَهَيَّأْتُ مِنْ عَمْرٍ زَيْدٍ .

ويجوز ( هذا باب عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) زائدة كأنك  
قلت : ( هذا باب علم السكلم ) .

ويجوز ( هذا باب عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) بمنزلة الذى ،  
وتضيف ( عِلْمًا ) إليه<sup>(٢)</sup> .

قال سيديويه : فالاسمُ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : الاسم المطلق ما دلُّ على معنى وجاز الإخبار عنه<sup>(٤)</sup>

(١) فى المخطوطة ( بأن تعلم أو بأن يعلم ) .

(٢) أفرد الفارسى احدى مسائل أقسام الأخبار للحدِيث عن معنى  
قول سيديويه : ( هذا باب علم ما الكلم من العربية ) وسرد لذلك خمسين  
وجهاً . انظر : أقسام الأخبار ، مجلة المورد ، مج ٧ / العدد ٣ ،  
ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) فى الكتاب ٢/١ « فالاسم رجل وفرس وحائط » .

(٤) الاسم المطلق يشمل أسماء الأنواع والأجناس ، والمشتق من  
أسماء الأجناس مما يمكن أن يعتقب عليه التعريف والتنكير ، وأبو على  
هنا ينتخب حداً للاسم من الحدود التى وضعها له النحاة السابقون ، فهو  
يمزج بين حده الاسم عند الألفى الأوسط ، وحده عند ابن السراج ؛  
انظر الايضاح فى علل النحو / ٤٩ - ٥٠ .

كالنكيرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات ، كضَارِبٍ  
وَحَسَنٍ وَفُقَيْلٍ فَعُلُقٍ على شخص بعينه مثل أُسْدٍ وَزَيْدٍ إذا سميت بهما  
شخصاً بعينه ، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء  
المطلقة التي لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها :  
هي التي يعمَّقُ عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبداً ،  
ولا نكرة أبداً كالمشابهة / للحروف التي لا تعرف فكلماتها ، ولا تنكر  
معرفة فاتها ، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى ،  
فلمُشابهتها الحروف نحو ( إذ )<sup>(١)</sup> و ( أين )<sup>(٢)</sup> ، وما أشبه ذلك ،

---

(١) ( إذ ) تكون اسماً للزمن المستقبل ، نحو التي في قوله تعالى  
« واذ قال ربك للملائكة » ( البقرة ، آية ٣٤ ) ، وتكون اسماً للزمن  
المستقبل كالتى في قوله تعالى « يومئذ تحدث أخبارها » ( الزلزلة ،  
آية ٤ ) ، وتكون للتعليل نحو التي في قوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم  
اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مُشتركون » ( الزخرف ، آية ٤٣ ) وتكون  
فجائية وهى الواقعة بعد بينا وبينما . انظر معنى اللبيب / ١١١ - ١١٥ .  
وتكون حرفاً عند سيبويه فى باب الشرط والجزاء وعندئذ فلا بد من  
اقتران ( ما ) بها ، انظر الكتاب ١ / ٤٣٢ ، رصف المباني / ٥٩ ، الجنى  
الدانى / ٢١٤ ، الأصول ٢ / ١٥٩ . وصحح ابن مالك مذهب سيبويه  
وعلى ذلك بأنه حكم باسمية ( إذ ) قبل التركيب لدالاتها على وقت ماض  
حون شئ آخر ، وأما بعد التركيب مع ( ما ) فمدلولها المجمع عليه .  
معنى المجازاة ، وهو من معانى الحروف ، انظر شرح الكافية الشافية  
١٦٢٢ / ٣ - ١٦٢٣ .

(٢) تكون ( أين ) للأماكن نظير ( متى ) للأزمنة ، وتكون شرطية ،  
كما تكون ظرفاً غير متصرف . انظر الكتاب ١ / ١١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٤ / ٢ .

وهي الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك ، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كإذ التي اختصت بالإضافة ، وأين التي تقيم مع اسم آخر كلاماً<sup>(١)</sup> . وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ، ولها خواص آخر غير هذه .  
وأما الفعل<sup>(٢)</sup> فما دلّ على معنى وزمانه ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم .  
وأما الحرف<sup>(٣)</sup> فما دل على معنى ولم يجز الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً .

قال سيبويه : وإنما ذكرتُ لك ثمانية تجار<sup>(٤)</sup> ، قال أبو إسحاق<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) في المخطوطة (كلام) ، أي أن (اذ) لو لم تكن اسماً لما أضيفت كما أن (أين) لو لم تكن اسماً لما تمت في مثل قوله : (أين الكتاب؟) كلاماً .
- (٢) عرف سيبويه الفعل بقوله : « وأما الفعل فأمنلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ٢/١ ، وحده آخرون بغير ذلك . انظر الايضاح في عدل النحو ٥٢ - ٥٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٥٤/١ .
- (٣) أشار سيبويه الى الحرف بقوله : « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الاضافة ، ونحو هذا » ، الكتاب ٢/١ ، وانظر حدود النحويين للحرف في الايضاح في عدل النحو ٥٤/١ - ٥٥ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ٦٠/١ - ٦١ . شرح المفصل ٢/٨ ، الأصول ٤١/٤٠/١ .
- (٤) الكتاب ٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٦٥/١ - ٦٦ .
- (٥) هو أبو إسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج تلميذ المرد ،



يصح قوله : **وَبَيْنَ مَا يُبْنَى** (١) ، على أن يكون أراد آخر ما يبني ، فحذف  
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف .  
قال أبو علي : **الاسم المتمكن** ما لم يشابه الحروف (٢) ، وكان من  
الأسماء الكرات الواقعة على الأنواع الذي تمتبه التعريف بعد التنكير .  
قال سيبويه : **لأن الجورور داخل في المضاف إليه** (٣) .

قال أبو علي : **الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربعة** (٤) تشابه الأسماء

من غير جهة :

**إحداها : أنهما إذا سمعت عمّت بالدلالة خير وقت ، كما أن رجلا**

←

وأسناد أبي علي الفارسي ، ونديم المعنضد ومعلم أولاده . توفي سنة  
٣١١ هـ / ٩٢٣ م ، وانظر ترجمته في الفهرست / ٩٠ - ٩١ ، طبقات  
النحويين واللغويين / ١٢١ - ١٢٢ ، نزهة الألباء / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، وبهامشه  
مصادر أخرى .

(١) الإشارة الى قول سيبويه : « وانما ذكرت لك ثمانية مجاز  
لأفراق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس  
شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه  
لغير سبب أحدث ذلك فيه من العوامل ٠٠٠ » ، الكتاب ٣/١ .

(٢) جعل سيبويه الاعراب بالحركات وبالحروف للأسماء المتمكنة  
والأفعال المضارعة ، ومنع أن يكون في الأسماء جزم لتتمكنها ولحقاق  
التنوين ، انظر الكتاب ٣/١ ، وكان أبا علي هنا يريد أن يقول : ان كل  
اسم أنسبه الحرف كان مبنياً ، وهو غير متمكن في الاسمية .

(٣) الكتاب ٣/١ .

(٤) يعني الأفعال المضارعة .

يَعْمُّ بِالدَّلَالَةِ غَيْرِ شَخْصٍ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا قِيلَ : سَيَضْرِبُ ، أَوْ سَوْفَ يَضْرِبُ  
خَصَّتْ وَقْتًا بَعِينَهُ ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : الرَّجُلُ ، أَوْ الضَّرْبُ خَصَّ شَخْصًا  
أَوْ حَدَثًا بَعِينَهُمَا فَارْتَفَعَ الْعَمُومُ عَنْهُ بِدُخُولِ الْحَرْفِ فِيهِ كَمَا ارْتَفَعَ بِذَلِكَ عَنِ  
الْإِسْمِ ، فَهَذِهِ جِهَةٌ مِنْ مَشَابِهَتِهَا لِلْأَسْمَاءِ .

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء ، وهي دخول اللام عليها إذا وقعت  
خبراً لـ ( إِنْ )<sup>(٢)</sup> في نحو ( إِنْ زَيْدًا لَيَضْرِبُ ) وحكم هذه اللام أن  
تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال ، نحو ( لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ) ﴿ وَوَلَدَارُ  
الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وكان حكمها أن تدخل في باب ( إِنْ ) قبل ( إِنْ )  
لتقع صدرًا . كما أنها في غير ( إِنْ ) كذلك ، ولكن لما كانت بمعنى  
( إِنْ ) في التأكيد وتلتهى القسَمَ لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل  
بذلك بينهما وإذا وقع الفصل / بينهما بغير إدخالها على الخبر إجاز  
دخولها على الاسم المخبر عنه الذي يكون مبتدأ ، لأن المتجنب من ذلك  
اجتماعهما إذ كانا جميعاً بمعنى واحد ، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد ،  
كذلك لم يجتمعا ، فعلى هذا قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ لَنَا الْآخِرَةُ

(١) المضارع نسبيه في عمومينه بالاسم العام أو اسم الجنس ،  
فقولنا ( يضرب ) يصلح لأن يكون للحال والاستقبال ، كما أن كلمة  
( رجُل ) تدل على جنس الرجال كله ، وانظر شرح السيرافي للكتاب  
٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) في المخطوطة ( لأن ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٢ .

وَالأُولَى (١) ، و﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ (٢) ، لَمَّا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا كَمَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَى الْخَبْرِ جَازَ دُخُولَهَا عَلَى الْاسْمِ ، وَلَوْلَا أَنَّ النِّيَّةَ بِاللَّامِ أَنَّ تَسْكُونَ قَبْلَ ( إِنَّ ) لَمْ تَعْمَلْ ( إِنَّ ) فِي ( أَجْرًا ) كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَسْكُنِ النِّيَّةَ بِهَا تَعْمَلُ فِي ( طَمَامِكَ ) مِنْ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا طَمَامِكَ لَا كَلِّ ، وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَمَا قَرَّبَ شَبَهَهُ مِنْهَا دُونَ مَا لَمْ يَقْرَبْ مِنْهَا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ ، وَأَنَّ النِّيَّةَ بِهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَبْرِ أَوَّلَ الْكَلَامِ تَمْلِيْقُهُ الْفِعْلَ قَبْلَ ( إِنَّ ) كَتَمْلِيْقُهُ إِيَّاهُ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ ( قَدْتُ تَلَمَّتُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ ) كَمَا تَقُولُ : عَلِمْتُ لَعَزَمْتُ مُنْطَلِقٌ ، كَمَا تَسَلِّقُ الْفِعْلَ الَّذِي يُلْمَعُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَذَلِكَ عَلَّمَهُ إِذَا دَخَلَ فِي خَبْرٍ ( إِنَّ ) أَوْ اسْمِهَا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِظَرْفٍ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ وَأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَعْمَالِ لَمْ تُشَابِهْهَا لِلْأَسْمَاءِ ، وَدَخَلَتْ عَلَى الْخَبْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، إِذَا كَانَ يُؤْوِلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ هُوَ هُوَ أَوْ لِلْمُبْتَدَأِ فِيهِ دَكَرٌ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ دَكَرٌ فَهَسُو بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ( زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ) ، فَسُئِلْتَ ، مَنْ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ؟ قُلْتَ زَيْدٌ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مُنْطَلِقٌ ، فَقِيلَ لَكَ : مَنْ مُنْطَلِقٌ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَاضِي ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ ، فَهِيَ الَّتِي جَعَلَ

(١) سورة الببل ، آية ١٣ .

(٢) سورة الاعراف ، آية ١١٣ .

المضارع بدخولها عليه... (١) (فَشِيَّةٌ) (٢) هذا النوع الذى يدل على وقتين فى أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك ؟ شُبُهَ بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلَّحَ لوقتَيْن نحو (ضَارِبٌ ، وَعَامِلٌ) فأعمل عمله فإذا اخْتُصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اخْتُصَّ وخَالَ من حروف المضارعة لم يعرب .

ب/ قال : سيبويه : ولم يُسَكَّنُواها كما لم يُسَكَّنُوا من الأسماء (٣) /

قال أبو على : يقول : لم يُسَكَّنُوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم ، كما لم يُسَكَّن من الأسماء فى حال البناء ما تمكَّن فى موضع فأعرب فيه ، نحو (مِنْ عَلٍ) (٤) ، لما أعرب فى قولهم : (مِنْ عَلٍ) (٥)

(١) بعد هذا يباح فى المخطوطة يقدر بسطر واحد أو بعضه ، ولعله يجرى على نحو : « ما الذى جعل المضارع بدخول اللام عليه مشبهاً للاسم » ؟ \*

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها السياق \*

(٣) الكتاب ٤/١ ، يريد : لم يسكنوا آخر (فَعَلَّ) التى تقع موقع (ان يَفْعَلُ) فى نحو قولك : انْ فَعَلَّ فعلتُ ، لأن فيها معنى المضارعة .

(٤) (عَلٌ) واحد من الظروف التى تبين وتعرب ، فهو يبنى على الضم إذا كان معرفة وحذف ما يضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ، ونحو قول الفرزدق :

ولقد سددت عليك كل ننية وأتيت نحو بنى كليب من عَلٍ  
انظر الدرر ١٧٧/١ ، شرح التصريح ٥٤/٢ ، الهمع ٢١٠/١ ،  
العينى ٤٤٧/٣ .

(٥) تعرب (عَلٌ) وأخوانها من الظروف إذا كانت نكرة وأضيفت لفظاً ، أو حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، كالتى فى بيت امرئ القيس :  
←

ثم بُني ، حُرِّك في البناء ولم يُسَكَّنْ وإن لم يكن قبله ساكن لثلاثا يكون كما إذا التي لم تتمكن في موضع ، فسكذلك الفعل الماضي حُرِّك ولم يسكن ، إذ وجد نيه مشبهة الفعل الاسم ، وهو وصلك به النكرة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١) ، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء ، لثلاثا يسكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة ألبتة .

ومثل قولهم : ( مِنْ عَلٍ ) قولهم : يَا حَكَمُ ، حُرِّك في حال البناء ولم يسكن ، لجزيه متممنا في غير هذا الموضع كجري ( دَلٌ ) متممنا في قولك : مِنْ عَلٍ .

قال : سيبويه : بُعِدَ ، كَمَ ، وَإِذْ ، مِنْ أَلْمَةِ حَكْنَةٍ (٢) .

قال أبو علي : بُعِدَ وَكَمَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، إِذْ مَعْنَى حَرْفِ الْأَسْتَفْهَامِ قَائِمٌ فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَكَّنْ فِي مَوْضِعٍ كَمَا تَتِمَكَّنُ (عَلٌ) (٣) فِي قَوْلِهِمْ

←

مكر مقر مقبل مدبر معا كجلمود صنخر حطه السيل من عَلٍ

انظر المصادر في الاحالة السابقة .

(١) سورة الأنعام ، آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٢) عبارة سيبويه : « والوقف قولهم اضربه في الأمر ، لم يحركوها

لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد

( كَمَ ) و ( اذٌ ) من المتمكنة « الكتاب ٤ / ١ ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ١ / ١٥٦ .

(٣) قال سيبويه : « عَلٌ معناها الاثيان من فوق ، قال امرؤ القيس .

● كجلمود صنخر حطه السيل من عَلٍ ●

مِنْ هَلْ ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يُشبه الاسم ولا أشبهه ما يشبهه .  
وبعد ( إذ )<sup>(١)</sup> من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة<sup>(٢)</sup> ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وجِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَكَانَ هَذَا يَوْمَئِذٍ ، فعوض من الجملة التي أضفتها إليها فيما تقدم التنوين ، فمشابته الحرف قائمة ، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه ، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها ، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله<sup>(٣)</sup> :

←

وقال جرير :

● حتى اختطفتك يا فرزدق من عِلِّ ●

الكتاب ٣٠٩/٢ ، فهي هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى منوى .  
وأنها غير متمكنة .

(١) قارن « بن تفسير أبي علي هنا ، وتفسير أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٨/١ .

(٢) قال ابن مالك :

وألزموا اضافة الى الجملة (حيث) و (اذ) وان ينون يحتمل

افراد (اذ) وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا نحو ( حين جانبذ )

انظر شرح ذلك في ابن عقيل ٥٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين

٦٨/١ ، قال ابن هشام : « الأصل ( حينئذ ) ثم حذف المضاف ، وبقي

الجزء ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » ( الأنفال ، آية ٦٧ ) أي

ثواب الآخرة « معنى اللبيب / ١١٩ ، ويروى « وأنت اذا صحيح » فيكون

التنوين فيه عوضاً عن المضاف اليه ، ويكون الأصل : ( وأنت اذ نهيتك )

←

هَيْتِكَ عَنْ طَالِبِكَ أُمَّ تَمَرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

أى وأنت إذ نهيتك عن طلبها صحیح .

قال : مُنْدُ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا (١) .

قال أبو على : مند ، مَنْ جَرَّ بِهَا نَهَى مِنْ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا كَمَا أَنَّ الْبَاءَ

فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ زَيْدًا مِنْ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَرَرْتُ ، وَمَتَعَلِّقٌ بِهَا ، فَأَمَّا إِذَا

رُفِعَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا فِي نَحْوِ : لَمْ أَرَهُ مُنْدُ عَامَانٍ ، فَالِكَلَامِ مِنْ جُمْلَتَيْنِ ،

( لَمْ أَرَهُ ) جُمْلَةٌ ، وَ ( مُنْدُ عَامَانٍ ) جُمْلَةٌ أُخْرَى ، وَسَكَانُهُ لِمَا قَال : لَمْ أَرَهُ ،

قِيلَ : مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ يَوْمَانِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَمَدُهُ يَوْمَانِ ، أَوْ وَقْتَهُ

يَوْمَانِ ، فَوَضَعَ مِنْذُ عَلَى هَذَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا جَرَّرْتَ بِهَا فَذَلَّتْ :

لَمْ أَرَهُ / مِنْذُ يَوْمَيْنِ ، فَوَضَعَهُ نَصْبٌ ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ ( بِزَيْدٍ ) فِي قَوْلِكَ

←

كما في قوله تعالى « فعلتها إذا وأنا من الضالين » ( الشعراء ، آية ٢٠ ) ،

انظر خزنة الأدب ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا الخصائص ٣٧/٢ ، شرح المفصل

٢٩/٣ ، وروى المرزوقي من عجزه قوله : ( بعاقبة وأنت إذ صحیح )

انظر شرح ديوان الحماسة ١٨٥٢/٤ ، وانظر أيضا الأصول ١٤٤/٢ ،

الأشمووني ٣٦/١ وفيه ( بعافية ) وإنما يريد الشاعر ( بعاقبة ) أى

بأخر كلامي لك ، وتذكيرك بعاقبة ما تؤول إليه لو لم تعرض عما أنت منه

من المضي في الحب .

(١) ( مندُ ) مبنية على الضم ، وتكون بمعنى ( منُ ) فى الأوقات ،

واحترز سيبويه بقوله ( فيمن جر بها ) من مذهب من لا يرى الجر بمنذ .

الكتاب ٤/١ .

(٢) هكذا فى المخطوطة ، ولعله كان يريد ( عامان ) ، إلا أنه

لا فرق بين الكلمتين فى الموضع الاعرابى .

(رَرْتُ بِزَيْدٍ) نصب، فكل من (مُذٌ وَمُنْذٌ) لا ابتداءً الغاية، إلا أن (مُذٌ) تختص بابتداء عامة الأزمنة دون الأمكنة وغيرها من الأسماء، فأما قوله:

\* أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ \* (١)

فكان أبو اسحاق يقول: المعنى مُذٌ مَرٌّ حِجَجٍ، فحذف المضاف، فلم يدخل مذ على الزمان، وأما قوله عز وجل: ﴿أَسْسَ عَلَى التَّوْبَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (٢) فيكون على مذ ابتداء أول يوم، أو مُذٌ تأسيس أول يوم. قال: اعلم أنك إذا تَمَيَّتَ الواحدِ لِحَقَّتِهِ زَائِدَتَانِ (٣)، الأولى منهما

(١) هذا عجز بيت من الكامل لزهير، وصدوره:

● لمن الديار بقننة الحيجر ●

وهو معلق قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان، قال نعلب: «تريد: من حجج ومر دهر، أبو عمرو: «من حجج ومن شهر» أبو عبيدة: «مذ حجج ومنه شهر ٠٠» ثم قال: وقوله: «من شهر» «أراد شهر» انظر شرح شعر زهير ٧٦/٧، وفي الأغاني ٢١٧٠/٦ أن حماد الراوية صنع هذا البيت وبينين بعده ونحلها زهيراً ثم أقر للمهدي بذلك، انظر البيت في الشعر والشعراء ١٤٥/١، الأزهية ٢٩٣/٣، معنى اللبيب ٤٤١، الانصاف ٣٧١/٣ شرح المفصل ٩٣/٤، ١١/٨، الأشموني ٢٢٩/٢، الهجج ٢١٧/١، العيني ٣١٢/٣ الخزانة ١٢٦/٤، شرح التصريح ١٧/٢، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١٦٦/١، أسرار العربية ٢٧٣/٢، ولعل أبا علي أراد الرواية الأخرى (مذ حجج ومنه دهر) أو أن يكون ذلك خطأ من الناسخ فوضع (من) وهو يريد (مذ) .

(٢) سورة التوبة آية ١٩٠ .

(٣) في الكتاب ٤/١ (زيادتان) ووافقت رواية السيرافي رواية

أبي علي . انظر شرح السيرافي للكتاب ٢١٤/١ .



### حرف المد واللين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جري الصوت معها وامتداده كما يقع في سائر الحروف ، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، لأنه لو لم يكن يلزم أن يكون فيه إعراب لم يضافه إلى الإعراب ، ألا تراه قال في أول الباب : ( فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمسكة بالأفعال المضارعة )<sup>(٢)</sup> ، فلو كان لغير المغرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله : الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المغرب والمبنى تخصيصاً ولا تخليصاً لما يثبتحق الرفع والنصب ، لأنه قال : الرفع والنصب لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب في المبنى مثله في المغرب ، وكأنه قال : حروف الإعراب للمغرب والمبنى ، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبنى لا حرف إعراب فيه ، وقد وثقت بعض أصحابنا على ذلك وأريته ، وذلك قوله في هذا الباب<sup>(٣)</sup> : ( وألزموا لام فعل السكون ، وبنو<sup>(٤)</sup> على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب<sup>(٥)</sup> لما ذكرت لك ) ، فقد نص هنا على أن المبنى ليس آخره بحرف

(١) الكتاب ٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣/١ .

(٣) القول في الكتاب ٦/١ .

(٤) في الكتاب ٦/١ « وبنوها » .

(٥) في الكتاب ٦/١ « تحرف الإعراب » .

إعراب، وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب، وإنما حرف الإعراب في العرب، والثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع، وجب أن يكون فيه حرف إعراب، وإذا كان فيه حرف إعراب، فواجب أن يكون فيه إعرابٌ عنده، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب، والإعراب الذي فيه، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها

ب/ اختلاف الإعراب باختلاف العامل، فمن حيث كان معرباً/ وجب أن يكون له حرف إعراب، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب، ولو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب، كما لم يقل في ضرب إن فيه حرف إعراب، بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه، وهذا خلاف ما كان أبو بكر<sup>(١)</sup> رحمه الله يذهب إليه.

ورد الأخفش<sup>(٢)</sup> أنه لو كان حرف إعراب لسكان فيه إعراب صحيح

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تلميذ أبي العباس المبرد، آلت إليه الرياسة بعد موت الزجاج، وهو أستاذ أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، توفي سنة ٣١٦هـ/ ٩م، انظر الفهرست/ ٦٢، طبقات النحويين واللغويين ١٢٢ - ١٢٥، انباء الرواة ٣/ ١٤٥، وبهامش الأخير مصادر ترجمة ابن السراج.

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، صاحب الخليل، لم أجد عن سيبويه، وكان معلماً لولده الكسائي، قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سرا مقابل جعل دفعه إليه، وكان أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني فيمن قرأ عليه كتاب سيبويه. توفي سنة ٢١١هـ/ ٩م. انظر الفهرست/ ٥٢، طبقات النحويين واللغويين/ ٧٢ - ٧٤، انباء الرواة ٣/ ٤٣ - ٣٦، زبهاش الأخير مصادر الترجمة.

لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه (١) ونحن نقول : إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تماماً .

قوله : إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومُنْتَهَاهُ وما يسم به ، فهو في ذلك كالتاء في طَلْحَةَ ، والياء في تَمِيمِي ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لأمه من جَرَى الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب ، وإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، والمعنى بحروف الإعراب هو نهاية الكلام المعربة سواء كان ذلك إزائماً أو أصلياً بعد أن يكزن الحرف ' ' بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهاياتها لالزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك فلما كان حذفها من السكامة تزول به دلالة

---

(١) مذهب الأخفش والمازني والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب ، انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ ، وانظر أيضاً الانصاف / ٣٣ .

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة نفسها ، والضمير في قوله (بحذفها) يعود على حروف العلة الزائدة .

تبيين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع ، كما تزول بحذف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية عما هنا أنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهم له فيما ذكرناه<sup>(١)</sup> والدليل على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بمسألة الإعراب ولا دلالة قولهم : أمرؤ وأبنم فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابنم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف الأين في أخيك ونحوه حرف إعراب .

٦/أ فإن قال (قائل)<sup>(٢)</sup> : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلب إلى حرف / آخر ، وليس المراد في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف الأين ، قيل له : حرف الأين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب، وإنما انقلبت

(١) للعلماء في هذه الحروف أقوال :

(أ) يرى الكوفيون أنها هي الاعراب نفسه .

(ب) يرى المازني والرخفسي والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب

وليسست بأعراب ولا حروف اعراب .

(ج) يرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما أن هذه الحروف الاعراب

(د) ويرى الجرمي أن انقلبها هو الاعراب .

(هـ) وحكي عن أبي اسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان -

وهو خلاف الاجماع - انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ - ١٣٤ ،

الانصاف / ٣٣ - ٣٩ .

(٢) زيادة اقتضاها مسار الجدل الذي حرره أبو علي ، وترد عنده

وعنده غيره في مثل هذا المقام .

في (أخيك) ونحوه ، وثبتت العمرة على حالة واحدة ، والميم في (ابنهم) لوجوب سكنون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تسكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك ، فإذا سكن لما ذكرنا مما أوجب له السكون ، وجب أن يتبع ما قبله من الحركة كأنواع سائر حروف العلة المسكونة لما قبلها من الحركة نحو (مِيزَانٍ وَمِيزَاتٍ) فحرف اللين في (أخيك) لام مثل الميم في (ابنهم) انقلبت لما ذكرنا ، وليس لمن دَفَعَ أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنسكار بلا برهان ، إذ قد وجدنا (أهراً) و (ابنمأ) فيهما حرفا الإعراب ثابتان ولم يَجُز الثبات في أخيك ونحوه ، وغير الانقلاب بالقياس المطرد ، فقد صح وجود حرف الإعراب منقلباً غير النونية ، والجمع يدل أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه ، قولهم : (فَوَيْكُ وَذُو مَعَالٍ) ألا ترى أن (ذُو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا الإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيديويه ، فلا يجوز أن يسكون علامة الإعراب دون أن يسكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء من كلامهم .

فإن قال : وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس أحد من النريقين أسعدَ بهذه الحجية ، فيل له العلة التي لها لم يَجُز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائلة<sup>١</sup> هنا وهي بقاء الاسم على حرف

(١) في المخطوطة (زائلة) ، وانظر المقتضب ٤٢/١ .

واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه وحقاق القنوين له ، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : مَمَّ فَأَبْدَلُوا الميم من الواو<sup>(١)</sup> .

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في ( ذُو ) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ، لأنه إذا لم يَجْزُ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقل<sup>(٣)</sup> إذ العلة / التي لم يَجْزُ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مُصيره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِّمَ ( شَيْتَة ) على من قال : ( يَا حَارِ ) رُدَّ

---

(١) القول في الأسماء الستة شبيهه بالقول في التثنية والجمع .  
فالعلماء اختلفوا في اعرابها ، فالبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد.  
والواو والألف والياء هي حروف الاعراب ، وذهب المازني الى أن الباء في ( أب ) حرف الاعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات .

ويرى الكوفيون أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون اعراباً لهذه الأسماء في حال الافراد ٠٠ فان أضفت هذه الأسماء في حال الافراد ٠٠٠ فان أضفت هذه الأسماء كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فتكون هذه الأسماء معربة من مكانين .

انظر الانصاف ص ١٧ - ٢٢ .

(٢) في المخطوطة ( فان ) .

(٣) هكذا في المخطوطة ، ولعل الصواب « وهو أقل » .

الفاء<sup>(١)</sup>، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضاً مثله، فأما ما استجازوا من (مُر) الله<sup>(٢)</sup> فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيْمُنُ اللهُ) والدليل على أنه لا يجوز عندهم في المتمكّنة أن تبقى على حرف واحد، ويصير إلى ذلك إبدالهم اللين من الواو التي هي تَيْنٌ في (فُوكَ) في الإفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يلزم من أن يصير على حرف واحد لكان كونه على حرفين أحدهما حرف لين لما يلزم من أن يصير على اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يكون منوياً، وم يعملون المنوي في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعتقدون به كمنوي وكقصة، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن ينوي معه حرف، فإن لم يستجيزوا فيما لا ينوي معه شيء أجدر وأولى وهذا بين.

قال سيبويه: غير متحرك ولا منون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد: ليس بمتحرك في النية، كما أن حرف الإعراب

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٣٠.

(٢) قال سيبويه: «واعلم أن بعض العرب يقول (مُر اللهُ لأفعلن) يريد: أيمُ اللهُ فحذف حتى صيرها على حرف حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء»، الكتاب ٢/٣٠٩.

وقد تعرض أبو علي لهذه المسألة هنا، انظر ١٧٨.

(٣) يريد أن حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، انظر الكتاب

٤/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/٢٢٤.

في (رَحَا) و (عَصَا) في موضع حركة هذا ، وفيه الغائمة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما ينون (رَحَاً وَعَصَاً) ونحوه ، لأن التننية لو نُونَ على ذلك لحد لصارت صورته صورة الواحد ، فكان أن لا يكون سَخَاق التنوين له على حد (رَحَاً وَعَصَاً) أبلغ وأحكم .  
قال سيبويه : يكون في الرفع أَلِفًا ولم يكن واوًا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما قال : ولم يكن واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو<sup>(٢)</sup> الأصل ، فكان قائلاً قال : فهالاً كان التننية في الرفع بالواو كما كان الواحد بالضم<sup>٣</sup> ؟ فقال : كان بالألِفِ ولم يكن بالواو ليفصل بين التننية والجمع الذي على حد التننية<sup>٤</sup> ، وذلك أنه لو قيل : زِيدُونَ في التننية والجمع ، لالتبس<sup>(٥)</sup> التننية بالجمع .

فإن قال قائل : فكان يُضم ما قبل الواو في الجمع ، ويُفتح ما قبلها

---

(١) في الكتاب ٤/١ « تكون في الرفع ألفا ولم تكن واوا » ، وقد ناقش الزجاجي هذه القضية وفلسفه القول فيها فليراجع في كتابه الايضاح في علل النحو / ١٢١ - ١٢٩ .

(٢) في المخطوطة ( وهو ) .

(٣) الجمع الذي على حد التننية هو جمع المذكر السالم ، وهذا من اصطلاحات سيبويه ، انظر الكتاب ٤/١ ، وانظر الايضاح في علل النحو / ١٢٣ .

(٤) أبو علي لم يؤنث الفعل هنا ، وذلك لأن المعنى « التبس الاسم في التننية » .



في التثنية ، قيل له : لم يَجُزْ هذا من غير جهة<sup>(١)</sup> : منها أن الذي فعل من هذه القسمة آكدُ في الفصل وأبلغ ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ من أن يكون / بحركة .

أ/٧

وأيضاً فلو جُمِلَ الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو في التثنية وانضمام ما قبل الواو في الجميع لأدى ذلك في بعض المواضع إلى التباس التثنية بالجمع وذلك فيما كان آخره ألفاً ، ألا ترى أن ذلك يستوى فيه التثنية ، والجمع لو كانا بالواو ، وفي أن يفتتح ما قبلها<sup>(٢)</sup> في الموضعين التثنية والجمع .

فإن قلت : فانفتاح النون<sup>(٣)</sup> كان يفصل ويُخَلِّصُ فإن النون لا يُعتمد عليها إذ كانت غير ثابتة ، وأيضاً لو جُمِلت التثنية والجمع بالواو في الرفع لَلَزِمَ أن يُجعل النصب في التثنية والجمع بالألفِ ، وذلك غير جائزٍ لأنه لا يفصل الاثنان من الجميع .

قال : ويكون<sup>(٤)</sup> في الجرِّ ياءً مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ، لِيُفَصِّلَ بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ولم يعملوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع .

قال أبو علي : كأن قائلًا قال له : هَلَّا جَعَلَ تثنية النصب بالألفِ كما أن واحده الذي هو الأصل بالفتحة ، فقال لم يعملوا النصب ألفاً في التثنية ،

(١) يريد : من أكثر من جهة .

(٢) أى ما قبل الواو .

(٣) أى نون الجمع .

(٤) فى الكتاب ٤/١ ، « وتكون » أى الزيادة .

ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لَزِمَ أن يسكون الجمع بالياء ، إذ لم يجوز كونه بالواو ، ولا بالألف ، ولما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به ، فكان إتباعه إياه أولى .

قال : وكان مع ذا أن يكون تابعا لِمَا الْجُرَّةُ منه أولى<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : كأن قائلًا قال : فهَلَّا أُتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فجعل بالألف ، كما أن تثنية المرفوع بالألف ، فقال : جعل النصب في التثنية بالياء دون الألف ليسكون مثله في الجمع ، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد ، لأنه أقرب إليه ، وأشبه به ، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليسكون تابعا للياء التي الجُرَّةُ منها للزومه الاسم فإنه لا يفتقل عنه .

قال : وتسكون الزائدة<sup>(٢)</sup> الثانية نونًا كأنها عِوَضٌ لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : إن قال قائل : كيف قال : إن النون تسكون عِوَضًا من الحركة والتنوين ، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه

(١) الكتاب ٤/١ وفيه « وكان مع هذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى » .

(٢) في الكتاب ٤/١ « الزيادة » اشار الى احدي الزائدتين اللتين تلحقان الاسم في التثنية .

(٣) الكتاب ٤/١ .

إعراباً فكيف لزم أن يسكون فيه عوضاً وفيه الشيء المَعْوَضُ منه ؟  
قيل له : لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ، وذلك أن الإعراب لما كان تزايد  
له حركة / في غير هذا الموضع ولم تزد له هنا ، بل صار ذلك في انقلاب ٧/ب  
نفس الحرف لزم أن يكون منه عَوَضٌ للنقصان اللاحق له عما عليه المُعْرَبَات  
ألا ترى أنه قد نَقَصَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب ، ولم يُسْفَنكِر  
أن يَعوَّضَ من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العَوَضُ إنما هو من  
الحركة لا من الإعراب ، ألا تراه قال : كأنه عَوَّضَ من الحركة والتنوين<sup>(١)</sup>  
ولم يقل : عَوَّضَ من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح .

قال : ولم يجعلوا النصب ألقاً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع  
كان يَنْفَتِحُ ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتسكون التثنية  
والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يسكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح  
ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع .

(١) إشارة لقول سيبويه في الكتاب ٤/١ .

(٢) الكتاب ٤/١ .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، إليه انتهى علم النحو بعد الجرمي  
والمازني قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وصفه أبو بكر بن مجاهد بقوله  
ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول  
المتقدم . توفي سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م انظر ترجمته في الفهرست / ٥٩ ،  
طبقات النحويين واللغويين ١٠١ - ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين / ٩٦ -  
١٠٧ انباه الرواة ٣/٢٤١ - ٢٥٢ ، وبهامش المصدر الأخير مزيد من  
مصادر ترجمته .

قال : قد يَمْتَقِلُ إلى الفعل <sup>(١)</sup> .

قال أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش <sup>(٢)</sup> : والنصب قد ينتقل ، فإنه كما قال : الجرُّ لازم للاسم ، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جمعت. التثنية بالألف ، وهو مع ذلك منتقل ، والرفع أيضاً ينتقل .

قال : فيكون الأولى <sup>(٣)</sup> حرف إعراب .

قال أبو علي : قوله : فيكون جواب لقوله : ( وَلَمْ تَسْكُنْ مَنُونَةً ) ولم تلزمها <sup>(٤)</sup> الحركة ) أي لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتسكون الألف حرف إعراب ، والنون

(١) يعني الرفع ، والمعنى أن الرفع والنصب مشتركان بين الأفعال والأسماء انظر الكتاب ٤/١ .

(٢) أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي ، وصفه المرزباني بأنه غير متسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو وكان إذا سئل عن مسائل النحو ضجر كثيرا وانتهر من يواصل مساءلته ، توفي سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، وقيل سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م انظر الفهرست / ٨٣ . طبقات النحويين واللغويين / ١١٥ - ١١٦ ، انباه الرواة ٧٦/٢ - ٧٨ . وبهامشه مزيد من مصادر الترجمة .

(٣) في الكتاب ٥/١ « فيكون الأول حرف الاعراب » أي أول الحرفين اللذين بلحقان المضارع اذا نبيته ، الا أن الأفعال الخمسة تخالف الأسماء في أحكام هذه الزيادة ، فالأفعال المضارعة اذا نبيت فرفعها نبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون مع بقاء أول الحرفين الزائدين ( وهو الألف ) في حين تكون هذه الألف في الأسماء حرف اعراب والنون بعدها عوضا عن التنوين في الاسم المفرد .

(٤) في الكتاب ٥/١ « ولا » .

بدلاً من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والنون بدلاً من الحركة والتنوين .

قال : ( وفي التثنية لم تسكن بمنزليته )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يريد أن واحد الأسماء تلتحق بالحركة والتنوين ويلزمه ذلك إذا مُنِّيَ ، والفعل ليس كذلك .

قال : ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم<sup>(٢)</sup> ، قال أبو علي : يقول : إن النون لما كانت متحركة وكانت تسقط في الجزم علم أنها ليست حرف إعراب ، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها ، لكنها كانت تثبت وتُحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب ، وتُحذف حركاتها .

قال : ولم يسكنوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن<sup>(٣)</sup> قال : أكلوني البرانيث<sup>(٤)</sup> /

أ/٨

قال أبو علي : إنما قال لأنها<sup>(٥)</sup> كأن قاملاً قال له هلاً حَدَثت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون وهي الساكن الأول وقد يحذف الساكن

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) الكتاب ٥/١ .

(٣) في الكتاب ٥/١ « في قول من قال » .

(٤) الكتاب ٥/١ .

(٥) في المخطوطة « لانه » والتأنيث على معنى ( الجملة أو العبارة )

الأول إذا كان حرف لين ، فقال لم يحذفوها لأنها علامة إضمارٍ وجمعٍ بل أُثْبِتَتْ وَحُرِّكَ السَّاكِنُ الثَّانِي بِالسَّكْسِرَةِ .

قال : فيمن قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ بِمَنْزِلَةِ (١) النَّاءِ فِي قُلْتَ ، وَقَالَتْ .

قال أبو علي : شَبَّهَ الألفَ فِي (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) بِالنَّاءِ فِي قُلْتَ ، لِأَنَّهَا تَسْكُونُ ضَمِيرَ الْفَاعِلِينَ ، وَدَلِيلًا لِلتَّثْنِيَةِ غَيْرِ ضَمِيرٍ ، كَمَا أَنَّ النَّاءَ فِي قُلْتَ قَدْ تَسْكُونُ ضَمِيرًا لِلْفَاعِلِ وَخَطَابًا (٢) وَتَسْكُونُ لِلتَّثْنِيَةِ مَجْرَدَةً مِنْ مَعْنَى الضَّمِيرِ نَحْوِ (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) فَتَسْكُونُ لِذَلِكَ كَالنَّاءِ فِي قَالَتْ فِي أَنَّهَا حَرْفٌ وَكَالْقِي فِي أَنْتَ ، فَهَذِهِ الألفُ تَوَافَقَ النَّاءِ فِي كَوْنِهَا لِلتَّثْنِيَةِ مَجْرَدَةً مِنْ الضَّمِيرِ كَمَا تَسْكُونُ النَّاءُ لِلخَطَابِ فِي أَنْتَ مَجْرَدًا مِنْ مَعْنَى الاسْمِيَةِ ، وَاجْتِمَاعَهُمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ كَانَا حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى غَيْرِ اسْمَيْنِ ، وَتَوَافُقَهُمَا النَّاءَ فِي قَالَتْ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى التَّأْنِيثِ لَا مَعْنَى اسْمِيَةِ فِيهِمَا ، وَيَخَالَفَانِ هَذِهِ النَّاءَ الَّتِي فِي قَالَتْ فِي أَنَّهُمَا يَكُونَانِ اسْمَيْنِ فِي (الزَّيْدَانِ ضَرَبَا) (٣) .

قال أبو علي : وَكُونُ الْوَاوِ وَالْألفِ (٤) لِعَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَاجْتِمَاعِ أَعْمٍ مِنْ

(١) فِي الْكِتَابِ ٥/١ « وَبِمَنْزِلَةِ » .

(٢) أَيْ تَكُونُ النَّاءُ فِي ( قُلْتَ ) ضَمِيرًا لِلْمَخَاطَبِ .

(٣) أَيْ أَنَّ أَلْفَ التَّثْنِيَةِ فِي ( ضَرَبَا ) تَكُونُ اسْمًا ، وَتَعْرَبُ فَاعِلًا .

وَأَمَّا فِي مِثْلِ ( الزَّيْدَانِ ) فَهِيَ حَرْفٌ أَعْرَابٌ .

(٤) يَكُونُ الْكَلَامُ مُتَسَقًّا لَوْ قَدِمَ الألفُ هُنَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَخْصُ

التَّثْنِيَةَ ، وَهِيَ مُقْسَمَةٌ عَلَى الْجَمْعِ ،

كونهما للضمير ، لأنهما لا يكونان ضميراً<sup>(١)</sup> إلا وهما يدلان على التثنية والجمع ، وقد يكونان تثنية وجمعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا مما يُعَدُّمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما ، وقد يكونان للخطاب ولا إسمية فيهما موجودة كالكاف في ( ذَلِكَ وَالنَّبَاؤُكَ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ ) والتاء في ( أَنْتَ )<sup>(٢)</sup> ألا ترى أن الكاف في أرايتك لا يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى ، والمخاطب لا يكون الغائب ، ولذلك بُنِيَ الاسم المُنْرَدُ المعرفة في النداء لوفوعه موقع ( ما ) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب ، فلا موضع لهذا الكاف في هذه الأماكن من الإعراب ، ولا للتاء في أنت لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب ، كما لا تستحقه ( ما ) في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وذكر سيبويه تاء أنت في مكان آخر ، وكاف ذلك ونحوه فقال / ٨/ب

---

(١) الصواب ( ضميرين ) ، والوجه الذي ذكره أبو علي جائز .  
(٢) يرى سيبويه أن ( أنت ) للواحد المخاطب ، انظر الكتاب ١/٣٧٧  
كما يقرر في موضع آخر أن تاء ( أنت ) بمنزلة الكاف في ( ذلك ) ،  
الكتاب ١/١٢٥ ويقرر في موضع ثالث أن ( أنت ) لا تقع في موضع التاء  
التي في ( فعلت ) كما لا تقع ( أنتما ) في موضع ( تمّا ) التي في  
( فعلتما ) ، ولا يقع ( أنتم ) في موضع ( تم ) التي في ( فعلتم ) ،  
ولا ( أنتن ) في موضع ( تن ) التي في ( فعلتن ) ، انظر الكتاب ١/٣٧٨  
(٣) سورة النساء ، آية ١٥٥ .

ينبغي لمن زعم أن كاف ذلك اسم ، أن يقول : إن تاء أنتَ اسم<sup>(١)</sup> . قال :  
وإنما تاء أنتَ بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إهراباً  
كما لا يستحقها في قوله : ﴿ فَيَمَّا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ .  
مَسْأَلَةٌ :

يدلُّك إجرؤهم للتاء<sup>(٢)</sup> في المؤنث مجرى الياء في مسهلين أن المذكر  
هو الأول لأنه لم يمنع هناءً من الفتح شيء كما منع من الألف في النصب  
في التثنية والجمع ، وإنما فعل هذا بالتاء ، لِيَتَّبِعَ المؤنث المذكر إذ كان  
الأول له ، ويدل على ذلك أيضاً إتباعهم بعض الكلام بعضاً وإن لم يكن  
في المتبوع العلة التي في الشيء الذي يتبع ذلك مثل ( تَعْدُ وَتَعْدُرُ بِنَا )<sup>(٣)</sup>  
ونحو ذلك ، ويدل على ذلك أيضاً بناء يَعْمَلَنَّ لِإِتْبَاعِ فَعَلَنَّ .

قال : وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة نحو تَعْمَلِينَ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لا يخلو من أن يسكون<sup>(٥)</sup> علامة مجرداً من الضمير  
أو ضميراً<sup>(٦)</sup> ، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميراً لَلِزْمِ أَنْ تُثَبَّتَ  
في فعل الاثنين كما تُثَبَّتُ التاء في قامتا ، فلما حُذفت ولم تثبت علمنا أنها

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) في المخطوطة من غير همز في الكلمتين .

(٣) في المخطوطة « تعد وتغار بنا » .

(٤) الكتاب ١/ ٥ ، وأبو علي قد اختصر العبارة وأتى ببشال واحده

فقط وهو زيادة التاء في حالة الرفع فقط .

(٥) في المخطوطة ( تكون ) .

(٦) أي ياء المخاطبة في مثل ( تفعلين ) .



ضمير وليست بعلامة ، فإن قال قائل : ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حُذفت في التثنية وإن أثبتت التاء في قامتها لما كان يدخل من الاستئصال في مثل ( تَضَرَّبِيانِ ) لو قيل ، لتوالى الحركات ، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستقلة ، فَحَذَفَ لذلك لأنه علامة ضمير ، قيل له : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اصم لم يستقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستقل ذلك فيها ، وإنما يستقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا : لِكُتُبِكِ فَأَعَمَّ ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه المتحركات لما كانت غير لازمة ، وتقول ( بِسَكَّاتٍ )<sup>(١)</sup> ، فتجتمع بين هذه المتحركات ، إذ تقديرها فيها الانفصال ، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُسْتَقَلُّ هذا الجمع بين الحركات فيه ، وأيضاً فلو كان حذف ذلك للاستئصال لكان جديراً أن تثبت في مثل : ( قَمَّ وَبِعَ ، وَشِ ثوباً ) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يُقَوِّى أنها ليست علامة ، وأنها أيضاً ضمير ، وأيضاً فلو كان حذفها للاستئصال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطرار الشعر كما يردون الأشياء التي تَحْتَفُّ وتُحذف للاستئصال إلى أصولها ، فإن لم يرد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير .

فإن قال قائل : فهلاً ثبتت العلامة / التي هي ضمير المذكر في مثل : أ/٩ ( أَنْتَ تَفْعَلُ ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة ، وهلاً ذلك امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير ، كما أن ( فَعَلَ ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة

(١) هكذا في المخطوطة ،

للضمير: علمت أن (فَعَلْتُ) <sup>(١)</sup> علامة للتأنيث دون الضمير ، قيل له :  
إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإتباعنا أن التاء  
في (فَعَلْتُ) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً  
لم تَثَبَّتْ <sup>(٢)</sup> .

**قال :** (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وَفَعَلَ شيئاً واحداً) <sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : يقول : ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليهما  
(عِنْدَمَا) <sup>(٤)</sup> اتصل بضمير المؤنث المشابهته (فَعَلْنَ وَفَعَلْتُ) بأبعد من  
إعرابه المشابهة الاسم .

**قال :** ولأنها قد تُبْنَى مع ذلك على الفتحة في (هَلْ تَفْعَلْنَ) <sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : أراد <sup>(٦)</sup> بقوله : (هَلْ تَفْعَلْنَ) موضعاً بنى فيه الفعل  
المضارع فقال : جاز بناؤها مع علامة الضمير في (تَفْعَلْنَ) كما جاز بناؤها  
مع النون ، بل بناؤها في تَفْعَلْنَ أجدر لبناء فَعَلْنَ ، وإتباعه إياه .

(١) يعنى التاء في ( فعلت ) .

(٢) في مثل قولك ( فعلتُ هي كذا ) فالتاء باقية مع وجود الضمير

( هي ) .

(٣) الكتاب ٦/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى .

(٥) في الكتاب ٦/١ « ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك

( هل تفعَلْنَ ) ، » .

(٦) في المخطوطة ( أرى ) .

**قال** : : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : الأسماء هي الأول للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر<sup>(٢)</sup> ، والدليل على أنها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنوية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالة على الزمان ، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُص حدثاً بعينه بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة ، وحكم خاص أن يسكون من العام ، فحسب الفعل إذاً أن يكون من المصدر .

ومما يدل على أوليتها للأفعال ، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فقد عُلم بهذه أوليته ، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان<sup>(٣)</sup> لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب ، وهو عليه أسهل ، وإنما تسكون الدربة بحسب كثرة المادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات<sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أن المتكلم

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، وأبو علي يمثل المذهب البصري الذي يرى أن الأفعال مشتقة من المصادر ، في حين يرى الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال وفروع عليها . انظر الانصاف ٢٣٥ - ٢٤٥ ، انظر أيضا الايضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « أخف على اللسان » .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « وبين عند أهل اللغة » .

ب/٩ باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلّة اعتياده لذلك وكذلك المتكلم بالفارسية<sup>(١)</sup> / لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية<sup>(٢)</sup>، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يسكّر ذلك في عاداته، ولم<sup>(٣)</sup> يرتضّ به لم يخف عليه، ولذلك اعتدّ بالمُعجَمَةِ (في الأعلام)<sup>(٤)</sup>؛ وقيلاً وإحدى المواقع من الانصراف<sup>(٥)</sup>، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لفة في لغته، فإذا كان كذلك، كَبِتَ أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال<sup>(٦)</sup> وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخف منها)<sup>(٧)</sup>، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته ألزمت<sup>(٨)</sup> ذلك خلقتها، ولم يُلزم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقله<sup>(٩)</sup>، فلما احتمل الزيادة تخفيفاً للخفة لزم ألا تلحق الزيادة

(١) زاد في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « كثيرا » .

(٢) في المخطوطة « سهول الفارسية » وما أثبت ماخوذ من المسائل البغداديات / ٥٤٣ . وفي هذا القول إشارة الى معرفة أبي علي باللغة الفارسية ، وان كان علمه فيها لا يرقى الى درجة علمه باللغة العربية .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « فلم » .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٤٣ .

(٥) انظر الكتاب ١٩/٢ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٤٤ .

(٨) في المسائل البغداديات / ٥٤٤ « فلما احتملتها مت » .

(٩) في المسائل البغداديات / ٥٤٤ « إذ كان الثقل عسكه » .

غير الخفيف ليعُدّه من الخففة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها ، وهو الحذف والنقصان فلحقة الجزم والسكون<sup>(١)</sup> .

**قال :** ( حيث قاربَ الفعل في الكلام ووافقهُ في البناء )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يعنى أن التَّمَّتَ مأخوذٌ من المصدر ، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر .

**قال :** وأما مضارعتُهُ في الصِّفة<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : يريد : وأما مضارعة الصِّفة الفعل .

**قال :** اعلم أن النِّكْرَةَ أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : يعنى أبعدها من أن لا تنصرف ، ومن أن لا تُشبه الفعل<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أورد أبو علي هذه المسألة بنصها في المسائل البغداديات ، وجاءت في المطبوع تحت رقم خمس وستين من مسأله . وقد عقدت مقارنة بين نص التعليقة ونص البغداديات فلم أجد اختلافا كبيرا بينهما ، وأبرز وجوه الخلاف في النصين يكاد يكون في العبارة الأخيرة حيث جاءت في البغداديات على النسق التالي « فلما احتبل الزيادة الخفيف للخفة ، وكان الثقل خلفه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريفه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون » .

• (٢) الكتاب ٦/١

• (٣) الكتاب ٦/١

• (٤) الكتاب ٦/١

• (٥) الكتاب ٦/١

**قال :** ثم يُدخِل عليها ما تُعرَفُ به <sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : نحو أن نَنقُلَ اسمَ نَسَكِرَة لِنوعٍ إلى شخصٍ بيمينه  
كرجلٍ يسمَّى بـ (أسدٍ) <sup>(٢)</sup> ، وهذا النقل في تعريفه هذا المُتَّكِرِ كالألف  
واللام في تعريفهما إياه .

---

(١) الكتاب ٦/١ ، وفي المخطوطة « ما يعرف به » .

(٢) في المخطوطة « بأسد » .

هذا باب المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>

**قال :** وإنما يدخل النَّاصِبُ والرافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : الجارُّ الذي يدخل على المبتدأ على صَرِّينِ :  
أحدهما : أن يدخل في غير الإيجاب .  
والآخر : أن يدخل في الإيجاب .  
فالأول كثيرٌ والثاني عزيزٌ .

فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت : هل من أحدٍ في الدارِ ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأحدهُ مُرْتَفِعٌ بـ ( ما ) وهي الحِجَازِيَّةُ<sup>(٤)</sup> ، ولم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف

(١) الكتاب ٧/١

(٢) الكتاب ٧/١

(٣) سورة الحاققة ، آية ٤٧

قوله تعالى ( من أحد ) جار ومجرور في محل رفع بما ، و ( منكم ) متعلق بمحذوف حال من ( أحد ) وقوله ( حاجزين ) خبر لما ، كما يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى فيكون في موضع جر والخبر ( منكم ) ملغى ، ويكون متعلقا بحاجزين . انظر معاني القرآن وعرابه ٢١٨/٥ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٥/٥ ، تفسير الفرطبي ٢٧٧/١٨ .

(٤) العرب في استعمال ( ما ) فريقان ، التميميون ويرون أن حكم ( ما ) داخلة على الجمل الاسمية كحكمها داخلة على الجمل الفعلية دون

كما لم تمتنع ( إن ) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله ثمالي ؛  
 ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهَ غَيْرُهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فالجار مع الجرور في موضع رفع ولذلك  
 أتبع ( غيرُهُ ) في إعرابه<sup>(٢)</sup> ، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل  
 كالاسم بعد إلا في قولك : ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ ، وكلا الأمرين  
 يدل على أن موضعه رفع ، والاستفهام نحو قولك هل من أحدٍ ، و ﴿ هل  
 أ / لفا / من شفعاء ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما الإيجاب<sup>(٤)</sup> فهو الباء في قولك : ( بِحَسْبِكَ صُنْعَ الْخَيْرِ ) ، فهذه  
 الباء دخلت على اسم كان مبتدأ ، يدلك على ذلك أن الثاني فهو هو الأول  
 في المعنى لأن صنْعَ<sup>(٥)</sup> الخير هو الحسبُ في المعنى ، كما أن زيدا هو المنطلق  
 في ( كان وإن ) ولا يجوز أن يقال في نحو : لزيد مالٌ ونعم<sup>(٦)</sup> وهبيدٌ  
 إن الجسارَ هنا داخل على المبتدأ ، لسكن موضعه<sup>(٧)</sup> لأن الثاني ليس

أثر لفظي فتهمل ، والحجازيون يرون اعمالها في المبتدأ والخبر كما تعمل  
 ليس فيهما ، وبهذه اللغة جاء التنزيل ، انظر مغنى اللبيب / ٣٩٩ ، شرح  
 شذور الذهب / ١٩٣ .

(١) سورة هود ، آية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ ، ٣٢

(٢) على معنى « مالك اله غيره » .

(٣) يريد « فهل لنا من شفعاء » سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .

(٤) أى الجار الذى يدخل فى الإيجاب على المبتدأ .

(٥) فى المخطوطة « صنيع » .

(٦) قوله : « ونعم » مصححة فى الحاشية .

(٧) أى الجار داخل على موضع المبتدأ .



بالأول<sup>(١)</sup> ، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لكن موضعه نصب ، لأن المعنى : المالُ ثَبَتَ لزيدٍ ، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك : ( لزيدٍ ) بعد فعل وفاعل ، فأما موضع الباء وما بعدها في بحسبك ، فينبغي أن يكون رفعاً لأنك لم تُضِفْ إلى ( حَسَبِ ) شيئاً بالباء كما أضفت الثببات باللام إلى زيدٍ في قولك : المسالُ لزيدٍ ، ولزيدٍ مالٌ ، فوضع بحسبك رفع بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعاً ، وأنشد أبو زيد<sup>(٢)</sup> :

بحسبك في القوم أن يعلموا      بأنك فيهم غنى مُخِرٌ

(١) أى فى قولك « لزيدٍ مالٌ » المال غير زيد ، وهذا خلاف الحانة الأولى فى « بحسبك صنّع الخبر » لأن صنّع الخبر هو فى معنى الحسب .  
 (٢) البيت من المنقارب ، للأشعر الرقبان الأسدى ، انظر نوادر أبى زيد / ٢٨٩ ، حيث جاء البيت ضمن قصيدة مطلعها :  
 تجانف رضوان عن ضيفه      ألم يأت رضوان غنى النذر  
 وأنشد بيت الشاهد فى المعانى الكبير ١/ ٤٩٦ ، سر صناعة الاعراب ١٣٨/١ ، الخصائص ٢/ ٢٨٢ ، ٣/ ١٠٦ ، شرح المفصل ٢/ ١١٥ ، ٨/ ١٣٩ ونسبه إليه الجاحظ فى الحيوان ١/ ٣٦١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣/ ١٤٦٩ ، الانصاف / ١٧٠ ، وروى الميدانى القصيدة كاملة وقصتها ، كما أنه أورد اسم الشاعر ( الأشعر الزفیان ) ، انظر مجمع الأمثال ٣/ ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والبيت فى الاقتضاب ٣/ ٢٩٨ ، وأنشد أبو على البيت فى المسائل العسكرية / ٥٨ ( ) وفيه شاهد على زيادة الباء مع المبتدأ إذ المراد « حسبك » وقد جاء فى القرآن من غير زيادة ، قال تعالى « يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » ( سورة الأنفال آية ٦٤ ) كما أن هذه الباء تزداد أيضا مع الفاعل ومنه قوله تعالى « وكفى بالله حسيبا » ( سورة النساء ، آية ٦ ) .

( ٤ — التعليقة )

هذا باب ما يَحْتَمِلُ الشعر<sup>(١)</sup>

قوله: (٢)

\* كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ فَجَدِيَّةٍ \*

حذَفَ الياءَ مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في نواحٍ ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حذَفَ الياءَ مع الألف واللام من الأبد<sup>(٣)</sup> كما يحذفها مع التنوين<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٨/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل لخفاف بن ندبة السلمى وتماه :

● ومسحت باللنتين عصف الاثم ●

نسبه اليه سيبويه ، انظر الكتاب ٩/١ ، كما نسبه اليه أبو سعيد السيرافى فى شرحه لتلكتاب ، انظر ج ١ ، ق ١٧٣ ( المدينة ) ، وانظر أيضا شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢٧٧/١ (الريح) ، قال أبو العلاء: ويقال انه مصنوع ، صنعه المقفع ، انظر عبث الوليد / ٢٢٨ ، وانظر أيضا ضرائر الشعر / ١٢٠ ، مغنى اللبيب / ١٤٣ ، الانصاف / ٥٤٦ ، شرح المفصل / ٣ / ١٤٠ ، والشاعر يريد ( كنواحي ) ولكنه اكتفى بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضممة عن الواو وبالفتحة عن الألف .

(٣) فى مثل قول الله تعالى « أولى الأيدي والأبصار » ( سورة ص ، آية ٤٥ ) فالياء لا تظهر فى الوصل انظر معانى القرآن للفراء ٤٠٦/٢ . قال القرطبي : « وقرأ الأعمش وعبد الوارث والحسن وعيسى الثقفى ( أولى الأيد ) بغير ياء فى الوصل والوقف على معنى أولى القوة فى طاعة الله ، ويجوز أن يكون كمعنى قراءة الجماعة ، وحذف الياء تخفيفا ، انظر تفسير القرطبي ٢١٨/١٥ .

(٤) فى مثال « جوارٍ ، وغواشٍ » ونحو ذلك .

قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

..... وَلَاكِ اسْقِنِي

قال أبو علي: حذِفَ النون من (السكن) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزاد حيث يَزِدُن ثمانية وثلاثة واربعة، وتُبدَل منها<sup>(٢)</sup> في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي، وكان حكمه صَنَعَاوِي (وَبَهْرَاوِي)<sup>(٣)</sup> فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (صَرَبْتُ زَيْدًا)،

(١) الشاعر هو النجاشي الحارثي، والاشارة هنا الى قوله من

الطويل :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني ان كان مأوك ذا فضل  
وهو أحد شواهد الكتاب ٩/١، وفيه شاهد على حذف النون من  
( لكن )، ضرورة لالتقاء الساكنين، وهو يريد ( ولكن اسقني ) وكان  
الوجه كسرهما، ولكنه شبهها في الحذف بحروف المد واللين اذا سكنت  
وسكن ما بعدها، انظر المسائل العسكرية ٩٥/، وانظر أيضا شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٧٢ أ ( المدينة )، تأويل مشكل القرآن  
٣٠٦، الخصائص ٣١٠/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٣/٢  
( الريح )، قال: « كان حقه أن يحركها لولا الضرورة » انظر أمالي ابن  
الشجرى ٣٨٥/١، المتصف ٢٢٩/٢ - ٢٣٠، ضرائر الشعر ١١٥/،  
الانصاف ٦٨٤/، مغنى اللبيب ٣٨٤/، أوضح المسالك ١٩٣/١، وانظر  
أمالي المرتضى ٢١١/٢، وللبيت وأبيات أخرى معه قصة في الخزانة  
٣٦٧/٤.

(٢) الضمير عائد على حروف اللين .

(٣) ما بين المعفوتين زيادة يقتضيها المعنى، وبهرة مدينة بمكران

انظر معجم البلدان ١٥١/١ .

و ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup> ، وتكون إعراباً في تضرعان ، كما يكون أبعاض هذه الحروف إعراباً أعنى الحركات .  
**قوله : الأَضْحَمًا**<sup>(٢)</sup> .

(١) في قوله تعالى « لنسفعا بالناصية » سورة العلق ، آية ١٥ .  
 (٢) الكتاب ١١/١ ، وهو اشارة الى قول رؤبة من الرجز :

● ضخم يحب الخلق الأضحما  
 انظر الديوان / ١٨٣ وقبله قوله :

● وصلت من حنظلة الأسطما

● والعدد الغطامط الغطما

● ثمت جئت حية أصما

● ضخما يحب الخلق الأضحما

وقد أنشده سيبويه هنا برفع ( ضخم ) ، وأنشده في موضع آخر :

● بله يحب الخلق الأضحما

والبدء كما قال الأعمش هو السيد ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨٣/٢ ،  
 وعلى رواية الديوان ( ضخما ) بالنصب صفة للمنسوب ( حية ) والى ذلك  
 أشار ابن بري ، انظر اللسان ( ضخم ) ، وأنشده السيرافي في شرحه  
 للكتاب ج ١ ، ق ٢٠٠ / أ ( المدينة ) بالرفع ، قال ابن السيرافي :  
 « والشاهد فيه على أنه شدد الميم من ( الأضحم ) وهو على ( أفعلاً )  
 مثل ( الأحسن ، والأكرم ) ثم وصل الميم بالألف التي للاطلاق ، وهذه  
 الميم لا تشدد الا في الوقف اذا كان منتهى الكلمة ، والخلق الأضحم  
 الأكبر الأعظم » شرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، ( سلطاني ) ، قال ابن  
 السراج : « وهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف » الأصول ٤٥٣/٣  
 وانظر الافصاح / ٢٣٣ ، المحتسب ١٠٢/١ ، ضرائر الشعر ٥١/١ ، سر  
 صناعة الاعراب / ١٦٢ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف ١٠/١ ، وانظر الحجة  
 ج ٣ ، ق ٢ والصباح ( ضخم ) .

قال أبو علي : إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقف ثم يُطلق الحرف للقاوية في الوصل مجراه في الوقف ، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف ، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشَب) (١) ، وما أشبه هذا البناء ، وكذلك إذا قال : الضَّخْمَا لم تسكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خِدَب (٢) ونحوه مما هو على (فِعْل) (٣) .

وقول الآخر (٤) :

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ  
وَقَلَّمَ . . . . .

(١) القيرشَب فيما روى الأزهري عن الأصمعي هو الرجل الآكول وعن ابن الأعرابي هو ساء الحال ، وأنشد :

- كيفَ قَرَيْتَ شَيْخَكَ الْأَزْبَا
- لما أتاك بَائِسًا قِرْشَبَا

انظر تهذيب اللغة (ق ، ش ) ، وانظر أيضا اللسان (قرشب) .  
وانظر البيتين في الاستدراك / ٧٤ ، ووازن بين الروایتين .  
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وسيأتي الحديث عنه في الورقة ٢٠٣ ، يقال : بعير وشيخ خدب : ضخم قوى شديد .  
انظر تهذيب اللغة ( خدب ) .

(٣) ( خِدَب ) ثلاثي ملحوق بما جاء من الصفات على ( فِعْل ) مثل ( هزبر ، وقمطر ) والزيادة في ( خدب ) هي زيادة تضعيف لا بأحد حروف الزيادة ، ولهذا النوع من الزيادة نظائر في العربية .  
انظر الكتاب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو بتمامه :

صَبَدَيْتَ فَبَطُولِ الصُّدُودِ وَقَلَّمَ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

قال أبو علي : ( قَلَّ ) حكاه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فإذا أُدخِلت عليه ( ما ) كَقَدَّتهُ وهيئته للدخول على الفعل كما تهىء ( رُبَّ ) للدخول على الفعل ، فكان حكاه أن يليه ( يَدُوم ) دون ( وِصَال ) ولا يجوز أن يرفع ( وصال ) بـ ( يدوم ) وقد تأخر عن الاسم ، ولكن بـ ( يَكُونُ ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدَّره ، لأنه موضع فعل

←

وقد نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ، والشنتمري نسبه للمرار الفقعسي ، انظر الكتاب وهامشه ١٢/١ ، وجميع الكتب التي روت هذا الشاهد ترويه على أنه خطاب لمؤنث ( صَدَدْتُ ، فأطولت ) إلا الاصبهاني فقد قال في الأغانى ٣١٩/١٠ : « روى أن المرار قال في حبسه ( صرمت ولم تصرم وأنت صرومت ) » ووصفها بأنها طويلة ، وقبل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله منسوبين الى المرار وهكذا :

عزفت ولم تصرم وأنت صروم      وكيف تصابي من يقال حلیم  
صددت فأطولت الصدود ولا أرى      وصالا على طول الصدود يدوم

فروى الشعر على أنه خطاب لمذكر ، المصدر نفسه ٣١٥/١٠ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٤٥٩/١ دون نسبه ، المقتضب ٨٤/١ ، ٣٤١/٢ ، المنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، المحتسب ٩٦/١ ، الانصاف ١٤٤/١ ، قال ابن عصفور : « يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين ( قلما ) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور . ضرائر الشعر ٢٠٢/٠ . انظر أيضا ما يجوز للشاعر من الضرورة ٢٠٣/٠ ، ومغنى اللبيب ٤٠٣/٠ . ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والشاهد في البيت تقديم الناعل ( وصال ) على الفعل ( يدوم ) ضرورة وأبو علي يمنعه ويرى تقدير فعل آخر نحو ( يكون ، أو يبتقى ، أو بثبت ) ، أو نحوه مما يفسره . وقد جاء هذا البيت ، والتعليق عليه نصا في المسائل البغداديات ٢٩٦/٠ - ٢٩٧ هذا وقد ورد هذا البيت مفردا في ديوان عمر بن أبي ربيعة ضمن الأشعار المنسوبة اليه . انظر ديوانه ٢٠٧/٠

ب/١٠ كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلْأُ) التي /للتحضيض و (إِنْ) التي للجزاء ، و (إِذَا) الدالة على الزمان بالابتداء .

فإن قال قائل : كيف جاز دخول (قُلْ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه . قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ، ويدل ذلك على مضارعة له قوله : قُلْ رجل يتول ذلك إلا زيدٌ ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجرى مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ، كما لا يجوز (جاءني القوم إلا زيدٌ) على أن تُبدلَ زيداً من القوم ، فسكما جرى هذا مجرى حرف النفي ، فجاز فيه ما أعلمتكم ، كذا جرى في قوله : فلما يدوم وصال ، مجرى الحرف ، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه ، وقام مقام الحرف هنا ، كما قام مقامه حيث ذكرت لك لما بينهما من الشبه في المعنى ، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل ، كما أن أبعد الأشياء منه التأكيد .

**قوله : أَلَمْ يَأْتِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (١)**

(١) هذا صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي ، وتمامه :

● بما لاقت لبون بنى زياد ●

وهو من شواهد سيبويه ، قال عنه الأعلام : بأنه «مما أنشده الأخفش في الباب» وفيه شاهد على اثبات الياء في (يأتيك) في حال الجزم ضرورة . انظر الكتاب وهامشه ١٤/١ - ١٥ ، وأنشده سيبويه في مكان آخر دون أن ينسبه لأحد ، وقال : «فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل» الكتاب ٥٩/٢ . وقال الأعلام : «هي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله» وانظر أيضا كتاب معاني القرآن للفراء ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٢٣ ، والعجوة لأبي علي ٢٤٤/١ (ناصر) .

قال أبو علي : قدّر إسكانه عن الغم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة  
وأجراه مجرى الصحيح، كما أجزاه الآخر مجرى الصحيح، فحركته بالكسر  
تشبيهاً بالحرف الصحيح في قوله : غير ماضي<sup>(١)</sup> ، وفي الغواني<sup>(٢)</sup> .

←

الحجة لابن خالويه / ١٩٨ ، كتاب الجمل / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، النوادر في  
اللغة / ٥٢٣ ، الخصائص / ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، وقال ابن جنى « ورواه بعض  
أصحابنا (الم يأتيك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان  
عن الأصمعي (أهل أهلك والأنباء تنمى) « انظر سر صناعة الاعراب  
٨٧ ، ٦٣١ وانظر أيضا المقرب / ١ / ٥٠ ، ٢٠٣ ، رصف المبانئ / ١٤٩ ،  
المفصل / ٣٨٧ ، شرح المفصل / ٨ / ٢٤ ، ١٠ / ١٠٤ الجنى الدانى / ١١٢ ،  
ويرى بعضهم أن الياء نشأت عن اشباع الكسرة ، انظر الانصاف / ٣٠ ،  
كما يرى بعضهم أن الياء هنا تركت استخفافا كما أن منهم من يقول انه  
أسقط الهمزة من (يأتبك) وترك الياء ، لأن الفعل لا يجزم من وجهين  
انظر الجمل فى النحو المنسوب للخليل / ٢٠٤ ، وانظر أيضا المسائل  
العسكريات / ٢٦٢ ، الصناعتين / ١٦٨ .

(١) اشارة الى قول جرير من الطويل من قصيدة يهجو فيها الأخطل:  
فيوما يجارين الهوى غير ماضٍ ويوما ترى منهن غولا تغول  
وفيه شاهد على الحاق المعتل بالصحيح ضرورة ، انظر الكتاب  
٥٩ / ٢ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ لتقف على الاختلاف فى رواية هذا البيت ،  
وابن الشجرى يروى البيت (ويوما ترى منهن غول تغول) وينسبه  
لأعرابي من بنى كلب ، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند  
الذى جاء به سيبويه ، اذ سيبويه يقول : « وأنشدنى أعرابي من بنى كلب  
لجرير ٠٠٠ انظر أمالي ابن الشجرى / ١ / ٨٦ ، وانظر الحجة / ١ / ٢٤٤  
( ناصف ) ، الخصائص / ٣ / ١٥٩ ، المنصف / ٢ / ٨٠ ، ١١٤ ، وانظر أيضا  
شرح المفصل / ١ / ١٠٤ ، شرح التصريح / ٢ / ١٢ ، وانظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦١ .

(٢) اشارة الى قول عبيد الله بن قيس الرقيات من المنسرح :



**قوله : أَلَا لَا أَرَىٰ ائْتَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً<sup>(١)</sup>.**  
قال أبو علي : ائتين معتلة اللام محذوقتها ، ولذلك ألحقت ألف الوصل

←

لإبارك الله في الغواني هل يصسبحن الا لهن مطلب  
انظر ديوانه ٣/ ، ورواية الديوان ( في الغواني فما ) وعندئذ  
لا شاهد فيه وفي المصنف ٨١/٢ ( في الغواني فهل ) ، ولا شاهد فيه ،  
لكنه رواه في موضع آخر ٦٧/٢ ( في الغواني هل ) وقال : « فجر ياء  
( الغواني ) حين احتاج الى ذلك وشبهه بباء ( الضوَّارِب ) » انظر أيضا  
شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٦١ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ١٥/٢ ( الريح ) ، المقتضب ١٤٢/١ ٣٥٤/٣ ، الكامل ٤٥/٤ ،  
الخصائص ٢٦٢/١ ، المحتسب ١١١/١ ، الهمع ٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ،  
اللسان ( غنا ) .

(١) هذا صدر بيت لجميل بثينة من الطويل وتماه :

● على حدثان الدهر ، منى ومن جمل ●

البيت في ديوانه ١٨٢/ من قصيدة مطلعها :

لقد فرح الواشون أن صرمت حبلي بثينة ، أو أبدت لنا جائب البخل  
وأبو العباس المبرد يرد هذه الرواية ، ويقول « انه لا اختلاف بين  
اصحابه أن الرواية ( ألا لا أرى خلتين ) وهذه هي الرواية ، والأولى  
ليست بنبت . انظر النوادر في اللغة ٥٢٥/ ، وانظر المحتسب ٢٤٨/١ ،  
الصناعتين ١٦٩/ ، وفي شرح التصريح ٣٦٦/٢ فضل تفصيل عن حقيقة  
هذه الهمزة في كلمة ( ائتين ) ، ومثل ذلك في شرح الأشموني ٢٧٣/٤ ،  
وأنشده العيني ٥٦٩/٤ وقال انه لم يقف على اسم قائله ، الخزانة ٢٣٥/٣  
وهو عنده من انشاد أبي الحسن ( الأخفش الأصغر ) اللسان ( ثنى )  
وقد أنشده من غير نسبة .

والبيت ليس في الكتاب ، وأبو علي يرى أن ألف ( ائتين ) مثل ألف  
( اسم ) ألحقت للوصل ، وأن الياء فيها منقلبة عن ألف وليست أصلية .

كما أُلْحِقَ (اسمٌ) ونحوه تشبيهاً بِالأفعال المعتلة اللام ، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يسكُونا في الأفعال دون الأسماء ، فأما الياء في اثنين فنقلية عن ألف التثنية وليست بِإلام الفعل ، بل اللام محذوفة وهي ياء ، لأنها من تَفَيْتُ ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف .

فأما ( امرؤٌ ) فَأَلَامُهُ أيضاً حرف إعلال ، وقد يحذف مع ذلك إذا حُفِّتْ وَأُسْكِنَ ما قبلها فقييل ( مرءٌ ) تقول في تخفيفه ( مرءٌ )<sup>(١)</sup> .

**قال :** والمفعول الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : قوله : لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة ، إنما يريد أن هذه اللفظة التي هي ( ضَرِبَ ) المصنوعة فعلاً لم يجاوز الاسم المرتفع بها في ( ضَرِبَ زَيْدٌ ) إلى مفعول فونصبه ، كما جاوز في ( أعطى زَيْدٌ دِرْهَمًا ) إلى المفعول الذي هو الدرهم المنصوب .

**قال :** وقال بعضهم : ذهبَتِ الشَّامُ ، شبهةٌ بالمبهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ( المرء ) لغة هذيل في ( المرء ) ، قال أبو خراش :  
جمعت أموراً ينفذ المر بعضها من العلم والمعروف والحسب الضخم  
أي بعض هذه الأمور التي فيك تجعل المرء نافذاً ، فكيف وقد اجتمعت  
كأها فيك ؟ انظر ديوان الهذليين / ١٢٢٥ .

(٢) في الكتاب ١/١٤ ، « الفاعل الذي لم يتعدده فعله إلى مفعول ،  
والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل » .

(٣) الكتاب ١/١٤ .

قال أبو علي : يتبينُ المسكانُ المهم من المُختص بأن يُحدَّ ويُخصَّ  
بحدود أشمله ، والحدود المختصة ، فأما المهمة نحو ( خَلَات ) فلا يمكن  
تحديد لها لأنها / ليست مواضع بأعيانها .

**قوله :** ... .. كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلَبُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوها

---

(١) هذا جزء من بيت ساعدة بن جؤية الهذلي من الكامل وهو قوله:  
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق النعلب  
وهو أحد شواهد سيبويه ، وقد ساقه شاهدا على وصول الفعل الى  
مفعوله وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف ، انظر الكتاب وهامشه  
١٦/١ ، ١٠٩ ، وروى في ديوان الهذليين / ١١٢٠ « لَدِ بِهَزْ » أي تلذَّ  
الكف بهزه ، ومعنى عَسَلَ الطريق أي عسل فيه أي اضطرب متنه  
في جريه .  
وقد أنشأ أبو علي على ( الطريق ) في هذا البيت مسألة في كتابه  
( المسائل البغداديات / ٥٤٩ - ٥٥٢ ) وهي لا تختلف عما في التعليقة  
الا يسيرا .  
وسوف تظهر المقارنة عند قراءة النص وجوه الاختلاف بينهما .  
وانظر البيت في النوادر في اللغة / ١٦٧ ، الكامل / ٣٦٩/١ ، وأنشده  
ابن الشجري شاهدا على حذف ( في ) ضرورة وكان حقه أن يقول ( عَسَلَ  
في الطريق ) ، انظر أمالي ابن الشجري / ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، انظر البيت  
أيضا في الايضاح العضدي / ١٨٢ الخصائص / ٣١٩/٣ ، تلخيص البيان /  
٥٢ ، ٣٣٥ ( عالم الكتب ) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ٣٣٠ ،  
مغنى اللبيب / ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، العينى / ٥٤٤/٢ ، الخزانة / ٤٧٤/١ ،  
الاشموني / ٩١/٢ ، الهمج / ٢٠٠/١ ، الدرر / ١٦٩/١ ، اللسان ( عسل )  
النكت / ١٦٩/١ .

وكذلك البيت<sup>١</sup>، وليس مثل (خَلْف) <sup>(١)</sup> وما أشبهه<sup>٢</sup>، لأن الهممات ينتقلن مع انتقال أذى الظروف، فيجوز أن يسكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمهمة، فبيّن أن (حَلْمًا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والخصمات.

فأما قول أبي عمر<sup>(٢)</sup>: ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بهم، بل البيت أفضأ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهاً غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحمَلَ على إحدى الجهات الست،

---

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « وليس مثل تقدم ، و خلف » يريد الظروف المكانية المهمة .

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « فأما ما يحكى عن أبي عمرو » والواقع أن الراى يحكى عن أبي عمر الجرمى لا الى أبي عمرو بن العلاء فالجرمى يرى أن قولنا : دخلت البيت ودخلت فى البيت سواء مل قولنا : حثك وجئت اليك ، فهو كالمفعول به الذى يتعدى اليه تارة بحرف جر ، وتارة بغيره . انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ، ق / ، النكت ١٦٩/١ وأبو عمر الجرمى هو صالح بن أبى اسحاق البجلي ، أخذ النحو عن أبى الحسن الأخفش ، وكان رفيق المازنى ، قيل انهما السبب فى اظهار كتاب سيبويه . قال المبرد : كان الجرمى أغوص على الاستخراج من المازنى وكان كئبر المناظرة فى النحو ومسائل اللغة ، ناظر الأصمعى ، وتعلب وغبرهما توفى سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م . انظر ترجمته فى الفهرست / ٥٦ - ٥٧ ، طبقات النحويين واللغويين / ٧٦ - ٧٧ ، انباه الرواة / ٢ - ٨٠ - ٨٣ وبهامش الأخير مزيد من المصادر عن الجرمى .

وإن كان سيبويه قد حمّله على الاختصاص<sup>(١)</sup> وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحواً (قام) يمنع من التعمد إلى جميع هذه المختصات من الظروف المسكانية، كما امتنع من التعمد إلى سائر الأسماء المختصة بغير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعنى ذهبتُ الشام، ودخلتُ البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للاتساع، والأصل ذلك، فدخلتُ غير متعد، كما أن ذهبتُ غير متعد والبيت مخصص وقد تعدى إليه، والدليل على أن (دخلتُ) غير متعد أن خلافه<sup>(٢)</sup> غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها [كما تعتبر أمثالها]<sup>(٣)</sup> وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضاً فإن مصدره على (فُعول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والسكريرة، ولو كان متعدباً لسكان خليفاً أن يسكون على (فعل) فإن قال: ما أنسكرت أن يكون مثل (كَلْتُكَ وَكَلْتُ إِلَيْكَ) ونحو هذا مما يتعدى تارة بالحرف وتارة بغير الحرف، قيل له: هذه

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩، جاءت العبارة أكثر دقة واستقامة وهي كما يلي: « وإن كان سيبويه لم يذهب إلى ذلك وحمله على الاختصاص طرفاً، فالمعتبر في هذا الباب في تعدى الفعل الإبهام والاختصاص » .

(٢) يريد: نقيضه، وهو (أخرجتُ)، ويحتمل أن يكون أراد أمثاله من الأفعال غير المتعدية نحو ما ذكره هنا (وَلَجْتُ، هَجَمْتُ، نَفَرْتُ) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٠٥ .

الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً أنك لا تسكاد تجدد في هذه الحروف التي هي مثل نصحته ونصحت له (فَعَلَ ، وَأَفْعَلْتُهُ) لا تسكاد تجدد مثل : (أَنْصَحْتُهُ) وأنت تقول : دخل وأدخلته ، كما تقول : ذهب وأذهبته .

فأما جئتك فإنما أصله : جئتُ إليك ، فاستعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه ، فسلك هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيدي في هذا ، ويقوى ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتَعَدِّيَةٌ نحو : وَجَلَّتْ ، وَهَجَمَتْ ، وَغُرَّتْ / (١) .

١١/ب

**قال :** ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة (٢) .

قال أبو علي : الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو  
فَرَسَخٍ وَمِيلٍ وَنَحْوَهُمَا (٣) .

(١) قرأها في المسائل البغداديات / ٥٥١ (وَعُدْتُ) أما (غرت) أي سرت في بلاد الغور ، ويقال أنك غُرَّت في غير مغارٍ ، معناه طلبت في غير مطلب ، انظر اللسان (غور) .

(٢) في الكتاب ١/١٦ ، « في الأماكن » ويبدو أن « الأمكنة » أصبح ، لذكر النظير « الأزمنة » بعدها مباشرة والمعنى : أنه يستوى في التعدي الظروف الدالة على المكان ، والظروف الدالة على الزمان ، إذا كانت غير مختصة ، تقول : ذهب الشمام ، وذهبت شهرين ، كما تقول : سرت فرسخين ، وسرت يومين .

(٣) « ميل وفرسخ » معروفة القدر دون العين ، فهي أوقات تقح في الأماكن ولا تختص بمكان واحد .

**قال :** ( كما أن ذلك وقتٌ في الأزمان )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يعنى ما كان معلوم المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك . .

**قال :** ( فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان صار مثله )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : أى في أنك إذا قلت : ذهبتُ شهراً كان كقولك : ذهبتُ فرساً في تعدى الفعل إليهما .

**قال :** ( وكذلك ينبغى أن يكون إذ صار تعدى فيما هو أبعده )<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٤)</sup> وكذلك كان ينبغى أن يسكون ، يعنى تعدى الفعل إلى المكان للوقت<sup>(٥)</sup> الذى يقع على كل شيء من الأمكنة ، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذى لا يقع على كل شيء ، نحو : ذهبتُ الشام ، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى إلى ما ليس مختصاً .

---

(١) فى الكتاب ١٦/١ « كما أن ذلك وقت في الأزمان » .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ « فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان كان

مثله » .

(٣) العبارة فى الكتاب ١٦/١ ، وقد زاد أبو علي لفظ ( تعدى )

وربما أراد بها توضيح قول سيهويه ( صار ) .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) أى المكان المختص المحدد .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَمَدَّاهُ فَعَلَهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

وَإِنْ شُدَّتْ اقْتَصَرَتْ: (١)

آلِيَّتْ حَبِّ الْعِرَاقِ (٢).

(١) الباب عقده سيبويه للفعل المتعدى الى مفعولين ليسا في الأصل مبتدأ وخبرا ، وقد ترجم له بترجمة طويلة اختصرها أبو علي هنا . انظر الكتاب ١٦/١ .

(٢) هو من قول المتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبيعي من البسيط :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس  
من قصيدة مطلعها :

يا آل بكر ألا لله أمكم طال النواء وثوب العجز ملبوس

انظر ديوانه ٩٥/٩٥ ، والمخاطب في هذا البيت هو عمرو بن هند الملك ، لأن عمرا آل فقال : واللات ، لا يذوق حب العراق ما حبيت ، فبلغه وهو بمكة ، انظر هامش الديوان ٩٥/٩٥ ، ويروى بضم (آليت) أيضا ، فقد ذكر الروائين أبو البركات الأنباري في البيان في غريب اعراب القرآن ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧/١ ، ورواه سيبويه بالفتح منسوبا الى المتلمس وقال : « يريد على حب العراق » فيكون شاهدا على حذف حرف الجر ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٢٢٣ ( المدينة ) والنكت ١٧٢/١ الاصول ١٧٩/١ ، جمهرة أشعار العرب/١٠١ ، وانظر البيت وسبب رواية نصب (آليت) في الشعر والشعراء ١٨٨/١ ، مغنى اللبيب ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، الانتصار ق ٨ ، الاصول ١٧٩/١ ، أمالي ابن السجري ٣٦٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢/٤٢ ، العينى ٥٤٨/٢ ، الأشموني ٩٠/٢ المسائل البصريات ٩١٤/٠ .



قال أبو علي : وضع سيبويه البيت على أن المراد : أَلَيْتَ على حَبِّ العراق ، فلما حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل ، وذهب أبو العباس<sup>(١)</sup> ، فيه إلى أن المعنى : أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق ، أى لا أَطْعَمُ ، كقوله :  
تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ<sup>(٢)</sup> .

(١) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته . وهو يرى أن توجيه سيبويه للبيت غلط ، وأن كلمة ( حَبِّ ) فى البيت ليست منصوبة بنزع الخافض ، وأن المعنى « ( هـ ) أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق ( أى لا أَطْعَمُ حَبِّ العراق كما تقول والله أبرح من هنا ، أى لا أبرح » ورد عليه أحمد بن ولاد ذلك . انظر الانتصار ، ق ٨ - ١٠ . انظر أيضا الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠ ، الكنت ١٧٢/١ .

(٢) من بيت أمية بن أبى عائذ الهذلى من البسيط :  
لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ  
واليه نسبه سيبويه بهذه الرواية ( لله ) ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ .  
ويروى ( تَاللَّهِ ) كما هو عند أبى علي هنا ، وبرواية نالمة هي ( تَاللَّهِ لَا تَعْجُزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ ) فى قصيدة سينية تنسب الى أبى ذؤيب الهذلى ، ومالك بن خالد الخناعى ، ولعبد مناة الهذلى ، كما أن المطلع فى قصيدة ميمية تنسب الى ساعدة بن جؤية الهذلى ، انظر نرح أشعار الوندلين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، المنضوب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، أمالى ابن الشجرى ٣٦٩/١ ، البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٧٢ ، وأنشد البيت فى شرح المفضل ٩٦/٩ ، وفيه ( تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مَبْتَقِلٌ ) على حذف حرف النفى فى القسم ، كما روى فيه ٩٨/٩ بالرواية الأولى وقافيته دالية ونسبه فى الحاشية الى مالك بن خويلد الخزاعى الهذلى نقلا عن اللسان ( نفل ) ، كما أنشد البيت فى المكان نفسه برواية ( لله يَبْقَى ٠٠٠ ) منسوبا الى مالك أيضا ولعله عنى الخناعى ←

( ٥ - التعليقة )

أى لا يبقى ، فحب العراق على قول أبي العباس يفتصب بفعل مضمر  
( أطمعه ) تفسيره ، كأنه قال : آليت لا أطمح حب العراق لا أطمعه ،  
فأطمعه تفسير المضمر .

**قال : لَأَنَّ عَن ، وَعَلَى لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذَلِكَ (١) .**

قال أبو علي : الباء في [خبر] (٢) ليس ، وكفى بالله زائدة (٣) ، واخترت

←  
واللسان ( حيد ، ظيا ) ، انظر أيضا اللامات / ٨١ ، الخزانة ٣٦١/٢ ،  
٢٣١/٤ - ٢٣٣ ، الهمسح ٣٢/٢ ، ٣٩ ، الدرر ٢٩/٢ - ٤٤ ، مغنى  
الليبيب / ٢٨٣ ، وأنشده السيوطي ضمن قصيدة ميمية مع اختلاف  
العجز ، انظر شرح شواهد المغنى ١٥٦/١ ، ونسبه الى ساعدة بن جؤبة  
وفسر قوله ( تَأَلَّهَ يَبْتَقَى ) على حذف ( لا ) أى لا يبقى . كما أنشده  
في المصدر نفسه ٥٧٣/٢ - ٥٧٤ وأشار الى الرواية السابقة وقال  
« وقد وقع أيضا في قصيدة لأبي ذؤيب سينية ٠٠٠ وأورده الفارسي في  
الايضاح بلفظ : ( تَأَلَّهَ لَا تُعْجَزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ ) ، ولم أجده في  
الايضاح ، ولكنه أنشده في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٦٦ ، وقال  
« المعنى لا يبقى ، فحذف اللام ، والمعنى : لا يبقى على حوادث الأيام ،  
فحذف المضاف » كما أنشده في المسائل البصريات / ٩١٦ برواية  
( تَأَلَّهَ يَبْتَقَى عَلَى الْأَيَّامِ ) ، ولم ينسبه الفارسي لأحد .

(١) الكتاب ١٧/١ ، وفيه « لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذَاك » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الباء المتصلة بالفاعل هنا زائدة في مثل قوله تعالى

« كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » .

من الرجال<sup>(١)</sup> وَنُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> [ فَعَلَى ]<sup>(٣)</sup> وَعَنْ فِيهِمَا<sup>(٤)</sup> زَائِدَتَيْنِ لِأَنَّ  
(عَنْ) ، و (تَلَى) لَا تَزَادَانِ ، و (مِنْ) لَا تُزَادُ فِي الْوَاجِبِ ، وَقَدْ  
تُزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ نَحْوِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ كَقَوْلِكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ  
فِي الدَّارِ . وَمَا مِنْ رَجُلٍ فِيهَا .

**قال :** ثم تقول : عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ فَهُوَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : معنى عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوَلُ إِلَى سَوَى مَعْنَى عَرَّفْتُهُ زَيْدًا ،  
وَالهَاءُ فِي عَرَّفْتُهُ زَيْدًا غَيْرُ ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَفِي عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوَلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى  
أَنَّهُ هُوَ الْعَيْنُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ .

- 
- (١) أى أن « من » هنا زائدة ، والرجال مجرور فى محل نصب .  
(٢) هذه ضمن مسألة الغلط التى يرى أبو العباس المبرد أن  
سببويه غلط فيها وعرضنا لها آنفا ، فسببويه يرى أن « نبئت زيدا »  
بمعنى « نبئت عن زيد » فقال المبرد : « ليس كذلك ، لأن ( نبات  
زيدا ) معناه ( أعلمت زيدا ) وان قال قائل ( نبئت عن زيد قائما )  
وضعه موضع ( حدثت ) « الانصاف قرأ ، وانظر الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠  
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .  
(٤) أى فى مثل ( آليت على ٠٠٠ ) ، و ( نبئت عن زيد ) .  
(٥) الكتاب ١٧/١ .

هذا باب الفاعل الذي يتعداهُ فعله إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر<sup>(١)</sup>

أ/١٢ قال: (وَذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لِتُعَلِّمَ الَّذِي / تَضْيِفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ  
له عندك (من هو) فإنما ذكرت (ظننت) <sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحق <sup>(٣)</sup> : يعني زيدا في قولك : ظنَّ عبدُ الله زيدا أخاك .  
فالظن غير واقع من عبد الله على زيد لأن زيدا في علمه لا في ظنه ،  
ولكنك ذكرته لتضيف ما ظنَّ عبد الله أو علمه إليه وهو الأخوة  
ونحوها من المفعول الثاني .

قال أبو علي : يعني بالذي تضيف إليه المفعول الأول والهاء للذي .  
ومعنى هذا الكلام أنك تعلمُ المُخْبِرَ خبر المفعول الأول ، وما تُسندُه  
إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى ، وتقدير  
الكلام ، لتعلم ما استقرَّ عندك للذي تضيف إليه .

فأما تفسير اللفظ فإنَّ (تُعَلِّمَ) منقول من علمت الذي بمنزلة عرفتُ ،  
كأنه قال : لتُعرِّفَ المُخَاطَبَ الَّذِي تَضْيِفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ .

فقوله : ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه ، لأنه مُلْتَبِسٌ بِهِ

---

(١) في الكتاب ١٨/١ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » .  
(٢) العبارة في الكتاب ١٨/١ ، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب .  
(٣) هو الزجاج ، وقد سبقترجمته .

كأنك قلت : لَتَعْلَمَنَّ مَسَجَرَهُ الذي تضيف إليه ، أى ايعرف اليخادب  
خبر المسند إليه والمحدث عنه ، ويفيده إياه .

ويجوز أيضاً أن يكون ( تَعْلَمَ ) منقولاً من عَامَتِ الذي يتعدى إلى  
مفعولين ، لأن الإقصرار على المفعول الأول منه جائز عند أبى بكر<sup>(١)</sup> ،  
فيكون الذى تضيف إليه مفعولاً أول ، وما استقر بدلا منه ، ولا تحمله  
على هذا ، لأن سيبويه لم يجره<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز أن يكون قوله : ما استقر له عندك مفعولاً ثانياً ، لأنه  
لا يخلو من أن يجعل ( تَعْلَمَنَّ ) منقولاً من ( عَامَتُ ) الذى بمعنى عرفت ،  
أو من ( عَامَتُ ) المتعدى إلى مفعولين ، فإن نقلته من التى بمعنى ( عَرَّانَتْ )  
صار المعنى لِيُعْلَمَنَّ الذى تسنده إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد فى المعنى  
لأنك است تريد أن تَعْلَمَ السند إليه ذلك ، إنما تريد أن تُعَرِّفَهُ المخاطب  
فلا يكون منقولاً من التى بمعنى ( عَرَّانَتْ ) ، ولا يجوز أيضاً أن يكون

---

(١) رأى أبى بكر السراج فى الحقيقة غير ما ذكره أبو على هنا ،  
فهو يقول : « واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز  
أن يتعدى واحد منها الى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز : ظننت  
زيدا ، وتسبكت ، حتى نقول ( قائماً ) وما أشبهه . من أجل أنه إنما  
يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك (ظننت)  
لا تعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان ، فأما قولهم : ظننت ذلك ،  
فإنما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن ، يعنى المصدر ، فكأنه  
قال : ظننت ذلك الظن » . الأصول فى النحو ١/١٨١ .

(٢) أبو على هنا يفسر كلام سيبويه المتعلق بالاعراب دون المعاني  
العامة للفعل ( عِلِمَ ) المتعدى الى مفعولين .

مفعولا من (عَامِتٌ) التي تقمدي إلى مفعولين ، لأنك إذا عدت ذلك إلى المفعول الثاني لزم تعديته إلى المفعول الثالث ، ولا مفعول ثالثا في الكلام .

فإن قلت : يسكون مفعولا<sup>(١)</sup> أول في المعنى مراداً ، كأنك قلت : لِعُمَلِمٍ المخاطب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ، فذلك فاسد أيضاً لأن المفعول الثالث من هذا الباب يلزم أن يسكون المفعول الثاني في المعنى ولا يسكون قولك : ما استقر له عندك قولك الذي تضيف إليه قولك فاسد في هذا .

فإذا لم يَجُزْ واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله : ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه ، ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ<sup>(٢)</sup> / لِعُمَلِمٍ من الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ، وهذا قريب ١٣/ب المأخذ لا عمل فيه .

قال أبو اسحق<sup>(٣)</sup> : إذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقاً فالظن منك في المعنى ليس بواقع بزيدٍ لأنك تعلم زيداً ، واسكنك إنما تظن انطلاقه ،

---

(١) في المخطوطة « مفعول » .

(٢) استجد أبا علي الفارسي يحيل الى غير نسخة للكتاب ، ويشير الى ما بين هذه النسخ من اختلاف ، وهذه هنا اشارة الى واحدة منها ، وفيها يتبين الفرق بينها وبين نسخ الكتاب المطبوعة المتداولة = قارن بين ما أنبت أبو علي وبين ما في طبعة بولاق ١٨/١ ، وطبعة باريس ١٣/١ .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

فإنما جئت بزيدٍ لَتَعْلَمَ أن الذي ظننتَ له كان بغيرنا أو شكاً ، فإن قلت  
(عَلمتُ) كان بغيرنا ، أو قلت : (ظننتُ) كان شكاً .

**قال :** يكون بمنزلة عرفتُ فلا تريد إلا علم الأول<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : أى لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفة تفتصر عليه

دون الثانى .

**قال :** وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : الباء في ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفاً أو زائدة  
كزيادتها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وبحسبك صنيع الخير ، فلو كانت زائدة  
كزيادتها في هذين الموضعين لسكان موضعه نصباً على أنه المفعول الأول ،  
ولو كان كذلك للزمك ذكر مفعول ثانٍ ، كما أنك لو ذكرت ما يكون  
فوالك به في موضعه من المفعول الأول لم يجز إلا أن تذكر المفعول الثانى  
ولما انتصر على ( به ) بطل أن تكون الباء زائدة ، فبطل كونها في موضع  
المفعول الأول ، فثبت أنه ظرف إد ليس قسم ثالث<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٨ ، وفيه « لا تريد الا علم الأول » .

(٢) الكتاب ١/١٩ .

(٣) سورة العنكبوت ، آية ٥٢ .

(٤) انظر قبلة قه ١٠/١ ، ص ٣٤ - ٣٩ .

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين<sup>(١)</sup> :

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup> : يجوز الاختصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاختصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك : رأى زيداً لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله ، فمن حيث جاز الاختصار على الفاعل قبل أن تنزل الفعل إلى ( أفعل ) جاز الاختصار على المفعول الأول .

**قال :** ولكن كما تقول : يا سارق الليلة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) هو ابن السراج ، وهذه العبارة لم أجدتها في الأصول ، والذي ذكره فيه : « أن كل فعل متعد لك ألا تعديه ، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد ، أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولذا ذكر المضروب ، لتفيد السماع أنه قد كان منك ضرب ، وكذلك ظننت ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك » .  
الأصول ١٨١/١ : وأنظر المصدر نفسه ١٨٧/١ .

وأبو العباس المبرد يقول : « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلاً ، فألزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٧/٣ .

(٣) الكتاب ١٩/١ وفيه « ياسارق الليلة زيدا النوب » ، وهناك بيت من الرجز أورده سيبويه منضمنا لفظ هذا المثال ، وهو قوله :

يا سارق الليلة أهل الدار

وفيه شاهد على إضافة (سارق) إلى الليلة ، ونصب (أهل) على



قال أبو علي : أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السعة ، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث .

**قال :** وتقول : أعلمتُ هذا زيدا قائماً معلماً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لا يلو ( قائماً ) في هذه المسألة من أن يسكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً ، ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنك إن جعلته جالاً لزمك أن تجعل : ( العلمُ اليقيني ) أو ( معلماً ) المفعول الثالث ، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولاً ثالثاً ، لأن المفعول الثالث يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيداً ، فإذا بطل أن يكون ( قائماً ) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث ، وإذا ثبت أنه المفعول الثالث / ثبت أن ١٣ / أ ( العلم اليقيني ) ينصب على المصدر ، و ( معلماً ) تكرر المصدر .

**قال :** صارت بمنزلة ما لا يتمدى

قال أبو علي : يقول : فعمدّ هذه الأفعال التي يتمدى فاعلمها إذا انتهت إلى المصدر والمكان ، وهذه الأشياء كما تمدى إليها ما لا يتمدى من الأفعال المعاكلة ، وليس ما تمدى فاعلمها من الأفعال بأدب مما لم يتمد فاعلمها .

←

السعة في الكلام . انظر الكتاب ١/ ٨٩ ، وانظر أيضا الأصول في النحو ١/ ١٩٥ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠ ، الحجة في الفراءات للفسارسي

١/ ١٤ ( ناصف وآخرون ) .

١) الكتاب ١/ ١٩ .

٢) الكتاب ١/ ١٩ .

هذا باب المفعول الذي يتعداه فاعله

إلى مفعول<sup>(١)</sup>

**قال** : وضربَ عبد الله اليومين اللذين تعلم لا تجعله ظرفاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : لو جعل بدل اليوم وما أشبهه اسمٌ غير ظرف لم يجز كما جاز في الظرف ، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوقع الاتساع في تقدير انقصابه على أنه مفعول به .

**قال** : واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل في التمدى والانتصار<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : الانتصار أن تقول : ضرب زيدٌ ، ولا تمدَّيه إلى شيء آخر .

قال أبو علي : وقوله : لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل ، هو حركة مؤثرة ، لكنه يريد أن هذه اللفظة التي هي ضرب لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه في أعطى زيد ونحوه<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١/١٩ .

(٢) الكتاب ١/١٩ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣١

(٣) الكتاب ١/١٩ .

(٤) لأن « ضربَ » يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا بنى للمفعول ،

صار المفعول في مكان الفاعل فانتسب حركته ، بخلاف الفعل « أعطى »

فانه يتعدى إلى مفعولين ، فإذا صيغ للمفعول ، صار مفعوله الأول نائب

فاعل ، وبقي المفعول الثاني على حاله من النصيب .

**قال:** لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدٍ [إليه] فعله  
سواء (١) .

قال أبو علي: يقول: ضُرب زيد، في المقي مثل ضَرَبْتُ زَيْدًا وإن  
اختلف في تقدير الإعراب، فسكاً جاز تعدى الفعل إلى المصدر والزمان  
والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذي هو زيد في (ضَرَبْتُ زَيْدًا)،  
كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت: (ضُرب زيد)  
فلم يتعد إلى مفعول به .

---

(١) الكتاب ١٩/١، وفيه «فَعَلٌ لَفَسَاعِلٍ» وما بين المعقوفتين

زيادة منه .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فعلاً إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر<sup>(١)</sup>

**قال** : وذلك قولك : نُبِّئْتُ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يجوز الاقتصار على ( نُبِّئْتُ )<sup>(٢)</sup> ، وحدها لأن الاسم  
الذى أقيم فيه مقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة ، ألا ترى أن  
( نُبِّئْتُ ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به ، وهو فى المعنى المفعول الأول  
من ( أَنْبَأَنِى اللهُ زَيْدَ أبا فُلَانٍ ) .

فأما إذا عدت نُبِّئْتُ إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون  
ب/١٣ الثانى من ( أَنْبَأَنِى اللهُ زَيْدًا أبا فُلَانٍ ) / .

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى من هذه المسألة لأنه المفعول  
الأول من باب ( عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ ) وهو الذى القصد فى ذكره أن يذكر  
مابعدهُ لِيُعْلَمَ ، كما كان القصد فى ذكر المبتدأ أن يُعْلَمَ خبره كذلك لا يجوز  
الاقتصار على المفعول الأول من ( نُبِّئْتُ ) لأنه المفعول الثالث من ( أَعْلَمَ  
اللهُ ) والمفعول الثانى من ( عَلِمْتُ ) ، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون  
الثانى والثالث .

**قال** : صير المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ١٨١/١ .

(٣) ما أثبتته أبو علي هنا يوافق رواية أبى سعيد السيرافى ، انظر

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدا، ونهبتت جعفرأ أبا فلان، والفاعل: أى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر.

**قال:** بمنزلة الفعل الذى لا يتعدى فاعله ولا مفعوله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الفعل الذى لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذى لا يتعدى مفعوله نحو (ضرب زيد).  
قال: ولَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله، والمفعول الذى يتعداه فعله

←

شرحه لكتاب سيبويه، ج ١، ق ١٣٢، إلا أن طبعة بولاق تخالفهما، ففقدت جاءت عبارة سيبويه فيها هكذا «صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما ٠٠٠» الكتاب ٢٠/١، ولعل الصواب ما نقله أبو علي فى التعليقة وفسر أبو سبيد هذه العبارة بقوله: «يعنى أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلهما فى تعديهما إلى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذى لا يتعدى فى تعديه إلى هذه الأشياء».

(١) الكتاب ٢٠/١

(٢) الكتاب ٢٠/١

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فَيَمْتَنِّصِبُ وهو حال<sup>(١)</sup> :

**قال** : ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولاً إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوْبَ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : معنى الثوب إذا كان مفعولاً في قولك : كَسَوْتُ  
الثوب ، كمعناه أولاً إذا كان<sup>(٣)</sup> أفلت : كَسَيْ الثَّوْبُ ، لأنه في كلا الموضعين  
مفعول في المعنى ، وكذلك إذا قلت : كسوت زيدا الثوب ، فمعناه ثانيًا  
كمعناه أولاً<sup>(٤)</sup> ، لأنه في كلا الموضعين مفعول به ، فأما الحال والاسم  
المنتصب عليهما فلا يسكرون معناه أولاً كمعناه ثانيًا ، كما كان المفعول به  
كذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : ضَرَبَ قائمٌ ، وأقمته مُقام الفاعل كما أقمت  
الثوب ، تلرج عن أن يسكون حالا ، ولا يخرج الثوب عن أن يسكرون  
مفعولاً في المعنى في هذه المواضع .  
**قال** : يعملُ عملَ غير الفعل<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : يريد بغير الفعل مثله في قولك ، لي مثله<sup>(٦)</sup> هَسَلًا ،  
تقول الذي هو ذهبٌ في نصبه الاسم المنكرة على الحال عمل غير الفعل في  
نصبه الاسم المنكرة على التمييز .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٢

(٣) « كان » هنا زائدة لامعنى لها .

(٤) أي كما لو قلت : « كسى زيد الثوب » .

(٥) في الكتاب ٢٠/١ « ٠٠٠ فعمل كعمل غير الفعل » ومثله عند

السيرافي ، انظر شرحه للكتاب ج ١ ، ق ١٣٣ .

(٦) هذا من أمثلة سيبويه ، وفي الكتاب ٢٠/١ « لي ملؤه هَسَلًا » .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل  
إلى اسم المفعول<sup>(١)</sup>

قال : وأما ( لَيْسَ ) فإنه ليس يكون فيه ذلك<sup>(٢)</sup> .

أ/١٤ قال أبو على : يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه  
الأفعال<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٤)</sup> : لا يجوز أن يسكون ( أَشْتَعَا )<sup>(٥)</sup> خبر كان ،

---

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، وفيه « وأما ليس فإنه لا يكون فيها راء »  
ووافق لفظ الفارسي ما عند السيرافي الذى شرح هذه الجزئية بقوله :  
« يعنى أن ( كَيْسَ ) لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط منها » ،  
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٣٧ .

(٣) يريد الأفعال الناقصة المتصرفة الأخرى .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وانظر هذا الرأى فى

المسائل المشكلة / ٥٤٥ .

(٥) إشارة الى قول عمرو بن شأس من الطويل :

بنى أسد هل تعلمون بلادنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشعنا  
والبيت أحد سنوهد الكتاب ٢٢/١ ، قال سيبويه : « وسمعت  
بعض العرب يقول ( أَشْتَعَا ) ويرفع ما قبله ، كأنه قال اذا وقع يوم  
ذو كواكب أشعنا » .

قال أبو سعيد : « يجعل كان بمعنى وقع ، ويجعل أشعنا على  
الحال ، وقد يجوز أن يكون أشعنا خبراً » شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٣٧ ، وانظر المسائل المشكلة / ٥٤٥ حيث تشابه انصافان  
هنا وهناك ، وأنشد الفارسي عجز البيت بنصب ( أَشْتَعَا ) ورفع  
←

لأنك لا تفيد به ، لأن كل يوم ذى كواكب فهو أشنع ، وإنما هو حال ، ويجوز أن تجيء الحال وإن كانت لا تفيد نجى \* مؤكدة ، تقول : هذِهِ فَارُكٌ حَارَةٌ ، ولا تقول : كانت نَارُكٌ حَارَةً .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالاً لأن الحال أيضاً خبر<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أننا لا يصلح عندي أن تكون خبراً ، ويجوز أن تكون حالاً لأن الحال آخر ضرورها أن تجيء \* لازمة للتأكيد كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٢)</sup> و :

←  
مقابلته ، انظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٢٦٤ ، ومنله في شرح أبيات سيبويه لابن السيراني ٤٧/١ ، ( الريح ) ، وأنشد الهروي في باب مواضع ( كان ) بيت مقاس العائذي :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب  
على معنى ( وقع يوم أشهب ) ، وأنشد بيت ابن شأس بنصب ( يوماً )  
وقال : « نصب يوماً على خبر كان ، أراد إذا كان اليوم يوماً ، يعنى اليوم الذى يقع فيه النضال فهذه التى لها اسم وخبر » الأزهية / ١٩٥ - ١٩٦ .  
وانظر الافصاح / ٢٧٧ ، وأنشد ابن قتيبة للحصين بن الحمام المرى قوله :  
ولما رأيت الصبر ليس بنافعي<sup>١</sup> وان كان يوماً ذا كواكب أشهباً  
انظر المعانى الكبير ٩٧٣/٢ ، ويبدو أن الرواة خلطوا بيت مقاس العائذي وبيت عمرو بن شأس فركبوا منهما بيتاً التبسست نسبته الى أحدهما ، والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر حاشية المقتضب ٩٦/٤ ،  
الانتصار ق ١٣ - ١٤ ، وانظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١ ق ١٣٧ .  
(١) انظر هذا الرأى فى المسائل المشككة / ٤٥٤ ، ومعناه فى الأصول فى النحو / ١ ٢١٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية / ٩١ .



أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا<sup>(١)</sup>.

وزيدٌ أَخُوكَ بَيِّنًا ، وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله دلالة عليه ، وليس الإخبار كذلك ، ولم يجر على هذا ، ألا ترى أن الأخفش<sup>(٢)</sup> لا يميز في الخبر ( أَحَقُّ النَّاسِ بِمَا لِي أَبِيهِ ابْنُهُ ) لأن في الأب دليلا على الابن ، فكذلك يوم ذو كواكب<sup>(٣)</sup> فيه دلالة على الشئاعة فلا يجوز أن تجعل ( أشنعًا ) خبراً عنه ، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ وما أشبه ذلك .

وأما قول أبي بكر : لأن الحال أهنأ خبر ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر<sup>(٤)</sup> ، ويجوز أن تُصرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه ، إذا صرفت

(١) هو من قول سالم بن دارَةَ ، من البسيط :

أنا ابن دارَةَ مَعْرُوفًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وهو من أبيات سيبويه ، وفيه شاهد على نصب « مَعْرُوفًا » على أنها حال مؤكدة الجملة الابتدائية ، انظر الكتاب ٢٥٧/١ ، المسائل المشكلة ٥٤٦/٠ المساعد ٤١/٢ ، الخزانة ٥٥٧/١ ، ٢٦٥/٣ ، العينى ١٨٥/٣ - ١٨٦ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢ ، وانظر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٩/ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣٨٢/١ ( الريح ) ، شرح شذور الذهب ٣٢٠/ ، شرح ابن عقيل ٦٥٤/١ ، الهمع ١٨٥/٢ .

(٢) الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشعى ، وقد سبقتم ترجمته .

(٣) إشارة الى بيت مقاس العائلى ، أو الى الرواية الثانية فى بيت

سالم بن دارَةَ ، وقد مر ذكر البيتين ، الكتاب ٢١/١ ، ٢٢ .

(٤) انظر الأصول فى النحو ٢١٤/١ .

الخبز بأسره إلى هذه الجهة لم يصلح لأنه لا يمتى شيئاً مما يُستفاد ، فيصير ذلك خروجاً عما وُضعت له الأخبار من الإفادة بها ، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ونحوه ، وهذا بين .

قال أبو علي قولهم : مَنْ كَانَ أَخَاكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ <sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ ، وَجَاءَتْ بِمَعْنَى صَارَتْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ دُونَ غَيْرِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَفِيهِ صَمِيرٌ مَا ، ( وَحَاجَتَكَ ) مُنْتَصِبَةٌ لِأَنَّهَا خَيْرٌ صَارَ وَأَنْتَ ( جَاءَتْ ) وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ ( مَا ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَاجَةِ ، فَحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَأَنْتَ ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَذْكَرًا كَمَا حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَجَمَعَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ ﴾ ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾ <sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٠

(٢) قال سيبويه : « وانما صير ( جاء ) بمنزلة ( كان ) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا ( عسى ) بمنزلة ( كان ) في قولهم ( عسى الفوير أبؤسا ) » الكتاب ٢٤/١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون » النحل ، آية ٧٣ .  
أي أنه أفرد « يملك » وهي في معنى الجمع « يملكون » بدليل قوله بعد ذلك « يستطيعون » .

(٤) سورة الأحزاب آية / ٣١ .

أُذِّتَ عَلَى الْمَعْنَى <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
بِجَمْعِ عَلَى الْمَعْنَى ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> عَلَى  
اللَّفْظِ ، وَقَالَ سَبْحَانَهُ : ﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تُعْنِي  
شَفَاعَتُهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> بِجَمْعِ عَلَى الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ لَفْظُ كَمْ مَفْرَدًا ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جَمِيعٌ  
وَلَا تُعْنِي فِي مَوْضِعِ خَبَرِ ( كَمْ ) وَالْهَاءُ وَالْيَمِيمُ رَاجِعٌ إِلَى ( كَمْ ) <sup>(٥)</sup> وَفِي السَّمَوَاتِ  
ظَرْفٌ لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَقَالَ : / ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> . فَأُذِّتَ ١٤/ب  
( كَمْ ) عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى لِلْقَرْيَةِ ، وَأُورِدَ الضَّمِيرُ ، وَ ( أَهْلَكْنَاهَا )

(١) لَيْسَ التَّنَائِيثُ هُنَا فِي الْفِعْلِ ( يَقْنُتُ ) وَلَكِنَّهُ التَّنَائِيثُ الْوَاقِعُ فِي  
الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى ( يَقْنُتُ ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لَلَّهِ  
وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا ٠٠٠ ) .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةٌ ٤٢/ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ، آيَةٌ ٢٥/ ، سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةٌ ١٦/ ، وَالْمَعْنَى  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ ( مَنْ ) هُنَا مَفْرَدٌ ، حَمَلٌ عَلَيْهِ لِعِظَا فَأَفْرَدَ ، وَلَمْ يَحْمَلْ عَلَى  
الْمَعْنَى كَمَا فِي آيَةِ يُونُسَ السَّابِقَةِ .

(٤) سُورَةُ النَّجْمِ ، آيَةٌ ٢٦/ .

(٥) ( كَمْ ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَفْيِيدُ الْكَثْرَةِ ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِأَفْرَادٍ وَلَا  
بِجَمْعٍ ، فَيَسْأَلُ بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ نَحْوُ « كَمْ غُلَامًا عِنْدَكَ » كَمَا يَسْأَلُ بِهَا عَنِ  
الْجَمْعِ نَحْوُ « كَمْ غُلَامَانِ لَكَ » وَالَّذِي يَبْدُو هُنَا أَنَّهُ جَمْعٌ « شَفَاعَتُهُمْ »  
حَمَلًا عَلَى مَعْنَى لَفْظِ « مَلَكٍ » لِأَنَّهُ بِمَعْنَى « مَلَائِكَةٌ » ، ( وَكَمْ ) فِي هَذِهِ  
الْآيَةِ خَبَرِيَّةٌ لَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ . وَقَدْ عَفِدَ الْفَارَسِيُّ بِأَبَا فِي الْإِيضَاحِ ٢١٩/ -  
٢٢٦ ، فَصَلَّ فِيهِ أَحْكَامُ « كَمْ » ، وَأُورِدَ هَذِهِ الْآيَةُ وَآيَةُ الْأَعْرَافِ التَّالِيَةُ  
لَهَا ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ .

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ، آيَةٌ ٤/ ، زَادَ فِي الْإِيضَاحِ ٢١٩/ بَعْدَ ذِكْرِهِ

هَذَا الْجُزْءَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ : « ثُمَّ قَالَ : ( أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ) » .

الخبير، فإن قلت : ما تذكر أن يسكون قوله (أهلكتناها) صفة لقرية  
'ولا يسكون خيراً لـ (كم) فذلك لا يجوز من قبيل أنك إن جعلته صفة  
لقرية لم تذكر لـ (كم) خيراً ، فيصير : كم من قرية مُهلكة ، وليس  
هذا بكلام تام ، حتى تذكر له خيراً ، فأهلكناها خبر<sup>(١)</sup> لما ذكرناه ،  
وليس بصفة ، وأنت (كم) على المعنى كما بُجِّت على المعنى في الآية الأخرى  
ويحتمل أن يسكون (أهلكناها) صفة لقرية ، وقوله (تجاءها) معطوفة  
على هذه الصفة ، والخبير ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويسكون دخول الفاء  
في الخبر كدخوله في (كلُّ رَجُلٍ جَاءَنِي فَآلَهُ دِرْهَمٌ) ، و (كم) على هذا  
التأويل أيضاً محمول على المعنى ، لأن الضمير عاد إليه مجموعاً ، وأكثرت  
في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء ، ألا ترى أنه يبعدُ (هذا  
رجلٌ ظَرِيفٌ فَشَرِيفٌ) ، فسكذا يبعدُ هذا التأويل لقوله عز وجل :  
﴿تَجَاءَهَا بِأُسْنَانٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة ، ويسكون الخبر (تجاءها)  
كقولك : كلُّ رجلٍ .

قال أبو علي : وفيه نظرٌ أكثر من هذا .

و (كم) في كلا الآيتين خير ، فهذه جعل من الحاصل على المعنى  
دون اللفظ .

(١) في المخطوطة (خبراً) وليس للنصب وجه .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٥ / .

(٣) سورة الأعراف آية ٤ / .

**قال** : ومن يقول من العرب ( ما جاءت حاجتك ) كثير كما يقولون :  
من كانت أمك<sup>(١)</sup> ؟

قال أبو علي : من قال : ( ما جاءت حاجتك ) فرفع الحاجة ، صار  
( ما ) في موضع نصب ، كأنه قال : أأستلأ كانت حاجتك ، فصارت التاء  
في جاءت للحاجة ، وقولك : من كانت أمك ؟ بمعنى أهنأ كانت أمك .  
**قال** : ولم يقولوا : ما جاء حاجتك<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يقول : إذا صار ( جاء ) فاعله ضمير ( ما ) لم تحذف  
علامة التأنيث من الفعل ، وإن كان لفظ ( ما ) مذكراً كما تحذف العلامة  
من ( كان ) إذا صار فاعله ضمير ( من ) لأن هذه السكامة جرت مجرى  
الأفعال .

**قال** : ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذ صارت تقع على مؤنث  
قراءة بعض القراء : ( **مَمْ لَمْ تَسْكُنْ فِئْتَتَهُمْ** )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وفيه ( كما يقولون ) بدلاً من ( كما يقولون )  
عند أبي علي . وروى السيرافي هذه العبارة بلفظ يوافق لفظ سيبويه  
ورواية أبي علي أقيس ، لمجرى الفعل بصيغة الجمع في العبارة بعدها وهي  
قوله : « ولم يقولوا ما جاءت حاجتك » انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ١ ، ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، والمثال الذي ساقه سيبويه من سورة الأنعام  
آية ٢٣ ، « قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعايمي عن أبي بكر ( يَكُنْ )  
بالياء على التذكير ، وقرأ الباقر بالتاء على التأنيث ، واختلفوا في  
( فِتْنَتَهُمْ ) فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء ، وقرأ الباقر

قال أبو علي : يقول : فَأَنْتَ (أَنْ قَالُوا)<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا ،  
لأنه في المعنى الفتنسة ، وكذلك أنت (ما) وَإِنْ كَانَ مَذْكَرَ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ  
فِي الْمَعْنَى الْحَاصِلَةِ ، إِلَّا أَنَّ التَّأْنِيثَ فِي (مَا) وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعْنَى أَحْسَنَ مِنْ  
حَمَلِ (أَنْ قَالُوا) وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُبْهَمَةِ ، لِأَنَّ الْمُبْهَمَةَ قَدْ تَحْمَلُ  
عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرًا فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ ، وَلَا يُحْمَلُ غَيْرَهَا عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ  
(مَا) قَدْ جُمِعَ ، فَمَادَ ضَمِيرَهُ إِلَيْهِ ، كَضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :  
﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ  
١٥ / أَمْهُمْ / رِزْقًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وليس ذلك في غير المبهمة وقد يحل غير المبهمة أيضًا  
على المعنى وجاء ، إِلَّا أَنَّهُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ كَقَوْلِهِ :  
... .. ثَلَاثُ شَخُوصٍ كَأَبِيَانٍ وَمُعَصِرٍ<sup>(٣)</sup>

←

بالنصب « انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٧ ، انظر أيضا تفسير  
الطبري ١١/٢٩٨ - ٣٠٠ وكتاب السبعة / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، حجة القراءات  
٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١) يشير الى ورودها في آية الأنعام / ٢٣ ، وهي قوله تعالى « ثم  
لم تكن فتنتهم الا ان قالوا ... » .

(٢) سورة النحل ، آية / ٧٣ ، وانظر قبله ص ٦٧ .

(٣) هو من قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انظر ديوانه / ٦٦ ( الهيمية ) وروى في الكتاب ٢/١٧٥

وفيه ( نصيئري ) بدل ( مجنئي ) وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ،

ح ١ ، ق ١٥٨ ( المدينة ) شرح أبيات سسيبويه لابن السيرافي ٢/٣١٦

( الريح ) قال المبرد : « قوله : ( ثلاث شخوص ) والوجه ( ثلاثة  
شخوص ) ولما قصد الى النساء أنت على المعنى وأبان ما أراد بقوله

فأنت الشخصوس لما كانت في المعنى نساء .

قال : اجْتَمَعَتُ الْيَمَامَةُ (١) .

قال أبو علي : يقول : كأن يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً ، فيؤنث  
الفعل لأنه لها ، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة ( أَهْلُ ) فأقحمه وجعله  
يجري على السكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأهل في الكلام ،  
وكذلك كأن يدعو (٢) ( طَلْحَةٌ ) أ كثر ما كان يدعوهُ مَرَحًا وكذلك  
ما أشبهه ( طلحة ) ثم أدخل علامة التأنيث ، وأجراه على ما كان يسكون  
عليه في السكثرة ، فأقحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تسكون على  
الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء ، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا  
ألحقت اسماً فتحت ما قبلها ، فالفتحة في الحاء من قولهم ( يا طلحة ) غير

←

( كاعيبانٍ ومُعَصِرٌ ) « الكامل ٢/٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : « أسقط  
التاء لأن الشخصوس في المعنى هي الكاعبان والمعصر » المقرب ١/٣٠٧ ، وقال  
ابن السراج : « فانما أنت الشخصوس لقصدته النساء ، فحمله على المعنى ،  
ثم أبان عن ارادته وكشف عن معناه بقوله ( كاعيبانٍ ومُعَصِرٌ ) »  
الأصول في النحو ٣/٤٧٦ ، انظر البيت أيضاً في المقتضب ٢/١٤٨ ،  
الكامل ٢/٢٤٨ ، ٢٥٨ ، عيون الأخبار ٢/١٧٤ ، التكملة ٧٢/ ( فرهود )  
الخصائص ٢/٤١٧ ، الانصاف ٧٧٠/٤ ، العينى ٤/٤٨٣ ، الخزانة ٣/٣١٢  
ضرائر الشعر ٢٧٢/ ، الأغاني ١/٨٣ .

(١) الكتاب ١/٢٦ ، وقال : يعنى أهل اليمامة .

(٢) في المخطوطة ( يدعوا ) ، وهذه العبارة منقولة بالمعنى من الكتاب

١/٢٦٠ . وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ١ ، ق ١٤٤ .

الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم ، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبتنا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي أيضاً : كأنه قال : يا طَلْحُ اسْكُنِ الحاءُ وأقحم الهاء بالحركة التي كانت في الحاء بالحركة التي تَلْحَقُ الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة .

---

(١) قال أبو سعيد : « اعلم أن الاسم الذي في آخره هاء التانيث سنادى بأربعة ألفاظ ، بالضم واثبات الهاء كقولك يا طَلْحَةُ ، وب حذف الهاء وفتح الحاء كقولك يا طَلْحُ وهذا أكثر ما ينادى ، ويا طَلْحُ بضم الحاء وحذف الهاء ، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء واثباتها ، وهذا هو الذي يفسره في هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم » .  
شرح كتاب سيبويه ج ١ ، ق ١٤٤ .



هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة<sup>(١)</sup>:

**قال** : وذلك قولك : ما كان مِنْكَ أَحَدًا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : ( مثلك ) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة ، لأن الذي يُعْرَفُ الاسم هو التخصيص ، والإشارة إلى مختص<sup>(٣)</sup> ، أو نوع بعينه ، وإذا أُضيف المثل إلى معرفة<sup>(٤)</sup> لم يَخُصَّ شيئاً بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثليين .

**قال** : ولا يجوز لأحد<sup>(٥)</sup> أن يضعه في موضع واجب .

قال أبو علي : ( أَحَدٌ ) يجرى على ضربين<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقد وافقت رواية السيرافي رواية أبي علي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٤٤ .
- (٢) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « وذلك قولك : ما كان أحد مثلك » ومثله رواية السيرافي ، انظر المكان نفسه .
- (٣) في المخطوطة « متخص » .
- (٤) يعني أي معرفة سواء كانت ضميراً أو غير ضمير .
- (٥) الكتاب ٢٧/١ ، وفيه : « ولا يجوز في ( أحد ) أن تضعه في موضع واجب » . وانظر الأصول في النحو ٦٦/١ .
- (٦) عبد أبو سعيد السيرافي وجهين لكلمة « أحد » أحدهما : بمعنى واحد ، والآخر أن يكون في غير الإيجاب بمعنى العموم « . انظر شرحه لكتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ١٤٤ . وقد أفرد أبو علي إحدى مسائل كتابه ( المسائل المشكلة ) للحديث عن قولهم ( واحد ) انظر ص ٥٠٩ - ٥٢٣ .

أحدهما : يراد به ( واحدٌ ) كقولك : أَحَدٌ وَهَشْرُونَ ، أردت واحداً وعشرين ، فالهمزة بدل <sup>(١)</sup> من الفاء التي هي ( واو ) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي ، لأن ( واحداً ) الذي هو في معناه كذلك أيضاً ، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ نظير الهاء الظاهرة في قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ( واحداً ) بمعنى واحد ، مثل قوله <sup>(٤)</sup> :

ب/١٥ وَقَدْ بَهَرْتُ فَمَا تَخَفَى دَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا /  
أى إلا على واحدٍ .

والضرب الثانى من ضربى ( أحدي ) أن يقع حيث يراد العموم نفياً

(١) فى المخطوطة ( بدلا ) .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية / ١ .

(٣) سورة طه ، الآية / ٧٤ .

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لندى الرمة فى مدح عمر بن

هبيرة الفزارى ومطلعها :

يا دار مية بالخلصاء غيرهما سافى العجاج على ميثائها الكدرا

وفى الديوان يروى البيت ( حتى بهرت ٠٠ ) انظر ديوانه ١١٦٣/٢

وأبو سعيد السيرافى يروى البيت ( حتى ظهرت ٠٠٠ ) انظر شرحه

للكتاب ج ١ ، ق / ١٤٥ ، الا أنه بنسبه للأخطال ، وذلك سهو منه ،

كما نسب للأخطال أيضا فى الانتصار ، انظر ق / ١٦ ، الأصول فى النحو

١ / ٨٥ ، ويرويه ( حتى ظهرت ٠٠٠ ) ، وروى الفارسى عجزه فى

المسائل المشكلة / ٥١٥ ، انظر أيضا شرح المنصل ١ / ١٢١ ، الهمع ٢ / ١٥٠

الدرر ٢ / ٢٠٥ ، اللسان ( بهر ) .

كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة ، كقولك في الإيجاب : ( كلُّ  
أحدٍ يعلمُ هذا ) أو ( كلُّ أحدٍ جاءَ فلهُ درهمٌ ) . فهذا الإيجاب .

وأما وتره في اللفي وغير الإيجاب فقولك : ( ما جاءني من أحدٍ  
وهل من أحدٍ ) ، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْكُمْ  
مِنْ أَحَدٍ عِنْدَهُ سَاجِدٌ ﴾<sup>(١)</sup> فجمع ، وقوله سبحانه . ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ  
يَسْكَونُ عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ شَاهِدًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، والمعنى : وإن من أهل الكتاب أحد ،  
ومثله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ  
اتَّقَوْا ﴾<sup>(٥)</sup> .

**قال :** فسكلماً قدّمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً في شيء  
فدّمته<sup>(٦)</sup> .

قال أبو علي : يعني إذا كان الظرف عاملاً في شيء فتقدمه أحسن  
كما أن تقديم ( ظننت ) إذا كان عاملاً أحسن ، وإنما يكون الظرف  
عاملاً عند سيمويه إذا جعل فيها خبراً غير ملغى كقولك : ( فيها زيدٌ قائماً )  
وعمل بمعنى الفعل الذي فيه ، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المخذوف  
النائب هذا الظرف عنه ، وتأنك قلت : ( زيد استقرَّ فيها قائماً ) ، ففيها

- 
- (١) سورة الحاقة ، الآية / ٤٧ .
  - (٢) سورة النساء ، الآية / ١٥٩ .
  - (٣) سورة مريم ، الآية / ٧١ .
  - (٤) سورة مريم ، الآية / ٧١ .
  - (٥) الكتاب ١ / ٢٧ .

على هذا الوجه هو الذى سماه سيبويه **الْمُسْتَقَرَّ** (١) ، فإذا لم تجعله مستقراً ،  
وقلت : فيها زيد قائم ، فلا محذوف فى الكلام ، ولا إرادة فى استقرار ،  
لكن يكون على ظاهره ، وقولك : ( فيها ) **مُتَعَلِّقٌ** ، وفى موضع نصب به  
فَنُصِبَ ( قائم ) على هذا الوجه ، وهذه الشريطة ممتنع محال ، ألا ترى أنك  
لو نصبت ( قائماً ) على هذا لكانت قد أحلت من جهتين :

إحداها : أن الكلام يبقى المخبّر عنه فيه بلا خبر ، لأن زيدا  
لا خبر له .

والأخرى : أنك نصبت ( قائماً ) ولا عامل هنا فى الكلام يعمل فيه  
فينصبه ، ألا ترى أن ( زيدا ) وحده لا ينتصب عنه الحال ، إنما ينتصب  
عن جملة فيها معنى فعل ، فتأمل ذلك يصح لك إن شاء الله تعالى .

---

(١) يقول سيبويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان  
أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت ( فيها ) مستقراً  
ولم تجعله على قولك ( فيها زيد قائم ) ، أجريت الصفة على الاسم ، فان  
جعلته على قولك ( فيها زيد قائم ) نصبت « الكتاب ١ / ٢٧ » .  
وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٦ .

هذا باب ما أُجْرِي مُجْرَى لَيْس<sup>(١)</sup>:

**قال:** لا يسكون (لآت) مع الحين إلا مضمراً فيها مرفوع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يُستعمل لآت إلا مضمراً اسمها الذي هو مُحدَثٌ عنه في الجملة التي فيها لآت، لا في نفس لآت لأن الحروف لا يضمّر فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدّم الذكر كما يضمّر في النعل على شريطة التفسير، كقولك: نِعَمَ رجلاً زيد، وبعد تقدّم الذكر كقولك: / ١٦ / أ بكرٌ ضربَ عمرًا فلا يقال في الحرف: عمرو ما منطلقاً.

**قال:** ونظير (لآت) في أن<sup>(٣)</sup> لا يسكون إلا مضمراً فيه: (لَيْسَ) و (لا يسكون) في الاستثناء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: هو نظيره في أن الاسم المُحدَث عنه مضمّر لا يجوز

---

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) في الكتاب ٢٨/١ « لا تكون لآت الا مع الحين تضمراً فيها مرفوعاً » وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: « يعني أنك اذا قلت (لآت) حين مناصر) أو (لآت حين فرار) أو ما أشبه ذلك ، فبعد (لآت) اسم مرفوع بلات ، و (حين) خبر ذلك الاسم ، وهو منصوب ، وجعلت (لآت) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبة للخبر ، كما ترفع (لَيْسَ) الاسم وتنصب الخبر وحملت (لآت) على (لَيْسَ) لاشتراكهما في النفي ، وتقديره (لآت الحين حين مناصر) كما تقول (لَيْسَ الحين حين مناصر) شرح السبرافي للكتاب ج ١ ق ١٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٨/١ ، وفيه: ( في أنه لا يكون ) ، وفي المخطوطة زاد أبو علي قوله ( الا ) بن قوله ( ولا يسكون ) وقوله ( في الاستثناء ) وهو خطأ .

إظهاره في ( ليس ) و ( لا يكون ) إذا استثنيت بهما ، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما ، كما لا يستعمل إظهار اسم ( لات ) وإنما اتفقا في أن المضمرة لا يستعمل إظهاره ، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في ( ليس ) و ( لا يكون ) في الفعلين أنفسهما ، ولا في ( لات ) في النية والجملة دون نفس الحرف .

قال أبو علي : ( لَات ) هي ( لا ) زيد فيها حرف التانيث نحو :  
مَمَّ . وَثَمَّت . وَرُبَّ . وَرُبَّت (١) .

**قوله : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم** .

(١) هذا الرأي الذي جاء به أبو علي هو رأي الجهمور في ( لات ) وأنها مكونة من كلمتين : لا النافية ، والتاء لتانيث اللفظ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . وللنحاة فيها مذاهب مختلفة ، انظر هتيمي اللبيب / ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٢) هنا صدر بيت من البسيط للرزدي ، وقد استشهد به سيبويه والبيت هو :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش واذ ما متلهم بشر  
والشاهد فيه تقديم خبر ( ما ) ونصبه في البيت والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرا ، فكيف اذا تقدم ، ولذلك أنكره سيبويه بهرله : « وهذا لا يكاد يُعرف » كما أنه رواه علي سبيل الإنكار ، انظر الكتاب ١/ ٢٩ ، والبيت من قصيدة طويلة في مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر الديوان ١/ ١٨٥ ( مآذر ) ، وأثبته المبرد في المقتضب ٤/ ١٩١ ، وقال « الرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ونابل بين » ، وفي كتاب الانساب ١٧/ ١٨ - عقد ابن ولاد مسألة حول هذا البيت أورد فيها ما أخذه أبو العباس المبرد على سيبويه

قال أبو علي : قدّر سيبويه انتصاب ( مشاهم ) في بيت الفردق هذا  
أنه خبر لما نُصِب مُقَدِّمًا كما يُنصَب مؤخرًا<sup>(١)</sup> ، وقدّره المازني<sup>(٢)</sup> على أنه

←  
في رواية النصب ثم رده عليه ، محتجًا لسيبويه بأن ذلك لم يخرج عن  
كونه « رواية عن العرب والحجة في مثل هذا على العرب أن يقال لهم .  
لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقنكم ، أو يكذب سيبويه في  
روايته . . . » وعرض الفارسي بالتفصيل لهذا البيت وهو يبحث مسألة  
( ما ) ، انظر المسائل المشكّلة / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، كما أنشده في مكان آخر  
شاهدًا على قضية أخرى ، المصدر نفسه / ٥٨٥ ، وأنشده في موقع آخر  
شاهدًا على نصب خبر ( ما ) مقدمًا للضرورة ، انظر المصدر نفسه / ٥٩٦ .  
وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٦٧ ، شرح أبيات  
سيبويه / ٩٨ / ١ ( الريح ) وفصل السيرافي القول في هذا البيت وأورد  
الحجج لسيبويه في الرواية ولغيره في النقص انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ١ ، ق / ١٥٠ ، أسرار العربية / ١٤٦ مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٧٥ ،  
٦٧١ ، ٧٨٣ ، الأحاجي النحوية / ٦٧ ، الهمج / ١٢٤ / ١ ، الدرر / ٩٥ / ١ ،  
العيني / ٩٦ / ٢ ، الخزانة / ١٣٠ / ٢ ، شرح التصريح / ١٩٨ / ١ .  
(١) سيبويه إنما كان راويًا لهذه اللفظة منكرا لها كما هو صريح  
قوله في الكتاب / ٢٩ / ١ .

(٢) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، قرأ على  
الأخفش الأوسط والجرمي ، وأخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وعنه أخذ  
المبرد والفضل بن محمد البيهقي . قال عنه بكر بن قتيبة : « ما رأيت  
نحويًا قط يشبه الفقهاء إلا أبا حسان بن هلال والمازني » فرأ كتاب  
سيبويه ، وكان لا ينسأهل في تدريسه لكل ، فقد روى تلميذه المبرد أن  
بعض أهل النمة من أهل اللغة قصده ليفرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له

متنصب على الحال للخبر المضمرة ، كأنه في التقدير : وإذ ما في الدنيا  
أو في الوجود مثلهم بشر ، كما يقول : فيها قائماً عمرو<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : هذا الإضمار حكمه أن يقدر قبل ( مثلهم ) ولا يسوغ  
تقديره بعده من حيث لا يجوز ( قائماً فيها عمرو ) وإذا لم يسغ إعمال  
هذا العامل مذكوراً إذا تأخر عن ما يعمل فيه ، فإن لا يعمل محذوفاً  
أجدر ، لأن ما يعمل مضمراً أضعف مما يعمل مظهراً ألا ترى أن الفعل  
إذا أظهرته صلح تقديم معموله وتأخيره ، وإذا أضرته في نحو ( في الدار  
زيد قائماً ) لم يجوز تقديم ( قائماً ) على ( في الدار ) ، كما كان يجوز  
لو أظهرته ، وكذلك إذا لم يجوز التقديم فيه مظهراً ينبغي ألا يجوز إعماله  
مضمراً لضعفه .

فإن قال قائل : أليس قد قال سيبويه إنهم إذا أهملوا شيئاً مظهراً  
أعماله مضمراً؟<sup>(٢)</sup> قيل له : قد قال ذلك ، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره

←

مائة دينار على تدريسه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله - على فاقتنه  
وشدة ضائقته - قائلاً : ان هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية  
من كتاب الله ، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً ، غيرة على كتاب الله تعالى  
وحمية له . توفي سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩هـ . انظر ترجمته في  
الفهرست / ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢ - ١٠٠ ، أخبار  
النحويين البصريين / ٧٤ ، نزهة الألبا / ، انباء الرواة /  
وبهامش هذا الأخير مصادر ترجمة المازني .

(١) انظر رأي المازني هذا في الانتصار / ق ١٧ ، الأحاجي  
النحوية / ٦٧ .

(٢) انما قال سيبويه . « واذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج  
عن عمله مظهراً في الجبر والنصب والرفع . . » . الكتاب ١ / ٤٤ .



هنا وإعماله ، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل ، وهذا فرع وقائم مقامه ، فلا يسوغ أن يضمركما أضمر الأصل ، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزياً على الفرع ، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمراً فسكذلك يجب أن يُنصب مؤخراً ، كما ينصب الفعل مؤخراً ، وهذا فاسد عندهم ، فكما لم يجز إعماله مؤخراً كذلك لا يجوز إضماره .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : والقول عندي فيه أنه لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعملهم لها ، فقد رزهم يجزونها مثل ( ليس ) في جميع الأحوال ، في التقديم والتأخير فغلط .

**قال :** وهو كقول بعضهم . ملحفة جديدة في التلّة<sup>(٢)</sup> / ١٦/ب

قال أبو علي : ( جديدة )<sup>(٣)</sup> ( فعيل ) في معنى ( فاعل ) ، فأكثر استعمالها بغير الهاء ، وإنما كان وكذلك لأنه لما كان على ( فعيل ) جملة منزلة ( فعول ) لأنه يكون لاكثرية كما أن ( فعولاً ) يكون كذلك ، فلم

(١) هذا النص بهذا الاسناد رواه أبو علي في المسائل المنسكلة/٢٨٦ وقال أبو سعيد « قال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخراً وفي لغة الفرزدق لافرق بين التقديم والتأخير ، لأنه يرفع مقبداً ومؤخراً فاستعمل لغتهم وأخذوا » شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٠ وانظر الأحاجي النحوية /٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ وفيه : « وهذا كقول بعضهم ... » .

(٣) زاد في المسائل المنسكلة /٥٨٥ ( فيه ) .

يدخل في مؤنث (فَعْمِلِ) الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى (فَاعِلٍ) فِي هَذَا الْحَرْفِ  
(الثناء) (١)، كما لم يدخل في (فَعْمُولٍ) (٢).

ومثل (جديدٍ) في أنه أُجْرِيَ مُجْرَى (فَعْمُولٍ) فلم تدخل فيه تاء  
التأنيث في المؤنثِ حروفٍ أُخْرَى وهى : سدس (٣)، وكتيبةٌ خَصِيفٌ (٤).

(١) في المسائل المشككة / ٥٨٥ يقول : « فلم يدخل في مؤنث  
(فَعْمِلِ) الَّذِي دُوِّ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) الْهَاءُ فِي هَذَا الْحَرْفِ » .

(٢) كلام أبي علي هذا منصرف الى بنية (فَعْمِيلِ) لا الى تفسير  
عبارة الكتاب ، ونحن ننقل تفسير هذه العبارة عن أبي سعيد اذ يقول :  
« يعنى أن نصب (مِثْلَهُمْ) على تقديم الخبر قليل ، كما أن (لات حين  
مناص) بالرفع قليل ، لا يكاد يعرف ، وكما أن ملحفة جديدة قليل ،  
وذلك أن (فَعْمِيلًا) الَّذِي بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) حَكَمَهُ أَلَا يَلْحَقُهُ هَاءُ  
التأنيث كقولهم : امرأة قتييل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد ، فى معنى  
مفتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة ، ولا يقال قتييلة ، ولا جديدة ، وقد قيل :  
ملحفة جديدة وهو قليل خارج عن نظائره » ، شرح السيرافى للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٥٠ .

وقد أفرد أبو علي لهذه العبارة مسألة خاصة فى كتاب المسائل  
المشككة / ٥٨٥ - ٥٨٦ والنصان متشابهان لا اختلاف بينهما هنا فى  
التعليقة وهناك فى المسائل المشككة .

(٣) شاة سدس أى أنت عليها السنة السادسة ، والسدس  
السن التى بعد الرابعة انظر اللسان (سدس) قلت : تكون الشاة  
سدسًا فى السنة الرابعة لا بعد السادسة .

(٤) قال فى اللسان (خَصِيفٌ) : كتيبة خصيف : وهو لون الحديد  
ويقال : خصفت من ورائها بخيل أى أردفت ، فلهذا لم تدخلها الهاء  
لأنها بمعنى (مَفْعُولَةٍ) .

وريح خَرِيْقٌ<sup>(١)</sup>، حكى ذلك في الجمع<sup>(٢)</sup>؛ فلما كان الاستعمال في هذا في الأمر الأكثر ترك التاء في العائِث فيه ، ضار<sup>(٣)</sup> قول من قال : مِلْحَمَةٌ جديدة ، فأدخل في المؤنث التاء شاذاً عن الاستعمال قليلاً ، كما أن قول مَنْ قال : ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup> ، وإذما مثلهم بشر<sup>(٥)</sup> قليل ، وكما أجرى (فَعِيلٌ) مجرى (فُعُولٍ) في هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فُعُولٌ) ، كذلك أجرى مجراه في أن أفردَ في موضع الجمع ، كما أفرد ، فأفردهم (لِقَعِيلٍ) نحو قوله تعالى ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ

---

(١) قال الأزهري : « الخَرِيْقُ من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب » ، انظر تهذيب اللغة ( خرق ) .

(٢) في المسائل المشكلة / ٥٨٥ « حكى ذلك في باب الجمع » .

(٣) في المسائل المشكلة / ٥٨٥ ( وصار ) .

(٤) روى ابن السراج قول سيبويه : « وَزَعَمُوا أَنْ بَعْضَهُمْ قَرَأَ (ولات حين مناص) وهي قليلة » الكتاب ٢٨/١ وبين أن هذه قرأه عيسى بن عمر الثقفي ، انظر الأصول في النحو ٩٦/١ ، وبين أبو سعيد أن الرفع قليل بعد ( لَاتَ ) وأن الأكثر حذف الاسم واطهاس الخبر ، ويجوز مع قلته اظهار الاسم وحذف الخبر كما قال سعد بن مالك القيسي ، من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراج

انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٨ .

(٥) اشارة الى بيت الفرزدق السابق ذكره ، أي أن الرفع في

( مثلهم ) قليل شاذ كرفع ( حينٌ ) في الآية الكريمة .

رَفِيقًا ﴿١﴾ وقول الشاعر (٢) :

\* دَهْمًا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا \*

وإفرادهم إِمْعُولِ نَحْوِ (عَدَوْتَ) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا كَكُمُ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ (٤) : وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ ﴾ (٥) ، فقد كتبناه في موضع آخر .

**قال** : فجعلتها ( لا ) التي الإِشْرَاكُ (٦) .

(١) سورة النساء ، الآية / ٦٩ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وقد نسبته إليه في المسائل المشككة / ٥٨٦ وهو في ديوانه / ١٨١ ثالث ثلاثة أبيات في ملحقات الديوان وهي قوله :

تنح للعجوز عن طريقها

قد أقبلت رائحة من سوقها

دعها فما النحوى من صديقها

والبيت في المحتسب / ٣١٧ ، كما أنه في الحجة للفسارى / ١٦٩ ، التكملة / ١٨٦ ( فرهود ) ، الأغانى / ٢٣ / ٨٠٥٧ ، شرح المفصل / ٤٩ ، شرح الشافية / ٤ / ١٣٨ وهو الشاهد رقم ٦٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية / ٩٢ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٠١ .

(٥) التي في سورة طه ، الآية / ٤٧ ، قوله تعالى « فأتياها فقولوا انا

رسولا ربك ٠٠٠ » ولعل أبا على أراد التي في سورة الشعراء ، الآية / ١٦ وهي قوله تعالى « فأتيا فرعون فقولوا انا رسول رب العالمين » ففيها الشاهد على اطلاق لفظ المفرد واردة الجمع .

(٦) الكتاب / ٢٩ ، والعبارة فيه « وان جعلتها لا التي يكون فيها

الإشراك » والفارسي هنا يختصر العبارة كما هو منهجه في عموم الكتاب .

قال أبو علي : معنى قوله : ( لا ) التي للإشراك ، يريد بالإشراك هنا اعتبار لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، لا اعتبار المعنى ، لأن قولك : ما عبد الله خارجاً ، ولا ممن ذاهبٌ ، مشتركان في النفي أيضاً وإن اختلفا في الإعراب<sup>(١)</sup> .

**قوله : هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهَةِ مَقَادِيرُهَا<sup>(٢)</sup> .**

قال أبو علي : مَنْ رَفَعَ قَوْلَهُ ( قَاصِرٌ )<sup>٣١</sup> قَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَجَعَلَهُ خَبْرًا لِقَوْلِهِ : ( مَأْمُورُهَا ) ، وَمَأْمُورُهَا مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْ جَرِّهِ نَقَالَ : وَلَا قَاصِرٌ<sup>٣٢</sup> فَنَقْدِيرُهُ عَلَى مَا قَالَ سَبِيحِيَّةٌ : مَا مَسَّيْتُمْهَا بِأَتِيكَ ، وَلَا قَاصِرٌ

(١) ( مَا ، لَا ) يفيدان ان النفي ولكنهما يختلفان في الاعراب ، فالأولى تعمل عمل ( ليس ) ، وقد تكتفى الثانية بالنفي فقط .  
(٢) البيت من المتقارب ، للأعور الشنق ، وليس هو موضع الشاهد ، ولكن الشاهد في البيت التالي له وهو قوله :

فليس بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

واليه أشار أبو علي عند ذكر الوجوه الاعرابية المحتملة .  
والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ٣١/١ ، المقنضب ١٩٦/٤ ، الأصول في النحو ٩٦/٢ ، وهنا روى بيت الشاهد برفض ( قاصِر ) عطفًا على المجرور بالباء وانظر تفصيل القول في الشاهد لدى أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٤ - ١٥٥ وأنشد ابن هشام البيت الأول في المغني / ١٩٤ - ٦٨٩ ، كما أنشد البيهقي معاً فيه أيضا / ٦٣٣ بعطفاً ( قَاصِر ) على المجرور بالباء ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٢/١ ( الربيع ) ، وأنشد بيت الشاهد في الانتصار / ق ١٨ على جواز الرفع والجر في ( قَاصِر ) ، انظر البيت في الهمع ١٢٨/١ ، ٢٩/٢ ، الدرر ١٠٢/١ ، ٢٣/٢ ، الخزانة ١٣١/٢ .

(٣) في المخطوطة ( قاصِر ) وهو خطأ بيني .

مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى وإن كان المنهى مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث ، فتقديره إذا حَدَّثَتْ خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب ( ليس منهيها بقاصير<sup>(١)</sup> عنك مأمورها ) وإنما قَدَّرَهُ هذا التقدير لِإِعْطَافِهِ به من أن يكون قد عَطَفَ على عاملين لأنه إذا قَدَّرَهُ هذا التقدير لم يقع حذف على عاملين كما يقع أ / ١٧ إذا لم يُقَدَّرْ الهاء من (مأمورها) راجعة إلى المنهى ، فلهذا تأوّل / هذا التأويل ، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى ، ولم يحتج إلى هذا التأويل ، ولم يُقَدَّرْ أيضاً ( ليس ) تقديرها كما قدّر سيبويه ،<sup>(٢)</sup> ولكن يجعل (مأمورها) مرتفعاً بالعطف على اسم ليس بالواو ، ويخفّض قوله : قاصير<sup>(١)</sup> بالعطف على الباء<sup>(٢)</sup> . فعَطَفَ بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين ، وهو قول الأخفش<sup>(٣)</sup> ، ومن نصب (قاصراً) تخسله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب ، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على ( ليس ) ، وتقديره : ليس منهيها بآتيك ، ولا مأمورها قاصراً عنك .

(١) في المخطوطة ( قاهر ) .

(٢) قوله ( بالباء ) غير معجمة في المخطوطة ، يريد العطف على

المجرور بالباء ، انظر مغنى اللبيب / ٦٣٣ .

(٣) انظر المقتضب ٤ / ١٩٥ ، الأصول في النحو ٢ / ٦٩ ،

الانتصار / ق ١٩ - ٢٠ . ومغنى اللبيب / ٦٣٢ ، وشرح السيرافي

للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٥ ، حيث قال : « وقد أجاز الأخفش وغيره من

البصريين العطف على عاملين ، فقبالوا : قيام زيد في الدار والقصر

عبره ٠٠٠ ٠٠٠ »

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم<sup>(١)</sup> :

قال سيهويه : ولوقات : ما زيد على قومنا ، ولا عندنا كان نصب ليس غير<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : إنما لم يَجُزْ حَمَلُ (عِنْدَ) عَلَى (عَلَى) لِأَنَّ (عِنْدَ) أَعْمُ مِنْ (عَلَى) وَ (عَلَى) أَخْصُّ مِنْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ وَ (عَلَى) لِجَهَةِ مَخْصُوصَةٍ ، فَلَوْ أَدْخَلْتَ (عَلَى) عَلَيْهَا لِأَخْرَجْتَهُمَا مِنْ بَابِهَا .

**قال :** لأنه ليس في الكلام ، وبفوقه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٥)</sup> : لا يمتنع جرُّه في القياس لأن (فَوْقَ) اسم مُتَمَكِّنٌ لَيْسَ مِثْلَ (عِنْدَ)<sup>(٦)</sup> .

(١) الكتاب ٣٣/١ وفيه « هذا باب ما تجرّيه على الموضع لا على

الاسم الذي قبله » .

(٢) الكتاب ٣٤/١ وفيه « وكان النصب ليس غير » وعند السيرافي كان النصب في عندنا ، لا يجوز أن يدخل عليها (عَلَى) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٥٨ .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبق ترجمته .

(٤) الكتاب ٣٤/١ وعبارة سيهويه هي : « وقال : أخذتنا بالوجود

وفوقه ، لأنه ليس من كلامهم وبفوقه » .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، وقد تقدمت

ترجمته .

(٦) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « معنى هذا الكلام :

أخذتنا السماء بالوجود من المطر ، وبمطر فوق الوجود ، ولم يختر جر

قال أبو علي : إذا قلت : ما زيدٌ كعمرو ولا شيبها به ، فالعنى أنه  
ليس مماثلا له ولا مشابها ، فإذا جرَّ ( شيبها<sup>(١)</sup> ) به فالعنى أنه قد أثبت له  
شيبها وبقي أن يكون مثله ؛  
وقال أبو علي في قوله :

... ..  
وَأَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ<sup>(٢)</sup>

←

( فوق ) عطفًا على ( الجود ) ، لأن العرب لا تكاد تدخل الباء على ( فوق )  
لا تقول ( أخذتنا بفوق الجود ) إنما يقولون أخذتنا بمطر فوق الجود ،  
ولو جررت جاز ، وليس الاختيار « شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٥٨  
(١) في المخطوطة ( شيبها ) .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط نسبة سيبويه لحميد الأرقط وصدره  
فأصبحوا والنوى على معرسهم ...

انظر الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، وسيبويه في الأولى يروى الفعل  
( تَلْقَى ) بالتاء وفي الثانية ( يُلْقَى ) بالياء ، انظر البيت في  
المقتضب ١٠٠/٤ ، الأصول في النحو ٨٦/١ ، شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٦١ ، وأنشد ابن النحاس البيت وبيننا آخر قبله وهو قوله :  
باتوا وجلتنا السهريز بينهم كان أظفارهم فيها السكاكين  
انظر شرح أبيات سيبويه / ٧٠ ، وأنشد الشنتمري هذا البيت  
وفيه ( الصهريز ) بدل ( السهريز ) انظر دامش الكتاب ٣٥/١ ،  
والسهريز : ضرب من التمر ، انظر اللسان ( شهرز ) . وأنشد  
ابن الشجري البيتين وذكر أن حميد الأرقط كان معدودا في بخلاء  
العرب ، وأن قوما نزلوا به فأطعمهم تمرا وقال :

بانوا وجلتنسا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين  
فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

←



**قال** : سيبويه : فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول<sup>(١)</sup> .  
قال : يبنى بالذى يعمل فيه الفعل الآخر ( كلُّ النوى ) لأنه معمول  
يُلقَى ويُنَى بالأول ( ليس ) .

**قال** : ولو قلت : كانت زيذا الحمى تأخذُ ، أو تأخذ الحمى  
لم يجز<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : لا يجوز ذلك ، لأنك فصلت بين ( كان ) واسمها  
بمعمول معمولها ، وهو ( زيذٌ ) الذى هو مفعول ( تأخذُ ) الذى هو مفعول  
( كان ) تصحيح المسألة : أن تقول : كان زيذا الحمى تأخذُ ، فيحذف  
علامة التانيث<sup>(٣)</sup> وتضم الحاديث فى كان ، وتعير الجملة التى هى ( الحمى  
تأخذُ ) فى موضع نصب ، ولو تقدمت فقلت ( كانت تأخذُ زيذا الحمى )

←

والمعترس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول .  
أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتة على منزلهم فى زمان لا يلقى فيه المساكين  
أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع « أمالى ابن السجرى  
٢٠٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم  
١٣٩/ ، الأشمونى ٢٣٩/١ ، العينى ٨٢/٢ ، الخزانة ٥٨/٤ .  
(١) الكتاب ٣٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٦/١ . قال أبو سعيد : « وذلك أن ( كان ) وبابها  
تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه الا ما يعمل فيه أو فى موضعه ،  
فاذا قلت : ( كانت زيذا الحمى تأخذُ ) فانما تنصب زيذا بتأخذُ  
لا بكان . . . » .

شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ١٦١ .

(٣) أى تحذفها من ( كان ) فلا تقول ( كانت زيذا الحمى تأخذُ ) .

لسكان جيداً ، لأنك لم تفصل بين ( كان ) واسمها بعمول معمولها ، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان بمنطقة زيد ، ولو قلت ( كانت زيداً الحمى تأخذُ ) ، فَجَعَلْتَ علامة التأنيث في الفعل لخبر الحمى لسكان حسناً ، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فالها ١٧/ب ضمير القصة<sup>(٢)</sup> وكذلك تجمل ( كانت ) فائدة القصة ولا تجملها للحمى /

قال سيبويه : وقال بعضهم : كان أُنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : تَعَلَّمَ مِنْ هَذَا ضَرْوَةٌ أَنْ فِي ( كان ) ضميراً ، ولولا ذلك لانتحل بها الضمير ، وكانت تاء لم تنفصل .

**قال :** ولا يجوز أن يقول : ما يريد الله ضارباً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سورة الحج ، الآية / ٤٦ .

(٢) ضمير القصة : مصطلح بصرى ، ويسمونه أيضا ضمير الشأن والحديث والأمر ، ويسميه الكوفيون المجهول ، وللنحاة فيه أقوال كثيرة . انظر كتابنا المصطلح النحوي / ١٨٠ .

(٣) الكتاب ٣٦/١ ، فسر السيرافي هذه العبارة بقوله : « على معنى كان الأمر ومثله قوله ( من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ) أى أن فى كاد ضميراً من الأمر والشأن ، لأن كاد فعلٌ ، وتزيغ فعل ولا يعمل الفعل فى الفعل » شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٦١ ويبدو أن سيبويه والسيرافي آثرا قراءة ( تَزْيِغُ ) فى آية التوبة بالياء وهى قراءة أبى بكر فى روايته عن عاصم والباقيين ، وأعرضا عن قراءتها بالياء ( يَزْيِغُ ) ، وهى قراءة حمزة وحفص عن عاصم . انظر السبعة / ٣١٩ وانظر حجة القراءات / ٣٢٥ .

(٤) الكتاب ٣٦/١ وفيه « ولا يجوز أن تقول ٠٠٠ » . أى لا يجوز أن يلى ( ما ) منصوب بغيرها على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة ( ليسَ ) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ / ق ٦١ .

قال أبو علي : يريد : من قال : ليس زيداً عهد الله ضارباً على أن  
يُضمَر في ليس التهمة والحديث ، لم يقل في ( ما ) الحجازية : ما زيداً  
عهد الله ضارباً ، وإن كانت مثل ( ليس ) في أنها تنه ب وترفع لأن الضمير  
الذي يكون في ليس وأخواتها ، ويقدر فيه لا يسوغ في ( ما ) ألا ترى  
أنه لا يجوز ( زيدٌ ما مُطلقاً ) فإذا لم يجز الإضمار فيها كما جاز في ( ليس )  
لم تجز هذه المسألة للفهل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها .

**قال :** وكان هذا أحسن من التثنية .

قال أبو علي : يريد أن إضمار الهاء في ( عَارِفٌ )<sup>(١)</sup> ورفع ( كلٌّ )<sup>(٢)</sup>

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) إشارة الى قول مزاحم العقيلي ( من الطويل ) الذي رواه

سيبويه في الكتاب ٣٦/١ :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وماكل من وافى منى أنا عارف  
ويذكر سيبويه أن بعضهم يقول ( وما كل من وافى منى أنا  
عارف ) . قال أبو سعيد ، « أعلم أن البيت يروى بنصب ( كل )  
وبرفعه ، فأما من نصب ( كل ) فقد جعل ( ما ) تميمية وأبطل عملها ،  
ونصب ( كل ) بعارف ، ومن رفع ( كل ) جعل ( كل ) اسم ( ما )  
على لغة أهل الحجاز ، ورفع ( كل ) بما ، وجعل ( أنا عارف ) في  
موضع الخبر ، وأضمر الهاء في ( عَارِفٌ ) حتى يكون في الجملة  
ما يعود الى الاسم ، فيصح أن يكون خبراً ، كأنه قال ( أنا عارفه ) ،  
وفي لغة تميم اذا رفع ( كل ) رفع بالابتداء ( وأنا عارف ) خبر ، وفيه  
الهاء « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٢ وقد روى سيبويه  
البيت في مقام آخر برفع ( كل ) انظر الكتاب ٧٣/١ وفي شرح أبيات  
←

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب ( كل ) وتقدير التقديم والتأخير، لأنه إذا نصب قدر كلاً مؤخرأ ، وجعل ( ما ) تميمية .

←

سيبويه لابن النحاس / ٤٩ جاء ( يأتى منى ) بدل ( وافى منى ) ولكنه رجع الى الرواية الأخرى فى مكان آخر ، انظر ص ٧٠ ، وقال : « كانه قال : أنا عارفة ، فيرفع ( كل من ) لأنه شغل الفعل بالهاء ، ومن نصب فعلى أنا عارف كل المنازل » المصدر نفسه / ٧١ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى / ٣٣ ( الريح ) وانظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٣١٤ فرحة الأديب / ٢٩ ويرويه ( فقلا ) بدل ( وقالوا ) ، و ( من أوفى ) بدل ( وافى ) معنى اللبيب / ٩١٠ وأنشد الفراء البيت عن أبى ثروان يرفع ( كل ) وقال : « ولم أسمع أحدا نصب ( كل ) انظر معانى القرآن / ١٣٩ - ١٤٠ ، وفى موضع آخر أنشده وفيه ( فقالوا تعرفها ) ( و ) ( وماكل من يشى منى ) ثم أنشد بينا بعده وقال : « فلم يقع ( عارف ) على ( كل ) وذلك أن فى ( كل ) تأويل : ومامن أحد يشى منى أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته الا رفعا » المصدر نفسه / ٢٤٢ انظر أيضا العيني / ٢ / ٩٨ ، الخزانة / ٣ / ٤٣ الخصائص / ٢ / ٣٥٤ ، ٢٥ / ١ شرح التصريح / ١ / ١٩٨ ،

هذا باب ما يَعْمَلُ عمل الفعل ولم يَجْرُ  
مُجْرَى الفعل ولم يَتِمَّ كُنَّ تَمَّ كُنَّ (١)

**قال :** وذلك قولك : ما أَحْسَنَ زَيْدًا (٢).

قال أبو علي : ( ما ) اسم مبتدأ ، وأحسن خبره ، وموضعُ ( ما )  
رفع بالإبتداء ، وفي ( أحسن ) ضمير ( ما ) فزَيْدٌ مُنْتَصِبٌ بأحسن  
وتقديره : رجل ضربَ قَمَرًا .

وإنما كانت ( ما )<sup>(٣)</sup> اسمًا بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها  
التخصيصُ والإشارة إلى واحدٍ بعينه ، فأما إذا أُريدَ بها الإبهامُ لم  
توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لَمَّا لم ترد بالموضعين التخصيص  
كذلك المُتَجَبُّ منه مُبْهِمٌ غير مخصصٍ ، وكذلك كان حُكْمُه أن يكون ،  
لأنها لو وصلت وحُصرت بالصلة لصار معروفًا ، وخرج أن يسكون  
مُتَجَبِّيًا منه ، فحُكْمُ التمتعُّب أن يسكن مُبْهِمًا ، لأنه إذا خُصَّ فعرِف  
لم يسكن تَمَجُّبًا ، فإبهامه أَوْخَمُ له مِن تَخْصِيصِهِ ، فسكنا لم يوصل في

(١) لم يذكر أبو علي عنوان الباب ، واكتفى من الباب كله بذكر  
منال واحد ، وهذا العنوان الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ وفيه : « وذلك قولك ما أحسن عبد الله »  
ورواية السيرافي تعضده سيبويه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ،  
ق ١٦٢ ، ولعل الفارسي قصد التمثيل فحسب ، فوضع ( زيدا ) موضع  
( عبد الله ) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على ( ما ) التعجبية في شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ١ ق ١٦٢ - ١٦٣ .

الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هَاهُنَا ، وقد جاءت ( ما ) غير  
موصولة في غير الجزاء والاستفهام ، وذلك إذا كانت نكرة كالتي في  
قوله عز وجل : ﴿ بِشَسْمَا شَتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ (١) ،  
فما هذه عندهم نكرة يقدرونها : بِشَسْ شَيْئًا اشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ كَفَرُوا  
كما يقدرون : ما أحسن زيدًا شئًا أحسن زيدًا ، ومرضِعُ ( ما ) نصب  
في الآية (١) ، فأما قوله : ( اشْتَرُوا بِهِ ) ، فصفة له غير صلة .

قال أبو علي : الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة  
تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نُقلت بها تعدت إلى  
المؤن ، فيقول الفاعل : هَلَّا تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب  
١٨ / أ إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت في غير / التعجب ؟ فقييل  
على هذا :

ما أَضْرَبَ عَمْرًا بَشْرًا ، كما تقول : ضربتُ عمرًا بشرًا ؟ فالجواب :  
إن الأفعال المتعدية تساوي الأعمال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن  
الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة

(١) سورة البقرة ، الآية / ٩٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/١ - ٥٧ قال الأخفش : ( ما )  
ويحدها اسم ، و ( أن يكفروا ) تفسير له نحو ( نعم رجال زيد ) معاني  
القرآن ٣٢٢/١ ( الورد ) ونقل عنه القرطبي وجه نصب ( ما ) هنا  
على التمييز على تقدير ( بشس شيئًا أن يكفروا ) ( واشتروا به أنفسهم )  
صفة ( ما ) ، انظر تفسير القرطبي ٢٧/٢ - ٢٨ ، وانظر تفسير الطبري  
٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .

ما كان غريزة ، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متمدد فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما لا يتمدى إلى مفعول لما ذكرنا .  
والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد ، فَضَرَبَ وما أشبهه في باب التعجب غير متمدد ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وأريد تعديته إلى مفعول ثانٍ عُدِّي بحرف الخفض ، كما أن الذى لا يتمدى إلى مفعول واحد إذا أريد تعديه عدى بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثانٍ ( ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ) ولا يجوز ( ما أَضْرَبَ زَيْدًا عَمْرًا ) لما ذكرنا كما لا يجوز ( أَكْرَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ) ليساوى ( ضَرَبَ ) في هذا الباب ( كَرُمَ ) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول ، تساوى في نقلك إليها <sup>(١)</sup> بالهمزة مما لا يتمدى إلى مفعول <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هكذا في المخطوطة ، وحقه أن يقول ( أياها ) لأن الحديث عن الأفعال المتعدية جملة لا عن واحد منها .

(٢) انظر تفصيل هذا القول في شرح السيرافى للكتاب ، ج ١

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به<sup>(١)</sup>

**قال:** وعلى هذا الحد تقول: ضربتُ وصرَبني عبدُ الله<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: تجعل عبد الله بدلاً من المضمر في ضربني كما جعلت (قَوْمُكَ) بدلاً من الواو في صرَبُونِي<sup>(٣)</sup>.  
قال: فإن فعلت ذلك لم يسكن بدئ من (صرَبُونِي) لأنك تضرر فيه الجمع<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: إذا أبدلت قَوْمُكَ<sup>(٥)</sup> من المضمر المنصوب كما أبدلته

---

(١) لم يذكر الفارسي عنوان الباب واكتفى بذكر المثال . والعنوان هنا من الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ - ٤٠ .

هذا الباب يعالج قضية تنازع الفعلين ، وهو الذي سماه المبرد ( باب من اعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر ) المقتضب ٧٢/٤ . وللنحاة في هذا الباب مذاهب مختلفة . فالبصريون عامة يختارون اعمال الفعل الآخر في اللفظ ، ويرون أيضاً أن الفعل الأول قد عمل في المعنى كما عمل الثاني ، قال المبرد . « ولو عملت الأول كان جائزاً حسناً » المقتضب ٧٤/٤ .

والكوفيون يعملون الفعل الأول ، انظر شرح الكافية الشافعية ٦٤٤/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في الانصاف ٨٣/١ - ٩٦ .

(٣) انظر المقتضب ٧٨/٤ ، وشرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٠

(٤) الكتاب ٤٠/١ .

(٥) اشارة الى قول سيبويه « فان قلت : ضربني وصربتهم قومك ،



من الرفع قلت : ضربوني ، فجمعت الضمير لأنه للقوم وليس لواحد  
فلا يجمعه ، فإن لم يجمع الضمير وقلت : ضربني وضربتهم قومك تركت  
الفعل بلا فاعل .

---

←  
رفعت ، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك  
وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ما هنا البدل ، كما جعلته في  
الرفع « الكتاب ٤٠/١ » .

( ٨ - التعليقة )

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ (١) :

قال: ويمثل ترك إظهار الفعل ما هنا ترك الإظهار في الموضوع الذي تقدم فيه الإضمار (٢).

قال أبو علي: يريد: إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك: زيداً ضربتُه فعل مضمر لا يظهر، لتفسير الفعل الثاني له، كما لا يظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل: ﴿لَإِنَّهُ مِنِّي يَا رَبُّهُ مُجْرِمًا﴾ (٣)، لأن ما بعده، مفسر له، ودال عليه .

وكذلك المضمَر في نِعَمَ من قولك (نِعَمَ رَجُلًا) والهاء في قولهم: (رَبُّهُ رَجُلًا) كل هذا من المضمَر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له، ودلالته عليه، وقد نصَّ سييويه هنا على أن المضمَر في (نِعَمَ) على شريطة التفسير لا يظهر: فليس لما اعترض به سييويه (٤) وجهٌ في باب نِعَمَ وَبَيْتَسَ لأنه لا يوجد فيما أضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره، وقد  
١٨/ب شرحنا / هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النوادر (٥).

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ .

(٣) سورة طه، الآية ٧٤، قدر المبرد المعنى هنا (ان الخبر) انظر المقتضب ١٤٥/٢، وانظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) في المخطوطة (س) بدلا من (سييويه) .

(٥) ربما عنى (المسائل)، فلم يعرف عن أبي علي أنه القب

## شال : إذا ابنُ أبي موسى (١)

←  
كتاباً في النوادر ، والذي عرف عنه ( المسائل ) كالبصريات والعصديات  
والحلييات والبغداديات ٠٠ وهذه المسألة مفصلة في كتابه ( المسائل  
المشكلة / ٤٦٣ - ٤٦٥ .

(١) هذا جزء من بيت ذي الرمة من الطويل وهو :

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر  
وهذه رواية سيبويه ، انظر الكتاب ٤٢/١ ، ومثله روى في الديوان  
١٠٤٢/٣ ، وأشعار أبو نصر الباهلي الى أنه يروى ( إذا ابنُ أبي موسى  
بلالاً بَلغْتِه ) وقد أوردته الفارسي بالنصب وأشعار الى رواية الرفع ،  
انظر المسائل المشكلة / ٤٦٣ ، ورواه في المقتضب ٧٧/٢ بنصب ( ابنُ ،  
وبلالاً ) ، وقال : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن  
هذه الحروف لا تقع الى على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض  
المعنى ، وهو أن يضممر ( بَلغ ) فيكون ( إذا بَلغ ابنُ أبي موسى ) وقوله  
( بَلغْتِه ) اظهار للفعل وتفسير للفاعل » ، وأنشده الفارسي في شرح  
الآبيات المشكلة الاعراب / ٥٢٩ برفع ( ابنُ ) و ( بلال ) وأشعار الى  
ما يلزم من يرويه بالنصب ، واستدل على تقوية رواية الرفع بقول لبيد :  
فان أنت لم ينفعك علمك فاننسب لعلك تهديك القرون الأوائل  
وقال : « فهذا البيت يقوى انساده من أنشد ( إذا ابنُ أبي موسى )  
بالرفع على اضممار فعل في معنى المضممر غير الظاهر نفسه » انظر المصدر  
نفسه / ٥٣٠ . انظر الببت في معاني القرآن للفراء ٢٤١/١ ، حيث قال :  
« فالرفع والنصب في هذا سواء » ، الكامل ١٣٠/١ ، ٣٠٠/٣ ، معاني  
القرآن للأخفش ٢٤٩/١ ( الورد ) ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، أمالي ابن  
الشجرى ٣٤/١ وفيه ( رجلك ) بدل ( وصلتك ) ، شرح المفصل ٩٦/٤  
شرح أبيات سيبويه لابن السرافى ١١٥/١ ( الريح ) شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس / ٧٩ وقال : « لا يكون ( وصلتك ) بالفتح ، انما  
←

قال أبو علي : ( إِذَا ) هذه تضاف إلى الأفعال ، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك ، أَهْيَ على أن تدخل على الأفعال ، لأن معناها الشرط والجزاء ، وقد جُوزى بهما في الشعر ، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء ، ولكن بأنه فاعل ، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم ، وعلى هذا يُتَدَرَّ قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (١) ، وما أشبهه ، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا ، فإذا وليتها نصب الاسم الذي هو ( ابن ) فصار على تقدير : ( إِذَا بَلَغَتْ ابن أبي موسى ) فيصير النصب على هذا الوجه ، وإن رفمته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : إِذَا بَلَغَ ابنُ أبي موسى ، وفسره بِكَلِمَتِهِ كما فسر الناصب .

**قال :** لأنَّ أعطيت بمنزلة ضَرَبْتُ (٢) .

← هو بالضم ، لأنه يريد المواصلة من مفاصل العظام ، ، معنى اللبيب / ٣٥٥ ، انظر أيضا الخزانة ٤٥٠/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٢ .

(١) سورة الانشقاق ، الآية / ١ ، قال أبو العباس المبرد انه قد قيل في هذه الآية أقاويل ، انظر المقتضب ٧٩/٢ - ٨٠ .  
(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وفيه ضبط ( ضَرَبْتُ ) على البناء للمفعول ، والصواب أن يكون على هيئة البناء للمعلوم ( ضَرَبْتُ ) ، وهو ما يفسره كلام أبي علي بعده .

وقد ضبطها السيرافي بالضبط نفسه عند الفارسي ، وفسرها بقوله : « يعنى أن ( أعطى عمرو زيدا ) بمنزلة ( ضَرَبَ عمرو زيدا ) في مجازي اعرابهما وعمل الفعل فيهما » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق/١٧٢

قال أبو علي : لأن ( ضَرَبْتُ ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أعطى فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد ، وإنما صار ( أُطِي ) يتعدى إلى مفعول واحد ، لأن الأعمال كما نُقِلت إلى ما لم يُسَمَّ فاعله نُقِصت مفعولا واحداً ، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجْز أن تبنى منه فعلا المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل<sup>(١)</sup> .

**قال :** كأنك قلت : أَيُّهُمْ تَرَ تَرَهُ يَا أَبَاكَ ، فهو مثل زيد في هذا<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : أى فى أنك إذا شغلت عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلط عليه ، فإذا شغلت عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل ( تَرَهُ ) تفسره .

**قال :** وقد يفارقه فى أشياء<sup>(٣)</sup> ، أى يفارق (أى) (زيداً) ونحوه فى الجزاء والاستفهام ومواضع آخر<sup>(٤)</sup> .

---

(١) هذا على الأصل العام فى بناء الفعل للمفعول ، إلا أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم على المفعول ، وتعديته حينئذ بحرف الجر ، تقول : (ذهب به ، ونزل بساحتهم) ونحو ذلك .

(٢) الكتاب ٤٣/١ ، وفيه ( كأنه قال ) بدل ( كأنك قلت ) هنا .

(٣) الكتاب ٤٣/١ ، وهذه تنمة للعبارة التى نقلها أبو علي قبل .

(٤) قوله ( زيد ، وأى ) : الأول اسم مختص متمكن ، والثانى اسم يأتى على خمسة أوجه كما قال ابن هشام ، فهى تكون شرطاً ، واستفهاماً وموصولاً وصسفة للنكرة تدل على معنى الكمال ووصلة إلى نداء .

إنظر معنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ ، فلو وافق ( زيد ) ( أى )

فى باب الاشتغال باعتبار أنهما اسمان جرياً مجزئاً واحداً فى هذا الباب

فان ( أى ) تختلف عن ( زيد ) فى بقية الوجوه . انظر المقتضب ٤٩/٢

٢٩٤ ، ٢٩٧ - ٣٠١ ، ٢١٧/٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ،

ق ١٧٣/٣

ومن باب ما يجرى مما يسكون ظرفاً هذا المجرى<sup>(١)</sup> :

**قال** : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : قوله : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا يعني أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج في المعنى من أن يسكون ظرفاً حاوياً للأحداث والأجسام<sup>(٣)</sup> ، بل هذا المعنى في كل الأحوال قائم فيه موجود .  
**قال** : كأنه قال : ( أَلْتَأَكَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) فَنَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ ثُمَّ قَسَرَ  
فَقَالَ : أَلْتَأَكَّ فِيهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) يشير أبو على هنا إلى ظروف الزمان وظرف المكان ، وأن هناك فرقاً بين ما يلزم الظرفية وبين ما يكون ظرفاً ويكون غير ظرف ، فيقول القائل : يوم الجمعة مبارك وقوله : ألتأك يوم الجمعة ، فقوله ( يوم ) في المثال الأول مرفوع بالابتداء ، ويعامل معاملة أى اسم صريح ، وفي المثال الثانى منصوب على الظرفية ، وإلى هذا أشار أبو سعيد السيرافى بقوله : « الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكن ، وظرف لا يكون اسماً وهو الظرف الذى لا يتمكن . . . » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤/١ ، وقال أبو العباس المبرد : « ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملاً ظرفاً كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن مستعملاً ظرفاً كالجبل » ، المقتضب ١١٨/٢ ، وقال أيضاً : « كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً » المقتضب ٣٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣/١ ، ورواه أبو سعيد على هيئة المخاطب ( كَأَنْكَ قَلتَ : أَلْتَأَكَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فنصبتنه . . . تم فسرتنه ، فقلت . . ) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤/١ .

قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : إذا قال ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيهِ ) فإن نَصَبَهُ عَلَى الظرف أضر ( في ) كأنه قال : ( أَلْقَاكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) وإن نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ مَكَانَهُ قَالَ : ( أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) .

**قال** : والنصب في ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُهُ ) ، ( ويوم الجمعة سيرته ) / ١٩ / أ  
مثله في قولك ( عَمِدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : صورة ما يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كصورة ما يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَنْفَصِلُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِهِ مَوْضِعُ السَّكْنَاءِ ، فَلَوْ قُلْتِ : ( صُمْتُ يَوْمًا ) فنصبته نَصَبُ الْمَفْعُولِ لَقُلْتِ إِذَا كُنَيْتَ عَنْهُ : ( صُمْتُهُ ) .  
ولو كُنَيْتَ عَنْهُ وَفَدَّ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا لَقُلْتِ : ( صُمْتُ فِيهِ ) .

وهذا التوسُّعُ إنما وقع في الظرف ، فأما الأسماء التي هي غيرُ ظُروفٍ فلا تتمدَّى إليها الأفعال غير المتعدِّية على أنها مفعولٌ بها كما تتمدَّى إلى الظروف على أنها مفعولٌ فيها فتسميةُ الفعل الذي لا يتمدَّى إلى مفعولٍ ، إما توسُّعٌ فيه ما يتمدَّى إلى مفعولٍ ويشبه ما يتمدَّى إلى مفعولٍ إذا توسُّعَ فيه ما يتمدَّى إلى مفعولين ، وما يتمدَّى إلى مفعولين إذا توسُّعَ فيه ما يتمدَّى إلى ثلاثة مفعولين ، فأما الذي يتمدَّى إلى ثلاثة مفعولين فلا يجوزُ أن يَنْتَصِبَ فِيهِ الظرفُ نَصَبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ

---

(١) هو أبو إسحاق الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته ، وأبو علي هنا يكتفي بتفسير شيخه الزجاج ، فلا يضيف جديدًا ، نوحيا للاختصار .  
(٢) الكتاب ١ / ٤٣ .

فعلٌ يتعدى إلى أربعة مفعولين بهم ، فيُشبه قولك : ( اليوم أعلمته زيدا عمرا مطلقاً ) ، وتصحيحها : ( اليوم أعلمت فيه ) .

قوله : : ثلاثٌ كلهن قيلتُ هذا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أنكره سيبويه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : إنما أنكره أبو العباس<sup>(٣)</sup> لأنه أكد التكرار بالمعرفة فهذا لا يجوز ، ولكن إن جعلته بدلاً جاز ، وأجوده أن يروى :

---

(١) هذا شطر ببت من الوافر ، وعجزه :

● فأخزى الله رابعة تعود ●

أنشده سيبويه ولم ينسبه ، وكذلك الشنتمري أشار الى موضع الشاهد فيه دون أن يذكر نسبته لقائلة ، انظر الكتاب وهامشه ٤٤/١ ، قال ابن النحاس ، وقد أنشد البيت : « يريد قتلتهن ، بنية الهاء ، ولو لم يدو الهاء لقال : ثلاثا كلهن ، على تعدى الفعل » شرح أبيات سيبويه/٤٩ انظر الانتصار / ق ٢١ ، انظر الحجة لابن خالويه / ٣٤٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٥ ، أمالي ابن السجري / ٣٢٦/١ ، الخزانة / ١٧٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٦٧ ( الكعبي ) ، ولم أهتم الى قائل هذا البيت .

(٢) عندما روى سيبويه هذا البيت بالرفع ( ثلاث كلهن ) قال :

« هذا ضعيف والوجه الأكثر الأعراف النصب » الكتاب ٤٤/١ .

(٣) قال أبو العباس المبرد : « وخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله

منصوبا ، وسمعنا بغض ذلك منصوبا من الرواة » انظر وجه الانكاس ورد ابن ولاد عليه في الانتصار / ق ٢١ .



ثَلَاثٌ كَلَّمْنِ قَتَلْتُ .. ...

وأهل السكوفة يُجَيِّزُونَ أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَسْكِرَةَ بِالْمَعْرِفَةِ فِي (كَلَّمْنِ) خاصةً يُجَيِّزُونَ : رأيتُ ثلاثاً كَلَّمْنِ ، ولا يجيزون : رأيتُ رجلاً نفسه .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : يجوز أن يسكون (ثَلَاثٌ) مبتدأ ، وكَلَّمْنِ مبتدأ ثانٍ وقتلتُ : خبر كَلَّمْنِ ، وهما جميعاً خبرُ المبتدأ الأول ، والعاثِدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوفِ مِنْ قَتَلْتُ ، كأنه [قال] (٢) قتلته أو قتلتم .

قال أبو علي : قُلتُ : ثلاثٌ مبتدأ ، وكَلَّمْنِ قتلتم : خبر كأنه في تقدير : زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ .

---

(١) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيهما المعنى .

ومن باب : ما يُحْمَلُ فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ مَرَّةً (١)

قال أبو علي : حُكِمَ الْمَعْطُوفِ أَنْ يَسْكُنَ عَلَى لَفْظِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

إِنْ كَانَ اسْمًا فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ فِعْلًا ، فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِعْلٌ ، فَإِذَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ مَرَكِبَةً مِنْ فِعْلٍ وَقَائِلٍ ، وَوَقَعَتْ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ يُجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا نَحْوُ ( زَيْدٌ كَذَّبَتْهُ ) فَالْاِخْتِيَارُ فِيهَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ بِهِ لِيَقَعَ الْعَطْفُ فِي جُمْلَةٍ مُشَاكِلَةٍ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلٍ وَقَائِلٍ لِأَنَّ الرُّكْبَةَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ أَشْبَهُ مِنَ الرُّكْبَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ .

١٩/ب **قال** : وَلَوْلَا أَنَّهُ كَذَلِكَ / مَا قُلْتُ أَزِيدُهُ أَنْتَ ضَارِبُهُ (٢) .

قال أبو علي : يقول : يَقْتَضِرُ ( ضَارِبٌ ) غَيْرَ مَنْوُونِ الْفِعْلِ تَفْسِيرَهُ لَهُ إِذَا كَانَ مَنْوُونًا ، وَإِذَا كَانَ مَنْوُونًا جَرَى مُجْرَى الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَنْوُنْ جَرَى مُجْرَى الْمَنْوُونِ فِي بَابِ تَفْسِيرِهِ الْمَضْمَرِ ، وَالْمَنْوُونُ يَجْرَى مُجْرَى الْفِعْلِ فَهَذَا أَيْضًا يَجْرَى مُجْرَاهُ .

---

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب ٤٧/١ هكذا « هذا باب يُحْمَلُ فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ مَرَّةً ، وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ » وهذه الترجمة عند السيرافي أيضا في شرحه للكتاب . ج ١ ، ق ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٠ .

**قال :** ومثل ذلك قولك : **أرأيتَ زيدًا ؟** فتقول : لا ، **ولكن** عمرو مررتُ به (١) .

قال أبو علي : فإن شغَلَ الفعل بالضمير فسال : **أيهم رأيتَهُ** كان في جوابه ضربان :

إن سَحَلَه (٢) على الاسم المبتدأ رَفَعَ ، فقال في جواب (أيهم رأيتَهُ) (عمرو رأيتَهُ) ، فهذا على قولك (بشرٌ لقيتُهُ ، وعمرو كلمتُهُ) .

وإن حملته على الاسم المبنى على الفعل نَصَبَتْ ، فقلت في جواب (أيهم رأيتَهُ) : (عمرو رأيتَهُ) ، فهذا على قولك : (عمرو لقيتُهُ وبشراً كلمتُهُ) يُحْمَلُ الفعل مرة على الجواب على موضع (أى) (٣) ، وأخرى على موضع الهاء كما فعَلتَ ذلك في العطف (٤) ، فإذا لم تُشغَلِ الفعل بالضمير في قولك : **من رأيتَ ؟** فالاختيار (٥) .

---

(١) الكتاب ٤٨/١ ، وأبو علي لم يشرح هذه العبارة ، ظنا منه بأن معالجهتها من جانب آخر يكون أجدى وأنفع ، على أن تقدير كلام سيبويه هنا يقتضى أن يكون جواب السؤال متضمنا للنصب ، لأن (زيدا) فى السؤال منصوب بفعله ، وتكون (لكن) فى الجواب بجنزلتها فى العطف ، فكان الجواب : (ما رأيتَ زيداً لكن عمراً مررتَ به) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٠ .

(٢) هكذا فى المخطوطة مرة للغائب ومرة للمخاطب .

(٣) أى يرفع الاسم ، كما هو الحال فى الاحتمال الأول .

(٤) أى فينصب كما فى الوجه الثانى .

(٥) أى أن الرفع والنصب كليهما جائز ، فلك أن تقول : (عمرو

والوجه (عمرأ رأيتُهُ) ، لأنه مثل (عمرأ ضربتُهُ ، وبشراً كلمته) وليس ها هنا مبتدأ ، تَمِيلُ الاسمُ المبتدأ من الجملة الثانية عليه .

فإن قلت : أَيْسُمُّ رأيتُهُ ، فالوجه فيه الرفع ، وإن نصبتهُ كان على إضمار فعل يفسره (رأيتَ) وذلك الفعل مضمر بعد (أى) وتقديره إذا أَظْهِرَ (أَيْسُمُّ رأيتَ رأيتُهُ) ، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسأط على الاسم الفعل الذى قبله .

قال أبو علي : نَصَبَ قوله . (أما زيداً فَضَرَبْتُهُ) <sup>(١)</sup> على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، وموضع إضمار هذا المُفسَّر بعد الفاء تقديره (أما زيداً فَضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُهُ) وإنما أضمته في هذا الموضع عِبْرَةً للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أما) ولا يلى (أما) وإنما يقع بعد الفاء ، فكذلك تقدير الإضمار <sup>(٢)</sup> .

قال : وكذلك : ما أَحْسَنَ عَمِدَةَ الله ، وزيدٌ قد رأيناها إلى آخر الفصل <sup>(٣)</sup> .

←  
رأيتُ) ، مبتدأ ، أو تقول : (عمرأ رأيتُ) على تقدير فعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو ظاهر قول الأَخْفَشِ بأن يكون الرفع على اللفظ كما يكون النصب على المعنى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٢ .  
(١) هذا مثال ضربه سيبويه فى الكتاب ٤٩/١ .

(٢) (أما) من حروف الابتداء ، تصرف الكلام الى الابتداء الا أن يدخل عليها ما ينصب ، ومثلها (إذا) انظر الكتاب ٤٩/١ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٣ .

(٣) الكتاب ٤٩/١ .

قال أبو علي ( أفعل ) في التعجب ، وإن كان فعلا فقد قُربَ شَبَهَهُ  
من الاسم ، فَبَعَدَ بذلك عن شبه الفعل ، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن  
الاسم لا يتصرف ، ولا يسكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير  
الذائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو ( هذا أقولُ  
منه ) وقد صُغِرَ هذا كما تُصَغَّرُ الأسماء نحو : ( ما أميلح زيداً ) بخواصِّ  
الأسماء أغلب عليه من خواصِّ الأفعال<sup>(١)</sup> .

**قال : إلا أنك تجرُّ بها إذا كانت غايّة<sup>(٢)</sup> .**

(١) ظاهر كلام أبي علي هنا يدعو الى القول بأن مذهبه في ( أفعل )  
التعجب أنها اسم لما احتج به من عدم التصرف ، وعدم لحاق ضروب  
ضمائر الفاعلين به اذا استثنيينا ضمير الغيبة ، وتصحيح عينه من المعتل  
وتصغيره ، وهذه كلها من خواص الأسماء ، وبالرغم مما سطره من حجج  
لذلك كله الا أن مذهبه يقول بأن ( أفعل ) في التعجب ( فعل ) ماض  
بدلالة لزوم الفتح في آخره ، وأنه لو كان اسما لارتفع لأنه خبر المبتدأ ،  
ثم ان النحاة صححوا العين في التعجب فقالوا : ( ما أقومه ) فدل ذلك  
على أن فعل التعجب وإن كان فعلا على الحقيقة ، فقد جرى مجرى الأسماء  
على هذا الوجه انظر الايضاح العضدي / ٩١ حاشية / ١ .

وقد احتج ابن السراج لتصغير فعل التعجب بقوله : « ان هذه  
الأفعال لما لزمتم موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول  
الى ( يفعل ) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ٠٠٠ » الأصول في  
النحو / ١ / ١٠٠ .

(٢) الكتاب ٥٠/١ ، يرى سيبويه أن ( حتى ) تجرى مجرى  
الواو العاطفة ، ونم ، وتختلف عنهما بأن تجر اذا كانت غايّة ، تقول

قال أبو علي : ( حَتَّى ) مع ( زيدٍ ) في قولك : ( هَلَاكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ) في موضع نصب ، كما أن الباء مع الضمير في قولك : ( مَرَرْتُ بِهِ ) ٢٠/أ في موضع / نصب (١) .

**قال :** وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا يُرْفَعُ بعد (عبدُ اللهِ ضَرْبُهُ) .

قال أبو بكر : يقول : لا يُرْفَعُ بعد (عبدُ الله) ضَرْبُهُ ، لأن (عبدُ الله) في معنى الحديث مفعول ، فكان هذا لِنَسْأِ كَيْلِ الْجَمَلِ (٢) .

قال أبو علي : قوله : إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أى إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك : ضربتُ زيداً ، لأنه

←

مثلاً : لقيت القوم كلهم حتى زيدا لقيته ، ويجوز القول أيضا : مرت بهم حتى زيدا مرت به ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٤ - ١٨٥ .

(١) الكتاب ٥٠/١ ، وفيه « ٠٠٠ » وانصب بعد ان فيها زيدا وان كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله اذا قلت : ( عبد الله ضَرْبُهُ ) اذا كان بعده ( وزيدا مرت به ) « قال أبو سعيد : يعنى ان قال قائل : انا اذا قلنا ( مرتُ بزيدٍ ، وعمرا كَلَّمْتُهُ ) ، انما نصبنا ( عمرا ) لأن ( زيدا ) في معنى المفعول لوقوع المرور به نى التحصيل ، للزمه أن يقول ( عبد الله ضَرْبُهُ ، وعمرا كَلَّمْتُهُ ) ، لأن ( عبدُ الله ) وان كان مبتدأ فقد وقع به الضرب فى التحصيل ، ولكنه يرفع ( عمرو ) و ( كَلَّمْتُهُ ) حملا على ( عبدُ الله ) لأنه مبتدأ ، حتى يصيرا مبتدئين ، وتكون الجملة انانية مشاكلة للأولى فى الابتداء ، ولا يراعى أنه فى معنى مفعول « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٥ .

(٢) انظر الاصول فى النحو ٣٠٦/٢ .

مفعول ويمتبر ذلك دون الجمل ، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرفع  
بعده قولك : [ عهد الله ضربته ]<sup>(١)</sup> و ( زيدٌ مررتُ به ) لأن عهد الله  
في المعنى مفعول ، فلستَ تعتبرُ به انتصابَ الاسم من الجملة الأولى ،  
ولا انخفاضه ، إنما يُختار النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا  
كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل ، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع  
أو منصوب .

**قال :** وما لا يجوز أن يُبتدأ بعده الأسماء ( هَلَا )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يريد : إنه لا يرفع الاسم بعده بالابتداء لأن حدهُ  
أن يلي الفعل ، فإذا قال ( هَلَا زَيْدٌ قَامَ ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره  
مُقامه كما يرفع الاسم بعد ( إذا ) بالفعل دون الابتداء ، وكذلك إذا قال  
( هَلَا زَيْدٌ ضَرِبْتَهُ ) لم يرفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر .

**قال :** إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها<sup>(٣)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ليست في المخطوطة .

(٢) اجتزأ الفارسي طرفاً من عبارة سيبويه وهي قوله في الكتاب  
٥١/١ : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً ومقدماً ومؤخراً ،  
ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ، ولولا ، ولما ، وألا » .

واشترط السيرافي أن تكون هذه الحروف كلها بمعنى ( هلا ) ،  
وأن يكون معناها جميعاً اللوم والاستبطاء لما تركه المخاطب ، أو تقدر  
فيه الترك . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) العبارة في الكتاب ٥١/١ وفيه ( فابتدأوا بعدها الأسماء ) ،  
وهو يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال ، وإنما تجيء الأسماء بعدها  
على غير الأصل توسعاً ، قال أبو سعيد : « حرف الاستفهام حكمه أن

قال أبو علي : ليس يريد بالابتداء الذي يقتضى خبراً نحو : (زيدٌ مُنطليقٌ) ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها .  
**قال** : لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى<sup>(١)</sup> . أى ليس فى ضربت عمراً وزيداً كلمته حرف هو بالفعل أولى .

يقول : الواو التى تُعطفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى .  
**قال** : وإنما اختير هذا على الجواز وليسكون معنى واحداً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يعنى بقوله على الجواز ، وليسكون معنى واحداً ، أى ليقبَّح العطف فى جملةٍ مُشابهةٍ للجملة الأولى فى أنها مثلها فى أنها من فعل وفاعل .

قال الأخفش : وتقول : أنتَ حَسِبْتِكَ منطليقاً ، وإيّاكَ حَسِبْتِكَ منطليقاً<sup>(٣)</sup> .

←  
يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده ، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير اضممار الفعل ٠٠٠ ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٧ .

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٥٢/١ ، أى فى نحو قوله : ( ضربتُ عمراً وزيداً كَلِّمْتُهُ ) هذا هو الاختيار للمشاكلة بينهما ، ويجوز أن تقول : ( ضربتُ زيدا وعمرو كَلِّمْتُهُ ) .

(٣) ليست مقولة الأخفش هذه نفسياً لبعض أقوال سيبويه ، كما أنه لا علاقة لها بما سبقها من التعاليق الا النسق فى المعنى ، فالعطف هناك لمشاكلة الجمل ، والحمل هنا منسوق على نوع الضمير ( أنتَ أو إيّاكَ ) .



قال أبو علي : في قوله : حسبك منطلقاً حيران :

أحدهما : القاه<sup>(١)</sup> ، وهو ضمير مرفوع .

والآخر : الكاف وهو ضمير منصوب .

فإذا قل : أنت ، حمله على الضمير المرفوع ، وإذا قل : إياك ،

حمله على الضمير المنتصب .

**قال :** قوله : ( وليس موضع إعمال )<sup>(٢)</sup> أى الفعل غير متسلط على

ما قبله هنا ، فلا بد من شيء يُشغَل به الفعل ، فلذلك / صار ثبات ٢٠/ب

الهاء أحسن .

**قال :** لأن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر<sup>(٣)</sup> .

يُرِيدُ : إنه في موضع الصلة التي تسكون للذي ، فشبه الوصف

(١) في المخطوطة ( والتاء ) .

(٢) الكتاب ٦٥/١ ، وهذه بعض عبارة سيبويه التي نصها : «وإذا

كان الفعل موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : ( أزيد أنت رجل

تضربه ) ( وأكلت يوم ثوب تلبسه ) ، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن

يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال » أى فى مثل ( أزيد أنت رجل

تضربه ) أحسن من أن تقول ( أزيد أنت رجل تضرب ) قال أبو سعيد :

« لأنك إذا حذف الهاء فليس يصل الفعل إلى شيء قبله ، كما أنك إذا

قلت : ( زيد ضربته ) ثم حذف الهاء قلت ( زيدا ضربت ) فلما

لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء » شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق/٢٢٠

(٣) فى الكتاب ٦٥/١ ، يقول : « وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول

لم تنصبه لأنه ليس بمبنى على الفعل ، ولكن الفعل فى موضع الوصف

كما كان فى موضع الخبر » .

بالصلة ، فلا يجوز أن ينصب (نعمًا) (١) من أجل أن (تحوونه)  
صفة ، ولو كان غير صفة لجاز النصب ، وكذلك : ( ماتم  
تبعونه ) (١) .

(١) اشارة الى قول قيس بن حصين بن يزيد الحارثي من الرجز .

أكل عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنتجونه

أربابه نوكي فلا يحمونه

أنشد سيبويه البيتين الأولين دون نسبة ، انظر الكتاب ١/٦٥ ،  
وفيها شاهد على رفع (نعم) وأن قوله (تحوونه) نعت له فلا  
يعمل فيه ، قال أبو سعيد : « ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز لا  
تجمله نعتا كانه قال : أكل عام تحوون نعمًا تحوونه ، ويكون تحوونه  
تفسيرًا للفعل المضمر » . شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢١ ، مجاز  
القرآن ١/٣٦٢ ، الطبري ١٤/٨١ ، العينى ١/٥٢٩ الحزانة ١/١٩٦  
الانصاف ١/٦٢ ، الأغاني ١٧/٦١٦٢ ، اللسان (نعم) .

(١) اشارة الى قول زيد الخيل من الطويل :

أفى كل عام ماتم تبعونه على محمر ثوبتموه وما رضا

وقد أنشده سيبويه وفيه شاهد على رفع (ماتم) لأن  
(تبعونه) في موضع الصفة ، انظر الكتاب ومامشه ١/٦٥ ،  
وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ١/ق ٢٢١ شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ١/٨٤ (الريح) ، وقد أنشده سيبويه في مكان آخر انظر  
الكتاب ٢/٢٩٠ ، الشعر والشعر ، ١/٢٩٣ ، والبيت في ديوان كعب  
ابن زهير ١/١٣١ (دار الكتب) كما أنه في ديوان زيد الخيل ضمن  
أبيات (٢٥ - ٢٩) انظر أمالي القالي ٣/٢٤ حيث ذكر أبو علي قصة  
هذا البيت والأبيات التي معه عندما تنافر كعب بن زهير وزيد الخيل  
بسبب الفرس الذي أعطاه زهير أبو كعب زيد الخيل ، الجمهرة ٢/١٤٣

**قال :** وليس لعبد الله في يأتيني حفظ<sup>(١)</sup> .

أى : ليس لعبد الله حفظ<sup>(٢)</sup> في ( يأتيني ) لأن ( يأتيني ) قد أضيف  
( حين ) إليه ، ولا يجوز أن يقدم المضاف إليه على المضاف فكذلك  
( يأتيني ) .

**قال :** وذلك قولك ( أزيذا إن رأيت تَضْرِبُ )<sup>(٣)</sup> ، تقديره :

أضربُ زيذا إن رأيت ؟ فليس تَضْرِبُ بجواب لإن ، ولو كان  
جواباً لها لانجزم ، ودل<sup>(٤)</sup> ( تَضْرِبُ ) على جواب الشرط ، فحذف  
للدلالة ( تَضْرِبُ ) عليه .

←

وأنشد أبو زيد هذه الآيات منسوبة إلى زيد الخيل ، انظر النوادر في  
اللغة / ٣٠٢ - ٣٠٣ ومعنى قوله ( المحمر ) الفرس يشبه الحمار ، وهو  
أيضا اللثيم من الرجال ، انظر الخزانة ، ١٤٨/٤ اللسان ( أتم ) .  
(١) الكتاب ٦٧/١ ، أى فى مثل قولك : ( أعبد الله حين يأتيني  
أضرب ) فعبد الله منصوب بقولك ( أضرب ) لأن التقدير ( أضرب  
عبد الله حين يأتيني ) ؟ ولا يجوز رفع ( عبد الله حملا على الضمير المرفوع  
فى ( يأتيني ) لأن ( حين ) فصلت بينهما ، فكما لا يجوز ذلك لم يجوز  
أن يعمل ما بعد الحين فيما قبلها ، كما أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه  
المضاف إليه ، نحو ( هذا غلام ضارب زيده ) لا يجوز أن تقدم ( زيده )  
على المضاف فنقول : ( هذا زيده غلام ضارب ) . انظر شرح السيرافى  
للكتاب ١ / ق ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٦٧/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق

٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) فى المخطوطة « يضرب » .

**قال** : ولو جاز أن تَجْعَلَ زَيْدًا مبتدأ على هذا النِعْلِ أقلت :  
( القتالُ زَيْدًا حِينَ يَأْتِي )<sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : قوله : مبتدأ أى مُتَقَدِّمًا إيس المبتدأ الذى يسكون  
فيه الثانى الأول .

**قال** : وأما الِئِلُ الأولُ فصارَ مع ما قبله بِمَنْزِلَةِ ( حِينَ ) وسائر  
الظُرُوفِ<sup>(٢)</sup> .

أى لا يجوز أن يَعْمَلَ النِعْلُ الواقع بعد ( أن ) فيما قبله<sup>(٣)</sup> ،  
كما لا يجوز أن يعمل النِعْلُ المضاف إليه ( حِينَ ) ونحوه فيما قبله .

**قال** : وَلَنْ أُضْرِبَ ، نفي قوله : سَأُضْرِبُ<sup>(٤)</sup> .

**قال** : اسْتَشْهَدَ اِمَّا جاز فى النفي مِنَ التَّتْمِيدِ والتأخير بما جاز  
منه فى الإيجابِ ، فقوله : زَيْدًا سَأُضْرِبُ نَفْطِيْرَ قوله : زَيْدًا لَنْ  
أُضْرِبَ .

- 
- (١) الكتاب ٦٧/١ ، وفيه جاء المنال للمخاطب هكذا ( القتال زيد  
حين تأتى ، تريد : القتال حين تأتى زيداً ) .
- (٢) الكتاب ٦٨/١ ، أى فى مثل قولك : ( أَيْهَمُ بِأْتِيكِ تَضْرِبُ ) ،  
أو قولك : ( أزيدا ان تر تضرب ؟ ) .
- (٣) أى فى مثل قولنا : ( زيد ان يأتينى أضرب ) ونحوه ، فزيد  
مرفوع بالابتداء لا ببياتينى .
- (٤) الكتاب ٦٨/١ ، وجاءت العبارة عند السيرافى هكذا ( كما أن  
لم أضرب نفي قوله ضربت ) انظر تعليقه على هذه الجزئية فى شرحه  
للكتاب ، ج ١ ق ٢٢٧ .

**قال** : فإن قلت : أيهم جاءك فأضرب ، رفعت لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لا يجوز أن يوصف أيهم بـ (جاءك) لأن (أيهم) وقع موقع حرف المجازاة ، فلا يوصف كما لا توصف الحروف ، وأيضاً فإنه معرفة ، (وجاءك) نكرة ، فأراد بالخبر هنا (أى) ليس بصفة والسكنه شرط .

قال أبو علي : اختلف بين حرف الذنى والاستفهام ، أن حرف الذنى قد تلمية الأسماء فيعمل فيها عمل الفعل ، كقولك : ما زيدٌ مُنطَلِقاً ، هو كقولك كان زيدٌ مُنطَلِقاً<sup>(٢)</sup> .

**قال** : وإن قلت : ما أنا زيدٌ إتيته ، رفعت إلا في قول من نصب زيداً إتيته<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٦٨/١ ، (أى) من حروف المجازاة ، ولذا ففي مثل هذا لا يعمل ما بعد الفاء في (أيهم) لأنه في موضع الجواب ، والجواب لا يعمل في الاسم الأول . انظر شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢٨ .  
(٢) عبارة أبي علي هذه تعد قاعدة عامة لبيان الفرق والاستفهام ، وهو يديرها هنا على الباب الذى عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنفى » الكتاب ٧٢/١ ، لكنه لم يشرح هذا الباب ولم يعلق على بعض ألفاظه ، واكتفى بذكر الفرق العام بين هذين الاسنعمالين .  
(٣) الكتاب ٧٤/١ ، والنصب على تقييده فعله يفسره الفعل المذكور المشغول بالضمير .

**قال** : أبو علي : هذا على مذهبهم فيما تقدم<sup>(١)</sup> ، فأما في قول الأخفش :  
وَالَّذِي هُوَ الْقِيَّاسُ عِنْدِي فَالنَّصَبُ فِي ( مَا ) إِذَا كَانَتْ تَبِيْهُوِيَّةً  
أَجْوَدُ .

وَمِنْ بَابِ مَا يَجْرِي مِنْهُ تَجْرُورًا كَمَا حَرَى مَنْصُوبًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ :  
عَجِبْتُمْ مِنْ مَعَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِذَا جَعَلْتُمُ النَّاسَ مَفْعُولِينَ<sup>(٢)</sup> .

٢١ / أ **قال** : أبو بكر :<sup>(٣)</sup> قوله : إِذَا جَعَلْتُمُ النَّاسَ مَفْعُولِينَ / أَي لَمْ يُسَمَّ  
الْمَفْعُولُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : دَفَعْتُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، وَلَوْ لَمْ يَقَعْ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ مَا لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ اسْتَعْنَيْتَ مِنَ الْبَاءِ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ ، كَانَ حَيْثُ نَشَأَ : حَاجِبَتْ  
مِنْ أَنْ دَفَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا .

---

(١) انظر الكتاب ٦٨/١ ، ٧٣ والتعليقة ق ١٧ ، وانظر شرح  
السيرافي ١/ ، ق ٢٣٨ .

(٢) لم يعقد سيبويه بابا بهذا اللفظ ، وما ذكر هنا جاء في  
الكتاب ٧٥/١ ، ٧٦ . ضمن « باب من الفعل يستعمل في الاسم . . »  
أي أن المصادر تجري في هذا الباب مجرى أفعالها ، سواء أضيفت أم لم  
يضيف ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٤٣ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١٣٨/١ . قال أبو سعيد : « فإدا  
قلت : عجبتم من دفع الناس بعضهم ببعض ، فقد أبدلت بعضهم من  
لفظ الناس ، ويجوز أن تقول : بعضهم ، فتنصب على المعنى ، كأنك  
قلت : من دفعك الناس بعضهم ، لأن الناس في المعنى مفعولون ، وإذا  
قلت : عجبتم من دفع الناس بعضهم بعضا ، فبعضهم يدل على اللفظ .  
ويجوز بعضهم بعضا ، فتحمله على موضع الناس ، لأنهم في المعنى  
مفعولون ، فإبدله على لفظ الأول ومعناه » شرح السيرافي ١ ق ٢٤٦ .

**قال** : ولم نجعله في موضع مفعول هو غير الأول<sup>(١)</sup> .

يريد : إنَّ الاسمَ المجرور مع حرف الجر في المسألة الأولى وهو قولك :  
عَلَى بَعْضٍ غَيْرِ قَوْلِكَ : فيها<sup>(٢)</sup> بعضهم ، لأنَّ البعض الأول بَسَكُوا ، وعلى  
بعضٍ بِيَكِي عَلَيْهِمْ .

**قال** : لأنك لو قلت : هُوَ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ، وأنت تعني شيئاً على  
ظهره لم يَجْزُ<sup>(٣)</sup> .

**قال** : أبو علي : لم يَجْزُ هذا لأنَّ البطن والظهر مختصان ، والظروف  
المساكنة لا تسكون مختصة<sup>(٤)</sup> .

**قال** : أبو علي : قد يجوز أن يقول : هَذَا مُطَيِّ زَيْدٍ دِرْهَمًا أَسِي ،  
ولقائل أن يقول : إذا كان اسم الفاعل لما مضى فما الذي نَصَبَ الدرهم ؟

(١) الكتاب ٧٩/١ ، وفيه « ولم يجعله ... » .

(٢) إشارة إلى الجملة التي ساقها سيبويه وهي قوله : « وتقول :  
أبكيت قومك بعضهم على بعض » وقوله : « بكى قومك بعضهم على  
بعض ... » الكتاب ٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ وفيه يقول سيبويه : « لأنك لو قلت قلب هو  
ظهره ... » .

(٤) في البديل تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، فتبدل الظهر  
والبطن من الاسم لأنهما بعضه ، ويجوز أن يكونا توكيدا كما يكون  
« أجمعون » توكيدا في قولك : « رأيت القوم أجمعين » كما يجوز أن  
تقول : « ضرب عبد الله ظهره وبطنه » ، انظر شرح السيرافي / الق ٦٤٤  
وانظر شرح الرماني / ١ ق ٥٢ ؛

والجواب: 'عن أبي بكر أنه على إضمار فعل يدل عليه (مُعْطَى) تقديره هذا مُعْطَى زيدٍ يُعْطِيهِ دِرْهَمًا<sup>(١)</sup>.

قال: لأنك لو كتبت النون في الإظهار لم يسكن إلا جراً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا لا يكون إلا جراً ولا يكون فيه ما كان في قوله: (الْحَائِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)<sup>(٣)</sup> من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون إلا جراً، والمضمر لا يمتد بالظاهر.

(١) انظر الأصول ١٢٧/١ ، ١٧٧ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ وفيه « فان كفت النون جررت ... » ومثله في شرح السرافى ١ ، في ٢٥٥ . وهو يشير الى النسوون التي في مثل « الكاسرين » الواردة في بيت ابن مقبل .

ياعين بكى حنيفا رأس حبهم الكاسرين القنا فى عورة الدبر فقد أثبت النون مع الألف واللام فى ( الكاسرين ) وان لم يثبت معها التنوين لقوتها بالحركة ، وضعفه بالسكون ، ونصب ما بعدها ، انظر تحصيل عين الذهب بحاشيته ، الكتاب ٩٤/١ ، وانظر شرح السيرافى ، ١ ق ٢٥٥ ، وانظر النكت ٢٩٢/١ .

(٣) اشارة الى البيت الذى أنشده سسيبويه منسوباً لرجل من الأنصار وهو من المنسرح :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف

وفيه شاهد على حذف النون من ( الحافظين ) اختصاراً واستخفافاً لطول الاسم ، للاضافة ونصب ما بعده على نبة اثبات النون ، لأنه لم يرد الاضافة انظر شرح السيرافى / ١ ، ق ٢٥٥ - ٢٥٦ ، النكت ٣٩٣/١ - ٢٩٤ ، ويجوز فيه الجر فى « عورة » بالاضافة ، قال الاعلم فى نسبة البيت : ويقال هو قيس بن الخطيم ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش



**قال :** وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار كالنون فهى أقرب إليها ، أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من الظاهر (١) .

وقال أبو على : الأسماء المضمرة المتصلة تد أشبهت التنوين على ما تقدم ذكره ، وهى أيضاً تعاقبه ، ومما يؤتى أن الاسم المضمّر الجرور أشبه بالتنوين من الظاهر الجرور أنهم يحدّثون فى النداء الياء من ( يا ذُلام )

←  
الكتاب ٩٥/١ ، وأنشده الفارسى دون نسبة فى الايضاح / ١٤٩ ، وعلق بأن الأكثر فى ( عورة ) الجر ، وأنشده ابن قتيبة وفيه « من ورائهم وكفّ » بدلا « من ورائنا نطف » انظر أدب الكاتب / ٣٢٤ وأنشده فى جمهرة أشعار العرب / ٦٦٣ ضمن قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتا ، منسوبة لعمر بن امرئ القيس الخزرجى جد عبد الله بن رواحة وفى فرحة الأديب / ١٦٧ كذلك ، وانظر الخزانة ٤/٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبيت فى شرح جمل الزجاجى ص ١٧٤ دون نسبة ، والى قيس بن الخطيم نسبة الزجاجى فى كتاب الجمل / ٨٩ ، وفيه شاهد على حذف النون والنصب ، وشك فى نسبته ابن منظور ، انظر لسان العرب ( وكفّ ) وأورده THADDAUS KOWALSKI وستة أبيات آخر ضمن الشعر المنحول الى قيس ابن الخطيم ، انظر ديوان قيس بن الخطيم / ٤٥ ، انظر أيضا الحجة ١/٩٣ ( ناصف وآخرون ) ، المقتضب ٤/١٤٥ .  
الافصاح / ٢٩٩ ، والى قيس بن الخطيم نسب فى الاقتضاب ٣/٢٠٧ ، ونسبه ابن السيرافى الى شريح بن عمران من بنى قريظة وقال : ويقال ان الشعر لمالك بن العجلان الخزرجى ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٤٢ ( الرياح ) وأنشد أبو جعفر النحاس دون نسبة ، انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ .

(١) مزج أبو على تفسيره بعبارة سيبويه ، انظر الكتاب ١/٩٦ ،

كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذفون الظاهر<sup>(١)</sup>.

**قال:** أبو علي: يعمل المصدر عمل الفعل كما ذكره سيبويه على ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>:

واحدُها وأقربُها شهماً بالفعل أن يعملَ حَمَلَهُ وهو منونٌ ، لتسكون قد أقمتَ مقامَ الفعلِ فـسِكرةً مثله<sup>(٣)</sup>.

والذي يليه في الجودة أن تُعمله مضافاً إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرَبِي زَيْدًا)<sup>(٤)</sup> والظاهر من نحو (ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا أُعْجِبَنِي) يقوم مقامَ الفاعل كما أن التاء في قولك (ضربتُ زيداً) فاعلٌ ، فأما كون المصدر بالإضافة مُعَرَّفًا فقد يُنَوَى بالإضافة الانفصال في باب إعمال الأسماء عملَ الفعلِ نحو: ضاربُ زيدٍ غداً ، فالإضافة قد نُويَ بها الانفصال في هذا الباب .

وأبعدُ الثلاثة : أن تُعْمَلَةَ وفيه الألف واللام لأنه معروف من

(١) انظر شرح السيرافي ١ / ق ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) يشبر أبو علي هنا الى الباب الذي عقده سيبويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال في العمل والمعنى ، انظر الكتاب ١ / ٩٧ ، وفي الاضاح العضدي / ١٥٥ - ١٦٢ عقده أبو علي باباً للمصادر التي أعملت عمل الأفعال ، وذكر الوجوه الثلاثة هذه هناك .

(٣) كقولك : أعجبنى ضرب زيد عمراً ، انظر الايضاح العضدي

١٥٥ /

(٤) مثل: أبو علي لهذا النوع من المصادر العاملة عمل الأفعال وهي مضافة بقوله : « تقول ضربى زيدا حسن ، وسرنى ضرب عمرو بخالدا » وفصل فى ذلك ، انظر الايضاح العضدي / ١٥٧ - ١٥٩ .

جهة لا يُنَوَى بها الانفصال ، ولم يتصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل ، فهو مُباين للفعل (١) .

قال أبو علي : ومن الفرق بين / المَصْدَرِ واسمِ الفاعل أن المصدر إذا ٢١/ب  
أضيف إلى معرفة كان أبدأ معرفة (٢) ، وقد يضاف اسمُ الفاعل إلى المعرفة  
فلا يتعرف ، وذلك إذا أُريد به الانفصال .

قال : كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوْنِهِ في الأشياء (٣) ، يعنى الصفة  
المُشَبَّهَةٌ باسمِ الفاعل .

---

(١) ومثاله قولك : أعجبتني الضرب زيد عمرا ، والشتم بكر خالد  
قبيح ، قال أبو علي : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالالف واللام معملا  
في التنزيل » انظر الايضاح العضدي / ١٦٠ قال أبو سعيد : « وكان  
بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر اذ اكان فيه الالف واللام ،  
فاذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذي فيه الالف واللام أضمر بعده  
مصدرا ليس فيه ألف ولام ٠٠٠ وانما دعاه الى هذا أن المصدر انما يعمل  
بمضارعة الفعل ، والفعل لا يكون الا منكورا » شرح السيرافي ١/ق  
٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) ساق سيبويه المتل على هذا بقوله : « وان شئت قلت : هذا  
ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال ،  
وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا » كما قال : « ياسارق الليلة أهل  
الدار » الكتاب ١/٩٩ . وانظر شرح السيرافي ١/ق ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ١/١٠٠ اجتزا أبو علي هذه العبارة من البسبب الذي  
عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت  
فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل » وكما هي عادة أبي علي في الاختصار  
فقد اقتطع هذه العبارة من الباب دون أن ينيه الى موضوع التفسير ، أو  
﴿

قال أبو علي : قوله في الأشياء يريد<sup>١</sup> أنه ليس مثل اسم الفاعل في أنه مثل ( يَفْعَلُ ) في حركانه وسكناته ، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك<sup>(١)</sup> .

**قال :** لأن الأول في الألف واللام في غيرهما على حال واحد وليس كالفاعل<sup>(٢)</sup> .

←

أن يعطى القارئ فكرة عن مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وقد تنبه لهذه المسألة معاصره أبو سعيد السيرافي ، فقدم بين يدي تفسير هذا الباب مقدمة بين فيها معنى الصفة المشبهة ، وبعد تلك التوطئة شرع في تفسير الباب ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٥٩ .

(١) أي أن الصفة المشبهة ليست مثل اسم الفاعل في العمل .  
فقولك : مرتت برجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، وليس في ( حَسَنَ ) ضمير ، وتقول : مرتت برجل حسن وجهها ، وحسن وجهه ، فيصبر الوجه لفظه لفظ المفعول ، وبمثلة قولك : مرتت برجل ضارب زيدا ، فالصفة المشبهة ( حَسَنَ ) تعمل في ( وجه ) ما يعمل ( ضارب ) في ( زيد ) إلا أن ( حسن ) ليس مثل ( ضارب ) من حيث كان ( ضارب ) يعمل عمل فعله ، ويجرى مجراه ، تقول : هذا ضارب زيدا ، كأنك قلت : يضرب زيدا ، وليس كذلك ( حسن وجهها ) لأنك لا تقول : هذا يحسن وجهها . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي ١ ق ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ١٠١/١ قال : « واعلم أن ( كَبِدُوْنَةٌ ) الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما هاهنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل . . . » .

**قوله :** وليس كالفاعل : أى أن الفاعل إذا أُضيف إلى ما فيه الألف واللام فقد يتعرّف به ، وليس ذلك في هذا<sup>(١)</sup> .

**قال :** مَحْطُوطَةٌ جُدِّدَتْ شَنْبَاءُ أُنْيَابًا<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إن قَدَّرَ ( شَنْبَاءُ أُنْيَابًا ) على ( حَسَنُ وَجْهِهِ ) ، لم يَجْزُ أن يقول : شَنْبَاءُ أُنْيَابُهَا ، لأن ( شَنْبَاءُ ) صِفَةٌ للمرأة ، فإذا أظهرت الهاء في قولك : أُنْيَابُهَا رَجَعَتْ إلى المرأة ، وَتَقِي ( شَنْبَاءُ ) صِفَةٌ لِلأُنْيَابِ

---

(١) يريد أن مثل قولنا ( ضارب ) إذا أُضيف إلى ما فيه الألف واللام قد يتعرف به نقول : مرتت بضارب الرجل ، ولكن اببات الألف واللام هي ( الوجه ) أحسن كأن تقول : مرتت بـرجل حسن الوجه .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ينسب لأبي زييد الطائي ، وصدوره .  
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة

وهو في ديوانه / ٣٦ .

والشاهد فيه نصب ( أُنْيَابًا ) بقوله ( شَنْبَاءُ ) لما فيه من نية التنوين ، كأنه قال : شَنْبَاءُ أُنْيَابًا ، انظر الكتاب ١/ ١٠٢ ، انظر أيضا شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ النكت ١/ ٣٠٠ ، العينى ٣/ ٥٩٣ شرح المفصل ٦/ ٨٣ ، المفصل / ٣٣٠ . ونسبه خطأ لأبي زيد ، ولعله تصحيف طباعى ، ورواه ابن النحاس فى باب ما ينصب على نية التنوين هكذا :

هيفاء مقبلة لفاء مدبرة خود خدلجه شنباء أنيابا

ثم قال : الوجه شنباء أنياب ولكنه نوى التنوين . انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥/ ١ ( الريح ) . والبيت فى وصف امرأة إذا أفبلت رأيت لها خصرا أهيفا ، وإذا أدبرت نظرت منها الى عجيذة مشرفة ، وإذا تبسمت لمعت أسنائها لنفائها ، انظر نحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/ ١٠٢ .

وإنما هو المرأة دون الأنثى ، فالوجه أن تقول : شَبَّهْتُ أُنثَى بِهَا ، لأن شَبَّهْتُ صفةٌ حينئذٍ للأنثى ، وفعل لها .

**قال :** وقد جاء في الشعر : حَسَنَةٌ وَجْهَهَا (١) .

قال أبو علي : إنما صار قولك : حَسَنَةٌ وَجْهَهَا رَدِيماً (٢) ، لأنك إذا قلت : هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ ، فالصفة جارية على المرأة ، وفيها ذكرها ، فلذلك أنثتها بالتاء ، وإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهَهَا ، فالحسن للوجه ، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رجع الضمير إليها من ( حَسَنَةٌ ) فإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهَهَا ، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يُرْجَمَانِ إليها :

أحدهما : الضمير في حَسَنَةٍ ، والآخر : الهاء في وجهها .

وأيضاً فقد أضفت ( حَسَنَةٌ ) إلى الوجه ، والحسن للوجه . والشئ

لا يضاف إلى نفسه .

فإن قيل : فقد أضيف ( حَسَنٌ ) إلى الوجه في قولك : الحَسَنُ الوَجْهُ فالجواب : أن في ( حَسَنٍ ) ضميراً يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه ، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له .

ومما يدل على أن الحَسَنَ في باب ( زِيدُ حَسَنُ الوَجْهِ ) صفةٌ لزيدٍ وليس قولك ( هِنْدٌ حَسَنَةٌ الوَجْهِ ) ، نلو كان ( حَسَنُ الوَجْهِ ) لما جاز تأنيته لأن الوَجْهَ ليس بمؤنثٍ .

(١) الكتاب ١/١٠٢ .

(٢) أي في النشر .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا<sup>(١)</sup>.

فقد قدّره سيديويه تقدير ( حَسَنَةٌ وَجَمَاهَا ) وجعل مِياسَه كقياسه<sup>(٢)</sup> ،  
وكان حُكْمُه عنده أن يقول لو أجراه على الأصل دون الحذف :

(١) اشارة الى قول الشماخ من الطويل مما روى سيديويه :

أمن دمنتين عرس الركب فيهما      بعقل الرخامي قد عفا طلاهما  
أقامت على ربيعهما جارتا صفا      كميتا الأعلى جونتتا مصطلاهما

الكتاب ١٠٢/١ الديوان ٣٠٨/ من قصيدة في مدح يزيد بن مريح  
الانصاري ، انظر أيضا الخصائص ٤٢٠/٢ ، الأصول ٤٧٥/٣ ، ورواهما  
ابن السيرافي وعنده ( عرج الركب ) بدل ( عرس الركب ) ، وأشار  
الى ذلك بقوله : « ويروى ( عرس الركب فيهما ، ويروى : قد أنى  
لبلاهما ) ، والشاهد في البيت هو أن الشاعر أضاف ( جَوْنَتَا ) الى  
( مصطلاهما ) ، و ( جَوْنَتَا ) صفة الى ( جارتا صفا ) ، والمصطلح  
مضاف الى الجارتين . والاضافة لاتقع في باب حسن الوجه الا بعد أن  
نجعل الذي كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ وتنقل ضميره المجرور الى  
أن يجعل فاعلا للصفة التي تجرى عليه » . شرح أبيات سيديويه ٧/١ ،  
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨١/ ، وقال أبو سعيد :  
« جونتتا مثنى ، وهي بمنزلة حسنتتا ، وقد أضيفتا الى مصطلاهما ،  
ومصطلاهما بمنزلة وجوههما ، فكأنه قال : حسنتتا وجوههما ، والضمير الذي  
في مصطلاهما يعود الى جارتا صفا ، ومعنى جارتا صفا الأثافي ، والصفة هو  
الجبل ٠٠٠ » شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ وعنه في النكت ٣٠١/١ ،  
انظر أيضا ما يحتمل الشعر ٢٥٣ - ٢٥٤ فال في الدرر ١٣٢/٢ :  
« استشهد به على قبح اضافة الصفة مجردة من أل الى مضاف الضمير ،  
وأن جواز ذلك خاص بالضرورة » ، انظر أيضا المقرب ١٤١/١ ، شرح  
المفصل ، ٨٣/٦ ، ٨٦ ، الهمع ٩٩/٢ ، العين ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح  
١٢٢/٢ .

(٢) أي شبهوا حسنة وجهها بحسنة الوجه في الشعر وذلك ردى

(أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنُ مُصْطَلَاهُمَا) .

فيجرى ( جَوْنُ ) على ( الجَارَتَيْنِ )<sup>(١)</sup> ، ويرتفع الجريه عليهما ،  
٢٢/أ لأنهما / مرفوعتان ، ثم يُرْفَعُ ( الْمُصْطَلَى ) ( بِجَوْنِ ) : ويعود ضمير  
العننية<sup>(٢)</sup> ، إلى ( الجَارَتَيْنِ ) فيسكون كقولك : ( الهِنْدَانُ حَسَنٌ تَوْبُهُمَا  
هِندٌ حَسَنٌ وَجْهُهُمَا ) وإن أُجْرَاهُ على الحذف دون الأصل أن يقول :  
( أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيَاتِ ) فيمن قال ( الهِنْدَانُ حَسَنٌ  
الوجوه ) وفيمن قال ( وَصَمَا رَحْلَيْهِمَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيْنِ ) فيصير كقولك

←

كما قال سيبويه ، قال أبو سعيد : وقد أنكر ذلك على سيبويه ، وخرج  
للبيت ما يخرج به عن حسن وجهه ، وحسنة وجهها ، وذلك أنه لا خلاف  
بين النحويين أن قولنا ( زيد حسن وجه الأخ ) جيد بالغ ، وأنه يجوز  
أن تكتفى عن الأخ فنقول ( زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجهه ) ، فالهاء  
تعود إلى الأخ لا إلى زيد ، فكأننا قلنا ( زيد حسن وجه الأخ ، وجميل  
وجه الأخ ) فعلى هذا قوله ( كميتا الأعلى جونتتا مصطلاهما ) كأنه قال  
( كميتا الأعلى ، جونتتا مصطلي الأعلى ) فالضمير في المصطلي يعود إلى  
الأعلى لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك ( الهندان حسنتا الوجوه ،  
مليحتا خدودهما ) فان أردت بالضمير الذي في خدودهما ( الوجوه )  
كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت ( حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه )  
وان أردت بالضمير ( الهنديين ) فالمسألة فاسدة ، فكذلك ( جونتتا  
مصطلاهما ) ان أردت بالضمير ( الأعلى ) فهو صحيح ، وان أردت  
بالضمير ( الجارتين ) فهو رديء « شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦١ . وعنه  
ملخصا نقل الشنتمري انظر النكت ٣٠٢/١ ، وتحصيل عين الذهب  
بهامش الكتاب ١٠٢/١ .

- (١) في المخطوطة ( الجاريتين ) وهو خطأ بين .
- (٢) يعني ضمير التثنية في ( مصطلاهما ) .



( الهِنْدَانُ حَسَنَةً الثَّوْبَيْنِ ) ، فلم يستعمله في الإتمام والأصل ، ولا على الاختصار والحذف ولسكنه جعله كقوله : ( هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجَمُّهَا ) ، وَتَمَّتُنَّ ( الْجَوْنُ ) وهما وصفُ ( الجارتين ) ، وإضافة مُتَمَّى إلى ( الْمُصْطَلِيَيْنِ ) وهو هُما في المعنى ، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال : ( حَسَفَتَانِ الْوَجُوهَ ) وموضع الثنائية فيمن قال : ( وَضَعَا رَحْلَيْهِمَا ) ، وهو ( الْمُصْطَلَى ) ثم أضاف ( الْمُصْطَلَى ) إلى ضمير ( الْجَارَتَيْنِ ) كما أضاف الوجه من قوله : ( هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجَمُّهَا ) إلى ضمير المرأة بعد إضافة ( حَسَنٍ ) الذي هو الوجه في المعنى إلى الوجه ، فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت ، وزد يحتمل غير ما أوله سيبويه .

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في التَّنْكِرة :

قال سيديويه : ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه<sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : يريد: إنَّ (عَمَلًا ، وَأَبَا) مِنْ سَبَبِ الَّذِي هُوَ (خَيْرٌ) ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) كلام أبي علي هنا يوهم بأن سيديويه عقد بابا بهذا العنوان ، وسيديويه انما جاء به عرضا فقال : « وتقول فيهما لا تقع الا منونا عاملا في نكرة ، وانما وقع منونا لانه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك ( هو خير منك أبا ، وهو أحسن منك وجهها ) ولا يكون المعمول فيه الا ( ما كان ) من سببه » ، انظر الكتاب ١/١٠٤ ، شرح السيرافي ١ ق ٢٦١ .

(٢) قوله : ( عملا ، وأبا ) اشارة الى الأمثلة التي أوردها سيديويه في الباب وهي قوله : « وان شئت قلت ( هو خير عملا ) ٠٠٠ » وقبل ذلك قال : « هو خير منك أبا ٠٠٠ » الكتاب ١/١٠٤ .

وهذا الباب لا تجوز فيه الاضافة ، والى ذلك أشار سيديويه بقوله : « لا يقع الا منونا عاملا في نكرة » وفه اعتل السيرافي لذلك بعلتين :

الأولى : أن هذا الباب وضِع للتفضيل ، وباب التفضيل يقتضى ( مِنْ ) ظاهرة أو مضمرة ، ولذلك نون ولم تصلح اضافته الى المفضل عليه لدخول ( مِنْ ) فاصلة بينهما لفظا أو تقديرا وانتصب ما بعده .

الثانية : هي أنك اذا قلت : ( زيد أفضل منك ) ، فأفضل بمنزله الفعل ٠٠٠ كأنك قلت : فضله يزيد على فضلك ، ولذلك لم يشن ولم يجمع ٠٠٠ ولما كان الفعل لا يضاف لم يضاف هذا . انظر شرح السيرافي ١ ق ٢٦٧ ، وعنه ملخصا النكت ١/٣٠٤ - ٤٠٥ .

قَالَ: وليس هَاهُنَا فَصْلٌ<sup>(١)</sup>.

أى: لم يقل هو أَفْرَهُ مِنْكَ عَبْدًا فَيَفْصَلُ (مِنْكَ) بَيْنَ (أَفْعَلٍ) و (رَجُلٍ) وقوله: (وَلَمْ يَلْزَمْ إِلَّا تَرْكَ التَّنْوِينِ)<sup>(١)</sup>، أى أنك لم تفصل بشيء، وقد التقي الاسمان، فليس إلا الإضافة.

قَالَ: وتفسيره تفسير الأول<sup>(٢)</sup>.

أى جعلوا فيه الواحد موضع الجميع، والنكرة موضع المعرفة كما فعل بالأول.

---

(١) هذا النوع من التفضيل يخالف سابقه بأنه ليس ثمة فصل بكلمة ( مِنْ ) بين المفضل والمفضل عليه ، فقولك : ( هو خير رجل في الناس ) لم تفصل بين ( خَيْرٍ ) وبين ( رَجُلٍ ) بفواصل ، ولم تفضل الرجل على رجل مثله ، بل أضفته الى جمع هو أحدهم ، فالتقى الاسمان فوجبت الإضافة ، والى هذا أشار سيبويه بقوله : « ولبس هاهنا فصل ، ولم يلزم الا ترك التنوين » الكتاب ١/١٠٥ ، وترك التنوين يقتضى الإضافة الى جنسه الذى فضل عليهم ، ليعلم أنه فضل أمثاله ، ولو أراد المتكلم تفضيله على غير هذا الوجه لدخل فيه الفصل كقولك : الفرس خير من الحمار ، والعلم خير من المال ونحو ذلك . انظر تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر الاصول ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ١/١٠٥ ، يريد لم يدخلوا الألف واللام فى مثل ( هو خير رجل وأفره عبد ، كما لم يدخلوهما على مثل ( هو خير منك أبا ) ، وتفسيرهما واحد كأنه قال ( هو أفره العبيد ، أو خير الآباء ) - انظر مزيدا من التوضيح فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ وما بعدها .

**قال** : وفَرَّقُوا بترك النون والتنوين بين معنيين<sup>(١)</sup> .

يريد بقوله (النون) : النون التي في عشرين و (التنوين) التنوين في (خَيْرٍ) ، وقوله (بين معنيين) يعني : إذا قلت : (هو أَفْرَهُ عَمْدٍ في الناس) فالفَرَاهَةُ للعبد ، وإذا قلت (أفْرَهُ الناس عمداً) فالعنى لِلْمَوْلَى .  
**قال** : فسكها هنا بمنزلة (ما)<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : وإذا قال : (مَا صَيْدَ عَلَيْهِ) ؟ فسكأنه قال : (أَخْبَى صَيْدَ عَلَيْهِ أَمْ طَيْرٌ) ، و (ما) لا يكون ظرفاً ، فذكره بِعَمْبٍ (كَمْ) التي استعملت غير ظُرُوفٍ هُنَا لِتَعْلَمَ أَنَّ (كَمْ) غير ظرفٍ ، كما أن غيرُ ظرفٍ .

**قال** : ومثله في السمة : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ أَنْضَرِيكَ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحاق :<sup>(٤)</sup> أي من صاحب الضرب الذي نسبته إلى

---

(١) الكتاب ١/١٠٥ ، ساق أبو علي لفظ (عشرين) ها هنا لان سيبويه جعل قولهم : (هُوَ خَيْرٌ رَجُلٍ) بمعنى خَيْرِ الرِّجَالِ ، ولكنهم حذفوا الألف واللام استخفافاً ، وأداروا قولهم (رجل) بالافراد على معنى (الرجال) جمعاً ، وحذفوا للاختصار ، وهذا مثل قولهم : (عِشْرُونَ دَرَهْمًا) وهم يريدون (عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ) فاختصروا واستخفوا هنا كما فعلوا هناك . انظر الكتاب ١/١٠٤ ، وانظر تفصيل هذا في شرح السيرافي ١ ، ق ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ١/١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/١٠٩ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، والفارسي هنا يختصر مقولة الزجاج - كما هي عادته - ، ونمام لفظ أبي اسحق كما جاء عند أبي سعيد ←

وَنَفْسِكَ ، مثل ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي / الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . ٢٢/ب

قال أبو علي : الشَّبه بين قوله تعالى « أَيْنَ شُرَكَائِي » وبين قولهم ( أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ أَنْ أَضْرِبَكَ ) أن تقدير قولهم : ( أَنْ أَضْرِبَكَ ) كأن قائلاً قال : أنا أضربه ، وطن سامع أنه عناهُ فقال : أتضربني فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ : أي من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك ، ولست به ، فكذلك الباري تعالى لم يُنبت لنفسه بقوله ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ شريكاً إنما قال أين شركائي الذين نسبتموهم إلي وليسوا بشركائي .

**قال :** كأنه قال : أي الأحيان سير عليه أو يسار عليه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا قال : أي الأحيان سير عليه ، رفع (أيّاً)

←  
ونقله عنه الشنقري : « ان قدرته أنت أكرم على من ضربك لم يجز ، وهو ظامر الكلام ، فان حمل المعنى عليه بطل ، قال : وتهذيب هذا هو كأن قائلاً قال : أنت تضربني فنسب الضرب الى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذي نسبته الى نفسك وليس لك مكانه قال : أنت أكرم على ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته الى نفسك، ونظير هذا قوله تعالى : « أين شركائي » فإضافة الشركاء الى نفسه حكاية لقولهم وزعمهم أنهم له شركاء ، والمعنى أين شركائي على زعمكم » . النكت ٣١٢/١ ، وقد سقط من المطبوع من قوله « ونظير هذا » حتى قوله زعمكم » وصحح من المخطوطة ق ٩٦ .

(١) سورة فصلت ، الآية ٤٧ .

(٢) في الكتاب ١١٠/١ قال : « كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه ، أو سير عليه ، والخلاف هنا قد يعود الى تصرف أبي علي نفسه أو الى اختلاف نسخ الكتاب .

١٧ بالإبتداء على الاتساع ، وجعل ما بعده خبره ، فجواب هذا : زعن كذا ، وإذا قال : أي الأحيان سير عليه ؟ جعله ظرفاً لسير ، وجوابه حين كذا بالنصب .

**قال :** وتقول : سير عليّ طوران ، طور كذا ، وطور كذا والنصب ضعيف جداً إذا تقيت ، كقولك : طور كذا ، وطور كذا ، وقد يسكون في هذا النصب إذا أضمرت (١) .

قال أبو علي : ضعف النصب في قولك : طور كذا وطور كذا لافي قوله : طوران ، لأنه مبتدأ وخبر .

**قال :** وإن أنت (٢) قلت على هذا المعنى : ( سير عليّ السير ) ، و ( ضرب به الضرب ) جاز على قوله : ( الحذر الحذر ) .

قال أبو علي : يقول : إذا حلت المصدر وفيه الألف واللام على فعل مضمّر بعد أن يُبنى الفعل الأول بناء مالم يُسم فاعله ، وتشغله بما يرتفع به جاز كأنك قلت : ( ضرب به ) ، ( يضرب ) الضرب فيه قد شغل بها ضرب ( والضرب ) محمول على الفعل المضمّر بعد ( به ) .

**قال :** وجميع ما يسكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يسكون إلا على فعل قد عمل في الإسم (٣) .

(١) الكتاب ١١٧/١ ، يريد أن النصب جائز في مثل قولك : سير عليّ السير طوران ونحو ذلك .

(٢) في الكتاب ١١٨/١ « شئت » ورواية أبي علي أكثر استقامة .

(٣) في الكتاب ١١٨/١ « قد عمل في الإسم » .

قال أبو علي : يعنى بقوله : ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل ( الحذر الحذر ) .

وقوله : إلا على فعل قد عمل في الإسم أى قد عمل المضمرة في الفاعل .

وقوله : فمن ثم لم يكن فيه الرفع<sup>(١)</sup> أى في الإسم الذى صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وذلك أن في الفعل المضمرة قيل المصدر الذى كقولهم ( النجاة ) ضمير فاعل فإذا صار فيه ضمير فاعل لم يرتفع المصدر به .

وقوله : ( فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به )<sup>(٢)</sup> أى : أولى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة اللفظ بالفعل ، لأن هذا المعمول فيه لما كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذكر وإن كان مضمراً .

قال : وأما ترى أى يرى ها هنا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عثمان<sup>(٤)</sup> : ترى ها هنا من رؤية العين ، وليست التى تنعدي

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٠ ، وانظر النكت ١/ ٣٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/٢ ، انظر أيضا المسائل البغداديات / ٣٧٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٣ ، ( فارسى ) عند تفسير قوله تعالى « رب أرني كيف مسحى الموتى » البقرة / ٢٦٠ .

(٤) هو المازنى ، وقد تقدمت ترجمته ؛

إلى مفعولين ، لأنه يريد : انظر إليه بيصرك ، وهذه حكاية نادرة لا يقاس  
٢٣ / أعلينا / .

قال أبو علي : وإنما جاز هذا<sup>(١)</sup> لأن الرؤية التي هي قول الخاسية ترجع  
في المعنى إلى الرؤية التي هي علم ، لأن كل محسوس معلوم ، فرؤية الخاسية  
تقع تحته ، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية<sup>(٢)</sup> .

**قال :** لَيْتَ شِعْرِي أَعْبَدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ؟<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحاق<sup>(٤)</sup> : أزيد في الدار أم تمرؤ؟ وفي موضع رفع لأنه  
خبر لَيْتَ .

(١) في المخطوطة ( لهذا ) .

(٢) قال أبو علي في المسائل البغداديات / ٣٧٥ ، « رأيت » التي  
من رؤية العين توافق ( رأيت ) التي بمعنى ( علمت ) في المعنى ،  
لأن كل محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية العين  
ضرب من العلم ، فلذلك أجرى مجرى التي ( كعلمت ) في الالغاء .  
(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، وليس في قول الزجاج هنا  
ما يشير إلى ( لَيْتَ ) ، والذي يبدو أن أبا علي مزج بين قول الزجاج وقول  
سيبويه ، لأن سيبويه يقول « لَيْتَ شِعْرِي ، أَعْبَدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ، وَلَيْتَ  
شِعْرِي هَلْ رَأَيْتَهُ ، فهذا في موضع خبر لَيْتَ » الكتاب ١ / ١٢٠ ، والذي  
يدل على ما ذهب إليه أن أبا علي أورد بعد ذلك مباشرة قوله ( قال ) التي  
هي في العادة تشير إلى سيبويه ، إلا أنها هنا ربما تعود إلى الزجاج ، لأن  
هذه الأقوال ليست في الكتاب ، انظر مذهب الزجاج في ( لَيْتَ ) في شرح  
جمل الزجاجة ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ . وانظر الهمع ١ / ١٤٤ .



**قال** : ويجوز أن يكون (شِعْرِي) العامل ، والخبر محذوف ، فيكون (شِعْرِي) في موضع نصب ، وخسبر آيت مضمرة كأنه قال : لبت شِعْرِي أزيد في الدار أم عمرو واقع .

قال أبو علي : موضع أعهد الله ثم أم زيد على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شِعْرِي) وإنما جاز أن يكون نصها لأنه بمعنى دامت ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلْفَى ، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب .

ومما جاء محذوفاً خبره : يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاهُ (١) .

---

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه في غير هذا الباب ، وفيه شاهد على نصب ( رَوَاهُ ) على الحال وحذف الخبر كما قدر أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، قال أبو جعفر النحاس : « كأنه قال : يا لبت أيام الصبا أقبلت رواجعاً » شرح أبيات سيبويه / ١٢٥ ، قال في الدرر / ١١٢ : « الشاهد فيه نصب الجزئين بليت عند الفراء ومن وافقه ، وقدر الكسائي ( رواجع ) خبراً لكان المحذوفة ، لأن كان تستعمل هنا كثيراً قال تعالى : « يا ليتها كانت القاضية » والبصريون يقدرون خبر ( لبت ) محذوفاً . و ( رواجع ) حال من ضميره ، والتقدير ( يا لبت أيام الصبا لنا رواجعاً ) . انظر المسائل المنورة / ٧٤ المسائل البصريات ٣٦٩ ، ٧٢١ وابن سلام ينسب هذا البيت للعجاج ، ويقول : « وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : ( لبت أباك منطلقاً و لبت زيدا قاعداً ) وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج فأخذها عنهم «طبقات الشعراء / ٧٨ - ٧٩ وليس في ديوان العجاج ، وينسبه ابن يعيش إلى رؤبة ، انظر شرح المفصل / ١٠٤ ، وليس في ديوان رؤبة ، انظر البيت أيضا في الموشح / ٢١٧ ،

أَيُّ أَقْبَلَتْ رَوَّاجِعًا<sup>(١)</sup>.

**قال :** وَمِنْ ذَلِكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَعْيَدُ اللَّهَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَهَذِهِ اللَّامُ تَمْنَعُ الْفِعْلَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إنما وقع في هذا الباب من الأفعال ما يتمسدى إلى مفعولين لأنها أفعال تُنْفَى والإلقاء فيها أعظم من التعاليق ، لأنها إذا أنفيت لم تعمل في المفعول في لفظ ولا موضع ، وإذا فُكِّتْ عَمِلَتْ في الموضع .

**قال :** كما أنك إذا قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُكُمْ أَمْ صَمْرُو ، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قولك : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمَاكُمْ ، لا يوجب المخاطب علم أحدهما بعينه ، ولكن يوجب له أن يعلم أن أحدهما<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن قولك ( أَيُّهُمَاكُمْ ) متضمن لهذا المعنى ، كأنك قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ واحداً منهما<sup>(٥)</sup> ، إلا أنك لم تُعَرِّفْهُ بعينه ولم يخلص لك العلم بكون أحدهما<sup>(٦)</sup> دون صاحبه ، فإذا أَدخَلْت عليه ( عَلِمْتُ ) لم تغير من المعنى شيئاً .

←

وهو في الأصول ٢٤٨/١ بلا نسبة ، وكذا في ملح الأدلة ٨٢ ، الفصل ١٨ / شرح الأشموني ٢٧٠/١ ، الهمع ١٣٤/١ ، انظر أيضاً شرح شواهد المعنى ٦٩٠ الخزانة ٤/٤٩٠ .

- (١) في المخطوطة « رواجع » ، وانظر المسائل المنثورة / ٧٥ .  
(٢) في الكتاب ١٢٠/١ « ٠٠ فهذه اللام تمنع العمل » ، وانظر النكت ٣٢٨/١ .  
(٣) الكتاب ١٢٠/١ ، النكت ٣٢٨/١ .

**قال :** قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : حكم الاستفهام أن يقع صدرًا ، ولكن لما أضيف (أبو) إلى (من) وتقدمه ترك في موضعه فأدى معناه في الاستفهام ، إذ كان المضاف [إليه] لا يتقدم على المضاف .

**قال :** ومما يؤمى النصب : قد عَلِمْتُهُ أَبُو مَنْ هُوَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : احتجَّ بوقوع الاسم المضمرة المنصوب بعد (عَلِمْتُ ، وعرفتُ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ .

قال أبو علي : قوله : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، لم يحمل الفعل في (أبو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا ، لأن موضعه أن يتقدم على (أبو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر ، كما أن اللام في قولك : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ حَجَزَتْ بين (عَلِمْتُ) و (إِنْ) لأن موضعها قبل (إِنْ) وَإِنْ / كانت حَوْلَتْ إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إِنْ) ، ٢٣/ب فكما حَجَزَتْ اللام وَإِنْ كانت متأخرة عن موضعها ، كذلك حَجَزَ (من) الفعل وَإِنْ كان متأخرًا عن موضعه .

**قال :** وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يعمد إلى مفعول ذلك قولك : اذهب فانظر زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٢١ وفيه « قد عرفتُ أبو من زَيْدٌ » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ١/١٢١ .

(٤) الكتاب ١/١٢١ ، النكت ١/٣٢٩ .

قال أبو العباس : يعنى أنك إذا أدخلت زيدا في معنى الاستفهام لم يعد (عَلِمْتُ وَلَا ظَنَنْتُ) كما لا يعدى في ما لا يتعدى .  
وقال أبو العباس : اذهب فانظر زيد أبو من هو ؟ لم يرد أن يقول : اذهب فابصر . بعينك ، ولكن يريد : أعلم ذلك ، فهو لا يتعدى (١) .  
قال : ومثل ذلك : دَرَيْتُ (٢) .

قال أبو العباس : قوله : ومثل ذلك دَرَيْتُ ، أى مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال : لسكن أكثرهم يقول : ما دَرَيْتُ به . فَيَعْدِيهِ بحرف جرٍّ ، وقد تقدم أنك تقول : دَرَيْتُ عبدُ الله أبو من هو ، كما قلت ذلك في (عَلِمْتُ) واعلم أن بعضاً يعدى (دَرَيْتُ) وبعضاً لا يعدى به .  
قال أبو علي : قولك : زيدُ أبوكُ هوَ أمَ عمرو ، بمعنى أبوكُ زيدُ أم عمرو ؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك : أبوكُ زيدُ أم عمرو ؟ لم تعمله في (زيد) كذلك لا تعمله إذا قلت : زيدُ أبوكُ هوَ أم عمرو ؟ لأنه بمعنى الأول .

قول سيبويه : ومثله ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) .  
فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيدا مُنطَاقٌ ، زيدٌ مُنطَاقٌ ، ولكنه أكد كما أكد (٤) .

(١) انظر المقتضب ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، ١٨٩ .

(٢) الكتاب ١٢١/١ .

(٣) سورة التوبة ، الآية / ١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ وفيه « .. ولكنه أكد بان كما أكد » .

قال أبو إسحاق يريد : 'أُكْرِدُ بِنَانٌ' ، كما أُكْرِدُ في قوله ( حَلَمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ) بإظهار زَيْدٍ وإظهاره ، فلم يخرج زَيْدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم ( إِنِّ ) عن معنى الابتداء (١) .

**قال :** فإن قلت : قد عَرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ مُسَكَّنِي ، انتصب على ( مُسَكَّنِي ) (٢) .

قال أبو علي (٣) : أبا مَنْ زَيْدٌ مُسَكَّنِي ، انتصب الأب بمسكَّنِي الذي هو بعد الاستفهام ، وتقديره : أبا بِشِيرٍ يُسَكَّنِي زَيْدٌ أُمُّ أبا حَمْرٍو .

**قال :** وَمَنْ رَفَعَ زَيْدًا ثَمَّةَ رَفَعَهُ هَا هُنَا (٤) .

قال أبو علي : قوله : مَنْ رَفَعَ ثَمَّةَ أَى من رفع زَيْدًا في قولك : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، رَفَعَ ( زَيْدًا ) هنا أَى إذا أُدْخِلَ ( مَسَكَّنِي ) فقال : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبَا مَنْ هُوَ مَسَكَّنِي ، فرفع هَا هُنَا كما يرفعُ ثَمَّ ، فانتصاب ( أَبَا ) بمسكَّنِي ، لأنَّ التقدير : أَيْسَكَّنِي أبا بِشِيرٍ أُمُّ أبا حَمْرٍو ، فقام ( مَنْ ) مقام هذه الأسماء .

---

(١) انظر هذا القول في النكت ٣٢٩/١ ، ولا شك أن السيراني أحاله إلى الزجاج ، لكن الشنتمري ادعاه كما ادعى عمل السيراني .  
(٢) الكتاب ١٢١/١ وضبط الكنية هكذا ( مَسَكَّنِي ) في الاثنتين ، ووافق أبا علي في ضبط الثالثة بعدهما .  
(٣) هكذا في المخطوطة ، والصواب أن يقول : ( قوله ) لأن الكلام لسببويه .  
(٤) الكتاب ١٢٢/١ .

### قال : لأنّ فيه معنى أخْبِرْنِي<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : يعنى دخول معنى أخْبِرْنِي في أَرَأَيْتَ ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخْبِرْنِي ، ومتممه هذا المعنى من أن يُلغى ، كما كان يُلغى ، وليس هو فيه ، لأنك قد / ٢٤ تقول : / قد رَأَيْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، إذا أردت معنى قد عَلِمْتَ ، ولا تقول أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ ؟ حتى تُعَدِّي ( أَرَأَيْتَ ) إلى مفعول ، ثم تجعل الثانى استنهماً ، أو ما أردت .

وقال أيضاً : من زعم أن كاف ( أَرَأَيْتَكَ ) لها موضع ، فقد أحال من قبل أنه إذا قال : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما فَعَلَ ؟ فالكاف للمخاطب ، ( وزيدي ) للغائب ، ومفعولا ( رَأَيْتُ وَعَلِمْتُ ) لا يكونان إلا لشيء واحد . قال أبو العباس : صه ، ومه نهي ، يريد : لا تَكَلِّمُ ولا تَفْعَلُ<sup>(٣)</sup> .

وَإِيذٍ : أمر ، لأن معناها حدث<sup>(٤)</sup> ، وإيها معناها كَفَّ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٢٢ .

(٢) أورد الشنتمري صدر هذه الرواية ، ولم ينسبها الى أبي العباس كما فعل أبو علي ، وهو بلا شك لخص ذلك ضمن ما فعل في شرح السيرافي فذلك منهجه . انظر النكت ١/٣٣٠ .

(٣) انظر المقتضب ٣/١٧٩ ، ٢٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ٣/٢٥ ، ١٧٩ .

(٥) قال في المقتضب ٣/٢٥ : « ( إيها ) يا فتى إذا كفتسه .

و ( ويها ) يا فتى إذا أغريته » ، وانظر ديوان ذى الرمة / ٧٨٠ .

قال أبو إسحاق : إِيَهُ لا يستعمل في كلام العرب إلا نَسْكِرَةً مُنَوَّنَةً  
ولهذا أنكر الأصمعي : إِيَهُ عن أمِّ سَالِمٍ (١) .  
قال سيبويه : ولا تظهر (٢) فيهما علامة المضمر (٣) .

(١) هو بعض بيت من الطويل لندي الرمة وهو قوله :  
وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع  
الديوان / ٧٧٨ ، قال أبو نصر الباهلي : « وقال الأصمعي : أسماء  
( ذو الرمة ) في قوله ( إِيَهُ ) بلا تنوين ، وكان ينبغي أن يقول : ( إِيَهُ  
عن أم سالم ) ، المصدر نفسه ، وقال في المخصص ٨١/١٤ : « وكان  
الأصمعي يخطيء ذا الرمة في هذا البيت ، ويزعم أن العرب لا تقول الا  
( إِيَهُ ) بالتنوين ، والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة ٠٠ » وروى  
المبرد البيت وفيه ( الرسوم ) بدل ( الديار ) وقال قبله : « وأما  
( إِيَهُ ) يا فتى ، فحركات الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين لأن الأصوات  
إذا كانت معرفة لم تنون ٠٠ » ثم قال : « ولو جعله نكرة لقال : إِيَهُ  
يَا فَتَى » ، المقتضب ٣/١٧٩ - ١٨٠ ، قال ابن السكيت : « وتقول للرجل  
إذا استزدته من حديث أو عمل : إِيَهُ ، فان وصلت قلت : إِيَهُ حدثنا ،  
وقول ذي الرمة ( البيت ) ، فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ٠٠ » ،  
اصلاح المنطق / ٢٩١ ، مجالس ثعلب / ٢٢٨ ، وانظر الأصول / ١/١٣١ ،  
وفي موضع آخر عنده ابن السراج من الخطأ الذي وقع فيه ذو الرمة ، وقال  
« وهذا لا يعرف الا منونا في شيء من اللغات » المصدر نفسه ٣/٤٤٠ .  
انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٢١ ، سر صناعة الاعراب / ٤٩٤ ، شرح  
المفصل ٩/٣٠ ، ١٥٦ ، الخزانة ٣/١٩ ، الصحاح اللسان ( إيه ) .

(٢) في المخطوطة ( يظهر ) والتصويب من الكتاب .

(٣) الكتاب ١/١٢٣ وأبو علي لم يقدم تفسيراً لعبارة سيبويه وليس  
ما نقل عن أبي إسحاق بعد هذا تفسيراً لذلك والواقع أن عبارة سيبويه  
صريحة وواضحة فهو يتحدث عن أسماء الأفعال نحو رويد زيلماً ، وهلم  
←

قال أبو إسحاق : لا تقول : رُيدًا مثل اضرباً<sup>(١)</sup> .

**قوله** : وأجريت مجزى ما فيه الألف واللام نحو : النَّجَاء<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : قوله : نحو النَّجَاء ، أى لم يُضِفْ (رُويدًا) إلى ما بعدها كما لم يُضِفْ النَّجَاء ، والنَّجَاء ليس مما يتعدى ، وإنما غرضه أن يُعْلَمَ أن (رُويدًا) معرفة لا يضاف .

قال أبو بكر : قوله : وأجريت مجزى ما فيه الألف واللام نحو النَّجَاء يعنى أن (رويدًا) أجريت مجزى للمعرفة<sup>(٣)</sup> .

**قوله** : لِئَلَّا يُخَالَفَ لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهى<sup>(٤)</sup> .

←  
زيدًا ، وحيثه الشريد ، ومه ، وصته ونحوها ويقول : « واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك » ، الكتاب ١/١٢٣ ، والمعنى أن هذه الأسماء تختلف عن المصادر التى تعمل عمل الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تلحقها الضمائر كما تلحق المصادر - باستثناء (رويد) فقد نص سيبويه على أن الكاف تلحقها . وانظر الابضاح العضدى / ١٦٣ - ١٦٦ .

(١) أى لا يأتى منه المثنى مثل (اضربنا) خطابا للثنين كما يأتى فى (هَلُمَّ) : وهَلُمَّ .

(٢) الكتاب ١/١٢٣ .

(٣) يقول أبو بكر بن السراج : « ورويد يتصرف على أربع جهات يكون أمرًا بمعنى : أروِد ، أى أمهل ، ويكون صفة نحو : ساروا سيرًا رويدًا ، أى سهلا ، وتكون حالا تقول : ساروا رويدًا أى متمهلين » وتكون مصدرًا نحو : رويد نفسه « الأصول ١/١٤٣ .

(٤) الكتاب ١/١٢٣ ، « يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة كما أن



أى : لم يُصَنَّفَ (رَيْدًا) إِلَى الْأَسْمِ لِثَلَا يُشْبِهُ مَا بَعْدَهَا مَا بَعْدَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي النَّصْبِ .

**قال :** واعلم أن (رويدًا) يَلْحَقُهَا الكاف<sup>(١)</sup> .

قال : أبو علي : لا موضع للكاف في (رُويدًا) ، ولو كان له موضعٌ وَأَنْتَ تَأْمُرُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا ، ولو كان نصبًا لَعَدَّيْتَهُ فِي الْمَظْهَرِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فقلت : رُويدًا زَيْدًا عَمْرًا .

**قال :** وأما المَطْووفُ كَقَوْلِكَ : رُويدًاكُمْ أَنْتُمْ وَعَبَدَ اللهُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : (أَنْتُمْ) هُنَا تَوْكِيدٌ لِلْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي النَّعْمَةِ لِمَا أُرِيدَ الْمَطْفِ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي الْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ أَنْ يُوَكِّدَ ثُمَّ يَمَطِّفُ عَلَيْهِ .

**قال :** وتقول : رُويدًاكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : الفصل بين أَنْفُسِكُمْ وَأَجْمَعِينَ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ ، أَنَّ أَنْفُسَكُمْ قَدْ اسْتُؤْمِلَ اسْمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ فِي قَوْلِكَ : (نَزَلَتْ بِنَفْسِ الْبَهْرَةِ)

←  
النحاء مفرد غير مضاف حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينصب كما ينتصب ما بعد الأمر والنهي» النكت ١/٣٣٣ .

(١) الكتاب ١/١٢٣ ، وفيه يتنوين (رويدًا) وبالتالي في (تلحقها) قال ابن السراج : « وتلحق (رويدًا) الكاف ، وهي في موضع (أفعل) تبيننا لا ضميرًا . . . وإنما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط ، غير ضمير ، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد . . » الأصول ١/١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ ، الأصول ١/١٤٣ .

(٣) الكتاب ١/١٢٥ .

وأجمعين لم يُستعمل إلا تأكيداً ، فقبَّحَ حَمَلُ أَنْفُسِكُمْ عَلَى الْمُضْمَرِ بِغَيْرِ  
تَأْكِيدٍ مِنْ حَيْثُ قَبَّحَ الْعَطْفُ بِهِ عَلَى الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ<sup>(١)</sup>.

**قال :** ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ، لأنك  
لا تعطف المظهر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : لا يعطف الظاهر الجرور على المضمرة الجرور لأن المضمرة  
الجرور من الاسم بمنزلة التنوين<sup>(٣)</sup> والعطف نظير التثنية ، فكلا لا يعطف  
الاسم على التنوين ، ولا يُثنى معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة .  
فإن قيل : إن الظاهر الجرور<sup>(٤)</sup> في ذلك بمنزلة<sup>(٥)</sup> المضمرة الجرور .

ب/٢٤ قيل : إن المضمرة أشبه بالتنوين ، إذ كل واحدٍ / منهما غير منفصل

---

(١) يقيس سيبويه ( رويته ) على فعل الأمر ( افعل ) : ( رويدكم  
أنتم أنفسكم ) مقيسة على ( افعلوا أنتم أنفسكم ) وهذا حسن ،  
ولو حنف ( أنتم ) من الأولى رفع ( أنفسكم ) على قبَّح كما يقبح أن  
تحذف ( أنتم ) من الجملة الثانية وأن يقال ( افعلوا أنفسكم ) .  
انظر الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ ، وقد خص أبو علي هذا النص بأحدى مسائله  
في المسائل البغداديات / ٥٦١ - ٥٦٤ ، وهذا النص بتمامه في البغداديات  
مع اختلاف طفيف في بعض الكلمات .

(٣) لا تقول : ( هذا لك وأخيك ) ، بل بعاد الخافض في المعطوف:  
فتقول : ( هذا لك ولأخيك ) .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ زاد قوله : « نحو دار زيد »

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ قال : « فيما ذكرت مثل

المضمرة الجرور » بدل قوله « بمنزلة المضمرة الجرور » هنا .

من الاسم الظاهر ، بذلك على أنه أشد شَبَهًا بالتنوين من المظهر ، وأن المظهر إنما عاقب التنوين ، ولم يُشَبَّه ، وإن عاقبه حذفُ الياء من المضاف في النداء (١٦) نحو ﴿ يَا عِبَادِ ﴾ (١٦) ، ولو كان بَدَلًا (١٧) المضمَر ها هنا مُظَاهِر لم يَجُزْ حذفه ، فهذا يدلُّك على شدة شبه المضمَر للتنوين (١٨) ، وأنه قد صار بمنزلة (١٩) ، إذ (٢٠) صار لا يفصل بينهما (٢١) ، كما لا يفصل بين التنوين والمنون ، وإذ (٢٢) صار يُحذف في الموضع الذي يحذف [ فيه ] (٢٣) .

ويدلُّك أيضًا على شدة اتصال المضمَر ، وأن المظهر دونه في الاتصال ، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسمة (٢٤) ،

- 
- (١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « من » .  
 (٢) ورد هذا اللفظ منادى في القرآن الكريم وقد حذفت منه الياء في قوله تعالى : « يا عباد الذين آمنوا » سورة الزمر / الآية / ١٠ ، وفي السورة نفسها « يا عباد فاتقون » الآية / ١٦ ، وفي الزخرف ، الآية / ٦٨ « يا عباد لا خوف عليكم » وجاء بالنداء مع اثبات الياء في قوله تعالى : « قل يا عبادى الذين أسرفوا ٠٠ » الزمر ، الآية / ٥٣ . كما جاء بحذف الياء من غير نداء في قوله تعالى « فبشر عباد » سورة الزمر ، الآية / ١٧ .  
 (٣) في المسائل البغداديات / ٥٦١ ( مَكَان ) .  
 (٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ ( بالتنوين ) .  
 (٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وأنه قد ينزل عندهم منزلته » .  
 (٦) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « اذا » .  
 (٧) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « بين التنوين والمنون كما لا يفصل بينهما » .  
 (٨) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « واذا » .  
 (٩) ما بين المعقوفين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٦١ .  
 (١٠) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « والشذير » وهو خطأ بين .

وبالظرف في الشعر ، ولا تفصل<sup>(١)</sup> شيئاً من ذلك في المضمرة وذلك نحو  
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ بِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ فَبِمَا نَقَضْتُمْ  
مِيثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمرة<sup>(٥)</sup> .

ومما جاء في الشعر قوله<sup>(٦)</sup> :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِثْلِ إِيفَالِ بْنِ بِنَا  
أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « ولا تفصل » وأظنه خطأ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة نوح ، الآية / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٥٤ .

(٥) فصل بين حرف الجار والمجرور الظاهر في الآيات السابقة

بالحرف الزائد وبني عمل الجار في الاسم الظاهر ، وهذا مشهور في هذا

الباب شائع في كتب النحو .

(٦) البيت لدى الرمة ، وهو من البسيط ، وهو في ديوانه / ٩٩٦

والشاهد فيه الفصل بين المتضامتين بالمجرور ، يريد : كأن أصوات أواخر

الميس أنقاض الفراريح . وروى سيبويه البيت في أكثر من موضع ،

وسيبويه يرى هذا الفصل قبيحاً لكنه يجوز في الشعر ، لأن الشاعر إذا

اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه . انظر الكتاب / ٩٢ ، ٢٩٥ ،

٣٤٧ ، وفي هذه المواضع جميعها يرويه سيبويه ( أصوات الفراريح ) بدل

( أنقاض الفراريح ) ، ورواية الديوان ( أنقاض ) ، ومثل رواية سيبويه

روى في الحيوان / ٣٤٢ ، والمفتضب / ٣٧٦ ، اعراب القرآن

/ ٦٨١ ، وأكثر المصادر ترويه كذلك . والايغال : المضي والابعاد .

والميس : خشب الرجل والفتب ، والأنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا

صوتت . . . يريد : أن رجالهم جديدة ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل

وقوله (١):

(د) (٢) كما خُطَّ السِّكِّتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُمَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

←  
يحك بعضا ، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرُّحَال لشدة السير ، انظر الخزائنة ١١٩/٢ ، ٢٥٠ ، انظر الشاهد أيضا في : المقتضب ٣٧٦/٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧/ ، الحجة لابن خالويه ١٥١ ، الخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ ، الانصاف ٣٣/؟ ضرائح الشعر لابن عصفور ١٩١/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢/ ، ١٠٠ ، عبار الشعر ٧٠/ ، العمدة ٦٠/ ، الموشح ٢٩٢/ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين ١٨٢/ ، شرح دنوان الحماسة ١٠٨٣/٣ .  
الافصاح ١٢٨/ ، واللسان ( نقض ) .

(١) البيت من الوافر لأبي حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وفيه شاهد على اضافة الكف الى اليهودي مع الفصل بالظرف ، يريد : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزِيل ، انظر الكتاب ٩١/١ .  
المقتضب ٣٧٧/٤ ، الأصول ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، ما يحتمل الشعر ٢١٨/ ، أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، الانصاف ٤٣٢/ ، ما يجوز للباعر في الضرورة ٤٥/ ، عبار الشعر ٧١/ ، الصناعتين ١٨٢/ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، الافصاح ١١٥/ ، الأشموني ٢٧٨/٢ ، الهج ٥٢/٢ ، الدرر ٦٦/٢ شرح التصريح ٥٩/٢ ، وروى العينى بعده قوله :

على أن المصير بها اذا ما أعاد الطَّرْفُ يُعْجَمُ أَوْ يُقِيلُ  
وفي اللسان ( عجم ) جاء صدر البيت هكذا :

بتحبير الكتاب بكف يوما

(٢) هذه الواو زائدة ، ويبدو أنه نسي أنه أثبت قبلها لفظ (وقوله)

فأثبت الواو عطفًا على الشاهد الذي قبله ، وقد وجدتها كذلك في المسائل

وقد قُصِلَ بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر ، وهو قوله (١) :  
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا  
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ وَصَلَ بَيْنَهُمَا بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى فَعْلٍ

---

(١) البيت من السريع ، لعمر بن قميئة ، انظر ديوانه / ١٨٢ ،  
ونقل ياقوت عن العمراني قوله عن ( سَاتِيْدِمَا ) : « هو جبل بالهند  
لا يعلم ثلجه أبدا وأنشد :

وأبرد من ثلج سَاتِيْدِمَا وأكثر ماء من العكرش

قال : وسَاتِيْدِمَا جبل بين ميفارفين وسعرت . وكان عمرو بن قميئة  
قال هذا البيت وأبيات أخرى لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم ،  
وهي :

قد سألتني بنت عمرو عن الأَرْضِ التي نكر أعلامها  
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا  
نذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها

انظر معجم البلدان ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، معجم ما استعجم ٧١١/٣ ،  
والبيت من شواهد الكتاب ٩١/١ ، ٩٩ ، وفيه شاهد على الفصل بين  
المتضايقين ، وعجزه في الأصول ٢٢٧/٢ ، وفي المسائل البغداديات/ ٥٦٢  
وانظر أيضا عيار الشعر / ٧١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٩٩ ،  
مجالس نعلب / ١٢٥/١ المحتسب / ١١٦/١ ، ما يحتمل الشعر / ٢١٩ ،  
فرحة الأديب / ٨٦ - ٨٧ ، شرح أبيات سبويه لابن السيرافي / ٢٤٣  
( الزيج ) الفصل / ٩٩ ، شرح المفصل / ١٠٣/١ ، ١٠٨/٢ ، ٢٠/٣ ،  
الانصاف / ٤٣٢ مقدمتان في علوم القرآن / ١٢٥ ، الكافية في النحو  
/ ٢٩٣/١ ، شعراء النصرانية / ٢٩٥ ، انظر أيضا الافصاح / ١٥٦ ،  
الخزانة / ٢٤٧/٢ ،

مضمر<sup>(١)</sup> ، ( فالْيَوْمَ ) يكون متملقاً بمعنى الفعل في ( اللهُ ) ولا يجوز أن يحمله<sup>(٢)</sup> على ( دَرٌّ ) ولا على ( لَامَةً ) لأنه تقديم على الصلة .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالأستدلال<sup>(٤)</sup> على ما حاولتم تصحيحه بها ، قيل له : لم يُستشهد بالضرورة وإنما أُرِيْنَا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المظهر الجرور عندهم من المضمر الجرور ، إذ استجازوا الفصل بين المظهر الجرور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمر لا في سعة ولا في ضرورة<sup>(٥)</sup> ، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمذون ، وإذا كان كذلك ، ثبت أن المضمر أدخل في باب الشبهة بالتنوين من المظهر عندهم ، وكما<sup>(٦)</sup> لم يجيزوا<sup>(٧)</sup> فيه الفصل ، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف ، وكما استجازوا الفصل في المظهر كذلك يستجيزون العطف عليه ، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل ، خاصة إذ لم يكن لغة قبيل مطرية ، كجعل التنئية بالألف في كل الأحوال<sup>(٨)</sup>

(١) من قوله : ( ألا ترى ) الى قوله ( فعلم مضمر ) لم يشبها في المسائل البغداديات .

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « اخ لا يجوز حمله .. » .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « فان قال قائل » .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « والاستدلال » .

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « لا في ضرورة ولا في سعة » .

(٦) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « وكما » .

(٧) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « يستجيزوا » .

(٨) في المسائل البغداديات « كجعل التنئية بالألف في الأحوال » .

ولم يسكن له في قياس العربية شيء يثبتُهُ وَيَعْضُدُهُ<sup>(١)</sup>، بل الموجود فيه  
٢٥/أ ما يُبْطِلُهُ ويدفعه<sup>(٢)</sup> لأنه إذا جاز / أن المطف على المظهر المجرور من  
حيث كان اسمًا منفصلاً وجب ألا يجور مع المضمحل لشدة اتصاله فيما أرينا  
وعلى هذا طرقُ العربية<sup>(٣)</sup> ومقاييسها ، وقد أرينا نظائر ذلك ، وحكم  
ذلك إذا جاء في شعرٍ ألا يجوز إلا في الضرورة ، وأن يُجمل من الضرورة  
المستقبحة التي لا مَسَاغَ لها في الكلام كقوله :

... ..  
وإِضْفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِي<sup>(٤)</sup>

(١) في المسائل البغداديات « ولم يكن له قياس في العربية يثبتُهُ  
ويعضده » .

(٢) في المسائل البغداديات « بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه »

(٣) الجملة الأخيرة ليست في المسائل البغداديات .

(٤) البيت من الرجز ، قيل هو مصنوع لخلقه الأحمر ، انظر الكتاب

٥٩٤/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٣٤٤/١ .

أنشده سيبويه وأنشد قبله قوله :

ومنهل ليس له حوازي

وفيه شاهد على ابدال الياء من العين في ( الضفادع ) ضرورة ،

وهي من الضرورات المستقبحة ، انظر الكتاب ٣٤٤/١ .

قال ابن جنى : « يريد : الضفادع ، فكره أن يسكن العين في

موضع الحركة ، فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجر وهو الياء » .

سر صناعة الاعراب / ٧٦٣ . المسائل البغداديات / ١٦١ .

وكثير من المصادر تروى البيتين كما يرويهما سيبويه ، انظر المقتضب

٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ب/١٦٥ ، المقرب ١٧١/٢ ،

وغيرهم . وأنشد أبو سعيد البيتين هكذا :



وَمِنْ أَرَانِيهَا<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك .

←

وبلدة ليس لها حوازيقُ  
ولضفادى جمَّها نَفَائِقُ

انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٨ ، وانظر أيضا شرح جمل الزجاجي  
٥٩٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/٢ ( الريح ) ، شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٤٣ ( زاهد ) ، انظر أيضا الممتع / ٣٧٦ ،  
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، شرح شواهد الشافية ٤/٤٤١ - ٤٤٢ ، شرح  
المفصل ١٠/٢٤ ، الهمع ٢/١٥٧ ، الدرر ٢/٢١٣ ، الضرائر للألوسي / ١٥٢  
(١) اشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه من البسيط ، ونسبه  
لرجل من بنى يشكر وهو قوله :

لها أشاربر من لحمٍ تتمره من الثعالي ووخز من أرائنها

انظر الكتاب ١/٣٤٤ ، المقتضب ١/١٤٧ ، وفيه نسبة المبرد  
لأبي كاهل اليشكري ونسبه العيني لأبي كاهل أيضا انظر العيني ٤/٥٨٣  
وقبله ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٦٠ ( سلطاني ) ،  
وانظر أيضا شرح شواهد الشافية ٤/٤٤٣ - ٤٤٤ ، مجالس ثعلب / ١٩٠  
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، الصناعتين / ١٦٩ ، الأصول ٣/٤٦٧ ، الصحاح ،  
اللسان ( رنب ) ، الضرائر للألوسي / ١٥٣ ، وفيه شاهدان :

الأول : ( من الثعالي ) وهو يريد ( الثعالب ) .

والثاني : ( من أرائنها ) وهو يريد ( من أرائنها ) اذ أبدل الباء  
ياء فيهما لأنه اضطر الى التسكين والباء لا تسكن في هذا الموضع ، والياء  
تسكن في حال الخفض . يقول عزيمة : « وقال النحاس في شرح أبيات  
الكتاب : ويقال ان المبرد صحفه بالثناء المنلثة ، وتعجب منه ثعلب . . . »  
انما كان يتمر اللحم بالبصرة ، فكيف غلط في هذا ؟ ا » انظر هامش  
المقتضب ١/٢٤٧ ، ولم أجد هذا القول في شرح النحاس للبيت المذكور  
١٩٢ ، انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٧ - ١٥٨ ، وبمثل هذه الرواية  
المختصرة هنا أورده الفارسي مختصرا في المسائل البغداديات / ١٦١ ،  
انظر البيت أيضا في النكت ٥٩٤ .

قال أبو علي : في قولك : «عَلَيْكَ»<sup>(١)</sup> ضميران :  
أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية .  
والآخر : مجرور وهو الكاف .  
وَكَلَا الضميرين الْمُخَاطَبُ المأمور .  
وفي قولك : (عَلَى) ضميران :  
أحدهما : للمخاطب المأمور وهو مرفوع .  
والآخر : المشكك وهو الياء ، وهو مجرور .

فإذا قلت : عَلَيْكَ أَذْتَ نَفْسَكَ ، جاز في (نَفْسِكَ) الرفع على أن  
تحمّله على الضمير المرفوع ، وجاز فيه الجرُّ على أن تحمله على الضمير المجرور .  
فإذا قلت : عَلَى أَنَا نَفْسِي ، لم يجز أن يكون قولك : أَنَا نَفْسِي  
مرفوعاً ، ولا يجوز فيه إلا الجرُّ ، لأنه تاركه لضمير المتكلم المجرور  
وهو الياء . ولا يجوز أن تحمله على الضمير المرفوع الذي هو  
للمخاطب لأنك لو فعلت ذلك لمعلمت المخاطب متسكماً وهذا محال ،  
فإن أردت أن تحمله على الضمير المرفوع قلت : عَلَى أَذْتَ نَفْسَكَ  
زَيْدًا كقولك : أَوْلَيْنِي<sup>(٢)</sup> أَذْتَ نَفْسَكَ زَيْدًا ، فتحمل مخاطباً على  
مخاطب ولا تجعل المخاطب متسكماً فيستحيل .

وقال أبو علي : الشبهة بين (حِذْرَكَ ، وَعَلَيْكَ) <sup>(٣)</sup> أن كلَّ

(١) انظر الكتاب ١٢٦/١ .

(٢) في المخطوطة « أَوْلَيْتَنِي » .

(٣) انظر الكتاب ١٢٦/١ ، والنكت ٣٣٤/١ .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، فَإِنْ قُلْتُ : تَحْذِرِي زَيْدًا ،  
يَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، كَأَنَّكَ قُلْتُ : حَذَرْنِي زَيْدًا ، فَاسْمُ  
الْمُتَكَلِّمِ فِي حَذَرْنِي نَصَبٌ ، وَفِي تَحْذِرِي جَرٌّ .

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ : عَلِيٌّ زَيْدًا<sup>(١)</sup> ، تَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ  
كَأَنَّكَ قُلْتُ : أَوْلِيي زَيْدًا .

**قال :** وَاَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : دُونِي كَمَا تَقُولُ : عَلِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ  
فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ أَوْلِيي قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : يَعْنِي : أَنْ (عَلَيْكَ زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ  
(وَعَلَى زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَأَنْ هَذَا لَيْسَ بِقِيَّاسٍ . (قَمَلِيَّ)  
بِمَنْزِلَةِ (أَوْلِيي) ، وَلَا يَجِيءُ (دُونَكَ) مَتَعَدِّيةً ، فَتَقُولُ (دُونِي زَيْدًا) ،  
لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مَعْنَاهُ (أَوْلِيي) يَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى (أَوْلِيي) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِأَنَّ الْجَزَاءَ عَلَى  
ضَرْبَيْنِ<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) فِي الْمَخْطُوطَةِ « عَلِيٌّ زَيْدٌ » .  
(٢) الْكِتَابُ ١٢٧/١ ، وَفِيهِ « كَمَا قُلْتُ » بَدَلُ « كَمَا تَقُولُ » .  
وَانظُرْ سِرْحَ عَيُونِ سَيْبُويَةَ / ١١٠ .  
(٣) يَنْتَسِرُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ :  
« النَّاسُ مَجْزُيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وَنَحْوَهُ ، وَقَدْ  
عَقَدَ سَيْبُويَةَ لِذَلِكَ بِأَبَا عَنُودٍ لَهُ بِقَوْلِهِ . « هَذَا بَابٌ مَا يَضْمُرُ فِيهِ الْفِعْلُ  
الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارَهُ بَعْدَ حَرْفِ » الْكِتَابُ ١٣٠/١ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ الْمَسْأَلَةُ  
وَمَا سَبَقَهَا أَيْ رَابِطٌ ، وَانظُرْ الْمَسْأَلَةَ الْعَضُدِيَّةَ / ١٤٩ - ١٥٢ ، وَانظُرْ  
أَمَالَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/ ٣٤١ ، ٣٤٣ .

أحدهما : جُملة من فعلٍ وفاعل .

والأخرى : جملة من مبتدأ وخبر ، والجملة التي هي من مبتدأٍ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل ، فأدخل الفاء عليها ب/٢٥ لِيتَّبعَ الثاني الأول / وارتفع الاسم بعدها بالابتداء ، ومعنى الإنباع في الفاء أعمُّ من معنى العطف ، كما أن معنى الجمع في الواو أعمُّ من معنى العطف ، فإذا كانت الفاء عاطفةً كانت كقولك : جَاءَ نَبِيٌّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وإذا كانت غير عاطفةٍ بل مُتَّبِعَةٌ كانت كوقوعها في جواب الشرط .

والفرق بين العاطفةِ والمُتَّبِعَةِ ، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، والمُتَّبِعَةُ لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها .

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة : أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، نحو : أتاني زيدٌ وعمرو ، والجامعة لا يدخل بها ذلك نحو : جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ ، أي مع الطيَالِسَةِ فعننا هذا الاجتماع فقط (١) .  
قال سيبويه : فشبهوا الجواب بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مثله (٢) .

(١) هذه بعض ألقاب الواو عند أبي علي :

(أ) الواو العاطفة : نحو جاء زيد وعمرو .

(ب) الواو المتسعة وهي كالفاء المبيعة في قوله : ان خيرا وسيرا وان نمرأ فشر .

(ج) الواو الجامعة ، وتعرف بواو المصاحبة نحو النبي هي قوله :  
جاء البرد والطَّيَالِسَةُ .

وانظر تفصيل أحكام الواو المفردة في مغنى اللبيب / ٤٦٣ وما بعدها  
(٢) الكتاب ١ / ١٣٠ .

قال أبو علي : مما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ ، وجواب الشرط لا يقوم عليه .

فإن قيل : قد يقول : آتِيكَ إِنْ آتَيْتَنِي ، فإن الجواب في هذا الموضع محذوف غير متقدّم ، والمعنى : آتِيكَ إِنْ آتَيْتَنِي : آتِكَ أَوْ آتَيْتَكَ محذوف<sup>(١)</sup> وأنشد<sup>(٢)</sup> :

وَأَحْضَرْتُ عُدْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

(٢) فسر أبو نصر القرطبي هذا بقوله : « إذا قلت : آتِيكَ إِنْ آتَيْتَنِي كان الجواب ( آتِيكَ ) وإن كان مقدمًا على تقدير ( إِنْ آتَيْتَنِي آتِيكَ ) فإن أدخلت الفاء فقلت ( آتِيكَ إِنْ آتَيْتَنِي ) لم يكن كلامًا ، لأن ( آتِيكَ ) لا يكون جوابًا حين استأنفت ما بعده بدخول الفاء » ، شرح عيون كتاب سيبويه / ١١٣ .

(٣) البيت من المتقارب ، ونسبه سيبويه لابن همام السلولى ، ( عبد الله ) انظر الكتاب ١/ ١٣٢ ، وأنشده أبو علي في المسائل المنثورة ١٥١ دون نسبة . على معنى ( إِنْ كَانَ لِي عَاذِرٌ ، أَوْ كُنْتُ لِي عَاذِرًا أَبِهَا الْأَمِيرُ ) ، وأن الرفح لم يكن يمتنع فى القياس لولا نصب القافية ، وأنشده ابن السيرافى منسوبًا لقائله وأنشد بعده :

وقد شهد الناس عند الاما م أنى عدو لأعدائكما

وذكر سبب هذا الشعر ، وأن الشاهد فيه نصب ( عَاذِرًا ، وَتَارِكًا ) وكل واحد منهما خبر لكان ، وأن الفعل المضمر : إِنْ كُنْتُ عَاذِرًا ، وإن كنت تاركًا . انظر شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٨ ، ( الريح ) ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٨٩ ، وبعض أبيات القصيدة التى منها بيت الشاهد فى اصلاح المنطق / ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والخزانة ٩/ ٣٦ ( هارون ) وانظر اللسان ( رهن ) ، انظر أيضا النكت ١/ ٣٤٠ .

( قال ) أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : أي إن كنت عاذراً لي ، فالشهود مبتدأ  
وعليه خبره ، والجملة نصب في موضع حال .

**قال :** وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح  
فطال<sup>(٢)</sup> ، وقبحه سيديويه .

قال أبو علي : إنما يقبح هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين .

أحدهما : ما كنت تُضمَره إذا نصبت صالحاً .

والآخر : مررتُ ، فيسكون التقدير : إلا أكنُ مررتُ بصالح ،  
فَقَبِّحْ هذا ، كما قَبِّحْ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطب أن يأمر الغائب .  
ويزيد هذا قبحاً أنك تضمير معه حرف اختلف .

**قال :** ولا يجوز بعد ( أن )<sup>(٣)</sup> أن تُبنى ( عندنا ) على الأسماء ،  
ولا الأسماء تُبنى على ( عند ) .

قلت يريد : أن ( إن ) يليه الفعل ، وليس ( عندنا ) فعلاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) في المخطوطة « الا صالح فطالح » ، والعبارة صريحة واضحة  
من نص الكتاب ١٣٢/١ ، تم شرح أبي علي .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١٣٣/١ ومن المسائل  
البغداديات / ٣٢٥ .

(٤) يريد أن ( ان ) الشرطية لا يليها الا الفعل المذكور كان أو  
مقدراً وأن ( عند ) ظرف وليست بفعل ، وهو يشير الى الأمثلة

**قال** : وجزه قومٌ على سعة الكلام ، وجملوه بمنزلة المصدر حتى  
جملوه أى (الشؤل) على الحين .

←

الواردة عند سيبويه وهى قوله : « ولو قلت : عندنا أيهم أفضل ، او  
عندنا رجل ، ثم قلت : ان زيدا وان عمرا كان نصبه على (كان) ، وان  
رفعته رفعته على ( كان ) ، كأنك قلت : ان كان عندنا زيد أو كان عندنا  
عمرو ، ولا يكون رفعه على ( عندنا ) من قبل أن ( عندنا ) ليس بفعل  
الكتاب ١/١٣٣ .

وفسر أبو نصر القرطبي هذه العبارة بقوله : « يعنى أنك اذا قلت  
( عندنا زيد ) فزيد محمول على الابتداء ، وليس محمولا على  
( عندنا ) كبناء الاسم على الفعل فى نحو ( قام زيد ) » . شرح عيون  
سيبويه / ١١٢ وانظر التكت ١/٣٤١ ، وانظر فضل تفسير لهذا فى  
المسائل البغداديات / ٣٢٦ .

(١) الكتاب ١/١٣٤ والعبارة هنا مختصرة . وهو يشير الى كلمة  
( الشؤل ) الواردة فى بيت الرجز الذى أنشده سيبويه وهو قوله :  
من لد شولا فالى اتلائها

بنصب ( شولا ) على اضمار ( كان ) ، والتقدير عنده ( من لد  
كانت شولا ) ، وأنشد ابن السجري البيت وفيه ( ولى ) بدل ( فالى )  
ونقل عن أبى على توجيه النصب باضمار كان ، مضافا الى ما رواه  
ابن جنى عن شيخه أيضا . انظر أمالى ابن السجري ١/٢٢٢ . وفى  
البيت شاهد آخر وهو حذف النون من ( لدن ) تخفيفا ، انظر سر  
صناعة الاعراب / ٥٤٦ . شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٩٠  
ونسبه ابن النحاس الى العجاج ، وليس فى ديوانه ، انظر اعراب  
القرآن ١/٣٥٧ ، ٢/٢٧٢ ، شرح المنصل ٤/١٠١ . انظر أيضا العينى  
٢/٥١ الخزانة ٢/٨٤ ، الهمع ١/١٢٢ ، الدرر ١/٩١ ، شرح الأشمونى  
١/٢٤٣ ، اللسان ( لدن ) ، شرح التصريح ١/٥٩٤ .

قال أبو علي : يقول : جعلوه مثل (مَقْدَمِ الْحَاجِّ) وليس المصدر هذا الذي هو (الشَّوْل) كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ .

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قوى<sup>١</sup> ، لأن (الشَّوْل) عنده مصدر ممتنع<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : والأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على (فَعْلَانِ)<sup>(٢)</sup> ٢٦/أ ولذلك / لم يُقَوِّهِ سيبويه .

قال : وأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ ذَنْسُكَ فَكَذَّبْتَهَا فإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

---

(١) انظر النكت ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٠١/٤ - ١٠٢ .  
(٢) لأنه من شالت الناقة بذئبها ، تشوله شولا وشولانا ، أى رفعتة . والابل تشول بأذنانها اذا خف لبنها وارتفع ضرعها نسيجه الحمل . انظر اللسان ( شول ) .  
(٣) البيت من الوافر ، وينسب لدريد بن الصمة ، وقد أنشده سيبويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧/٢ ، وأنشده المبرد في المقتضب ٢٨/٣ ، والكامل ٢٨٩/١ ، الانتصار ٧٥/٧ وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات ٣٢١/٣ ، وعالجه بلفظه هنا تماما ، وأنشده أيضا في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ١٠٠ ( سداوى ) ساهدا على حذف ( ما ) من ( أما ) ، وقدره ، فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبيرا ، قال الأعلام : هذا على معنى ( اما ) ولا يكون على الجزاء ، انظر النكت ٣٤٢/١ ، وقال ابن النحاس : « يريد فاما أن يكون الأمر جزعا ، أو يكون اجمال صبر ، وهذا على غير الجزاء » شرح ←



فعلى (إِن) ، وليس على (إِنْ) .

**قال : لاحتجبت إلى الجواب .**

قال أبو إسحاق : قوله : لاحتجبت إلى الجواب<sup>(١)</sup> ، يقول : (أنت ظالم إن فعلت) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء ، فإن أدخلت الفاء قلت : (أنت ظالم ، فإن فعلت) لم يكن بد من جواب ، فكذلك لو كانت (إن) للجزاء في قولك : فإن جزأها لاحتجبت إلى الجواب<sup>(٢)</sup> .

←

أبيات سيبويه / ٩٠ ( زاهد ) ، وقد ذكر ابن السيراني رواية أخرى للبيت وفيها يوجه الشاعر الخطاب لمؤنث ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١٤٢ - ١٤٣ ( الريح ) ، ومثله فعسل الغندجاني في فرحة الأديب / ١٦٩ ، ومثل ذلك رواية الديوان / ١٦٨ ، وروى أبو نصر القرطبي هذا البيت ، وقال « فهذا على ( أمّا ) وليس ( إن ) الجزاء ، كقولك : ان حقا وان كذبا » شرح عيون سيبويه / ١١٢ ، انظر البيت في شرح المفصل / ١٠١ / ٨ ، ١٠٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٩ ، الهمع / ١٣٥ / ٢ الدرر / ١٨٤ / ٢ ، العيني / ١٤٨ / ٤ ، الخزانة / ٤٤٢ / ٤ .

(١) نقل أبو علي قول سيبويه مختصرا ، وتوجيه البيت عند سيبويه : « فهذا على ( أمّا ) ، وليس على ( إن ) الجزاء ، وليس كقولك ان حقا وان كذبا ، فهذا على ( أمّا ) محمول ، الا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت على ( إن ) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجبت الى الجواب » . الكتاب / ١٣٥ / ١ .

(٢) انظر مزيدا من التوضيح في شرح عيون سيبويه / ١١٣ ، النكت / ٣٤٢ / ١ ، والمسائل البغداديات / ٣٢٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الاعراب / ١٠١ .

**قال** : ولو صححتها فقلت : ( إِمَّا ) جاز ذلك فيها<sup>(١)</sup> .

أى : لو صححت ( إِمَّا ) ، فلم تحذف منها ( مَّا ) لجاز أن تبتدىء الاسم بعدها وتُخَيَّر<sup>(٢)</sup> .

**قال** : دَخَلَ عليه أن تقول مررتُ بِرَجُلٍ إنَّ صالحٍ وإنَّ طالحٍ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : إذا قلت<sup>(٤)</sup> مررتُ بِرَجُلٍ إِمَّا صالحٍ وإِمَّا طالحٍ ، أُجريت ما بعد ( إِمَّا ) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد ( إِمَّا ) صفة لما قبلها ، و ( إِمَّا ) في هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجرى على ما قبلها<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) فسر أبو علي هذا في المسائل البغداديات /٣٢٥ بقوله : « وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيبويه في ( إِمَّا ) هو أنها ( ان ) التي للجزاء ، ضمت إليها ( مَّا ) وهذا عندي غلط عليه ، وقد قال مالا يجوز ظن هذا به . ألا تراه أنه قال : ولو قلت : ان جزع وان اجمال صبر ، كان جائزا كأنك قلت : فاما أمرى جزع ، واما اجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : اما ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضا : ( إِمَّا ) يجرى ما بعدها على الابتداء » . ونص بعد ذلك إلى أنه رأى أبي العباس في مسائل الغلط ، انظر المصدر نفسه /٣٢٩ ، وانظر الانتصار /ق ٣٧ - ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/١٣٥ .

(٤) في المخطوطة « إذا قال » .

(٥) هذه إحدى المسائل التي غلطه فيها المبرد ، انظر الانتصار /ق ٧٧ - ٧٩ . وانظر المسائل البغداديات /٤٦٦ .

**قال :** وأما (إِذَا) فيجري ما بعدها هنا على الابتداء (١) .

قال أبو إسحاق : في قول سيبويه : فيجري ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول ، أي على (إِذَا جَزَعُ) أي امرئٍ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعنى قوله : قد كان ذلك إِذَا صلاحاً وإِذَا فساداً ، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان .

**قال :** ويجوزُ الرُّفْعُ على ما ذكرنا (٢) .

قال أبو علي : ما ذكرنا أي على (كَانَ) الَّتِي معناها وقع ، أو على إنَّ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ على أن تُضْمِرَ فِيهِ .

قال أبو علي : إنما سئل (إِيَّاكَ) بِإِيَّاكَ نَحْ ، فَأَخْرَجَ (نَحْ) (٣) ولم يُقَدِّمَهُ ، لأنه لو قَدِّمَهُ لَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ لَوْ جَازَ اتِّصَالَ هَذَا الضَّمِيرِ .

**قال :** وعين ذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّاى وَالشَّرَّ (٤) .

---

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٥ .

(٣) إشارة إلى الباب الذي عقده سيبويه في إطار ما ينصب على اضممار الفعل وسماه « باب ماجرى منه على الأمر والتحذير » وذلك قولك إذا كنت تحذر : إياك ، كأنك قلت : إياك نَحْ وإياك باعد ، .

الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٨ .

قال أبو إسحاق : ليس يسكونُ هذا أمرًا لنفسه ، وإنما معناهُ أن يُخاطِبَ رجلاً ، فيقول له : إياي والشر ، أى لا تقربِ الشر فَيَأْتِيكَ مِنِّي ما سكره ، أى : اتقِ الشر واتق أن أعاتبك عليه<sup>(١)</sup> :

**قال :** ( ولم يسكنْ مثلاً إياك لو أفردته )<sup>(١)</sup> أى رأسك مفرداً ليس بدلاً من اللفظ بالفعل حتى تعطف عليه وتقول : والحائط<sup>(٢)</sup> .

قال أبو هلى : لم يجز إياك الأسد<sup>(٤)</sup> ، كما جاز إياك أن تفعل ، لأن معنى ( أن تفعل ) معنى المصدر<sup>(٥)</sup> ، كأنك قلت : إياك أهبط أن تفعل ، فكما جاز أن تقول : أعطيتك رجاء الخير ، جاز : إياك أن

---

(١) وفى النكت قوله : « وأما إياى والشر ، فليس يخاطب نفسه ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلاً ، يقول ، إياى من الشر ، فينصب ( إياى ) بباعد وما أشبهه ، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل المقدر عليه ، فيعطفه على الأول ، ومثله : ( إياى وأن بحذف أحدكم الأرنب ) ، يعنى يرميه بسهم أو ما أشبهه ، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا فعملهم الى المتكلم الناهى لهم » ، النكت ١/٣٤٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) عندما يقال « رأسك والحائط » يفهم من ذلك التحذير ، وأن لفظ ( رَأْسَكَ ) فى الجملة حمل معنى الفعل ( اتق ) أو نحوه ، لكن أن يفرد لارأس دون المعطوف ، فانه لا يدل على معنى الفعل .

(٤) الكتاب ١/١٤١ ، وفيه « وكذا لو قلت : إياك الأسد ،

نريد : من الأسد لم يجز كما جاز فى ( أن ) » .

(٥) يعنى أن ( أن ) تحتساج الى الصلة ، انظر شرح عيون

سيبويه / ١١٦ .

تفعل ، وكما لم يَجْزُ : جِئْتُكَ زَيْدًا ، مُرِيدُ لَزَيْدٍ ، لم يَجْزُ : إِيَّاكَ الْأَسَدُ ،  
فَأَمَّا ( إِيَّاكَ الْمِرَاءَ )<sup>(١)</sup> فعلى إضمارِ فَعَلٍ آخَرَ .

**قال :** وإذا رفعتَ فالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ/ <sup>(٢)</sup> .

ب/٢٦

(١) إشارة الى ما أنشده سيبويه من الطويل .

إياك إياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب  
الكتاب ١٤١/١ ، قال سيبويه : « كأنه قال : إياك ، ثم أضمر  
بعد ( إِيَّاكَ ) فعلا آخر فقال : ( اتق المراء ) » فى المصدر نفسه ،  
انظر شرح عيون سيبويه / ١١٦ ، وأنشده الفارسي فى المسائل  
العضديات / ٤٠ ، وقال : انه يحتمل تأويلين :

أحدهما : أنه أضمر للمراء ( فعلاً ) حملوه عليه ، كأنه قد  
بعد ( إِيَّاكَ ) : ( اتق المراء ) فيكون على كلامين .

ويجوز أن تجعله من كلام واحد ، ويكون التقدير : أحذرك المراء ،  
أى أحذرك كراهة المراء . . . . . وفى المقتضب ٢١٣/٣ ما يؤيد تأويل  
الفارسي الأول الوارد هنا ، انظر الأصول ٢٥١/٢ ، وفيه ( زَا جَرُ )  
بدل ( جَالِبُ ) ، انظر البيت أيضا فى شرح أبيات سيبويه لابن  
النحاس / ٩١ ( زاهد ) ، اللامات / ٧٠ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، نمرح  
المفصل ٢٥/٢ ، العينى ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، مغنى اللبيب / ٨٩٠ ،  
الأشمونى ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، ونسبه الزبيدى للفضل بن عبد الرحمن  
( القرشى ) ، انظر طبقات النحويين واللفويين / ٥٣ ، ومثله فى الخزانة  
/ ٤٦٥ ، وانظر اللسان ( ايا ) ، شرح التصريح ١٢٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ ، وهو يشير الى جواز الرفع والنصب فى

مثل قول الشاعر :

قال أبو علي : قوله : 'إذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت ، لأن  
الذي في النفس المبتدأ<sup>(١)</sup> ، والمظهر هو الخبر ، والمبتدأ والخبر شيء  
واحد فإذا نصبت ، فالذي في نفسك الفعل والفاعل<sup>(٢)</sup> ، والفعل  
والفاعل غير المفعول ، وأنشد<sup>(٣)</sup> :

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ ... .. البيت

←

اعتاد قلبك من سلمى عوائده      وهماج أهواءك المكنونة الطلل  
ربح قواء أذاع المعصرات به      وكل حبران سار ماؤه خضل  
ففي قوله ( ربيع ) وجهان : النصب على ( أعنى ) ، والرفع على  
اضمار مبتدأ كأنه قال : ذاك ربيع ، أو هو ربيع .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا      كما عرفت بجفن الصيقل الحللا  
دار لمروة اذ أهلى وأهلهم      بالكائسة نرعى اللهو والغسلا  
فقوله ( دار ) يجوز فيها الرفع والنصب بالعلة المذكورة آنفا .

(١) والتقدير ( هو ) أو نحوه .

(٢) والتقدير ( أعنى ) أو نحوه .

(٣) البيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامة :

فواعديه سرحتي مالك      أو الربا بينهما أسهلا

انظر ديوانه ، ٣٤١ / ( عبد الحميد ) ، ورواية الديوان :

وواعديه سدرتي مالك      أو ذا الذي بينهما أسهلا

وقد أشار المحقق إلى الرواية الثانية . والبيت من شواهد سيبويه ؛  
انظروا الكتاب ١ / ٤٣ ، والشاحنة فيه نصب ( أسهل ) بأضمار فعل دل

قال أبو علي : لَمَّا قَالَ : ( وَاعِدِيهِ ) دَلَّ عَلَى ( لِيَأْتِ ) ، فَسَكَأَنَهُ  
قَالَ وَاعِدِيهِ لِيَأْتِ أَسْهَلًا ، وَكَذَلِكَ ( زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ  
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : التَّنْذِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : ( زَيْنٌ )<sup>(٢)</sup> دَلَّ عَلَى  
أَنَّهُمْ مُزَيَّنًا فَقَالَ : شَرَكَاءُهُمْ ، أَيْ زَيْنُهُ شَرَكَاءُهُمْ<sup>(٣)</sup> ، كَمَا كَانَ  
التَّقْدِيرُ فِي :

←

عليه ما قبله ، قال في النكت ٣٥٠/١ ، لما قال : واعدية ، دل على أنها  
تقول له : ائت مكان كذا وكذا ، ( وأسهل ) على وجهين :  
احدهما : مكانا سهلا فيه رمل وليس بخشن ، والآخر : أن يكون  
مكانا بعينه بين سرحتي مالك والربا ، وقيل المعنى يكن ذلك أسهل لك «  
انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٤/١ ( الريح )  
شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٢/ ( زاهد ) ، اعراب القرآن  
لابن النحاس ٥٠٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/١ ، الخزانة ٢٨٠/١ ،  
البحر المحيط ١٩٩/١ .

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٣٧ .

(٢) في المخطوطة « أنه قال : لما زين » .

(٣) قال أبو سعيد في توجيه هذه الآية : « على تقدير زينه  
شركاؤهم ، لأنه قد دل ( زَيْنٌ ) على قوم قد زينوا ، فرفعهم على ذلك  
الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله ... ما يحتمل  
الشعر / ٢٥١ - ٢٥٢ .

وقد أورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة هذه الآية فلمسأل :  
( « قرأ ابن عامر وحده » ) وكذلك زين ( برفسح الزاي ) لسكثير من المشركين

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ<sup>(١)</sup> :

( لِيُبَيْكَ ضَارِعٌ ) لأنه لما قال : لِيُبَيْكَ ، عُلِمَ أنه با كِيًا .

←

قتل ) برفع اللام ( ٣' وُلَادُهُمْ ) بنصب ( لعله أراد ينصب الدال ) ،  
( شُرَكَائِهِمْ ) بباء ، وقرأ الباقيون ( وكذلك زين ) بنصب الزاي ،  
( لكثير من المشركين قتل ) بنصب اللام ، ( ٣' وُلَادُهُمْ ) حفصا ،  
( شركاؤهم ) رفعا السبعة / ١٧٠ . انظر أيضا حجة القراءات / ١٧٤ ،  
معاني القرآن للأخفش / ١٨٧ ( فارس ) ، معاني القرآن للقراء / ١ / ٣٥٨  
- ٣٥٩ ، وانظر مزيدا التفصيل في اعراب هذه الآية في اعراب القرآن  
لابن النحاس / ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، الحجية لابن خالويه / ١٥٠ ، اتحاف فضلاء  
البشر / ٢١٧ - ٢١٨ ، وانظر رأى السيرافي في توجيه القراءات لهذه  
الآية في ما يحتمل الشعر / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١) هذا بعض من صدر بيت من الطويل ، منسوب الى لبيد ، وهو  
في ديوانه ضمن أبيات نمائية منقولة عن الخزانة / ١ / ١٥٢ ، عن ابن  
النحاس ، انظر ديوان لبيد / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والبيت هو :

لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح العلواتح

وروى ابن النحاس البت دون نسبة في شرح أبيات سيبويه / ٩٣  
وفي اعراب القرآن / ٢ / ٧٦ ، ٩٨ ، وأنشده سيبويه منسوبا للحارث  
بن نهيك ، انظر الكتاب / ١ / ١٤٥ ، ودون نسبه أيضا في الكتاب / ١ / ١٨٣  
- ١٩٩ والى الحارث ابن نهيك نسب في أكثر من مصدر ، انظر الايضاح  
العسدي / ٧٤ ، الكافية في النحو / ١ / ٧٦ ، الانصاح / ١٤٠ وأنشده  
ابن السيرافي منسوبا للحارث بن ضرار النهسلي في رثاء يزيد بن نهشل ،  
انظر شرح أبيات سيبويه / ١ / ١١٠ - ١١١ ( سسلطاني ) ونسبه على  
←



**قال:** ولا يجوز أن تقول وصاعيد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع (صاعيد) ثمن شيء (١) .

قال أبو علي: الواو معناها الجمع ، ومما يدل على أن معناها ذلك دخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كتقوله عز وجل: ﴿ يَفْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (٢) .

←

ابن حمزة الى نهشل بن حري ، انظر التنبهات / ١٣٢ ، وأبو عبيدة في مجاز القرآن / ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ مع اختلاف في الرواية ، لكنه أنشده في الشعر والشعراء / ١٠٥ - ١٠٦ من غير نسبة برواية وافقت روايه الآخرين ، وقال : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول ، ما اضطره اليه » وانما الرواية ، لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ ، وذكر العينى / ٢ / ٤٥٤ بعض الروايات فى نسبته وقال : « أقول : قائله هو نهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، وينشده بعضهم من غير نسبة . انظر المقتضب / ٣ / ٢٨٢ ، حيث قال : لما قال : ( لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ) علم أن له باكياً ، فكأنه قال : ليبيكه ضارع لخصومة » ، انظر أيضا شرح الأبيات المشكلة الاعراب / ٥٠٣ ، أوضح المسالك / ١ / ٣٤٢ ، الهمع / ١ / ١٦٠ ، الدرر / ١ / ١٤٢ . الخزانة / ١ / ١٤٧ ، ٤٤٣ / ٢ ، والشاهد فيه رفع ( ضَارِعٌ ) باضمارة فعل دل عليه ما قبله ، كأنه لما قال : ( لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ) قال ( لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ) . انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب / ١ / ١٤٥ وانظر ما يحتمل الشعر / ٢٥٠ - ٢٥١ ، وشرح الرماني / ١ / ق ٨٧ .

(١) الكتاب / ١ / ١٤٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٤ .

دخلت الواو ها هنا لما في الجمع ، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة  
لذى الحال في وقت حديثه ، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا  
الموقع لم يَجُز ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو<sup>(١)</sup> .

**قال :** وصاعداً بدلٌ من زَادَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : قوله : بَدَلٌ من زَادَ ، يريد أنه دالٌّ على الفعل  
المُضَمَّر الذي انتصب به .

**قال :** وزعم يونس أنه على قوله : مَن أَنْتَ تَذَكُرُ زِيداً<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوالم : مَن أَنْتَ تَذَكُرُ زِيداً ، لا يجوز أن يكون  
موضع ( تَذَكُرُ ) نصيباً على الحال من<sup>(٤)</sup> ( مَن أَنْتَ ) لأن ( مَن أَنْتَ )

---

(١) قال في النكت ٣٥٥/١ : « ولا يحسن أن تقسول ( اخذته  
بدرهم فصاعد ) من جهتين : احداهما : أن ( صاعداً ) نعت ، ولا يجوز  
أن تعطف على الدرهم الا المنعوت ، والجهة الأخرى : أن الثمن لا يعطف  
بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن تقع جماته عوضاً عن المبيع ، فلا يتقدم  
بعضها على بعض ، وانما لم يعطف بالواو لأنها للجمع . . . » ويرى  
ابن جنى أن ( صاعداً ) من قوله ( أخذته بدرهم فصاعداً ) حال  
مؤكدة ، والتقدير أراد الثمن صاعداً ، لأن الثمن اذا زاد لم يكن  
الا صاعداً وأن ( صاعداً ) هنا ناب في اللفظ عن الفعل ( زَادَ ) ،  
انظر الخصائص ٢٦٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٧/١ وفيه ( وصاعد ) .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) في المخطوطة ( مَمَّنٌ ) ،

جملة لا معنى فَعَلٍ فعل فيها<sup>(١)</sup>، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل ، وكلا لا يجوز أن يسكون موضع (تذكُرُ) نصباً على أنه حال من (مَنْ أَنْتَ) كذلك لا يجوز أن ينتصبَ ذا كراً في قولك : (مَنْ أَنْتَ ذا كراً) على أنه حالٌ من (مَنْ أَنْتَ) حتى تُضمَر جملة فيها معنى الفعل ، كأنك تقول : مَنْ أَنْتَ تَمَعَطَى ذا كراً وتَنَجَّحِلُ ذا كراً<sup>(٢)</sup> .

**قال :** ومن ذلك قول العرب : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : ( أَمَا أَنْتَ ) في موضع نصب ، المعنى ( انْطَلَقْتُ ) لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، فَلَمَّا أَسْقَطَ اللام صار في موضع نصب<sup>(٤)</sup> ، و ( مَا ) بدل من ( كُنْتَ )<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو العباس : لا أرى وقوع الفعل بعد ( أَمَا ) إذا كانت مفتوحة ممتنعاً<sup>(٦)</sup> .

(١) في المخطوطة ( لا معنى لها فعل فيها ) .

(٢) انظر النكت ١٥٦/١ ، الانتصار ، ق / ٣١ .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ - ١٤٨ .

(٤) بسط أبو علي القول في هذه المسألة في كتابه المسائل البغداديات / ٣٠٣ - ٣٠٧ إذ عقد لها باباً ل ( مَا ) الحرفية إذا كانت زائدة . ولنظمه هنا مختصر من تلك المسألة .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٣٠٣ .

(٦) في المسائل البغداديات / ٣٠٥ - ٣٠٧ أورد أبو علي مذهب المبرد في هذه القضية ورد عليه بقوله : « فأما ما ذكره أبو العباس في

أ/٢٧ **قال:** (١) والقياس لا يمنعُ (أما كنتَ مُنطلقاً إلا أنه / إذا لم يُسمع لم يَجْز أن يقال ؛ فإلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عَوْضٌ من (كنتَ) فلا يُجمع بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ منه كما لم يجمع في (إمّالاً) بينهما (٢).

**قال:** كما كانت الماء والألف عِوضاً في الزنادقة واليماني (٣).

قال أبو علي: الألف في اليماني عِوضٌ من إحدى يائى النسب يدللك على ذلك أن البلد يَمَنٌ ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة ، وإن قلت: يَمَانِي ، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليماني (٤) ، أو تكون

←

(التردد) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) هذه ممتنعاً ، وأنه جائزٌ عنده في القياس ، فكالمغالطة ٠٠٠ ان موضع (أن) في (أما أنت منطلقاً) ونحوه ، نصب بالفعل الذي ذكرنا ، و (أما) هذه هي الزائدة ، وليست (أما) هذه بجزءاء « قال أبو الحسن الرماني : « عامل الاعراب في (أنت) من قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) (كنت) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقاً انطلقت معك) ، ودليله كثرة مصاحبة (أن) الفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب » شرح الرماني للكتاب ١/ق ٨٩ .

- (١) القائل هو أبو علي ، وانظر المسائل البغداديات / ٣٠٤ .  
(٢) انظر المسائل المنورة / ١٣٩ ، المسائل البغداديات / ٣٠٩ .  
- ٣١٠ ، النكت / ٣٥٧ / ١ ، والمسألة في الكتاب / ١٤٨ / ١ .  
(٣) الكتاب / ١٤٨ / ١ .

(٤) المانع من اظهار الفعل في قولك (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) هو العوض المعاقب ، كما يمتنع في سائر النغائر أن تجميع بين العوض

←

جمعت بين العوض والمُعوض منه ، وهو رَدِيٌّ كقوله : يا اللَّهُمَّ (١) .

وقال شَيْبُوها يعنى ( ما ) فى ( أَمَا أَنْتَ ) بما يلزم من النونات فى لَأَمْعَلَنَّ ، واللام فى ( إِنْ كَانَ كَيْفَعْلُ ) وإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ (٢) .

قال أبو على : لو لم يَدْخُلِ النون فى ( لَأَمْعَلَنَّ ) لالتبس الفعلُ المُسْتَقْبَلُ بفعل الحال ، وكذلك اللام فى ( إِنْ كَانَ كَيْفَعْلُ ) لو لم يَثْبُتْ لالتبس الإيجاب بالنفى ، فهاتان الزادتان تَبَيَّنَتَا للفصل بين المعانى ،

←

والمعوض ففى زنديق - زنادقة ، الهاء عوض عن الياء فى زناديق • انظر شرح الرماني للكتاب ١/ق ٩٨ •  
(١) اشارة الى ما وقع فى لفظ « اللَّهُمَّ » من التعويض من قول أمية ابن أبى الصلت وقيل غيره :

انى اذا ماحدث السا

دعوت يا اللهم يا اللهم

فقد دخل النداء على ( اللَّهُمَّ ) ونبت مع وجود العوض آخر الاسم وهو الميم ، قال أبو سعيد : « ليس من ضرورتف ادخال ( يا ) على اسم الله عز وجل ، وانما الضرورة الجمع بين ( يا ) وبين الميم فى هذا الاسم ، وذلك أن العرب لاتنادى اسما فيه ألف ولام الا اسم الله عز وجل فيقولون : ( يا الله أغفر لنا ) ويدلون الميم فى آخره من حروف النداء عوضا ، فيقولون : يا اللهم أغفر لنا « ما يحتمل الشعر /١٤٩ - ١٥٠ وبهامشه مصادر أخرى لمعرفة أكثر حول هذا الشاهد •

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٨ ، وقد نصره أبو على فى عبارة سيبويه قليلا ، وفى الكتاب ( كَيْفَعْلَنَّ ) بدل ( لَأَفْعَلَنَّ ) هنا ، وانظر المسائل البغداديات /٣١٠ - ٣١١ •

( وَايِسَ مَا ) فِي ( آثِرًا مَا )<sup>(١)</sup> ، كَذَلِكَ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَلَمْ تَعْبُرْ  
مَعْنَى ، وَلَوْ حُدِّثَتْ لَمْ يَلْتَبَسْ ( آثِرًا ) بِشَيْءٍ .

**قال :** حتى كأنهم قالوا : إِذْ صِيرْتَ مُنْطَلِقًا<sup>(٢)</sup> ، أَيْ إِعْمَا جَعَلَ  
( إِذْ ) بِمَنْزِلَةِ ( إِنْ ) لِأَنَّ ( إِذْ ) لِمَا مَضَى ، كَمَا أَنَّ ( أَنْ ) تَسْكُونُ لِمَا  
مَضَى نَحْوُ : أَهْجَبَنِي أَنْ قُمْتَ .

**قال :** إِلاَّ أَنْ ( إِذْ ) لَا يُحذفُ مَعَهَا الفِعْلُ ، وَ ( أَمَّا ) لَا يُذَكَّرُ  
بِمَعْدَا الفِعْلِ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوله : إِذْ لَا يُحذفُ مَعَهَا الفِعْلُ ، يَرِيدُ : أَنَّ ( إِذْ )  
إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى فِعْلٍ ، لَمْ يُلزَمِ الفِعْلُ الحذفُ ، كَمَا أُلزِمَ الفِعْلُ الحذفُ فِي ( أَمَّا )  
فَإِن قُلْتَ : فَقَدْ يُحذفُ الفِعْلُ فِي الجُمْلَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا ( إِذْ ) فِي نَحْوِ  
( يَوْمئِذٍ وَحِينَئِذٍ ) فَهَذَا الحذفُ كَمَا حَذَفَ لِلتَّنْوِينِ الَّذِي عُوِّضَ عَنِ  
الحذوفِ .

---

(١) إشارة إلى ما رواه سيبويه من قولهم : « آثِرًا مَا » ، الكتاب  
١٤٨/١ ، وانظر شرح الرماني ، ج ١ ق ٨٩ ، والنكت ٣٥٧/١ ، ومعنى  
هذا القول : « لا بد من ذا ، أو آثرا أن تفعل كذا وكذا وأنت تريد :  
أفعل هذا أول شيء تلزمه » قال المنضل بن سلمة : « معناه افعله مؤثرا  
له » وأنشد عليه قول عروة :

وقالت ما تريد ففلت ألهو إلى الاصباح أنر ذي أثير

ونقل عن الأصمعي تفسير في معنى هذا القول : « افعل ذلك  
عازما عليه » . انظر الفاخر / ٢٨ . وانظر تهذيب اللغة ١٢٢/١٥ (أثر) .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ ، وانظر شرح الرماني ج ١ ، ق ٨٩ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .

**قال** : ومثل ذلك قولهم : إِمَّا لَا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : ( إِمَّا لَا ) تُسْتَعْمَلُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَفْعَلُ كَذَا ،  
وَلَا أَفْعَلُ كَذَا ، فَيُقَالُ : أَفْعَلُ كَذَا إِمَّا لَا ، أَيْ أَفْعَلُ مَا ذَكَرْتَ أَنْتَ  
تَفْعَلُهُ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، فَحَذِفَتْ ( كُنْتَ ) ، وَ ( نَفْعَلُ غَيْرَهُ ) ،  
وَاسْتَعْنَى بِمَا أَبْقَى عَمَّا حُذِفَ .

و ( مَّا ) فِي قَوْلِكَ : ( إِمَّا لَا ) عِوَضٌ مِنْ ( كُنْتَ )  
وَأَنْشُدْ<sup>(٢)</sup> :

\* فَمَا أَنَا وَالسِّرِّ فِي مَتَلَفٍ \*

---

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) هنا صدر بيت من المتقارب ، لأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو :

فَمَا أَنَا وَالسِّرِّ فِي مَتَلَفٍ      يعبر بالذكر الضابط

انظر الكتاب ١/١٥٣ وهو فني ديوان الهذليين / ١٢٨٩ ، ورواية

الديوان :

مَا أَنَا وَالسِّرِّ فِي مَتَلَفٍ      يعبر بالذكر الضابط

قال : « ( يعبر بالذكر ) أي » يحمله على ما يكره ، ( والضابط )

يعني البعير العظيم ، يقول : مَا أَنَا وَذَاكَ ، أَيْ لَسْتُ أَبَالِي السِّرِّ فِي

مَهْلِكِهِ - وَسَبِيوِيهِ يَرْوِيهِ بِنَصَبِ ( السَّبْرِ ) بِاضْمَارِ الْمَلَابِسَةِ عَلَى مَعْنَى

مَالِي الْأَبْسِ السِّرِّ وَأَتَشَبِّثُ بِهِ ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش

الكتاب ١/١٥٣ ، قال الرماني : « نصب ( السَّبْرِ ) عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ »

انظر شرح كتاب سبويه ج ١ ق ٩١ وقال ابن النحاس : « أراد مع

السِّرِّ ، وَاضْمَرُ فَعَلًا كَأَنَّهُ قَالَ : مَالِي أَكُونُ مَعَ السِّرِّ ؟ فَلَمَّا حَسِنَ اضْمَارُ

←

(مَا) هَا هُنَا بِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْحُرُوفِ وَتَقْدِيرُهُ:  
أُمْتِيًّا كُنْتَ هَا هُنَا أُمَّ ظَالِمِينَ .  
قال: كما أن كَيْفَ عَلَى مَعْنَى يَكُونُ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو العباس: لأن (كَيْفَ) سؤَالٌ عَنِ حَالٍ، فَالْمَعْنَى كَيْفَ يَقَعُ؟  
قال: \* أَوْزَمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي<sup>(٢)</sup> \*

←

الفعل ههنا نصب ٠٠٠ « ٠ انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ٩٨ / ١ ، النكت / ٣٦٣ / ١ ، وروى في كتاب الجمل للفراهيدي / ١٧٠ « وما أنا والشر ٠٠٠ » شرح جمل الزجاجي / ٣١٩ ، انظر أيضا شرح المفصل / ٥٢ / ٢ ، وروى في رصف المباني / ٤٢١ « فما أنا والسير في مدلج » ٠ انظر أيضا: العنى / ٩٣ / ٣ ، الهمع / ٢٢١ / ١ ، الدرر / ١٩٠ / ١ ، الأشموني / ١٣٧ / ٢ .  
(١) الكتاب / ١٣٥ / ١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوبا على الزعم الى الراعي ، وهو :

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحاله أن نميل ممبلا  
وأنشده الأعلم للراعي وقال ويروى للأعشى ، انظر الكتاب / ١٥٤ / ١  
وهامشه وليس في ديوان الأعشى ، وهو في ديوان الراعي النخعي / ٢٣٤ /  
( هرت ) وفيه ( كَزِمَ ) بدل ( مَنَعَ ) ٠ قال ابن النحاس : « أراد  
أزمان كان قومي مع الجماعة ؟ ٠ فلما حذف الفعل ونصب مع أعمل ٠٠٠ »  
شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، وقال الرماني : « أضمر كان في الخبر أزمان  
كان قومي والجماعة ، وانما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير  
بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر ، ولهذا جاز اضممار

←



قال : لا تنقض ما أرادوا من المعنى<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : أى لا ينقضون بالنصب معنى الرفع فى قوله  
(والجماعة) .

قال : لأنّ الشأن ليس يلتبس بعمد الله<sup>(٣)</sup> .

قال أبو بكر<sup>(٤)</sup> : لأنّ الشأن مصدر فإما يعطف عليه مثله . ٢٧/ب

←  
(كان) ٠٠٠ « شرح كتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ٩٢ ، النكت ٢٦٤/١  
انظر البيت فى كتاب الجمل فى النحو للفراهيدى /٩٦ ، ونسبه فى  
الأزهية الى الراعى وفيه « أَيْتَامٌ ، لَزِيمٌ » بدل « أزمان ، منح » ،  
وبمثل تلك الرواية فى رسالة الغفران /٢٦٣ ، العينى ٥٩/٢ ، ٩٩/٣  
الخزاعة /١ ٥٠٢ ، والمقرب /١ ١٦٠ وفيه ( مَنْعَ الدِّعَامَةِ ) بدل  
( مَنْعَ الرَّحَالَةِ ) ، انظر أيضا شرح التصريح /١ ١٩٥ ، شرح  
الأشمونى /٢ ١٣٨ ، الهمع /١ ١٢٢ ، ١٥٦/٢ ، الدرر /١ ٩٢ ،  
٢١١/٢ .

(١) الكتاب /١ ١٥٤ ، والضمير فى ( تنقض ) يعود على (كان)  
التي تقع فى هذا الموضوع كثيرا كما يقول سيبويه .

(٢) يعنى المبرد ، وقد مرت ترجمته .

(٣) الكتاب /١ ١٥٥ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٤  
النكت /١ ٣٦٦ . وشرح الرماني ج ١ ، ق ٩٢ .

(٤) هو ابن السراج ، وقد سبق ترجمته .

( ١٣ - التعليقة )

قال : وأما هذا لك وأباك ، فَيَبِيحُ أَنْ تَنْصِبَ (١) .  
قال أبو علي : ليس في هذا معنى نَعْلٍ ، وفي الاستفهام ، كأنك ذكرت  
الفعل ، لأن الفعل يقع فيه كثيراً .  
قال أبو علي : هَيْئًا (٢) ، يَنْصِبُ عَلَى إِضْمَارِ ( هَذَاكَ ) وَاتِّصَابِهِ

---

(١) الكتاب ١/١٥٦ ، قال أبو سعيد : « لا يجوز أن تقول :  
( هذا لك وأباك ) لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى  
فعل ، وإنما يجوز هذا في ضرورة الشعر ، لأن الذي يقول : ( مررت  
بك وزيدا ) لا يقول : ( هذا لك وزيدا ) لأن الفعل عامل قوي قد ظهر ،  
وموضع حرف الجر نصب ، فيحمل الثاني في النصب على معنى الفعل ،  
فكأنه قال : ( لقيتُك وأباك ) ، ولا يقال : ( هذا لك وأباك ) لأنه لا فعل  
ها هنا » شرح السيراني للكتاب ج ٢ ، ق ٤ ، وانظر شرح الرماني  
للكتاب ج ١ / ق ٩٣ .

(٢) يعني التي في قولك : « هَيْئًا مَرِيئًا » انظر الكتاب  
١/١٥٩ ، وانظر النكت ١/٣٦٩ . قال الرماني : « الصفة التي تجرى  
المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به ... فتجري  
مجري المصدر في الفعل المنزوع اظهارة ، كقولهم ( هَيْئًا مَرِيئًا ) ،  
وجعله على ثبوت ذلك هَيْئًا مَرِيئًا على الحال ، لأن الصفة المنكرة التي  
يتوجه فيها معنى الحال تكون أحق به لشدة اقتصائها له ، وهي مناسبة  
للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .

الثاني : أن لها معنى يصلح أن يدعى به كالمصدر .

والثالث : أن فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجراه ،

شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٥ ، وانظر المسائل المنثورة / ٢ .

على الحال ، لأنه صفة ، وإذا جاز أن يُنصب المصدرُ على تأويل الحال  
كان ذلك في الصفاتِ أجوز .

قال أبو علي : انْتِصَابُ اسمِ الله عزَّ وجلَّ في (عَمَرَكَ اللهُ) (١) .  
أن الكاف قد حالَ بَيْنَ (عَمَرَ) وبين اسمِ الله تعالى أن يضافَ إليه  
وكذلك ( فَمَدَكَ اللهُ ) (٢) .

قال : وَمِثْلُ (خَيْرٌ مَارُدٌ فِي أَهْلِ وَمَالٍ) (٣) .

قال أبو العباس : كَأَنَّهُ اشْتَرَى عَبْدًا (٤) .

قال أبو علي : يَقَالُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ لِمَنِ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ غَيْرَهُ ، فَيَقِيلُ :  
خَيْرٌ مَارُدٌ ، أَيْ اشْتَرَيْتَ خَيْرٌ مَارُدٌ .

---

(١) انظر الكتاب ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر المقتضب ٣٢٦/٢ ، شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ / ق ٧ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٧ ، وانظر  
النكت ٣٧٤/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/١ ، وانظر شرح السيرافي ، ج ٢ ق ٩ ،  
قال الرماني : « وتقول خيرا ما رُدَّ في أهل ومال بالنصب والرفع ،  
فالنصب على رددت خيرا ما رُد ، والرفع على رددك خيرا ما رُد ٠٠٠ » ، شرح  
الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ .

وهذا القول مما سمع عن العرب فهو يجري مجرى المثل انظر  
مجمع الأمثال ٤٢٦/١ .

(٤) لم يكمل أبو علي ما فسر به المبرد هذا القول ، ولعله لم يخرج  
عن تفسيره هو .

ومن رفع أراد : هذا خيرٌ ما رُد ، والذي اشترِيتَ خَيْرُ ما رد .

قال : وإنما استَحَبُّوا الرفع فيه .

يعني (الْحَمْدَ) لأنه صارَ مَعْرِفَةً ، وهو خيرٌ (١) .

قال أبو هلى : المصادر إذا كانت نَكِيرَةً في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سُقِيًا) وما أشبهها ، وإنما قامت مقامها لما كانت نَكِيرَةً مثل الأفعال ، (وَالْحَمْدَ) وسائرُ المصادر المعرفة لا يحسنُ أن تقوم مقام الأفعال ، لأنها مَعْرِفَةٌ ، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أحسنُ .

قال أبو بكرٍ : لا يدخلُ الرفعُ الذى فيه معنى الدُّعَاءِ فى المنصوباتِ التى فيها معنى الدُّعَاءِ ، ولا المنصوباتِ فى المرفوعاتِ ، لأن إخراجك [ ما يُتَكَلَّمُ به مرفوعاً إلى المنصوباتِ كإدخالك ما لم يُتَكَلَّمُ به مِن الأخبارِ فى معنى الدُّعَاءِ .

---

(١) الكتاب ١/١٦٥ ، وانظر المقتضب ٣/٢٢٦ ، قال أبو سعيد . . . هذه المصادر الذى ذكرها [ سيبويه ] وهى الحمد لك ، والعجب لك والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشئ اللازم الواجب ، فأخبروا عنها فجعلوها مبتدأ ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك (الغلامُ لزئيدٍ) ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداء . . . « شرح السيرافى للكتاب ج ٢ / ق ٩٠ » وقال الرماني : « المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء وهو الذى يأتى معرفاً قد بنى عليه ما يصلح أن يكون خبراً عنه لأنه اذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر » شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ وانظر النكت ١/٣٧٥ .

**قال** : كأنك قُلت : « وَتَبَّآ لَكَ »<sup>(١)</sup> . قال<sup>(٢)</sup> : لك هذه بِمَعْرِزَةِ التَّبْيِينِ  
ليست التي في ( وَيَحَ لَهُ ) .

**قال** : لأن له لَمْ يعمل في التَّبُّ<sup>(٣)</sup> .

أى ( لَهُ ) الثانية لَمْ يَتِمَّ بِهِ الكَلَامُ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو بكر : إذا قُلت : أَنْتَ سَيْرٌ فقد جَعَلْتَ السَّيْرَ على  
التكثيرِ ونظير ذلك قولهم : شُغِلَ شَاغِلٌ ، جعل الشُّغْلَ هو الشَّاغِلَ  
وليس كُلُّ واحدٍ منهما صَاحِبَهُ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الكتاب ١/١٦٨ . وعبارة سيبويه : « فإذا قلت : ويح له ،  
ثم الحقتها التَّبُّ ، فإن النصب فيه أحسن ، لأن ( تبا ) إذا نصبتها فهي  
مستغنية عن ( لك ) ، فأنما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت :  
( وتبا لك ) . . . »

(٢) القول لأبي علي لا لسيبويه .

(٣) الكتاب ١/١٦٨ .

(٤) يريد ما أشار إليه سيبويه بقوله : « ولا يختلف النحويون  
في نصب ( التَّبُّ ) إذا قلت : ويح له وتبا له ، فهذا يدل على أن  
النصب في ( تَبَّآ ) فيما ذكرنا أحسن ، لأن ( له ) لم يعمل في التَّبُّ »  
الكتاب ١/١٦٨ ، وعلل أبو سعيد ذلك بأن ( له ) خبر لويح ، وليس  
بخبر في ( تَبَّآ ) ، وإنما هو تبين . انظر شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٢ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ١ ق ١٠٠ .

(٥) انظر الأصول ١/١٦٨ - ١٦٩ ، النكت ١/٣٧٨ ، قال  
أبو سعيد : « إنما يقال هذا ونحوه لمن كثر منه ذلك الفعل ويوصاه ،  
واستغنى عن اظهار الفعل بدلالة المصدر عليه . . . » شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ ق ١٢ ، وانظر الانتصار ، ق ٨٩ .

## قال : ألم ترني عاهدتُ ربِّي (١) .

(١) هذا بعض بيت من الطويل للفرزدق وهو والذي يليه مدار البحث وفيهما الشاهد :

الم ترني عاهدت ربى واننى لبين رتاج قائما ومقسام  
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فى زور كلام  
وقد أنشدهما سيبويه منسوبين للفرزدق ، انظر الكتاب ١/١٧٣ ،  
وهما فى الديوان ٢/٢١٢ وفيه ( قَائِمٌ ) بالرفع ، و ( قَسَمَ ) بدل  
( حَلْفَةٍ ) ، و ( سُوءٌ ) بدل ( زور ) ، وأنشده الفارسي عمز البيت  
الثاني شاهدا على وضع اسم الفاعل موضع المصدر ، انظر شرح الأبيات  
المشكلة الاعراب / ٤٠٥ ، وأنشده الفراء البيت الثاني وفيه موضع  
الشاهد وقال : « انما أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرفها الى ( خارج )  
نصبها ، وانما نصب لأنه أراد : عاهدت ربى لاشتماً أحداً ، ولا خارجا  
من فى زور كلام » معانى القرآن ٣/٢٠٨ ، وأنشدهما المبرد فى المقتضب  
٤/٣١٣ ، وقدر النصب على معنى « لا أشتم شتماً ولا أخرج خروجاً ،  
لأنه على ذلك أقسم ، وذكر مذهب عيسى بن عمر الذى أشار اليه الفارسي  
هنا ، وهو أنه يجعل ( خارجاً ) حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه  
يقول : عاهدت ربى وأنا غير خارج من فى زور كلام ، وانظر البيهقي فى  
الكامل ١/١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٣ ، قال أبو سعيد:  
« فسر أبو العباس وأبو اسحاق الزجاج فى هذين البيتين قول سيبويه  
وقول عيسى بن عمر ، فأما قول سيبويه فإنه جعل ( لا أشتم ) جواب  
يمين ، أما أن يكون جواب ( حَلْفَةٍ ) ، كأنه قال : عاهدت ربى على أن  
أقسمت ، وعلى أن حلفت ( لا أشتم الدهر مسلما ) ، أو يكون ( عاهدت )  
بمعنى أقسمت فكأنه قال : ( ألم ترني أقسمت ) ويكون ( خارجا ) فى  
المعنى ( خروجاً ) ويكون التقدير ( ولا يخرج خروجاً ) عطفاً على ( لا أشتم )

قال أبو علي : مذهبُ عيسى في (١) هذا البيت أنه لم يذكُر للمعادنة عليه الله تعالى ، ولم يجعل (لَا) في (لَا أَشْتُمُ) تَلْتِيماً للقسم ، لكن جعلَ (لَا أَشْتُمُ) موضع الحالِ ، كأَنه قال : عاهدتُ ربِّي غيرَ شاتِمٍ ، فَمَوْضِعُ (لَا أَشْتُمُ) ، نصب ، (وَلَا خَارِجًا) معطوفٌ عليه ، وليس على قوله باسم فاعِلٍ مقام المصدرِ ، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ .

قال : فكما لم يَجْزُ في الإضمارِ أن يُضهرَ بعد الرفعِ ناصباً (٢) / ٢٨/أ

←  
وجعل ( خارجا ) في معنى ( خروجا ) . . وفسر قول عيسى أن ( خارجا ) حال ، وإذا كان حالا وهو عطف على ما قبله ، فلا بد أن يكون ما قبله حالا وإذا كان ذلك ، وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال ، فكأنه قال : ( لاشاتما مسلما ، ولا خارجا من في زور كلام ) والفعل المستقبل يكون في معنى لاجل ، كقولك : ( جاءني زيد يضحك ) أي ضاحكا . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ ، شرح الرماني للكتاب ج ١ ، ق ١٠٠ ، وانظر أيضا شرح عيون سيبويه / ١٢٤ ، النكت ١ / ٣٨٤ ، المحتسب ١ / ٧٥ ، انظر أيضا شرح المفصل ١ / ٥٩ ، ٥٠ / ٦ - ٥١ ، الافصاح / ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، المغنى / ٥٢٩ ، الخزانة ١ / ١٠٨ ، ٢٧٠ / ٢ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، في طبقة أبي عمرو بن العلاء ، من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكان فصيحا وصاحب تقعير في كلامه ، وتروى عنه بعض القراءات ، توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣١ - ٣٣ ، طبقات النحويين واللفويين / ٤٠ - ٤٥ ، الفهرست / ٤١ - ٤٢ ، (٢) الكتاب ١ / ١٧٤ ، والذي في الكتاب ( كسبتنا ) مؤن مجر الفاء

أى لو قُلْتَ : أُعْوَرٌ وَذُو نَابٍ<sup>(١)</sup> فَرَفَعْتُهُ عَلَى إِضْمَارٍ (هُوَ) لَمْ يَجْزُ أَنْ  
يضمير بعد (هُوَ) الرفع شيناً ناصباً لأعور .  
قال أبو علي : قوله : يَصَوَّتُ<sup>(٢)</sup> في موضع نصبٍ على الحال كأنه  
قال : فإذا هو مَصَوَّتًا .

**قوله** : صَوَّتَ الحِمار ، منتصبٌ بالفعل الظاهر ، أعني بصوت ،  
فهذا معنى قوله : على غير الحال ، وإنما قال ذلك ، لأن صوت الحِمارِ  
هنا غير حالٍ كما كان كذلك في المسألة الأولى<sup>(٣)</sup> .

**قال** : احتجبت إلى فعل آخر تضريره ، فمن ذلك قول الشاعر :

(١) انظر الكتاب ١/ ١٧٤ .

(٢) إشارة إلى قول سيبويه : « وكذلك له صوت ، كأنه قال :  
فإذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه ، كأنه توهم بعد قوله . اه  
صوت يصوت صوت حمار ٠٠٠ » الكتاب ١/ ١٧٨ ، وانظر شرح  
السرافى ج ٢ ، ق ١٨ ، التكت ١/ ٣٨٨ ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ .  
(٣) هذه المسألة وضحتها سيبويه بقوله :

« فإذا قلت : مررت به فإذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل  
غير حال » انظر الكتاب ١/ ١٧٩ .

أما قول أبي علي « المسألة الأولى » فإنه إشارة إلى قوله : « مررت  
به فإذا له صوت صوت حمار » وقد فسرها سيبويه بقوله : « كأنه توهم  
بعد قوله : له صوت يصوت صوت الحمار ، أو يبيديه أو يخرججه صوت  
حمار ، ولكنه عطف هذا لأنه صار ( له صوت ) بدلا منه » . انظر  
الكتاب ١/ ١٧٧ - ١٧٨ .



إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا ... .. (١)

قال أبو علي : أي إذا كنت تضرع مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن

تضرع معه .

**قال :** فِيمَا لَا يَكُونُ حَالًا وَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ :

\* لَوْ حَمَّهَا مِنْ بَعْدِ بَدَنِ وَسَنَقَ \* (٢)

(١) الكتاب ١/١٧٩ ، والبيت من الرجز ، وقد أنشد سيبويه بيتا بعده دون نسبة وهو قوله :

دأب بكار شايعت بكارها

وأنشدهما المبرد في المقتضب ٣/٢٠٤ دون نسبة أيضا ، كما أنشدهما السيرافي ، وقال : « أعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه كان اضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فمن أجل هذا استدل على اضمار فعل بعد قوله ( لَهْ صَدْتُ ) بهذا الشعر ، لأن قوله ( دَأَبَ بَكَار ) منصوب وليس قبله فعل من لفظه ، فأضمر ( دأبت دأب بكار ) ، أو ( تدأب دأب بكار ) » شرح السيرافي

للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ ، وفي شكح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٥ « إذا رأوني » ونسبهما ابن السيرافي إلى حريث بن غبلان ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/٢٠٥ ( الريح ) ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ ، النكت ١/٣٨٩ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥ .

(٢) الكتاب ١/١٧٩ ، وهذا البيت من الرجز وهو لرؤية بن العجاج . انظر ديوانه / ١٠٤ ، وليس فيه موضع الشكاه ولكنه في البيت الآخر وهو قوله :

قال أبو علي : لأن هذا قد ثبت<sup>(١)</sup> ولا يكون حالاً ، فهو بمنزلة اليد والخلقة .

**قال :** وإن شئت نصبت على ما سترناه وكان غير حال<sup>(٢)</sup> .

←

تضميرك السابق يطوى ليسسبق  
اذ نصب ( تضميرك ) على اضمار الفعل الذي دل عليه معنى الفعل  
المذكور ( لوحها ) لأنه في معناه .  
ورواية الديوان هي :

لوح منه بعد بدن وسبق  
من طول تعداء الربيع في الأتق  
تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر شرح أبيات سيبيوه لابن السيرافي ٢١١/١ ( الريح ) ،  
شرح أبيات سيبيوه لابن النحاس / ١٠٥ ، قال أبو سعيد في نصب  
( تضميرك ) : « نصبه على أنه مصدر ، ولا يكون منصوباً عنده على الحال ،  
لأنه مضاف الى الكاف متعرفاً به ولا يكون الحال معرفة ، وكذلك الباب في  
كل مصدر مضاف الى معرفة أن لا يكون حالاً » ، انظر شرح كتاب سيبيوه  
للسيرافي ، ج ١ ، ق ١٩ ، وانظر النكت ٣٩٠/١ ، شرح الرماني للكتاب  
ج ٢ ، ق ٦ .

(١) يريد لأنه أصبح معرفة بالاضافة الى الكاف ، فلا يكون حالاً .  
(٢) الكتاب ١٨١/١ ، وفيه « على ما فسّرنا » من غير ما . وملامح  
الأمر على ما أورده سيبيوه وهو قوله : « فاذا قلت : ( فاذا هو يصو » ،  
صوت حمار ) فان شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت ، وإن  
شئت نصبت على ما فسّرنا ، وكان غير حالٍ » ، قال الرماني : الفرق

قال أبو العباس : يعنى مصدرأ على غير التشبيه<sup>(١)</sup> ، أى هو مَفْعُول  
بِتَنَاهُلِهِ الفَعْلُ ، لَاعلى أنه مِثَالٌ وَقَعَ بِهِ الصَّوْتُ<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وكان هذا جواباً لقوله : على أى حال<sup>(٣)</sup> .

قال أبو العباس : وكان هذا راجعاً إلى أول الكلام ، وهو الحال ،  
حيث يقول : وإن شئت جملة<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وهو مَوْقُوعٌ فِيهِ وَعَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> .

---

بينه النصب على الحال وبين النصب على المصدر ، أن النصب على الحال  
من جواب كيف بعد المعرفة ، . . . وليس كذلك المصدر ، لأنه من جواب  
( أى كذا هو ؟ ) كأنه قال : أى صوت هذا ؟ أو قال : أى صوت صوت؟  
فقال : صوت حمار فهذا انما هو على تقدير ما يحتاج فيه الى أن يعرف  
الشيء فى نفسه بالبيان عنه ، فمن ها هنا افترق الوجهان ، وكان أحدهما  
جواب ( كيف ) ، والآخر جواب ( أى ) « شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ٦٠ وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .

(١) انظر المقتضب ٢٠٢/٣ - ٢٠٤ ، وليس فيه هذا النص ، لكن  
مضمون الموضوع مطروح بالتفصيل .

(٢) الكتاب ١٨١/١ يعنى قوله ( صوت ) فى ( هو يصوت  
صوت حمار ) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فما كان معرفة لم يكن حالا ، ولم  
يكن الا مفعولا ، ولا تشركه النكرة ، وان شئت جعلته خلا عليه وقع الأمر  
وهو تشبيهه للأول » ، الكتاب ١٨٠/١ ،

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ ،

قال أبو العباس : قوله : مَوْقُوعٌ فِيهِ كَالْحَالِ ، وَعَلَيْهِ كَالْمَصْدَرِ .  
**قال** : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ (لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحَمَارِ) لِأَنَّهُ  
تَشْبِيهِ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهِ ، وَالتَّشْبِيهِ يَكُونُ  
بِمِثْلِ فَسَكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ الْحَمَارِ ، جَازَ أَنْ يَجْعَلَ  
صِفَةَ لِلصَّوْتِ ، كَذَلِكَ أَجَازَهُ مَعَ حَذْفِ (مِثْلِ) .  
**قوله** : رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ، عَلَى زَيْتَةٍ (مِثْلَ) عِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو عثمان<sup>(٣)</sup> : لَا يَجُوزُ عِنْدِي قَوْلُ الْخَلِيلِ أَنَّ تُوصَفَ النِّسْكَرَةُ  
بِالمَعْرِفَةِ بِوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الكتاب ١/١٨١ .

(٢) مزج أبو علي تفسيره بعبارة الكتاب ١/١٨١ ، إذ أن سيبويه  
يقول : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ،  
إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح » .

(٣) أبو عثمان هو المازني ، بكر بن محمد ، قرأ على الأخصف كتاب  
سبويه وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، له كتاب التصريف  
وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما ، توفي سنة ٢٣٧هـ وقيل غير ذلك .  
انظر ترجمته في الفهرست / ٥٧ . وما بعده ، أخبار النحويين  
البحريين ٧٤ - ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين / ٨٧ - ٨٣ ، البلاغة /  
٧١ .

(٤) يريد أن في قوله ( هذا رجل أخو زيد ) كلمة ( رجل )  
نكرة ، وقوله ( أخو زيد ) معرفة فلا يرى الوصف هنا .

قال أبو علي : إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ، لأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مختصة تدل على واحد ، فمن حيث لم يجوز أن يكون الواحد جمعاً ، لم يجوز أن توصف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة .

قال أبو علي : إذا قال : هذا صوت صوت حمار ، فليس في لفظك فاعل في المعنى ، كما أنك إذا قلت : له صوت صوت حمار ، فقد لفظت بفأيل في المعنى ، والوجه في : عليه نوح نوح الحمام<sup>(١)</sup> ، وهذا صوت صوت حمار الرفع ، لأنه لافعال في المعنى مذكور في لفظك ، كما أنه مذكور في قولك : له صوت<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : قال أبو عثمان : جمعاً<sup>(٣)</sup> لا / يكون في الحال ٢٨/ب ولا يكون إلا مصدرأ ، وغلط عندى ، قال الله تعالى : ﴿ سَبِّحْهُمُ

---

(١) هذا من جملة الأمثلة التي يسوقها النحويون في هذا الموضوع ، وليس لهذا المثال مزية على غيره نحو ( له صراخ صراخ الثكلى ، له دفع دفعك الضعيف ، مررت به فاذا له دق دق بالمنحساز حب الفلفل ، واه صوت خوار نور ) وغير ذلك ، انظر الكتاب ١/١٨٣ .

(٢) الذي فرق بين المضمونين في هاتين العبارتين أن قولنا ( له ) بمثابة فعل الملك ، كأننا قلنا ( يملك ) ، أما اسم الإشارة ( هذا ) فلا يتضمن الفاعل في المعنى ولا الفعل .

(٣) انظر الكتاب ١/١٨٨ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ق ٢٥ ، وشرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٧ النكت ١/٤٠١ - ٤٠٢ .

الجمع<sup>(١)</sup> ، فوجب أنه أمم ، إن نزعته منه الألف واللام كان تَكْرُؤً  
ووقع حالاً .

**قال :** وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذاً<sup>(٢)</sup> .

أى أنها لا تُصَرَّف ، فحُبِّه هذا أيضاً بها ، يريد : قاطبةً ونحوه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) سورة القمر ، الآية / ٤٥ .

(٢) الكتاب ١٨٨/١ وفيه « وقد رأينا المصادر قد صنع ذاً فيها »  
وهذا الاختلاف قد يكون بسبب تصرف أبي على في الألفاظ ، أو لاختلاف  
نسخ الكتاب التي اعتمده عليها .

(٣) إشارة الى قول سيبويه : « فصار ( طر<sup>١</sup> وقاطبة<sup>٢</sup> ) بمنزلة  
سبحان الله في بابه ، لأنه لا يتصرف كما أن ( طر<sup>١</sup> ، وقاطبة<sup>٢</sup> )  
لايتصرفان ، وهما في موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ٠٠٠ » الكتاب  
١٨٨/١ ، قال الرماني : « طرا وقاطبة مما لايتصرف ، كما لايتصرف  
( سبحان الله ) لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، الا أن ( سبحان الله )  
مبالغة في التعظيم على أعلى مرتبة ، و ( طرا وقاطبة ) مبالغة في العموم  
الى أعلى مرتبة ، وقد بينا أنه لا يكون في الصفة المشتقة مثل هذا ، لأنها  
تجرى على الحال بحق الأصل ، وليس كذلك المصدر والاسم » شرح  
الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ .

وقال أبو سعيد : « وحمل سيبويه ( قاطبة<sup>٢</sup> وطر<sup>١</sup> ) على  
المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمال في موضع الحال ، ولم يتجاوز  
ذلك الموضع ٠٠٠ » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ .  
والنكت ٤٠٢/١ .

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك : لهُ على ألفٍ درهمٍ عُرفاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الفرق بين هذا الباب والذي قبله<sup>(٢)</sup> أن الذي يُنتصب فيه ، عليه دليل من الجملة المذكورة قوله ، والأول لا دليل فيه على المنتصب من الجملة التي قبله<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ وَرَى الْجِبَالِ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾<sup>(٤)</sup> يدل على أن ذلك صنع الله تعالى وخلقه ، فحمل ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> على (صنَعَ) لأن فيما قبله دليلاً على (صنَعَ).

---

(١) الكتاب ١٩٠/١ .

(٢) إشارة إلى الباب الذي ترجم له سيبويه بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله » . الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) يعني أن قوله : ( له على ألف درهم حقاً ) لا دليل في الجملة على نصب ( حَقّاً ) ، وهو هنا خبر على طريق الإيجاب ، فيحتمل أن يوصل مثل قولك : ( فيما أحق ، أو فيما أظن كان قوله حقاً ) ، وهو لا يؤكد نفسه ، لاحتماله غير معنى ( حَقّاً ) ، وعلى العكس قوله : ( له على ألف درهم عرفاً ) ، فالدليل في الجملة موجود ، وهذا من المصدر المؤكدة لنفسه ، لأنه مما دل عليه هذا الخبر الخاص . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٧ والنكت ٤٠٥/١ .

(٤) سورة النمل ، الآية / ٨٨ .

(٥) في الآية المذكورة أنفاً ، حمل (صُنِعَ) المصدر على الفعل (صنَعَ) .

**قال** : لأنه ليس في معنى كيف ، ولا ليم<sup>(١)</sup> ولا ( ما كان ) على معنى كيف وليم ، هو الحال والمفعول له ، وهذان ينتصهان على الجملة المتصلة بهما ، وما ذكر في هذا الباب وفي الذي قبله<sup>(٢)</sup> ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المنتصب عليه ، فالحال والمفعول له ينتصهان من جملة واحدة ، وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب ، إنما هو على فعل آخر .

**قال** : وذلك قولك : أمّا سمناً فسمين<sup>(٣)</sup> .

**قال** : وعمل فيه ما قبله وما بعده<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٩٢ ، وقد فسر السيرافي هذه العبارة بقوله .  
« ليس في معنى كيف : يعنى ليس بحال ، ولا لم : يعنى ليس بمفعول له ، لأن الحال جواب كيف ، والمفعول له جواب له ٠٠٠ » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٢٨ .

(٢) يعنى ماسماه سيبويه المؤكّد به العام نحو ( هذا زيد حقاً ) ما أوكّد به نفسه نحو ( له على ألف درهم عرفاً ) ، فهذا كله ينتصب على إضمار الفعل .

(٣) الكتاب ١/١٩٣ ، وقد ضرب سيبويه هذا المثال للباب الذي ترجم له بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » .

(٤) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : « معنى ( ما قبله ) : ما تتضمنه الجملة التي تدل عليها ( أمّا ) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد سمناً فهو سمين ، لأن هذا الكلام إنما جرى على إنسان مذكور ، وحذف ذكره استغناءً وأما ( ما بعده ) : فيعنى به ( سمين ) أنه قد عمل في ( سمناً ) ونصبه » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ ، وانظر النص في النكت ١/٤٠٩ .



قال أبو علي : فَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ، يريدُ بما قبله ، مَا فِي ( أَمَّا ) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شيء سَمِنًا .

وأما بَعْدَهُ فَسَمِينٌ ، كأنه قال : مهما يكن من شيء فهو سَمِينٌ سَمِنًا . وكان أبو العباس لا يجيز أن ينتصب سَمِنًا بِسَمِينٍ وهو قبله لأن ( فَعَمِلَ ) خبر معقدٌ ، وإذا تقدّم عليه كان أبعَد من أن يعمل فيه<sup>(١)</sup> .

**قال :** ومن ذلك : أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : أَمَّا عِلْمًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَا بَعْدَهُ ، لأن ما بعد ( لا ) لا يعمل فيما قبلها<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وكان [ إضمار ] هذا عندهم أحسن من [ أن ] يُدْخِلُوا فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ<sup>(٤)</sup> . قلت : أى من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال .  
**قال :** ولا يسكون في الصفة ، الألف واللام لأنه ليس بمصدر<sup>(٥)</sup> .  
قد أجاره أبو العباس<sup>(٦)</sup> على أن يكون الاسم الثانی الظاهر في موضع

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ والنكت ٤١١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ - ٢٧/٣ ، وانظر شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٣١ .

(٤) الكتاب ١٩٣/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه في كلا الموضعين

وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الكتاب ١٩٤/١ .

(٦) في قوله : ( أما صديقا مصافيا فليس زيد بصديق ) ، يقول

أبو العباس المبرد : « الذي يعمل في ( صَدْرِيْقًا "مَصَافِيًا" ) هو ما يقدر

←

( ٦٤ - التعليقة )

المُضمر ، كقواك : أَمَّا الصَّدِيقُ المَصَافِي فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ ، وَكَانَ مُجْرِي  
الكلام فليس هو ، ولكن هذا مثل قوله :

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ<sup>(١)</sup> .

أى يسبقه فى وضع الظاهر موضع المضمّر .

قال : وإنما المصدر تابع له<sup>(٢)</sup> .

←

مما تدل عليه ( أمّا ) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد صديقاً مصافياً  
فليس بصديق مصاف ، ولا يعمل فيه عنده بصديق ، لأن ما بعد الياء  
عنده لا يعمل فيما قبلها ٠٠٠ فإذا قلت : أما الصديق المصافى فليس  
بصديق مصاف لم يكن فيه إلا الرفع ، لأنه لا يكون حالا وهو بالالف  
واللام ، فوجب رفعه بالابتداء « شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٣٠ - ٣١  
(١) هذا صدر بيت من الخفيف ، أنشده سيبويه فى غير هذا

الباب منسوباً لسوادة بن عدى ، وعجزه :

نغض الموت ذا الغنى والنقيرا

وفيه شاهد على إعادة الظاهر مكان المضمّر وهو قبيح ، لأن التكرير  
وقع فيه جملة واحدة - انظر الكتاب ١/٣٠ وانظر شرح أبيات سيبويه  
١/٨٧ ( الريح ) حيث روى البيت الذى بعده ، وما قيل عن نسبته .  
ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ١/٢٨٨ الى عدى بن زيد . انظر أيضا  
ما يحتمل الشعر من الضرورة /٢٣٣ ، ديوان الحماسة ١/٣٦ ، ١١٨  
وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٢٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس  
/٦٧ ، النكت ١/١٩٨ ، هذى اللبيب /٦٥٠ ، البيان فى غريب اعراب  
القرآن ١/٦٣ ، الخزانة ١/١٨٣ ، ٢/٥٣٤ ، ٤/٥٥٢ ، والبيت فى  
ديوان عدى بن زيد /٦٥ .

(٢) هذا بعض عبارة سيبويه وهى قوله : « ولا يكون فى الصفة

الألف واللام ، لأنه ليس بمصدر ، فيكون جواباً لقوله ( له ) ، وإنما  
المصدر تابع له ، ووضع فى موضعه حالا » ، الكتاب ١/١٩٤ .

قال أبو علي : / يُحتمل أن يسكون تابعا للصفة في أن وقعَ حالا ٢٩/أ  
كما وقعت ، ويُعمل أن تسكون (أهـ) ، أي يتبع قول الفاعل : لِمَ فَعَلْتَ؟  
فَيُنصَبُ على أنه مفعول له .

**قال** : وسماهم يقولون : العَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيْزًا بِدَرَمٍ  
فَعْمَلُوهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : قَبِيْحٌ أَنْ يَجْعَلَ قَفِيْزًا حَالًا مِنْ بَرٍّ ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ  
النَّكَرَةِ قَبِيْحٌ ، وَقَبِيْحٌ أَنْ يَجْعَلَ صِفَةً لَهُ ، لِأَنَّ الْقَفِيْزَ لَيْسَ بِوَصْفٍ ، فَلِذَلِكَ  
جُعِلَ حَالًا مِنَ الْهَاءِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالًا مَا لَا يَكُونُ صِفَةً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو بكر : الصفة لا تسكون إلا فعلا أو ما اشتق منه ،  
ويسكون الحال فعلا ويسكون اسما لأنه زيادة في الإخبار ، فالصفة تسكون  
حالا ، وليس كل حال تسكون صفة .

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ .

(٢) فصل السيرافي السبب في نصبهم ( قَفِيْزًا ) حالا من الهاء  
في ( بِهِ ) ، وهي معرفة ، وقال : « وانما حسن أن يكون حالا ، ولم  
يحسن أن يكون صفة ، لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالا ، كقولهم :  
هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك جديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ،  
فتقول : مررت بخاتم حديد ، ولا مررت بمال درهم » ، شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ ، ق ٣٦ ، والنكت ١/٤١٦ - ٤١٧ ، قال أبو الحسن  
الرماني : « النصب في هذا حسن ، لأنه حال من معرفة ، فأما الجبر  
فقبيح ، لأنه اسم جنس لا يتبع على جهة الصفة ٠٠٠ لأن الحال أوسع من  
الصفة ٠٠٠ » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٩ .

هَذَا بَابٌ مَا تُنْصَبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَمَّا حَالٌ وَقَعَ [ فِيهَا الْأَمْرُ ]

وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ (١)

قال أبو علي : الذي يوفقُ بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشبهه من الأسماء بالمصادر ، أن الاسم المشبّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة ، وهذه الصفة معرفة أيضاً بالألف واللام فقد جمعها التعريف (٢) .

قال أبو إسحاق (٣) عن أبي العباس (٤) : إذا قلت دخلوا الأول فالأول فهو غير شاذٍ ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهودٍ وإنما هو تعريف للجنس ، فهو أقرب إلى التذكير (٥) .

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ ، وما بين المعقوفتين سقط من الكتاب ، وأثبتته السيرافي . انظر شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٦ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٧١ .

(٣) هو الزجاج تلميذ أبي العباس المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) يعني المبرد ، أستاذ الزجاج .

(٥) انظر المقتضب ٣/٢٧١ - ٢٧٢ .

**قال** : فإن قلت : ادخلوا وأمرت ، فالنصب الوجه ولا يتكون  
بدلاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لم يجز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يجز  
أن يرتفع به الاسم الظاهر ، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن  
يحمل على معنى ليدخل الأول فالأول<sup>(٢)</sup> .

**قال** : ولا يجوز في غير الأول هذا<sup>(٣)</sup> .

أي : إدخال الألف واللام في شيء من الصفات ، ونصبه على الحال  
في غير الأول<sup>(٤)</sup> .

**قال** : وذلك قوالتك : هذا بُشراً أطوب منه تمرأ<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : كأن هذا الباب مركب من البابين اللذين قبله .

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ .

(٢) عقد الفارسي لهذه القضية مسألة مستقلة في كتابه المسائل  
المنشورة ٣٨/٣٩ - ٣٩ ، وخصها بفضل شرح وإيضاح .

(٣) الكتاب ١/١٩٩ .

(٤) انظر تفصيل هذه الباب في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢  
٣٦ - ٣٧ . وشرح الرماني للكتاب أيضا ، ج ٢ ق ٣١ - التكت ١/٤١٨ .  
(٥) الكتاب ١/١٩٩ ، وفي التعليقة ( بُسْر ) بالضم وهو خطأ ،  
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ ، وفسر أبو سعيد هذه  
العبارة بقوله : « هذا الباب إنما يأتي في تفضيل شيء في زمن من أزمائه  
على نفسه في سائر الأزمان ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضّل فيه  
ماضياً ، ويجوز أن يكون متقبلاً ، ولا بد من اشتراط ما يفضّل على المقى منه  
سبباً »

قال أبو علي : إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماضٍ ، لم يمنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال ، كقولك : ضَرَبَ زَيْدًا قائمًا ، ويضرب قائمًا ، وسَهَّضَرِبُ قائمًا ، فكذلك : هذا بُسْرًا ورُحْبًا ، ينتصبان على إضمار هذا إذا وَقَعَ أو إذا وَقَعُ ، فليس الحال هي المضمرة إنما العامل فيها مضمرة .

قال سيبويه : هذا كله ينتصب ( الفاروف ) على ما هو فيه ودلي ما هو غير ما هو فيه .

←

والاستقبال نحو ما يقصد من ذلك ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت ( اذْ وَآلٌ ) ، وان كان مستقبلا أضمرت ( اذا ) ، فاذا قلت ( عندنا بسرا أطيب منه تمرا ) وكانت الإشارة اليه في حال ما هو تمر ، فالنفضيل وقع فيما مضى ، والتقدير : هذا اذ كان بسرا أطيب منه اذ صار تمرا ، فهنا مبتدأ ، وخبره ( أطيب منه ) ، وبسرا وتمرا جميعا حالان من الشار البه في زمانين ، والعامل في الحال ( كان ) ، وفي ( كان ) ضمير من المبتدأ . وانظر أيضا شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ وانظر النكت ٤١٩/١ .

(١) الكتاب ٢٠٢/١ وفي هذه العبارة اضطراب سببه تداخل كلام سيبويه بتفسير أبي علي ، وصحة العبارة كما جاءت في الكتاب . « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » وبمثل هذا جاء النص عند السيرافي في شرحه للكتاب ، ج ٢ ق ٤٠ .

وسيبويه يرمي الى أن ما ينصب على الظرفية ليس كله داخلا فيها ، ففي بيت الأعشى الذي ساقه سيبويه :

أى : معنى الاستقرار / وما هو غيره : أى النَّاصِبُ لهذه الظروف ٢٩/ب  
المُضْمَر ، وهو غيرها •

**قال :** ومثل ذلك : أَنْتَ كَهَيْدِ اللَّهِ (١) .

أى : أى جملته ظرفاً ، لأن هذه السكلمة قد تدخلُ عليها كاف  
أخرى (٢) .

**قال :** يدلُّك على أن سواك وكزيدٍ بمنزلة الظُّروف أنك تقول :  
مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ (٣) .

قال أبو على : يَدُلُّ قولك : مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ على أن  
سواك ظرف ، لأن الأسماء الموصولة يوصل بها الجملُ ، فإذا وصل بها  
الظرف فعلى أن الظرف مُتعلِّقٌ بجملة من فَعَلٍ وفاعِلٍ محذوفة ، كأنك  
قلت : مررت بمن استقرَّ سواك ، فالضمير يرجع إلى الموصول من استقرَّ ،

←

- نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبى فطيمة لاميل ولاعزل  
نصب ( جنبى فطيمة ) على الظرفية ، ( فطَيْمَة ) هذه امرأة  
لامكان • انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١٠٣/١ ( الريح ) ،  
وانظر هامش الكتاب ٢٠٢/١ ، وفرحة الأديب / ٤١ - ٤٢ •  
(١) الكتاب ٢٠٣/١ •  
(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٤٢ •  
(٣) الكتاب ٢٠٣/١ •

إلا أنه لما حذف فام الظرف مقامه ، وعلى ذلك قولك : الذي كزَيْدٍ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الأماكنُ المختصة<sup>(٢)</sup> تُشبهُ زَيْدًا وَعَمْرًا في أن لكلَّ ضَرْبٍ منها جُشْتًا متميزًا بعضها من بعض ، ومختصة ، فكما أن الفعل غيرُ الممتدَّى لا يمتدَّى إلى زيدٍ وعمرو ، كذلك إلى هذا النحو مِن الأماكن .

**قال :** واعلم أن ظروف الدُّرِّ أشدُّ تمكُّنًا في الأسماء<sup>(٣)</sup>.

(١) شبه سيبويه قولنا ( مررت بمن سواءك ) بقولنا ( الذي كزَيْدٍ ) وأن ( سواءً ) غير متمكن تشبيهه بالكاف التي هي حرف توضع موضع ( مثل ) في حال التشبيه ، فتكون اسما ، « ثم بين أن ( سواءً ) والكاف جميعا بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك ، ونزلت على من سواءك ، ومررت بالذي كزَيْدٍ ، فصار ذلك كقولك : بمن عندك ، وبالذي عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلت مررت بمن فاضل ، وبالذي صالح كان قبيحا ، لأن فاضلا وصالحا اسمان متمكان ، ولا يحسن أن تقول : بمن هو فاضل ، والذي هو صالح ، ولا يحسن أيضا أن تقول : بمن مثل زيد ، ومن غير زيد ، وبالذي مثل زيد ، ولا بالذي غير زيد ، لأنها أسماء متمكنة ، غير ظروف ، فلا بد من ذكر العائد الذي يعود إلى ( الذي ، أو من ) » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ص ٤٢ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ .

(٢) يشير أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه لما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . انظر الكتاب ١/٢٠٥ ،  
(٣) الكتاب ١/٢٠٨ .



قال أبو العباس : ليست<sup>(١)</sup> ظروف الزمان أشدَّ تمسكاً في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن الظرفَ ظرفان ؛ ظرفٌ مكاني وظرفٌ زمنيٌّ ، فالفعل يدل بصيغته على الظرفِ الزماني<sup>(٣)</sup> فهذا الظرف أقمدُ في الظرفية من الضرب الآخر ، وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيمويه في أول الكتاب ، ولكنه سما في هذا الموضع<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وإذا قلت : رَبُّ رَجُلٍ يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجلِ بِرُبِّ<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : ( يَقُولُ ) ها هنا في موضع بَرِّ لآله صفة رَجُلٍ ، والصفة تجرى على الموصوفِ مِنْ غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، والمضاف إلى رجلٍ بِرُبِّ فعل محذوف ( رأيتُ ) وما أشبهه ، جواباً لمن يقول : مارأيت رَجُلًا يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر .

**قال :** مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَاشِيَةً وَرَجُلٍ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في المخطوطة ( ليس ) .

(٢) الظروف المكانية أقرب إلى الأسماء المتكئة من الظروف الزمانية .

(٣) لأن الفعل يتضمن الحدث والزمان معا .

(٤) انظر الكتاب ١/١٦ .

(٥) الكتاب ١/٢٠٩ ، وانظر شرح التنوير في للكتاب ج ٢ ق ٤٨ .

(٦) الكتاب ١/٢١٠ .

قال أبو علي : ( مَا ) في قوله : ماشئتَ من رجلٍ ، بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يكون بمعنى ( الذي ) لأنه صفة لنكرة ، وقد وقعت المصادرُ مضافةً لصفاتٍ للنكرة في هذا البابِ ( بمنجردٍ قيدِ الأوابد )<sup>(١)</sup>.

قلت : إنما وصف هذه النكراتِ بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونية الانفصالِ ، فعنى ( قيدِ الأوابدِ ) مُقيدِ الأوابدِ .

**قال :** وإن شئتَ أجرَيْتهُ مجرَى المِدةِ<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا بعض بيت لامرئ القيس ( من الطويل ) في وصف فرسه :  
بمنجرد قيد الأوابد لاجه طراد الهوادي كل شأو مغرب  
انظر ديوانه / ٤٦ ، وقد ساقه سيبويه شاهدا على أن ( قيدِ الأوابدِ ) أجرى على ( مُنْجَرِدٍ ) نعنا له ، وإن كان مضافا إلى معرف بالالف واللام لأنه في معنى الفعل ، فكأنه قال : ( بمنجرد يقيد الأوابد ) . انظر الكتاب وهامشه / ٢١١/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٤٩ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٤٩ ، النكت / ١/ ٤٣٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٩ .  
وأبو علي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٧٥ - ٢٧٦ يقرر أن المصادر نوصفُ بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما يقدر فيها من الانفصال ، فتقدير ( قيد الأوابد ) : قيد الأوابد ، أو مقيد الأوابد .

(٢) في الكتاب / ٢١٤/١ - ٢١٥ قوله : « مرتت بثلاثة نفر رجلين مساحن ورجل كافر ، جمعت الاسم ، وفصلت العدة ، ثم نعته وفسرته ، وإن شئتَ أجرَيْته مجرَى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي الهدل فتجره »  
انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٣ .

قال أبو علي : أى وضعت ( رَجُلًا ) موضع المِئْدَةِ المجموعه  
أعنى قوله : بِرَجُلَيْنِ<sup>(١)</sup> ، فيكون تقدير الكلام : مررتَ بِرَجُلٍ  
مُسْلِمٍ ورجلٍ / كافرٍ .

**قال :** وتقول : مَرَرْتُ بِأَرْبَعَةٍ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يجوز الجرُّ في موضع ( صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ ) على  
الصفة ، لأن الصفة حكما أن يكون للموصوف ، وليس إتيانُ  
أربعةٍ .

قال أبو بكر : دخلتِ ( الوَاوُ ) على ( كَلِمَةٍ ) وهما جميعاً قد  
يستعملان حرف عطفٍ ، لأن الواو لازمٌ للعطف لا يزول ، و ( كَلِمَةٍ )  
يُشَدَّدُ فيعمل ويخرج عن حَدِّ العَطْفِ<sup>(٣)</sup> .

(١) أصل العدد عند سيبويه في هذه العبارة ( ثلاثة رجال ) ،  
ثم لما فصل العدد قال : « ٠٠٠ رجلين مسلمين ، ورجل كافر » ، فكانما  
تقدير الأمر عند الفارسي سواء قوله ( ثلاثة رجال ) أو ( رجلين ) .

(٢) الكتاب ١/٢١٦ ، وعلل سيبويه وجه الرفع في الصريح  
والجريح أن « الصريح والجريح غير الأربعة » ، فصار على قولك : منهم  
صريح وجريح » ، قال أبو سعيد : « لأن عدة النعت أقل من عدة  
المنعوت » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٥٤ .

(٣) الواو من حروف العطف ، وتستعمل ( لكن ) للعطف أيضا ،  
وتدخل الواو على ( لكن ) عند العطف ، فتقول : ( ما مررت برجل  
صالح ولكن طمأحت ) ، والواو في العطف أمكن من ( لكن ) ، وليست

**قال :** **تَنفَى** هَذَا مَا مَرَرْتُ **بِزَيْدٍ** ، وَمَا مَرَرْتُ **بِعَمْرٍو** <sup>(١)</sup> .  
قال أبو عثمان <sup>(٢)</sup> : **أَخْطَأَ عِنْدِي** ، وَنَفِيهِ عَنِ اللَّفْظِ : مَا مَرَرْتُ  
بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو .

←

لازمة للعطف لا تزول عنه - كما يقول الفسارسي - فهي حرف يتعدى  
العطف الى القسم ، والنجر ، والحال وغير ذلك ، كما أن ( **لَكِنَّ** ) اذا  
شدت تخرج الى النصب .

قال ابو سعيد : « **وَأَمَّا ( لَكِنَّ )** ، فاذا أتت بعد منفى جار أن  
يكون ما بعدها عطفًا ، كقولك : ما زرت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزید  
لكن عمرو ، وما خرج زيد لكن عمرو ، وليس يكون لها عطف الا على هذا  
( فهي ) توجب لما بعدها ما نفى عما قبلها ، كما أن ( **لَا** ) تنفي ما بعدها  
ما أوجب ما قبلها ، فهي نقيضة ( **لَا** ) « شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٥  
(١) الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) هو أبو عثمان المازني ، وقد مررت ترجمته ، ويرى أن نفى  
المرور بهما كان يقع بقوله : ( ما مررت بزید وعمرو ) ، أما قوله :  
( ما مررت بزید ، وما مررت بعمر ) فهو الذي بسميه سيبويه  
( **مُرُورَيْنِ** ) الكتاب ٢١٨/١ ، ولما كانت الواو تشارك بين المتعاطفين  
في الاعراب ، فانها تشارك بينهما في المعنى ، حتى يكون الثاني داخلا  
فيما دخل فيه الأول من المعنى الذي ذكر للأول في الجمع والتفريق ،  
فالجمع أن تقول : ( مررت بزید وعمرو ) اذا كان مرور واحد وقس  
بهما ، والتفريق أن تقول : ( مررت بزید وعمرو ) وقد مررت بأحدهما  
في وقت وانقطع مرورك ثم مررت بالآخر بعد حين . انظر شرح السيرافي  
الكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٦ .

وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على انْفِطِرِ الإيجاب ، فكما أنه لم يذكر في الإيجابِ المرور مرتين ، وفهم عنه ما أراد .نهما فكذلك حالُ النَّفَى (١) .

**قال :** ( لَكِنْ ) معناها الإضرابُ ، ويعطف بها فإذا ذكرتِ الوار قبلها كانت العاطفة الواو ، وبقي في ( لَكِنْ ) معنى الإضرابِ .وزال عنها معنى العطفِ مع الواو (٢) .

**قال :** وإذا كان قبل ذلك منعوت ، أى : مذكور فأضمرتهُ ، أو اسم أضمرتهُ ، أو أظهرته فهو أَوْسَى ، أى الرفع (٣) .

---

(١) هذه إحدى المسائل التي غلط المبرد فيها سيبويه ، مستدلا برأى المازنى ، ورجع ابن ولاد رأى سيبويه . انظر الانتصار ، ق ١٠٩ - ١١٠ ، ولم يقفْ عند هذه المسألة طويلا فى المقتضب ١٥١/٤ .

(٢) « لكن وبل » حرفا عطفًا عند سيبويه والنحويين ، كما أنهما يفيدان الاضراب انظر الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٨ ، الا أنهما لا يكونان فى أول الكلام انظر المصدر نفسه ٢١٧/١ ، قال أبو سعيد : « ( بل ولكن ) إذا كان قبلهما يجحد فهما فى المعنى سواء ، كقولك : مامرت بزيد بل عمرو ، وما ممرت بزيد لكن عمرو ٠٠٠ » شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٥٩ . وقال سيبويه : « والمعرفة والنكرة فى ( لكن ، وبل ، ولا بل ) سواء » الكتاب ٢١٩/١ .

(٣) مزج الفارسى تعليقاته بكلام سيبويه ، ونحريه عبارة سيبويه كالتالى : « وقد يكون فيه الرفع ( فى مثل قولك : مامرت برجل ولكن حمار ) على أن يذكر الرجل ، فيقال من أمره ومن أمره ، فتقول أنت :

←

قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : أى إذا كان الاسمُ منْعوتًا كقولك :  
مَاهَرَزْتُ بِبَعْلٍ فَارِهِ ، لأنَّ البَعْلَ مضمرٌ في الفَارِهِ ، فإذا كان كذا  
فهو أحسنُ .

وأما قوله<sup>(٢)</sup> : أو اسمًا أضمرتهُ فهو كقولك : مَاهَرَزْتُ بِهِ بَعْلًا ،  
يريد بالاسم الهاء الذى فى ( بهِ ) .

←

قد مررت به ، فما مررت برجل بل حمار ، ولكن حمار ، أى بل هو حمار  
ولكن هو حمار ٠٠٠ كأنه قال : ولكن الذى مررت به حمار وإذا كان  
فبل ذلك منعوت فأضمرته أو اسم أضمرته أو أظهرته فهو أقوى «  
الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٥٧ . وفى  
المخطوطة نصب ( منعوتًا ، مذكورا ، اسما ) .

(١) هو الزجاج ، وقد مررت ترجمته .

(٢) الضمير يعود الى سيبويه والقول فى الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٩ .

هذا بابٌ مجرى نعتِ المعرفة عليهم<sup>(١)</sup>

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup> : شرط هذا الباب أن يسكون الأعمُّ صفةً للأخصُّ ، وإنما صار الأعمُّ صفةً للأخصُّ لأنه إذا مجعاً تركب منهما ما هو أخصُّ من كل واحد منهما على الأفراد ،<sup>(٣)</sup> كقولك : زيدٌ الطويلُ ، فإنه أخصُّ من كلِّ واحدٍ من الصفة والموصوف .

قال أبو علي : وإنما لا تقول ( مَرَرْتُ ) بهذين الطويلِ والتصير<sup>(٤)</sup> لأن ( هذا ) مع ما يوصف به بمنزلة اسم واحد ، فمنزلة صفة منه منزلة حرف من حروفه ، فكما لا يجوز أن تُثنى الاسم وتجمعه قبل تمامه ، كذلك لا يجوز أن تُثنى ( هذا ) قبل أن تُتمه بضم الصفة إليه<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١/٢١٩ ، وانظر الانتصار ق ١١٣ .

(٢) لعله أبو بكر بن السراج ، وإن كان السيرافي قد أحال إلى أبي بكر مبرمان رأياً في هذا الباب ، لكن الغالب عند السيرافي والفارسي إضافة ( مبرمان ) إلى ( أبي بكر ) إن كان الرأي لمبرمان ، أما إن كان لابن السراج ، فانهما يكتفيان بذكر كلمة ( أبي بكر ) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) جاء بعد هذا قوله : « كقولك : زيد الطويل ، فإنه أخص من كل واحد من كل على الأفراد » وهو تكرار ، ويبدو أنه سبق نظر من الناسخ حيث كرر الكلام ، ومزج بين العبارات الواردة في السطور الثلاثة الأخيرة .

(٤) العبارة في الكتاب ١/٢٢١ ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٥) في المخطوطة تكرار لقوله : « ولا يجوز أن تُثنى ( هذا ) قبل

أن تتمه بضم الصفة إليه » ولعله سبق نظر من الناسخ .

ولا يجوز أن تقول : مَرَرْتُ بهذا ذِي التَّعَالِي (١) ، لأن الاسم المضاف لا يسكون مع اسم آخر بمنزلة اسم واحد .

قال أبو علي : الذي سُمِّيَ سيبويه في باب تجرى النعت على المنعوت تفسيراً للنعت ، هو الذي يُنتصب هنا على الحال ، والمثال في ذلك قولك :  
٣٠/ب مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، فنقول : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ /  
صالحاً وطالحاً ، ومررت بأخويك رجلاً صالحاً ورجلاً طالحاً ، فذكرت  
ها هنا رجلاً ، وَصَلَّةً إِلَى الْحَالِ ، كما كان في التمسكة وَصَلَّةً إِلَى الصِّفَةِ ،  
وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيراً للنعت ، وتوكيداً له وظهر  
قولك : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ رَجُلًا صَالِحًا وَرَجُلًا طَالِحًا (٢) .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٢١ ، قال أبو سعيد : « لا تقول : « مررت  
بهذين الطويل والقصير » ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة  
( هذا الرجل ) بمعنى : لا يجوز ( مررت بهذين الطويل والقصير ) وتجعل  
الطويل والقصير نعتاً لهذين ، وهذا معنى قوله : تجعله من الاسم الأول وإنما  
لم يجز ذلك ، لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لأن قوله  
( والقصير ) نميل لإشارة لفصل ( الطويل ) بينه وبين الإشارة » .  
شرح السيرة في للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ . وقال أبو الحسن الرماني :  
« وتقول : ( مررتُ بالزَّيْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ) على الصِّفَةِ ،  
ولا يجوز ( مررتُ بهذين الطويل والقصير ) على الصِّفَةِ ، لأن اتصال صفة  
المبهم به أشد من اتصال صفة العلم به ٠٠٠ ، انظر شرح الرماني للكتاب  
ج ٢ ، ق ٦٠ .

(٢) قال الرماني : « تقول : ( مررتُ بأخويك مُسْلِمًا وَكَافِرًا )



**قوله : تَرَى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيْمَةٌ (١).**

إذا جملت ( قَنَاةٌ قَوِيْمَةٌ ) حالا ، فهولك ( قَنَاةٌ ) وصلةٌ إلى ذكر

الحال .

←

على الحال ، ويجوز ( تمررتُ بأخويكَ مسلِّمٍ وكافرٍ ) على البدل ،  
ويجوز الرفع على الابتداء بتقدير ( أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، وإنما  
جاز بدل النكرة من المعرفة لأن الثاني يقدر في موضع الأول ) شرح  
الروماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٦٢ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة وهو بنتمامه :

تري خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيْمَةٌ      وَنِصْفُ نَقَاةٍ يَرْتَجُ أَوْ يَثْمُرُ  
وقد استشهد به سيبويه على رفع ( نِصْفُ ) على الابتداء ، ولو  
نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ،  
نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ،  
والبيت في ديوان ذي الرمة / ٦٢٣ ، وفيه ( خَلْقَهَا ) بالفاء ، وأشار  
المحقق إلى رواية سيبويه بالقاف ، والمعنى يؤيد ما جاء عند سيبويه ، كما  
أن رواية الديوان بنصب ( نِصْفًا ) ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله :  
« وبعضهم ينصبه على البدل ، وإن شئت كان بمنزلة ( رَأَيْتُهُ قَائِمًا )  
كأنه صار خبراً على حد من جعله صفةً للنكرة ، الكتاب ٢٢٣/١ ، انظر  
شرح الروماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ،  
ق ٦٢ - ٦٣ ، والنكت ٤٤٥/١ ، وروى ابن السيرافي البيت بنصب  
( نِصْفًا ) على البدلية ، وجعل القناة وصفاً للمنصوب وأشار إلى روايه  
الرفع ، انظر شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ ( الريح ) ، وخطأ المبرد نصب  
( نِصْفًا ) على الحال ، مقررًا أن ( نِصْفًا ) لا ينبغي أن يكون هنا إلا  
معرفة ، لأن معناه الاضافة ٠٠٠ انظر الانتصار ، ق ١١٤ ، قال البغدادي  
« والحجة لسيبويه أنه نكرة ٠٠٠ » انظر الخزانة ٤٨٠/٢ .

( ١٥ - التعليقة )

وأُنشد للفرزدق<sup>(١)</sup>:

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شِرِيدُهُمْ  
طَلِيقٌ وَمَسْكُوفٌ الْيَدَيْنِ وَمُرْهَفٌ

قال أبو علي : قوله : طَلِيقٌ وَمَسْكُوفٌ الْيَدَيْنِ ، طَلِيقٌ مع المبتدأ المضمحل قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح ، والظرف على هذا التقدير مُدْفَى ، أعنى قوله : في حيث التقينا ، وكذلك قوله<sup>(٢)</sup> :

\* وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا \*

لو لم ينصب ( شامِتًا ومزرياً وزارياً ) لصارت الجملة التي كانت

---

(١) البيت من الطويل ، وأنشده سيبويه برفع ( طَلِيقٌ ) وما بعده على القطع ، والابتداء على معنى ( مِنْهُمْ طَلِيقٌ وَمَنْهُمْ مَسْكُوفٌ الْيَدَيْنِ ) انظر الكتاب وهامشه ٢٢٢/١ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١١١ ، الخزانة ٣٦/٥ ( هارون ) والبيت في ديوان الفرزدق ٢٩/٢ .

(٢) اشارة الى بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا  
وَأَخْرَجَ مَزْرِيًا عَلَيْهِ وَزَارِيًا  
حيث نصب ( شَامِتًا ) خبراً لكان ، ولو قطع ورفع على الابتداء لجار وكان حسناً ، انظر الكتاب وهامشه ٢٢٢/١ ، والبيت في ديوانه ١٧٧ ، وانظره أيضا في كتاب النابغة الجعدي - حياته وشعره / ١٥٩ ، انظر أيضا شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، النكت ٤٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢ ، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١/٢ ( الريح ) : ( وآخر مزرياً وآخر زارياً ) ، ومثل ذلك عند الشننجرى في هامش الكتاب ٢٢٢/١ ، وانظر البيت في الخزانة ٢٩٨/٢ .

(يسكونُ بعضهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تكون) معطوفاً عليها  
في موضع نصب .

أبو علي : إنما وصِف العلمُ الخاصُّ بالمُبهمَة ، والصفات إنما  
تكون حُلَى ، وليست المبهمة بظاهرةٍ في لفظها الحَلَمِيَّة ، لسكنها تتضمن  
معنى الشبيهة والإشارة ، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك : هذا  
زَيْدٌ راكِبًا ، فمن حيث انتصب الحال بعدها المعنى الذي تتضمنه وجاز  
أن يُعْت بها (١) .

وقوله : معطوفةٌ (٢) ، يريد بها معنى الإنباع ، وعلى هذا سُمِّي الاسم  
الذي يبرِّئ به كما يبرِّئ بالصفة عطف البيان .

قال : كقولك : لَمْ يَبْقَ منهم مُخْبِرٌ ، وقد بقي منهم (٣) .

(١) يقرر سيبويه أن الصفة تكون تحلية نحو ( الطَّوِيل ) ، وتكون  
قرابة نحو ( أخيك ، أو صديفك ) ، كما تكون اسما مبهما ، وأن العلم  
الخاص نحو ( زيد ) لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم .  
انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .  
(٢) إشارة الى قول سيبويه : « واعلم أن المضمَر لا يكون معطوفا .  
من قبَل أنك إنما تضمَر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ، ولكن  
لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكده ، وليست صفة ، لأن الصفة تحلية  
نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو  
الأسماء المهمة ولكنها معطوفة على الاسم تجرى مجراه ، فلذلك قال  
الحويون صفة ، وذلك قولك : ( مَرَرْتُ بِهِمْ كَلِّهِمْ ) » الكتاب ١/ ٢٢٣  
فمعطوفة هنا تعنى عطف البيان لا النسق ، وانظر شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ / ق ٦٣ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ٦٣ ، قال الرماني : « اذا قلت : ( مَرَرْتُ بِهِمْ كَلِّهِمْ ) جاز على  
وجهين : أحدهما : العموم ، والآخر : الخصوص على المبالغة التي لا تعد  
فيها من بقى منهم لم تمر به ، ولكن لا يجوز هذا الا بدليل يصحب الكلام  
لأنه خلاف الأصل والحقيقة » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ .

قال أبو إسحاق : قوله : وقد بقي منهم ، وإنما يريد تسكثير ذلك ، كقولك : رأيتُ بني تميم اليوم كلهم ، وإنما رأيت بعضهم ، وقد بقي منهم قومٌ لم ترهم ولسكتك تسكثير .  
**قال** : وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف ، لأن المبهم أقربُ به شيئاً أو تبعاً ، وتشير إليه (١) .

قال أبو علي : معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف ، أى ليس يجوز في صفة المبهم إذا ناديته إلا الرفع ، كما أنه ليس يجوز في صفة المضاف إلا النصب ، فلما لزم صفة المبهم إعراب واحد كما لزم صفة المضاف إعراب واحد وخالف كل واحدٍ منهما صفة المنادى للفرد ، غير المبهم ، إذ كانت تُرفع وتنصب ، اتفقا من هذا الوجه .

أ/٣١ . **قال** : ولم يُريد أن يُبين بقوله : ( كلُّ الرجلِ ) / ما قبله كما يُبين ( زيداً ) إذا خاف أن يلتبس (٢) .

قال أبو بكر : يُريد لا يُبين بقولك ( كلُّ الرجلِ ) ما قبله كما يُبين ( بالطويل ) ، وما أشبهه ، لأن قولك : ( كلُّ الرجلِ ) ، ليس بصفة مُخلصة مميزة ، وإنما هو تثناء ، وكذلك صفات الله عز وجل .

(١) الكتاب ١/٢٢٣ .

(٢) خلط الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، فقوله ( كلُّ الرجلِ ) يعنى المثال الذى أورده سيبويه وهو قوله : ( عبد الله كلُّ الرجلِ ) ، وقوله : كما يُبين ( زيداً ) ، يوصى الى قول سيبويه : « ولم تُرد أن تجعل ( كلُّ الرجلِ ) شيئاً تعرف به ما قبله وتعيّنه للمخاطب ، كقولك : ( هذا زيد ) ، فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت ( الطويل )

انظر الكتاب ١/٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : إنا قَبِحَ ( ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مَثَلِكَ )<sup>(١)</sup> في المدح ، من حيثُ قَبِحَ : ( مَرَزَتْ بِعبدِ الله كُلَّ الرَّجُلِ ) في المدح ، لأنَّ عبدَ الله ليسَ مما يمدح به<sup>(٢)</sup> ، كما يمدح بالرجل ، لما يَدْخُلُه من معنى السَّكَّالِ والنَّفَّاذِ فإن لم تُردِ المدح في قولك : ( ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مَثَلِكَ ) وأردت بِمَثَلِكَ المعروف بِشِبْهِهِ فقد جاز<sup>(٣)</sup> .  
**قال :** والتبعض والابتداء أقوى<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الكتاب ٢٢٤/١ حيث قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك . . . واعلم أنه لا يحسن ( ما يحسن بعبد الله مثلك . . . ) » .

(٢) يريد أن ( عبد الله ) علم ، وهو غير وصف ، وليس اسم جنس ( كالرجل ) الذي ربما وصف به لتضمنه معنى المدح والكمال ، تقول : ( هذا رجلٌ كُـلُّ الرَّجُلِ ) ونحو ذلك ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) في المخطوطة ( فقد أجاز ) بزيادة الهجزة .

(٤) في الكتاب ٢٢٦/١ : « والابتداء في التبعض أقوى » ، ومدار الحديث حول كلمة ( أخواننا ) في بيت مهمل الذي أنشده سيبويه وهو قوله :

ولقد خبطن بيوت يسكر خبطة أخواننا وهم بنو الأعمام

فقطع ( أخواننا ) مما قبلها وحملها على الابتداء .

انظر الكتاب ٢٢٥/١ وانظر تعليق الشنتمري بهامشه . قال ابن النحاس : « للعرب في هذا البيت ثلاث لغات : الرفع ، والنصب ، والجر أما الرفع فعل التفسير ، كأنه قيل له : أي بنى يشكر ؟ فقال : هم أخواننا ، وأما النصب فعل معنى ( أخواننا ) ، وأما الجر فعل البدل من يشكر » . انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٥ - ٩٦ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١/٢ .

والقارسي يرى أن رفع ( أخواننا ) في البيت على أنها خبر للمبتدأ قوى ، ومثله أيضا الجرح على أنها بدل بعض من كل

قال أبو علي : إنما صار الابتداء والتبويض في المعرفة أقوى ، لأن  
حُكْمَ المبتدأ أن يكون معرفةً .  
قال أبو بكر : مُخَالِطَةُ السَّاقِ ، وَمُخَالِطَةُ بَهْرٍ<sup>(١)</sup> على خلاف ما حكوا  
ولو كانوا كما قالوا لكانا منصوبين .

قال : فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا ، فهم ينصبون به  
دَاءَ مُخَالِطَةِ ، وهو صفة الأول ، وهم يقولون : هذا مُخَالِطٌ لَكَ ذَاهِباً<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) جمع أبو علي هنا عبارتين وردتا في بيتين رواهما سيبويه ،  
الأول من الكامل ونسبه الى ابن ميادة المرثى من غطفان وهو قوله :  
وارتشن حين أردن أن يرميننا نبلا مقسذة بغير قباح  
ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مُخَالِطِهَا السقام صحاح  
أما الثاني فهو من الطويل وهو من قول الأخطال :  
حمين العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهر  
انظر الكتاب ١/٢٢٦ ، ففي الشاهد الأول حمل الشاعر (مخالطها)  
على الأعين وهي نكرة لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة ، فجرى  
مجرى الفعل فرفع ما بعده ، وفي الشاهد الثاني حمل (مخالطه بهر)  
على قوله ( به نفس ) لما فيه من نية التنوين أيضا ، انظر نحصيل عين  
الذهب بهامش الكتاب ١/٢٢٧ ، وانظر في الشاهد الثاني شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي ١/٣٥٦ (الريح) . وانظر الشاهدين في شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس ١/١١٢ ، وبيت الأخطال في ديوانه ١/٢١٥ ،  
وانظر الشاهدين في النكت ١/٤٤٩ ، الخزانة ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ . وفي  
المخطوطة جاء في بيت الأخطال (مخالطها) وهو سهو من الناسخ إذ يظهر  
أنه ظنها كالتي في البيت السابق .
- (٢) الكتاب ١/٢٢٨ ، ويبدو أن أبا علي قد تصرف قليلا في لفظ  
سيبويه ، أو أن يكون قد اعتمد على نسخة تخالف نسخة المطبوع .

**قوله :** ينصبون هذا ، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبهه .

يقول : ليس انتصاب هذا الضرب من حيث حذف التنوين منه ،  
إنما انتصابه على الحال من النسكرة أو المعرفة ، والتقدير فيما وقع من ذلك  
منتصباً متصلاً الانفصال .

**قال :** أبو علي : وإنما ذكر سيبويه الحال من النسكرة في قولك :  
هذا غلامٌ لك ذاهباً<sup>(١)</sup> ، ليُعلم أنه إذا سُمع ( به نَسْ عَالٍ مُخَالِطُهُ )  
منصوباً ، فقد نُصِبَ على أنه حال من النسكرة ، ولم ينصب من حيث حذف  
التنوين ، وقد يجوز أن يسكون ( ذاهباً ) حالاً مما في ذلك من الضمير ،  
ولا حُجَّة فيه على هذا الوجه ، لأن الحال فيه من المعرفة ، وإنما الحُجَّة أن  
يسكون الحال من ( غلامٍ ) النسكرة ، وكذلك قولك : مررت برَجُلٍ  
قائماً ، الحُجَّة أن يكون الحال من ( رَجُلٍ ) دون التاء من ( مررتُ ) .

**قال :** وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقماً ، ويجعله على كل حال  
رَوْعاً إذا كان غير واقع<sup>(٢)</sup> .

الواقع هنا الحال ، وغير الواقع هنا الاستقبال .

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، وفيه ( يجعله نصيباً ) بدل ( يجعله

منصوباً ) .

**قال** : وإذا جعلته امماً لم يسكن فيه إلا الرفع على كل حال (١).  
أى : وإن جعل اسم الفاعل الماضى دون الحال والاستقبال .

قال أبو على : وإذا قلت : أتأنيب الحسنَةَ أخلاقَهُ (٢) فعناه :  
أتأنيب الرجل الحسنَةَ أخلاقَهُ ، فالحسنة فعل للأخلاق ، وإن كان جارياً  
ب/٣١ على الرجل ولذلك أوثقته ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه ، وإنما /  
قلت : الحسنَةُ ، لأن الصفة ليست للرجل ، وإن جرت عليه ، ولو حذف  
الهاء التي أضيفت للأخلاق إليها ، لم يجوز أن تقول : أتأنيب الرجل الحسنَةَ  
الأخلاق . لأن الحسنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه  
صفة له ، ولم يرتفع به شيء من سببه ، فتأنيب ( حسن ) خطأ إذا كان فيه  
ضمير مذكراً ، ولم يسكن الفعل للأخلاق إذا حذف الهاء الراجعة إلى  
الرجل ، لسكنك جعلت الحسنَ وصفاً للرجل ، ثم بلغت به الأخلاق ،  
ولما أن الحسن صار فيه ضمير للأول ، لم يجوز أن ترفع (٣) به الأخلاق  
كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رفعت الأخلاق بالحسن  
كما كنت ترفعه به وهو مضاف إلى الهاء لم تنخل في ذلك من أحد أمرين :

إما أن تُخلَّى الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف ، وإما أن  
ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف ، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل

(١) الكتاب ١/٢٢٨ ، ١٠٠

(٢) انظر الكتاب ١/٢٢٨ .

(٣) في المخطوطة ( يرفع ) .



فاعلان بغير حرف إثرائك وذلك غير جائز ، والأول أيضاً غير جائز ،  
أعنى إخلاء الصفة من ضمير الموصوف .

قال سيبويه : ومن جواز الرفع في هذا الباب أنى سمعت رجُلين  
من العرب عربيين يقولان : كانَ عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به رَجُلًا<sup>(١)</sup> أى :  
لم يعمل حَسْبُكَ هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفة فتقول : كانَ  
عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به فترفع ( به ) بقولك ( حَسْبُكَ ) وتعمله عمل الفعل ،  
لسكن رُفَع ( حَسْبُكَ ) بالابتداء ، و ( به ) على أنه خبره ، فَيَدْرُ<sup>(٢)</sup>  
في موضع رَفَع ، لأنه خبر مبتدأ ، ولو أُعْمِلَ ( حَسْبُكَ ) عمل الفعل لسكان  
( به ) يصير موضعه رَفَعاً ، لارتفاعه بحسبك ، مُعْمَلًا إعمال الفعل .

فإذا لم يُجْز أن يعمل ( حَسْبُكَ ) و ( كُنْ )<sup>(٣)</sup> إعمال الفعل ، وقد  
جرتا صفتين للنسكرة ، كان إعمال ( حَزَّ )<sup>(٤)</sup> وما أشبهه من أسماء الجواهر  
البعيدة الشبه من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل .  
وقولك ( حَسْبُكَ به رَجُلًا ) في الحسكاية ، جملة من مبتدأ وخبر  
في موضع نصب لوقوعه خبراً لسكان .

(١) الكتاب ٢٣٠/١ .

(٢) فى المخطوطة ( فيه ) .

(٣) إشارة الى قول سيبويه : « وتقول ( مررت برجل كل ماله

درهمان ) لا يكون فيه الا الرفع » . الكتاب ٢٣٠/١ .

(٤) فى قول سيبويه : « مررت برجل خز صفته » انظر الكتاب

٢٣٠/١ ، أو قوله فى الباب قبل هذا الباب : « مررت بسرج خز صفته »

انظر الكتاب

٢٢٨/١ .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وايسر بفاعل ولا صفة  
يُشبهه الفاعل كالحسن (١)

**قال** : أبو علي : الذي يوافق هذا الباب الباب الأول ، إنهما  
يبيدآن من أن يعمل عمل الفعل ، لهُمْدُ المناسبة بينهما وبين الفعل ،  
وبتقرآن في أن الصفات في الباب الأول موصولة بشيء ، غير مفردة  
أ/٣٢ وفي هذا الباب مفردة غير موصولة / .

**قال** : فاختر الرفع فيه لأنك لا تقول ذراع الطول منوناً ولا غير  
منون (٢) .

الفصل ليس في كتاب أبي بكر ولا معنى له ها هنا أيضاً في تبعيد  
هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل (٣) لأن وقوع الصفة خبراً لمبتدأ  
لا يبيده من أن يعمل عمل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيدٌ خيرٌ

(١) الكتاب ١/٢٣٠ . وانظر الاختلاف في الصيغة .

(٢) الكتاب ١/٢٣١ : « لأنك تقول ذراع الطول ، ولا تقول مررت  
بذراع طوله » ورواية أبي توافق رواية السيرافي ، انظر شرح الكتاب ،  
ج ٢ ق ٦٠ .

(٣) في المخطوطة بعد هذا قوله : « ألا ترى أنك تقول » ، وهو  
بلا شك سبق نظر من الناسخ ، لأن هذا العبارة مذكورة في السطر  
الذي يليه .

منك<sup>(١)</sup>، فيقع (خيرٌ ونك) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل، أخباراً، وإيسر يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإنما الذي يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تَعَرُّيه من المعاني التي بها شابهت الصفات الأفعال كالجمع بالواو، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

**قال:** ولكنهم يقولون: هو نارٌ حمرة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يبتدونها ويبنونها على المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

**قال:** وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه وهو فيه أبعده<sup>(٤)</sup>.

قال: أبو بكر: الرفعُ في الصفة إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه في الرداءة نظيرُ الجر في الاسم في الرجل إذا قلت: مررتُ

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣١ .

(٣) ساق أبو على تفسير أبي إسحاق بالمعنى، وهذه عادته حتى في أقوال سيبويه وقد روى السيرافي قول أبي إسحاق فقال: «قال أبو إسحاق الزجاج: باب الأخبار أن تكون أفعالا، لأنك إنما تخبر بحدث، وقولك: (هو نار حمرة) ليس الضمير لنار، إنما هو لرجل أو جوهر، وإنما المعنى هو مثل نار حمرة . شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٦٠ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٣١ .

بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبِيهِ ، يريد إعمالك (رجل) إعمال الفعل في القبح ،  
كَوْضَيْكَ (حَسَن) موضع الاسم ، وترك إعماله عمل الفعل (١) .

قال أبو هلى : إذا وصفت الصفة المشبهة بالفاعل ، أو المشبهة  
بالمشبهة بالفعل ، بعدت من أن تعمل عمل الفعل كما كانت تعمل عمله  
قبل أن توصف ، وإنما بعدت بوصفك إما بما من أن تعمل عمل الفعل لأن  
الأفعال لا توصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات  
فقد بعدتها من مشابهة الفعل ، وأدخلتها في حيز (الأسماء) (٢) فإذا  
قلت : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ظَرِيفٍ أَبِيهِ ، وإنما قوى الرفع لأن الصفة  
لم تنحلص للأب وحدها ، بل شملت الأب ووصفته الأولى (٣) . ألا ترى  
أنك لو طلبت رجلاً حسناً ظريفاً أبوه ، اطلبت في الرجال الحسنانِ

---

(١) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « ٠٠٠ وما يجرى مجرى  
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك فى الرفع ( مررتُ برجلٍ  
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك فى الرفع ( مررتُ برجلٍ  
رجلٌ أبوه ) ، اذا أردت معنى أنه كامل ، وفى الجر ( مررتُ برجلٍ رجلٍ  
أبوه ) كما تقول ( أسدٌ أبوه ) ويحمل ( رجل ) على معنى ( كامل ) ،  
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٠ .

(٢) فى المخطوطة « الأفعال » .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٣٦ ، قال سيبويه عن الحكم فى مثل هذا .  
« الرفع فيه الوجه والجد ، والجر فيه قبيح » .

آهائهم ، الرجل الظريف أبوه، ولم تطلبه في الرجال الظراف آهائهم دون الحسان آهائهم ، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد ،<sup>(١)</sup> فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها على اسم واحد فحكمه أن يسكون قد عُرف بالصفة التي عطف الصفة عليها بالواو .

قال أبو علي : صار حسن الوجه ، بمنزلة (حسن) في إضافة حسن إلى الوجه ، من أجل أن التنوين والانفصال فيه جائزان ، بمنزلة (حسن) غير مضاف في أن الاسم يرتفع بحسن وهو مضاف إلى (الوجه) / كما يرتفع به إذا كان منوناً غير مضاف فليس إضافة ٣٢/ (حسن الوجه) (٢) كإضافة (أبي عَشْرَةَ)<sup>(٣)</sup> لأن الانفصال يجوز في حسن الوجه كما يجوز في (مُلَازِمُ أَبِيهِ رَجُلٌ) إذا أردت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمِ أَبَاهُ رَجُلٌ) ، فالإضافة في (حسن) بمنزلة (مُلَازِم) وليست بمنزلة (أبي عَشْرَةَ)<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) يقال في مثل هذا « مررت برجل حسن وظريف أبوه » .  
انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٣/٢ .  
(٢) في مثل قوله : (مررت برجل حسن الوجه أبوه) انظر الكتاب ١/٢٣١ - ٢٣٢ .  
(٣) في مثل قوله : (مررت برجل أبي عَشْرَةَ أبوه) . انظر الكتاب ١/٢٣٢ .  
(٤) انظر الكتاب ١/٢٣٢ .

قال سيويوه : فهي هاهنا معطوفة على المضمرة ، وليست بمنزلة أبي  
[عَشْرَةَ] ، فإن حملته على قُبْحِهِ رفعت (١) .

قال : أبو علي : تقول : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ ، على أن  
(أَجْمَعُونَ) يرتفع بضمير في (عَرَبٍ) ، تقديره (هُمُ) ، وتقول :  
مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبَوْه ، فلا يحسن أن يسكون (أَبَوْه) مرتفعاً  
بأبي عشرة كتحسن ارتفاع (أَجْمَعُونَ) بضمير (عَرَبٍ) .

فإن قال : أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل ، كما أن  
أبا عشرة صفة بعيدة الشبه من الفعل ، فمن أين حسن ارتفاع المضمرة  
الحمول عليه أَجْمَعُونَ بعَرَبٍ ، ولم يحسن ارتفاع (أَبَوْه) بأبي عشرة ؟  
فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمنزلة المضمرة ، لأن الصفة لا بد من  
أن يسكون فيها هو الموصوف بمرئداً كان شبهها بالفعل أو قريباً ، لأنه  
إن لم يسكن فيها ضمير الموصوف لم يتعلق به ، ولم تسكن صفة له ،  
فالضرورة تؤدي إلى تقدير هذا المضمرة في الصفة ، وليست الضرورة  
بمؤدية إلى رفع الاسم بالصيغة غير المشبهة بالفعل ، ولا المناسبة له .

---

(١) الكتاب ٢٣٢/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وفيه أيضاً  
( فان تكلمت به على قُبْحِهِ رفعت العدم ) ، والضمير في قوله ( فهي )  
يعود على ( والعدم ) في قوله : ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاهُ وَالْعَدَمُ ) ،  
أي أنه يقبح الرفع في ( العدم ) ، لأنه معطوف على ضمير الرفع المستكن  
في ( سواء ) ولا يحسن العطف الا بإظهار الضمير . وانظر مزيد تفصيل  
وتعليل لقبح العطف هنا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧١ .

**قال** : أبو علي : لو رفعت ( أَبْقَضَ ) وما أشبهه<sup>(١)</sup> في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْرَه على إعراب رَجُلٍ ، لم يَنْخُلْ ذلك من أحدٍ أمرين :

إما كنت قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكُحْلُ منه في عينه ، فرفعتَ ( أحسنُ ) بالابتداء ، ورفعتَ ( الكُحْلُ ) بمجره ، وفصلت بالكُحْلُ الذي هو الخبر بين الصلة التي هي ( مِنْهُ ) وبين الموصول الذي هو ( أحسنُ ) وهو منهما أجنبي .

وإما كنت قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه الكُحْلُ في عينه ، والهاء في ( مِنْهُ ) ضمير ( الكُحْلُ ) كنت قد أضمرت قبله مذكور ، والإضمار قبل الذَّكْرِ في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه .

**قال** : يصيرُ خبراً لا معرفة لأنه ليس من اسمه<sup>(٢)</sup> .

**قوله** : ليس من اسمه أي ليس في التعريف مثله فلم يجز عليه في الإعراب .

---

(١) يشير الى التي في الكتاب ٢٣٢/١ وهي قوله : ( ما رأيتُ رجلاً أبغض اليه الشر منه اليه ) وقوله : ( ما رأيتُ أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينيه ) . وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٧٢ .  
(٢) تمام عبارة الكتاب ٢٣٣/١ تقول : « واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة منصوب في معرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه » .

**قال :** ومن قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ ، كما تقول :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبْوهِ فهو يذمُّني له أن يقول : بعدِ اللهُ  
أبي العشرة أبوه (١) .

قال أبو علي : الألفُ واللامُ في العشرة إذا عملت أي العشرة  
عمل الفعل ليستا بتعريف عهدٍ وتخصيصٍ ، ولكن دخولهما كدخولهما  
في : ( نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ) .

**قال :** ولو مُنات : مَرَرْتُ بِأَخِيهِ أَبُوكَ ، كان مُعَالاً / أن  
يرفع الأبُ بالأخ (٢) . أي : لأن الصفة تجرى مجرى الفعل إذا كانت  
نسكرة غير مختصة .

**قال :** وهي في مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ (٣) .

---

(١) الكتاب ١/٢٣٣ - ٢٣٤ وفيه ( فَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِ ) بدل ( كما  
تَقُولُ ) عند أبي علي ووافق السيرافي رواية الكتاب ، انظر شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٣٤ ، وهو يعني أن قوله : مررت بأبي عشرة أبوه  
يجوز على استكراه ، وأن قوله : « مررت بأخيه أبوك » محال .

وفسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : لأن مذهب الفعل الذي يعمل  
وما يجري مجراه هو شبايع غير معين ، فإذا تغير الاسم لم يجر مجراه ،  
ألا ترى أنك لا تقول ( مررت بأخيه أبوك ) ، ويجوز أن تقول ( بمواخيه  
أبوك ) في مذهب ( يواخيه ) ، والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهم بمنزلة  
قولك ( هؤلاء اخوتك ) ، وإذا لم يكونوا بأعيانهم ، فكأننا قلنا : ( مررتُ



قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : يريد بأبي عَشْرَةَ أبوه ، أي بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أبوه ، وإنما ذكر التمتع وحده اختصاراً .

**قال** : وبأبي العشرة أبوه إذا لم يسكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه<sup>(٢)</sup> .

فإن جعلت الأخ صفة للأوّل لم يتمتع كما يتمتع إذا جعلته لما هو من سبب الأوّل ، كقولك : مررت بزید أخيه أبوك<sup>(٣)</sup> . وإنما لم يتمتع إذا خلصته للأوّل ، لأن الذي يرتفع به مضمّر هو ضمير الموصوف فإذا جعلته لما هو من الأوّل امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأوّل ، لأن الذي يرتفع به اسم ظاهر ، وقد تقدّم الكلام في هذا .

قال أبو علي : الصفات التي جرت على الاستكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أُريد إجراؤها على المعارف ، ورفع ما كان من سببها بها أدخل عليه الألب واللام ، فإن كانت الصفة على زنة فاعل ، أو كانت

←

بعبد الله الكبير الأولاد أبوه ) وعلى أن جوازه في الذكر إذا قلنا : ( مررتُ بأبي عشرة أبوه ) وفي المعرفة إذا لم يكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه ، فكيف إذا صار شيئاً بعينه !؟ « تفسير السيرافي ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(١) هو أستاذ ابن السراج ، وقد سبقتم ترجمته .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ .

(٣) في هذه العبارة مزج الفارسي تعليقة بكلام سيبويه ، انظر الكتاب ١/٢٣٤ . وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ ( ١٦ - التعليقة )

مشبهة به ، دخلها الألف واللام على معنى الذى ، فصار الاسم بمعنى  
(الْفعل) ، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة ، فقولك : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ  
الصَّارِبِ تَهْمَزُو ، تقديره : الذى ضربهُ تَهْمَزُو ، وقولك : مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ  
وجبهُ أى بالذى حسن وجهه ، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذى ، لم  
يَحْسُنْ أن يعمل الاسم الذى دخلت عليه عمل الفعل ، لما كان يحدث فيه  
يَدُّ خَوْهَا من التعريف ، والاسم الذى يعمل عمل الفعل لا يسكون مُعَرَّفًا ،  
كما أن الفعل لا يسكون كذلك ، ويَدُّ لُكْ على أن الألف واللام بمعنى الذى  
في هذه الصفات أن ما وقع في صلتها لا يجوز تقديمه عليها ، كما أن ما يقع  
في صلة الذى لا يجوز تقديمه عليه ، فالعملُ عمل الفعل في قولك :  
( مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الصَّارِبِ زَيْدٌ ) باق على تنكيره لم يحدث فيه  
تعريف ، إذ كان معناه : مررتُ بِأَخِيكَ الذى ضربهُ عمرو ، فالعمل  
( صَرَبٌ ، وَحَسُنَ ) وأشبهاهما .

وكان أبو بكر<sup>(١)</sup> يقول في هذا : ليس إقامتهم الاسم هنا مقام  
الفعل بأعجب من إقامتهم الحرف مقام الاسم ، بل إقامة الاسم مقام  
الفعل أقرب لأنه من لفظه ، وليس الحرف كالاسم .

---

(١) هو ابن السراج -

هذا باب ماجرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها

من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي : / هذا الباب يوافق الباب الذي قبله في أنه صفة ٣٣/أ  
كما أن ذلك صفة ، ويخالفه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال ، ومشبهة  
بالمشبهة بها ، وليس ما قبله كذلك .

**قال :** وفصلوا بينها في التذكير والتأنيث ، ولم يفصلوا بينهما في  
التثنية والجمع (١) .

قال أبو بكر : لم يقولوا : ذقبا أخواك ، وذقبا إخوتك ،  
فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير (٢) .

قال أبو العباس (٣) : وإنما لزم علامة التأنيث ، ولم تلزم  
علامة التثنية والجمع الفعل ، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً ، لزم  
علامة ، وليس التثنية والجمع بلازمين ، لأن الاثنين والجمع قد  
يؤولان إلى الافتراق ، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٤ ، وفيه ( التي ليست بعمل ) ، وقد أشار  
أبو سعيد إلى وجود الروايتين في بعض نسخ الكتاب ، انظر السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٥ ، والضمير في قوله ( بينهما ) يعود إلى الفعل  
فاذا كان فاعله مذكراً ذكر ، وإن كان مؤنثاً أثت الفعل له ، وليس مثل  
هذا الفعل يقع عند تثنية الفعل أو جمعه .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته

**قال :** (١) وأيضاً فاحتجيج إلى الفصل بين فعل المذكر المؤنث ، لأن المذكر قد يسمى بامم مؤنث كقولهم : أسماء بين خارجة وما أشبهه ، فلم يلزم المؤنث علامة التثنية المذكر بالمؤنث والائتنان والجمع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة .

**قال :** لأنه خرج عن الأول الأمكن (٢) .

يعنى بالأول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يعقل .

**قال :** وأما قوله عز وجل ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣) .

قال : أبو العباس : بابه يجي على وجهين :

على البديل (٤) : وعلى أن يدكر رجل قوماً بأهم انطلقوا فيقال له :

من ؟ فيقول : بنو فلان .

قال : أبو علي : قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ على قوله تعالى

﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مَعْرِضُونَ ﴾ (٥) ، فالضمير

(١) لعله الفارسي نفسه ، لأن هذا القول ليس في المقتضب ولا في

الكتاب .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٦ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية / ٣ .

(٤) أي أن ( التذنين ) بدل من الواو في ( أسروا ) ، ويرى الفراه

أن ( التذنين ) تابعة للناس في قوله تعالى « اقترب للناس حسابهم » فهي

مخفوضة ، قال : كأنك قلت : « اقترب للناس الذين همده حالهم » وقال

« وان شئت جعلت ( الذبن ) مستأنفة مرفوعة ، كأنك جعلتها تفسيراً

للأسماء التي في ( أسروا ) » . معاني القرآن ٢ / ١٩٨ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية ١ .

الذى فى (أَسْرُوا) راجع إلى قوله (وَهُمْ) ، ولما جاء (وأَسْرُوا) متراجحاً عن الأوّل كأنه قيل : مَنْ الأَسْرُونَ ؟ ففعل الذين ظلموا ، أى هم الذين ظلموا ، وقد يسوغ ذلك فى غير التراخى ، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأَنْبَسْتُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾<sup>(١)</sup> كأنه قيل : ماهو ؟ وقيل : هو النار ، فالنار خبرٌ محذوفٌ للمبتدأ ، ومثله ( لم يلبثوا إلا ساعةً من نهارٍ بلاغ )<sup>(٢)</sup> . على قولهم : ماهى ؟ أو كيف هى ؟ نقال : ذاك بلاغ<sup>(٣)</sup> .

**قال** فإن تَمَنَيْتَ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيَّانٍ أبواه ، ومررتُ بِرَجُلٍ كَمَلُونٍ أصحابه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : إذا تَمَنَيْتَ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُعَمِّمَ عمل الفعل ، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعَمِّمَها ، لأنها بالتنفية والجمع تبعد من شبه الفعل ، كما / أنها بالوصف تبعدُ من شبهه ، فلذلك اُخْتِصِرَ فيها ٣٤/أ

---

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ ، وفى المخطوطة وهم فى سياق الآية . حيث وضع ( قلْ هَلْ أَنْبَسْتُكُمْ ) ، وهذه فى المائدة ، والمقصود آية الحج .

(٢) سورة الاحقاف ، الآية ٣٥ .

(٣) وأبو سعيد يرى فى آية الأنبياء أن يكون ( التدين ) بدلا من الواو فى (أسروا) ، ( وأسروا ) عطف على ( استستمعوه وهمهم يلعبون ) فيكون من لغة مَنْ قال : ( قاموا اخوتك ، وأكلوني البراغيث ) ؟ ؟ شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ .

(٤) الكتاب ١/٢٣٧ ، والقول للخليل .

الرفع ، وتُرك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في ( خَوْرٍ )<sup>(١)</sup> وما أشبهه .

**قال :** وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ أعورٍ أباهُ ، كأنك تسكمت به . على حدِّ ( أعورين ) وإن لم يتكلم به<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إنما دلَّ بقولهم : مررتُ برجلٍ أعورٍ أباهُ على أنه على زنةِ ( أعورين ) لوقيل ، لكن لما لم يقل عورَ أباهُ ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد .

قال أبو علي : قوله : كعوبُهُ ، مرتفعة بالأصم<sup>(٣)</sup> ، كأنك قلت : بالتي صمَّتْ كعوبُهُ ، ولا يجوز أن يرتفع ( كعوبُهُ ) بالابتداء ، لأنه إذا قدر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصمَّ ، وإفراد الأصمَّ

---

(١) في مثل قولك : ( مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوهُ ) ونحوه

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ مع بعض اختلاف في العبارة .

(٣) إشارة إلى التي في بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :

ولا يشعر الرمح الأصمَّ كعوبُهُ بشرة رهط الأعيط المتظلم

وفد ساقه سيبويه وفيه شاهد وهو رفع الكعوب بالأصم ،

وأفاده تشبيها له بما يسلم جمعه من الصفات، وكان وجه الكلام أن نقول :

الصم كعوبُهُ . انظر الكتاب وما مشه ٢٣٧/١ ، انظر شرح السيراني

للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٣ . وشرح

ابن السيراني للأبيات ٢٢/٢ ( الريح ) برواية ( الأبلخ ) بدل ( الأعيط )

ومعنى اللفظين متقارب وفيهما دلالة على التعالي ، فالأعيط : الطويل ،

والأبلخ : المتكبر التائه . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه / ١١٣ ،

النكت ٤٥٩/١ وفيه ( الأبلخ ) ؛ وهو في ديوانه / ١٤٤ ، وانظر اللسان

( عيط ) .

في البيت ، دليل على أن ( كُؤُوبُهُ ) مرتفعة به .

**قال** : وكان أبو عمرو<sup>(١)</sup> يقرأ ( خاشِماً أَبْصَارُهُمْ )<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : جاء ( خاشِماً ) على قول من قال : مرزتُ بِرَجَلِ  
حَسَنِ قَوْمِهِ . و ( خَشُماً أَبْصَارُهُمْ ) على قول من قال : مررتُ بِرَجُلٍ  
حَسَنِ قَوْمِهِ .

**قال** : وزعم الخليل أن ( السَّمَاءَ مُنْفَطِرٌ بِهِ )<sup>(٣)</sup> كقواك ( مُعْضَلٌ )<sup>(٤)</sup>  
لِلنَّطَاقِ<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : لم يُرد بمنفطر الاسم الجارى على الفعل<sup>(٥)</sup> ، وإنما  
أراد الذي بمعنى النسب ، أى ذات انفطار .

قال أبو بكر : قال أبو العباس : ( السَّمَاءُ ) في هذا الموضع يراد بها  
الجمع وإنما قال : ( مُنْفَطِرٌ ) ، فذكر ، لأن السماء من الجمع الذي ليس  
بينه وبين واحده إلا الهاء ، وواحدها سَمَاءَةٌ ، أو سَمَاءَةٌ ، وهذا الضرب

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، ومثله قرأ الكسائي ( خاشعاً ) بالالف  
انظر السبعة / ٦١٨ ، الكتاب ١ / ٢٣٨ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٨٤ .

(٢) سورة القمر ، الآية ٧ .

(٣) سورة المزمل ، الآية ١٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٠ ، نقل الأزهرى عن الليث قوله : « يقال للقطة

إذا نشب بيضها : قطة مُعْضَلٌ ، وقال الأزهرى : كلام العرب : قطة  
مُطْرَقٌ ، وامرأة مُعْضَلٌ » انظر تهذيب اللغة ( عضل ) .

(٥) أى اسم الفاعل ، وانظر شرح الرماني للبكتيآب ، ج ٢ ،

من الجمع يخبر عنه مرة كما يخبر عن الواحد المذكر ، وأخرى كما يخبر عن الواحد المؤنث ، فعلى الأول قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَضْلٍ مُنْقَرٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وعلى الثاني ﴿ أَعْجَازُ نَضْلٍ خَارِيَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> .

واستدل أبو العباس على أن السماء تكون جمعاً بقوله عز وجل في الآية الأخرى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾<sup>(٣)</sup> .

**قال :** ولو كان هذا على القلب<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : معنى قوله : ولو كان هذا على القلب ، أن قوماً من النحويين المتقدمين كانوا يقولون : إذا لم يجز أن قلب الصفة الثانية أي توضع موضع الأولى لم يجز فيها إلا النصب فيه ، كانت في موضع رفع أو خفض ، وسيبويه لا يعتد بذلك ، ويقول : ما جاز فيه القلب من الصفات وما لم يجز منها سواها في الإجراء على الأول .

(١) سورة القمر ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(٤) الكتاب ١/٢٤٢ ، وانظر شرح السبرافي للكتاب ، ج ٢ ، في ٧٩

لمعرفة المزيد عن هذه القضية ، قال أبو الحسن الرماني : « واختلفوا في القلب ، فذهب بعض النحويين الى أن ما جاز فيه القلب حمل على الصفة ، وما لم يجز فيه القلب ، حمل على الحال ، وأنكر هذا سيبويه لما بلزم عليه من فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم . . . . . والذي عندي في هذا أنه ألزمهم على طاهر اللفظ ، لا على حقيقة المعنى . . . . . » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، في ٨٩ :



قال أبو علي: وإذا قلت: مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ ،  
فلو كان ما اذَقُوا من أمرِ القلبِ صحيحاً لنصبتُ ( جَمِيلُهُ ) من حيث  
يتمتعُ القلبُ فيه ، لأنك لو قلتُ : ( جَمِيلُهُ ) ، فقلتُ : مررتُ بِرَجُلٍ  
جَمِيلِهِ حَسَنِ الْوَجْهِ لَمْ يَجْزُ ، لأنك كنتُ تضمُرُ الوجهَ قبلَ أنْ تذكُرَهُ ،  
والقلبُ في هذا يتمتعُ ، والجُرُّ ، لأنك / وكنتُ تضمُرُ الوجهَ قبلَ أنْ تذكُرَهُ  
تذكُرَهُ فالقلبُ في هذا يتمتعُ ، والجُرُّ فيه مع امتناعِ القلبِ سائغٌ ،  
ولو نصبتُ ( جَمِيلُهُ ) لصارَ حالاً مِنَ النِّسْكَرَةِ وَلَسَكَانَ فِي الْمَعْنَى  
ضَعِيفاً .

**قال :** وإن كانت ليست له قُوَّة الوصف في هذا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما قال : ليست له قُوَّة الوصف لأن الحال من النسكرة  
قَبِيحَةٌ ، وإجراء الاسم على النسكرة وصفاً أَحْسَنُ من إجرائه عليها  
حالاً ، لأن النسكرة إلى أنْ تقرُبَ بالوصف مِنَ المَعْرِفَةِ أَحْوَجُ مِنْهَا  
إلى الحال .

**قال :** لكان الحدُّ والوجه في قولك : مررتُ بِامْرَأَةٍ آخِذَةٍ عِنْدَهَا  
فَضَارِبَةٌ النِّصْبِ ، لأن القلبَ لا يطمحُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يتوسَّطُ بين ذِي الحالِ والحالِ حرفُ عَطْفٍ فَذَلِكَ  
لَا يَجُوزُ فَضَارِبَةٌ عَلَى الْحَالِ ، لأن الفاءَ منعتُ من ذلك .

(١) الكتاب ١/٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٢ .

**قال** : وأُنلت : مررت برجلٍ عاتلةٍ أمهٍ لبيبيةٍ ، لأنه لا يصلح أن تقدم ( لبيبيةً ) ، فتضمير فيها الأم ثم تقول : عاتلةٌ أمه (١) .

قال أبو علي : يمتنع أن تقول : مررتُ برجلٍ لبيبيةٍ عاتلةٍ أمه ، لأن ( لبيبيةً ) يصير فيها إذا جُررت حالاً للأم ، أو صفة لها ضمير الأم ، فإذا قدمتها على الأم ، وقد ارتفعت الأم بعاتلة ، لم يَجُز ، لأن في ( لبيبيةً ) ضمير الأم ، وقد قدمتها عليها ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز .  
**قال** : واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب ، فقلت : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، فالنصب على حاله ، لأنه ليس بابتداء (٢) .

قال أبو بكر : قوله : لأن هذا ليس بابتداء يعني ( مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ ) لأن ( مَعَهُ ) عندها (٣) صفة وهو يرفع هذا بالظرف (٤) ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال (٥) وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقديم ، كما روي في قولك : ( في الدارِ إنك مُنطَلِقٌ بالظرف .  
**قال** : وقوله : لا يشبهه ( فيها عبدُ الله قائمٌ غداً ) (٦) . يعني : أن ( مَعَهُ ) لا يشبهه ( فيها ) ( وَصَقْرٌ ) لا يشبهه ( عبدُ الله ) .

(١) الكتاب ٢٤٢/١

(٢) الكتاب ٢٤٣/١

(٣) في المخطوطة ( عندهما ) . وليس لها معنى .

(٤) في المخطوطة ( الظرف ) من غير حرف الجر .

(٥) القول لأبي علي ، وهو تفسير لعبارة أستاذه أبي بكر بن السراج

(٦) الكتاب ٢٤٣/١

وقوله : لأن الظروف تُتلغى حتى كأن التسكّم لم يذكرها في هذا  
الموضع<sup>(١)</sup> . يعنى : في قوله : فيها عيد الله قائم غداً .

وقوله : فإذا صار الاسم 'تَجْروراً'<sup>(٢)</sup> . يعنى : ( برجل ) في قولك :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، أو هَاهِلًا فِيهِ فَعَلَ<sup>(٣)</sup> نحو : رأيتُ رجلاً معه  
صقرٌ .

وقوله : أو مبتدأ<sup>(٤)</sup> .

يعنى : مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ ، فقال : في جميع هذا إذا  
صار الاسم كذلك لم تلغِه ، يعنى الظرف .

وقوله : في الظروف إذا قلت : ( فيها أخواتك قائمتان ) يرفعه  
الابتداء<sup>(٥)</sup> .

أى<sup>(٦)</sup> يجوز أن تجعل ( فيها ) خبر ( أخواتك ) فرفعهما الابتداء . / ٣٥ / أ  
قال أبو على : من مذهب سيديويه إذا قال : فيها زيدٌ ، أن يرفع  
بالابتداء ، ولا يرفع بالظرف ، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤٣ مع اختلاف فى السياق ، وعبارة أبى على أصح  
وأسلم . ورواية السيرافى توافق ما جاء الكتاب ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٦) فى المخطوطة ( أن ) ، ولعله سهو من الناسخ ؟

زيداً فإذا قال : مررتُ بِرَسُلٍ معهُ صقرٌ صائداً به ، رَأَى أن ارتفاع  
(صقرٌ) بالظرف ، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) في قولك : (فيها  
زيدٌ) بالابتداء ، وإتما لم يرفعه بالابتداء هنا ، لأنه لو رفعه به دون الظرف  
لَلِزِمَ وقوع (صقر) بين (رجلٍ) وبين (معه) فصار : مررت برجل  
صقرٌ معه ، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقرٍ ، لأن  
(معه) صفة لرجل ، وصقرٌ أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل به بينهما ، كما لم يجوز  
الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبيّاً منهما ، فلما لم يجوز أن يرفع  
(الصقر) بالابتداء ، ارتفع بالظرف ، وإتسا وقع الظرف صفة للتذكيرة  
من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالا للعارف ، لأن هذه المواضع  
تشترك في أنها مواضع تذكيرات ، ونظير (مررت برجلٍ معه صقرٌ)  
في أنه رُفِعَ بالظرف عند سيبويه دون الابتداء قولك : ( في الدار إنك  
مُنْطَلِقٌ ) إذا أردت : في الدار انطلاقتك ، ( فإياك منطلقٌ ) عنده يرتفع  
بالظرف ، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلِزِمَ أن يقع مقدماً على الظرف لفظاً  
أو مرتبةً ، ولو وقع كذلك لصارت مبتدأة بها ، ولو صارت ممتدأة بها ،  
لَلِزِمَ دخول (أن) عليها ، وإذا جاز دخول (أن) عليها لم يجوز لأنهما  
كانا مجتمعان معاً ومعناها التأكيد وإن اختلف لفظهما ، وكما لا يجوز  
أن يجتمع تأنيان واستنهامان ونحو ذلك ، كذلك لا يجوز أن يجتمع  
تأكيدان .

والدليل على أن (إن) إنما كُرهَ دخولها على (أن) لما ذكرنا من  
أجل أن معنيتيهما واحد ، فلا يجوز أن يجتمعا ، كما لا يجتمع المعنجان  
معاً ، نحو الاستفهام والتأنيث .

إنك إذا فصلت بين ( إن ) و ( أن ) فلم تلي إحداهما الأخرى انظماً ،  
بجاز أن تعمل فيهما ، كقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا  
وَلَا تَعْرَى ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴾ (١) .

فمن فتح ( أنك لا تظماً ) أحمل نهما ( أن ) للمبتدأة .

**قال :** ولا يوصف به شيء غيره . مما يكون من سببه ويلتبس به (٢) .

قال أبو علي : قوله : لا يوصف به لا يرتفع .

**قال :** وأما رُبُّ رَجُلٍ وأخيه مُنْطَلِقِينَ ففهما قُبْحٌ ، حتى يقول :  
وَأَخٌ لَهُ (٣) .

قلت : لو كان قوله : ( وَأَخِيهِ ) معرفة محضة لكان ( مُنْطَلِقِينَ )  
منصوباً إذا كانا في كلام تام ، فأما رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقِينَ ،  
فتقديره : رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقِينَ قَدْ رَأَيْتُ / .

ب/٣٥

قلت . واتصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثاني قد أتبع فيه  
الأول وإن كان بقرينة حرف (٤) .

**قال :** ولو قال :

( و ) أَيْ هَتَيْ هَيَجَاءُ أَتَتْ وَجَارِهَا

(١) سورة طه ، الآيتان ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٤٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٢ .

(٤) يريد حرف العطف .

لم يسكن فيه معنى : أى جارها الذى هو فى معنى التّعجب<sup>(١)</sup> .  
قال أبو على : لو رفع قوله : ( جَارِهَا ) لانقطع عن ( أَى ) الذى  
فيه معنى المدح والتّعجب ، ولصار مُجْمَلَةً مَقْطُوعَةً عن الأول ، وكم  
دُون بَيْتِكَ<sup>(٢)</sup> .

(٢) الكتاب ٢٤٥/١ وهذا متعلق بالبيت الذى رواه سيبويه من  
الطويل ولم ينسبه لقائل وهو :  
وأى فتى هيجاء أنت وجارها إذا مارجال بالرجال استقلت  
بعطف ( جَارِهَا ) على ( فتى ) المخفوضة ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ ، قال الرماني : « لا يجوز فى ( جَارِهَا ) الا  
الجر على المعنى الذى عناه الشاعر ، وذلك أنه على صفتى مدح لمذكور  
واحد ، كأنه قال : وأى جار هيجاء أنت ، ولو رفع على غير هذا المعنى  
جاز ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ وانظر النكت ٤٦٦/١ ،  
قال ابن النحاس : « جعل ( أَيْ ) بمعنى ( رَب ) ورب لا تقع على  
المعرفة ، كأنه قال : رب فتى هيجاء ، ورب جار لها » شرح أبيات  
سيبويه / ١١٥ ، وانظر المسائل البغداديات / ٤٢٦ . وضبط  
( وَجَارَهَا ) رفعا وللرفع وجه هو الاستفهام لا التعجب ، انظر أيضا  
الأصول ٢٩/٢ ، شرح عيون سيبويه / ١٣٦ ، ونسبه الصيمرى لمجنون  
بنى عامر ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، انظر البيت فى الاحاجى النحوية  
/ ٣٣ ، وقد أورد سيبويه صدر البيت ينصب ( وَجَارَهَا ) ، انظر  
الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) اشارة الى قول الأعشى من المتقارب :

وكم دون بيتك من صنف  
ووضع سقاء واحسابه  
ودكداك رمل وأعقادها  
وحل حلوس واغماها

قال أبو إسحاق . قوله : وأَعْقَادِهَا عطف على صفصف وأَعْقَادِهَا معرفة ، وَصَفِّصَفْ نكرة ، لأن ( مِنْ ) لا يَجُورُ في ( كَمْ ) إلا نكرة .

قال : ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك<sup>(١)</sup> .

أى : لم يُبتدأ بأعقابها<sup>(٢)</sup> ونحوها منكرة كما ابتدىء بمثلك منكراً ، لم يقل : رُبَّ أَعْقَادِهَا كما قيل : رُبَّ مِثْلِكَ .

قال أبو إسحاق : يعنى أن ( سَجَارَهَا ، وَأَعْمَادَهَا ) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها تجرى ( مِثْلِكَ ) وحده ، لأن ( مِثْلِكَ ) إنما كان وحده ، فهو نكرة وهذه الأشياء إذا كُنَّ وَحْدَهُنَّ معارف .

←

انظر الكتاب ٢٤٥/١ ، الأصول ٤٠٢ ، ونسبهما الصبمى الى الأعمش ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، وقال ( بتقدير : وأَعْقَادِهَا ، واحقاب له وأعماد لها ) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ وأنشدهما الرماني منسوبين للأعشى أيضا وقال : « فهذا شاهد في رب رجل وأخيه لأن هذا الموقع للنكرة خاصة ، وهو الموقع الذى يدخل فيه ( من ) لاستفراق الجنس » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ ، انظر النكت ٤٦٧/١ وأنشدهما ابن السيرافى يتوسطهما بيت ثالث وبين مناسبة القصيدة ، انظر شرح أبيات سيبويه ٤٧٤/١ - ٤٧٦ ( سلطاني ) وقال : « والمعنى الذى قصده الأعشى ، أنه وصف ما لقيه من الشدة والعناء والتعب فى السير حتى لقي سلامة ذا فائش ( الممدوح ) ، وإنما يقول له قبل هذا ليعظم حال قصده له » وأنشد ابن النحاس البيت الأول منهما دون نسبة انظر شرح أبيات سيبويه ١١٥/١ ، و نظر اللسان ( عقد ) .

(١) الكتاب ٢٤٥/١ .

(٢) الواردة فى بيت الأعشى المذكور آنفا .

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ  
لأنه لا سبيل له إلى أن يسكون صفة

وذلك قولك: هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَتَيْنِ. (١)

قال أبو علي: قد يسكون الحال من النسكرة كما يسكون من المعرفة، ولا توصف نسكرة بمعرفة، ولا معرفة بنسكرة، فلذلك أُجْرِيَ الحال على المضمرة في (مَعَهُ) وهو معرفة على (رَجُلٍ) الثاني وهو نسكرة فأما شرحه المسألة الأولى بقوله: مَعَهُ امْرَأَةٌ قَائِمَتَيْنِ (٢)، فإنما ذكر من المسألة ما انتصبت الحال عنه، أعنى قوله (مَعَهُ)، وحذف ما قبله ليرى أن الحال منه صفة غيره.

كان أبو بكر لا يميز أن يسكون انتصاب (قَائِمَتَيْنِ) في قولك: (هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَتَيْنِ) على الحال، ويقول: مَعَهُ رَجُلٌ: صفة لِرَجُلٍ الْأَوَّلِ، فكما لا يميز: هذا رَجُلٌ ظَرِيفٌ قَائِمَتَيْنِ، كذلك لا يميز الأول.

**قال:** وإنما نصبه على أعني (٣).

قال أبو علي: إنما لم يجز أن يسكون ضمير قولك: رَجُلٌ مَعَهُ، من قولك: هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ، مرفوعاً كما كان ضميره في قولك:

(١) الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١، والضمير يعود إلى سيبويه.

(٣) هذا القول لأبي علي لا لسيبويه، وهذا الأسلوب يتكرر كثيراً

عند أبي علي.



هذا رجلٌ مَعَهُ<sup>(١)</sup> امرأةٌ، مرفوعاً، لأن قولك: ( مَعَهُ ) في قولك :  
هذا رجلٌ مَعَهُ رجلٌ، قد ارتفع رجل النامى، فيستحيل أن يسكن في  
( مَعَهُ ) ضمير رجلٍ الأول مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر، وقولك :  
مَعَهُ<sup>(١)</sup> امرأةٌ في ( هذا رجلٌ مَعَهُ<sup>(١)</sup> امرأةٌ ) لم يرتفع به ظاهر، فلذلك  
صار ضمير ( رَجُلٍ ) مرفوعاً .

فأما ارتفاعُ ( رَجُلٍ ) بالظرف في قولك . هذا رَجُلٌ مَعَهُ رجلٌ ،  
فقد تقدم القول في ارتفاع ( رَجُلٍ ) بالظرف / هنا .

١٣٦

**قال** : وما لا تجوز فيه الصفة : فوق الدارِ رجلٌ ، وقد جِئْتِكَ  
بِرَجُلٍ آخِرِ عَائِلَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو بكر : قوله في المسألة : عَائِلَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ، نُصِبَ على المدح  
وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعد<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : وإنما امتنع نصب ( عَائِلَتَيْنِ ) على الحال ، لأن  
ماعمل في الإسمين اللذينِ الحالُ عنهما مختلف ، أحدهما رافع والآخرُ  
ناصب وإذا اختلف الماعلانِ لم يَجْزِ انتصابُ الاسمِ المثني والجموع على  
الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يَجْزِ الاسمِ المثني والجموع عليهما ، على أنه  
صفة لهما ، فالحال في هذا عند أبي بكر يَجْزِي تَجْزِي الصفة ، ولذلك لم

(١) في المخطوطة ( مع ) في المواضع الثلاثة .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٣) إشارة الى قول سيبويه ، « ٠٠٠ تنصبه على المسح والتعظيم »

الكتاب ٢٤٦/١ .

يُجْزَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى انْتِصَابَ (قَائِمِينَ) عَلَى الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ  
مِنْ الْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ فِي ( مَعَهُ ) وَمِنْ ( رَجُلٌ ) الْمَرْفُوعِ (١) .

**قال :** وَفَرَّوْا مِنْ الْإِحَالَةِ فِي عِنْدِي غُلَامٌ ، وَأْتَيْتُ بِجَارِيَةٍ إِلَى  
النَّصَبِ كَمَا فَرَّوْا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ (٢) .

قال أبو علي : لَمْ يُجْرُوا الصِّفَةَ الْمُثَنَّةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ عَلَى  
مَوْصُوفَيْهَا فَنَصَبُوهَا أَوْ رَفَعُوهَا عَلَى أَحَدِهَا مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ ، كَمَا يَسْكُرُهُ رَفْعُ  
( قَائِمٌ ) لِتَلَاءٍ بِصِيرٍ ( رَجُلٌ ) صِفَةً (٣) .

قال أبو علي : النَّصَبُ فِي بَابِ مَا لَا يَسْكُرُونَ إِلَّا عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ  
كَالرَّفْعِ فِي أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ غَيْرِ الْأُولَى ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ  
إِلَّا أَنَّ النَّصْلَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّصَبَ قَدْ حَذَفَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهِا ، وَهِيَ  
( أَعْيَى ) ، وَتَرَكَ مِنْهَا شَيْءٌ دَلَّ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُنْتَقِصِبُ .  
فَأَمَّا الرَّفْعُ فَقَدْ حَذَفَتْ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ نَفْسَهَا وَهُوَ قَوْلُكَ : ( مُهْمًا وَهُمْ )  
وَنَحْوُهُ ، وَتَرَكَ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ .

---

(١) يشير إلى المثال السابق « هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ » .  
(٢) الكتاب ٢٤٧/١ ، والنصب الذي يشير إليه هنا هو في قوله  
( قَائِمِينَ ) مِنْ قَوْلِهِ : « عِنْدِي غُلَامٌ ، وَقَدْ آتَيْتُ بِجَارِيَةٍ فَارِهِينَ »  
إِذْ فَرَّوْا إِلَى ( قَائِمِينَ ) عَلَى الْمَدْحِ ، كَمَا هَرَبُوا إِلَى نَصَبِ ( قَائِمًا )  
مِنْ قَوْلِهِ : ( فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ ) إِلَى الْحَالِ . انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ٢ ، ق ٨٣ .

(٣) في مثل قوله : « فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ » .

قال : ومثل ذلك : هذا فرس أخو بنيك الفضلاء  
الحكماء<sup>(١)</sup> .

قال : الأخفش<sup>(٢)</sup> : هذا كه هندی سواه ، لأن حدّ هذا بالإضافة ،  
وقد ردّ عليه ذلك .

قال أبو علي : تتمتع الصفة من أن تجرى على موصوفين قد  
اختلفت العوامل فيها ، لأنها إذا جرت على أحد العوامل لم تجر  
على الآخر .

قال سيبويه : ومثل ذلك من ذا قائما<sup>(٣)</sup>

قال أبو علي : قرأت بخط أبي إسحاق : غلط سيبويه في شرح هذه  
المسألة غلطة من حيث غلطه أبو العباس<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٤٧/١ وفيه « ٠٠٠ ابنك العقلاء الحكماء » وفي شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٨٤ « ٠٠٠ العقلاء » وحذف ما بعدها .

(٢) هو سعيه بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبقتم ترجمته .

(٣) الكتاب ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٤) قال أبو العباس : « ولو قلت : من زيد قائما ؟ لم يجز ،

لأن قولك : من زيد ؟ سؤال يقتضي أن تعرف : ابن عمرو هو أم ابن

خالد ؟ التميمي هو أم القيسبي ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ،

فلبس للحال هاهنا موضع « المقتضب ٢٧٣/٣ ، ووجه السيرافي اعراب

( قائما ) على الحال ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٥ ، وعرض

أبو الحسن الرماني لهذه المسألة فقال : « وتقول : من ذا قائما ؟ ففي

ذا معنى الاشارة الى حاضر ، كأنك قلت : من المشار اليه قائما ؟ فالاشارة

**قال** : كما قلت : مَنْ ذا قائمًا ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك  
عن هذا الذي قد صار في حال<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أبو العباس يعجب من قوله : مَنْ ذا قائمًا ، أنه جعل  
معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال :  
مَنْ ذا ؟ فكأنه قال : أسْتَفْهِم ، وليس ذلك بمستقيم ، ولا يكون معنى  
ب/٣٦ الفعل الناصب للحال هذا .

قال أبو العباس : لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فِعْلٍ ينتصب  
عنه الحال في قولك : مَنْ ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فِعْلٍ  
ينتصب عنه الحال ، فكان يجوز على هذا : زيدٌ أخوك قائمًا ، تريد معنى  
أخبرٌ ، كما أردت في ( مَنْ ذا قائمًا ) معنى أسْتَفْهِمُ فهذا لا يجوز ، ولكن  
المعنى الناصب للحال ما في ( ذَا ) من معنى الإشارة<sup>(٢)</sup> .

←

وقعت في حال القيام ، وقدره سيبويه بقوله : من الذي هو قائم بالباب ؟  
فهاب قوم هذا التقدير ، لأنه يوجب الرفع ، والمقدر يوجب النصب ،  
وهذا فاسد ، لأن سيبويه لم يرد هذا الوجه ، وإنما أراد تبيين المعنى  
لاتقدير اللفظ في العامل ، وقد صح أنه قد تخلف تقدير اللفظ في  
العامل والمعنى واحد كقولك : ان زيدا في الدار وعمرو ، فتقدير العامل  
تخلف والمعنى واحد » . شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٩٤ .

(١) الكتاب ١/٢٤٨ .

(٢) النظر المقتضب ٣/٢٧٤ ، ٤/١٦٨ .

**قال :** وهذا شبيهه بقوله : **إنا بنى فلانِ نعملُ كَذَا<sup>(١)</sup>** .

قال أبو علي : كلُّ مُنَادَى مختص ، وليس كل مختصٍّ مُنَادَى ، ألا ترى  
أن قولك : ( أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ ) مختصٌّ وليس بِنداء .

**قال :** إلا أن هذا يجرى على حرف النداء<sup>(٢)</sup> ، يعني أن ما اختصَّ  
قد يجرى على حرف النداء نحو : اللهم اغفر لنا أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ ، وأنا  
بأن فعل كذا أيها الرجل ، ليس يُنَادِي نفسه إنما يخصها .  
وأنشد :

\* يَا مَيَّ لَا يَعْجِزُ الْإَيَّامَ ذُو حَيْدٍ<sup>(٣)</sup> \*

(١) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٧ .

(٣) اشارة الى قول مالك بن خويلد الخناعي من البسيط :

يامي لا يعجز الأيام ذو حيد      فى حومة الموت رزام وفراس

يحمى الصريمة أهدان الرجاله      صيد ومجترىء بالليل هماس

انظر الكتاب ٢٥١/١ ، قال أبو سعيد : وروى هذا الشعر أيضا

لأبي ذؤيب ، ووقع فى الأول من هذين البيتين غلط فى كتاب سيبويه ،

لأن قوله : ( ذُو حَيْدٍ ) وعل ، ورزام وفراس أسد ، والصواب الذى

حملته الرواة :

يا مئ لا يعجز الأيام ذو حيد      بمشمخر به الظيان والآس

انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٦ ، وانظر النكت

٤٧٤/١ ، والواقع أن فى هذين البيتين تداخلا عجيبا فالسكرى ينسب

القصيدة التى تحويها الى أبى ذؤيب ، ويقول : قال أبو نصر : وإنما هى

قال أبو علي : قوله أحدان الرجال له سيده ، جملة في موضع

←

مسالك بن خالد الخناعي ، وهي في ديوان الهذليين ٢٢٦/١ - ٢٢٧  
يا مي ان سباع الأرض هالكه والعفر والادم والآرام والناس  
تالله لا يامن الأيام ميتسرك في حومة الموت رزام وفسراس  
وبعدهما قوله :

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمئين له اجر وأعراس  
يحمي الصريمة احدان الرجال له صيد ومستمع بالليل هجاس  
صعب البديهة مشبوب أطافره موائب أهرت الشدقين مساس  
يامي لا يعجز الأيام ذو حيدر بمشمر به الظيان والآس

وروي البيت الثاني في المقتضب ٣٢٤/٢ دون نسبة ، وفيه ( لله  
يبقى على الأيام ) مكان ( يامي لا يعجز الأيام ) ، على أن سيبويه روى هذا  
البيت منسوباً لأمية بن أبي عائذ ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وبالرواية  
نفسها في المقتضب ، وأنشد الرماني البيتين منسوبين لمسالك بن خويلد  
انظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٩٨ ، وانظر البيت الأخير في الأصول  
١/٤٣٠ ، حيث نسبه إلى أمية بن عائذ ، قال الزمخشري : « وأنشد  
سيبويه لعبد مناة الهذلي : ( لله يبقى ٠٠ البيت ) » انظر المفصل ٣٤٥/  
ومثله فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري  
١/٣٦٩ ، انظر المسائل البصرية ٩١٦/١ وابن النحاس ينسب البيتين  
للهمذلي دون التصريح باسمه ، انظر شرح أبيات سيبويه ١١٧/١ ، وذكر  
ابن السيرافي البيتين واللس الذي وقع فيه سيبويه في روايتهما ، انظر  
شرح أبيات سيبويه ١/٤٩٨ - ٤٩٩ ، وانظر الحاشية ( سلطاني ) ،  
انظر الجهرة ١/١٧ ، والصاحبي ٨٦/١ ، الهمع ٢/٣٢ ، ٣٩ ، والدرر  
٢/٢٩ ، ٤٤ ، الخزائن ٢/٣٦١ ، ٤/٢٣١ ، اللسان ( جيد ) ، ( طبيا ) .  
(١) هذا الجزء رواه أبو علي بهذه الرواية نفسها منسوباً للهذلي ،  
شاهد على أن جمع أحد ( وحده أن ) ، انظر المسائل البغداديات ٥١٥/  
واللهيبه تماماً من غير نسبة في المسائل العسدية ٣٤/١ .

رفع لوقوعها صفة لقوله : ذو حديدٍ ومُجْتَرِيءٌ : معطوف عليه ، وإنما وُصِفَ  
( ذو حديدٍ ) بالجملة لأنه نكرة ، وأُجْمِلُ نكرات .

**فقال :** وإن حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ يَفْنَى ( مُجْتَرِيءٌ )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إن قل قائل : فإذا سَأَلَ قَوْلُهُ : ( وَمُجْتَرِيءٌ ) عَلَى  
الْإِبْتِدَاءِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لَوَقُوعِهَا صِفَةً لِقَوْلِهِ : ( ذُو حَدِيدٍ ) ،  
كَانَتْ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لَوَقُوعِهَا صِفَةً لِقَوْلِهِ ( ذُو حَدِيدٍ )  
قِيلَ : هَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : هُوَ ضَمِيرٌ ( ذُو حَدِيدٍ ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
اسْمُهُ دَرَفَةً لَهُ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ صِفَةً نَفْسَهُ .

**قال :** ثُمَّ تَعْظُمُهُ كَمَا تَعْظُمُ النَّبِيَّةُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْظُمَهُ بِالصَّلَاحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَدْفُورُ  
عَمِدِ اللَّهِ بِالصَّلَاحِ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ فَتَعْظُمُهُ بِهِ ، وَلَا دَلِيلًا .

---

(١) الكتاب ٢٥١/١ ، والاشارة الى ( مُجْتَرِيءٌ ) في البيت قبله  
وهو قوله :

يحمى الصريمة أهدان الرجال له صيد ومجترىء بالليل حماس  
(٢) الكتاب ٢٥١/١ ، وتمام عبارة سيبويه : « وأما الموضع الذي  
لا يحسن فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف  
بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبيه ، وذلك قولك : مرتت بعبد الله الصالح  
فان قلت : مرتت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : المطعمين في المحل  
جاز ، لأنه اذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك . . . »  
وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٩٩ ، شرح السيراني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٨٧ .

**قال** : وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكين أحقُّ على الإضمار<sup>(١)</sup>  
الذي جازَ في مررت<sup>(٢)</sup> .

أى : في قوله : مررت به المسكين ، كأنه قال : إنه هو المسكين أحقُّ  
وهو ضعيفٌ ، وجاز في هذا .

قال أبو علي : قوله : إنه المسكين ، يريد هو المسكين ، جاز أن يكون  
فصلاً بين الهاء وأحقُّ .

وقوله : لأنَّ فيه معنى المنصوب<sup>(٣)</sup> .

يريد أنك فصّلت بين (إنه) ، و (أحقُّ) بجملة : كما فصّلت بين  
قوله : (إننا) ، و (ذاهبون) بجملة هي : (أخني) انتصب بها (تيمماً)  
في قولك : إننا تيمماً ذؤو وعدد<sup>(٤)</sup> .

**قال** : لو قال : أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان  
مجالاً<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : إذا أخبرك<sup>(٦)</sup> عنه أو عن غيره رفع فقال : أنا

---

(١) في المخطوطة « على اضمار » وما أثبتته هنا من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٤) في المخطوطة ( ذو ) بواو واحدة .

(٥) في الكتاب ٢٥٧/١ قال : « لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو

عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً كان مجالاً » .

(٦) أى إذا أخبرك المتكلم عن نفسه ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ، ج ٢ ، ص ٩٠ ، قال اليرماني : « ويقول في الجواب لمن قيل له :



منطلق ، وهو منطلق ، ولم يحتاج أن يقول : / أنا زيدٌ منطلقاً ، أو هو ٣٧/أ  
زيد منطلقاً ، لأنك لا تُضَيِّرُ حتى تعرف .

**قال** : إلا أن رجلاً لو كان خاف حائطاً أو في موضع تجهله ،  
فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك ( كان حسناً )<sup>(١)</sup> .  
قال أبو إسحاق : كأي تقدمت إليه أن يمضي في حاجتي ، فأحسنت  
ما بين الخاف الحائط ، فقلت : من أنت ؟ قال : أنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك  
أى على ما فارتقتك ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفاً .

**قال** : فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً<sup>(٢)</sup> وإنا يريد في هذا  
الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه<sup>(٣)</sup> .

←

من أنت ؟ فله أن يقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، على الحال ،  
ولو لم يكن في الجواب لم تجز هذه الحال ، لأنه إذا سأل فهو طالب  
تعريف المسؤول عنه ، فظهر بهذا معنى التعريف الذي في قوله : أنا  
عبد الله ، فكانه قال : فاعرفني منطلقاً في حاجتك ، فصار بمنزلة الحال  
المؤكد ، إذ قد ظهر المعنى الذي في الخبر كان خفياً ، فأظهره الطلب  
له ، وصلاح أن يقع على الحال التي لا تؤكد ، وهذا في الجواب خاصة ،  
ولو لم يكن في الجواب لم يجز ٠٠٠ « شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٠٥  
(١) الكتاب ١/٢٥٧ - ٢٥٨ ، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب  
لاستقامة المعنى .

(٢) الكتاب ١/٢٥٨ ، وفيه « كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً » .

(٣) قال أبو سعيد : « ولا يجوز أن تكون النكرة صفة لعبد الله »

انظر شرح السبكي في الكتاب ، ج ٢ ق ٩١ .

قال أبو علي : يقول : يريد في النصب أن يُذكر المُخاطَب  
برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه ، ولو أراد ذلك لرفع مُنطَلِقاً ،  
ولو جمعت بَدَل هذا لم يسكن النصب في مُنطَلِق ، وذكر هذا في الباب  
الثالث مثل هذا .

قال : لأن الذي يرفع وينصب ما يستغنى عليه السكوت ومالا يستغنى  
بنزلة ( واحدة ) (١) .

قال أبو علي : قوله : ما يستغنى عليه السكوت مبتدأ ، خبره بنزلة  
الجملة في موضع خبرٍ لأن .

قال : لجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرأ  
إلا على ما يكون عليه أولاً قبل الظرف . (٢)

قال أبو العباس : يعني إذا كان يقوم مقام ( مُنطَلِق ) وليس  
في الكلام ذكر ( منطَلِق ) ، ولا قائم ، ولا ما أشبهه ، وإنما هو زيد فيها  
فقط ، وإنما لك أن تلغى ولا تلغى إذا ذكرت مع ( فيها ) ( منطَلِقاً  
أو قائماً ) ، أو ما أشبهه .

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، وما بين المعفوفتين زيادة من الكتاب .  
(٢) الكتاب ٢٦٢/١ ، قال أبو سعيد في شرح هذه العبارة : « أي  
جميع ما يكون خبراً للاسم وظرفاً تلغيه إذا جئت بخبر سواء » شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٩٣ . وقال الرماني : « . . . فان قال : فاني  
أعمله ( الظرف ) إذا كان خبراً ، ولا أعمله إذا لم يكن خبراً ، قيل له :  
فان كونه خبراً يوجب تأخره عن الاسم في المرتبة ، وكونه عاملاً يوجب  
تقدمه في المرتبة ، وهذا مستحيل » . شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١١٣

**قال :** ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف

قوله :

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرْدَهَا فَاتْلُوهُ فَوْسِكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولًا<sup>(١)</sup>  
قال أبو العباس : قوله : وهو مقدم قبل الظرف ، يريد : إنَّ  
حقه أن يكون مقدمًا قبل الظرف ، وليس لفظه كذلك ، والظرف انتصب  
منه قوله : ( فيكم ) .

قال أبو علي : الحال التي هي ثابتًا مَبْذُولًا مِنْ لَكُمْ ، والقدير :  
إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ ثَابِتًا مَبْذُولًا .

**قال :** وإن قلت : هذان زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، وهذان عَمْرَانِ  
مُنْطَلِقَانِ ، لم يسكن هذا الكلام إلا نكرة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : ها هنا بَيْنَ سيبويه قصة دخول الألف واللام في  
التثنية بقوله : تَمَوَّلَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ : زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، من قَبْلِ أَنْك

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، والبيت من الكامل أنشده سيبويه دون  
نسبة وفيه شاهد على نصب ( ثَابِت ) على الحال ، والاعتماد فيه على  
المجرور في الخبر ، والرفع فيه حسن ، انظر حاشية الكتاب ٢٦٢/١ ،  
شرح السبغاني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٤ ، شرح السبغاني للكتاب ، ج ٢  
ق ١١٣ ، النكت ٤٤٨/١ وقال ابن النحاس في شرح أبيات سيبويه  
١٢١/ : « هذا حجة لنصب ( ثابت ومبذول ) كقولك : الرجل عندك  
قائما ، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونه » .

(٢) الكتاب ٢٦٨/٢ .

جملةهما من أدعة كُله واحد منهما<sup>(١)</sup> زِيدُ .

أنشد : ... .. كَمَنَّ بُوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : ( كَمَنَّ بُوَادِيهِ ) : على تقدير كرجل بواديه ،

فقولك ( بُوَادِيهِ ) صفة ( لِمَنَّ ) ، وليس بصلة ، والدليل على أن

ب/٣٧ ( مَنَّ ) في هذا البيت نكرة ودفة إياه ( مَمْطُورٍ ) وهو نكرة .

قال أبو بكر : الفرض في صفة الذي في الكلام أن يُتَوَصَّلَ به إلى

ودف المعارف بالجل ، وذلك أن النكرات تودف بالجل لأنها نكرات

(١) في المخطوطة « منهما » .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط ، وهو بتمامه :

انني واياك الاحلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

الكتاب ٢٦٩/١ ، وهو في الديوان ٢١٣/١ من قصيدة في مدح

يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب وروايته :

انني واياك ان بلغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

قال في الحاشية : كمن بواديه بعد المحل ممطور : أي كرجل

مطورة بواديه بعد المحل . وأنشده ابن النحاس في شرح أبيات

سبويه ١٢٣/ ، وقال : « حجة بأن يجعل ( مَنَّ ) نكرة و ( مَمْطُوراً )

من نعتها ، كأنه قال : أنا كائنسان ممطور بواديه بعد المحل » وأنشده

السيرافي منسوباً إلى الفرزدق وقال : « جر ( مَمْطُورٍ ) لأنه صفة

( مَنَّ ) ، كأنه قال : كائنسان ممطور » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢

ق ١٠١ ، النكت ٤٩٧/١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، ١٢٣ ،

وأنشد الفارسي عجز البيت في المسائل البغداديات ٣٧٦/ شاهدنا على

استعمال ( مَنَّ ) في الاخبار بلا صلة كما استعمل في الاستخبار ،

وانظر البيت في أمالي ابن السجري ٣١٢/٢ ، والخزانة ٤٧/٢ .

ولم يسع وصف المعارف بالجمل من حيث لم يَجُزْ وصف المعرفة بالنسكرة ،  
فلما أُريد وصف المعارف بالجمل جُمِلَتْ في صلة الذي ، فوصفت المعارف  
به لأنه معرفة ، وعادَ مِنَ الْجَمَلِ إلى الذي ذُكِرَ لِتَتَّصِلَ الجُمْلَةُ التي هي  
صِلَتُهُ به .

قال أبو علي : والدليلُ على أن (الَّذِي) وُضِعَ لما قال . إنه لا يوصل  
إلا بالجمل فأما وصلهمُ إياه بالظرف ، فالظرف يؤول في المعنى إلى أنه  
جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ ،  
فمعناه الَّذِي اسْتَمَرَّ فِي الدَّارِ ؟ .

**قال** : ونقول : هذا مِنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقٌ ، فتجعل (أَعْرِفُ) صفة ،  
ونقول : هذا مِنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا فتجعل (أَعْرِفُ) صلة<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : الفرقُ بَيْنَ الصَّلَةِ<sup>(٢)</sup> وَالصِّفَةِ أن الصلة لا تكون إلا جملة

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٠ .

(٢) الصلة ويعنى بها الحال ، ويسمى أبو تميم هنا حشورا ،  
قال : « والحشو لا يكون لمن وما الا وهما معرفة ، وذلك من قبل أن  
الحشو اذا صار فيهما أشبههما (الَّذِي) فكما أن (الذي) لا يكون الا  
معرفة ، لا يكون (مَنْ ، وَمَا) اذا كان بعدهما حشورا وهو الصلة لا  
معرفة » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، قال الرماني :  
« ونقول : هذا من أعرف منطلق ، فتجعل (أعرف) صفة لمنطلق ،  
ومنطلق صفة ثانية ، وان شئت قلت : هذا من أعرف منطلقا ، على أن  
يكون (أعرف) صلة لمن ، ويكون حينئذ معرفة ، وينصب منطلقا على  
الحال » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ .

والصحة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فأما تقع من حيث توصف النكرات بالجملة ، نحو قولك : هذا رجلٌ ضَرَبْنَا ، والفصل بين الجملة التي تكون صلة لِـمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب يحسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لاموضع لها من الإعراب .

وأهلم أن :

\* وَكُنِيَ بِمَنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا \*

أجودٌ وفيه ضعفٌ ، إلا أن يكون فيه هو (١) .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠ ، وما ذكره سيبويه هنا شطر بيت من الكامل ، كان قد رواه في أول الباب وشبهه شاهد على حمل ( غَيْرٌ ) على ( مَنْ ) ، نعنا لها لأنها نكرة مبهمه ، فوصفت بما بعدها ٠٠٠ والتقدير : ( على قوم غيرنا ) ورفع ( غير ) جائر على أن تكون موصولة ٠٠٠ والتقدير : ( على من هو غيرنا ) ، انظر الكتاب ١/٢٦٩ وهامشه ، والشسنتيميري ينسب البيت لحسان بن ثابت ، في حين أن سيبويه نسبه الى الأنصاري فحسب ، ومثله فعل السيرافي والرماني ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٣ ، واختلفا في نسبة هذا البيت ، فهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري / ٢٨٩ ، واليه نسبه ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ١/٣٧٢ ( الريح ) وابن الشجري في أماليه ٢/١٦٩ ، لكنه عاد فنسبه لحسان ، انظر الأمالي ٢/٣١١ ، والى حسان نسبه الفراء في معاني القرآن ١/٢١ ، وأنشده العيني ١/٤٨٦ وقال : « قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبي

قال أبو إسحاق : لأن ( مَنْ وَمَا ) أن يسكونا بمنزلة ( الَّذِي ) هو أكثر وأحسن من أن يسكونا بمنزلة ( رجلٌ ) .

وقوله : وفيه ضعف<sup>(١)</sup> .

أى : بمذرك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو ( هو ) نحو :  
مَرَرْتُ بِأَيِّمٍ أَفْضَلُ ، لأن تقديره : أيهم هو أفضل ، وكذلك :

←

صلى الله عليه وسلم ، ويقال : قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك الأنصارى الخزرجى « والأزهبة / ١٠١ ، وأنشده ثعلب فى مجالسه / ٢٧٣ دون نسبة ومثله فى سر صناعة الاعراب / ١٣٥ ، الهمع / ٩٢ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور / ٤٩٢ ، والجمسل / ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٣ ، والجنى الدانى / ١١٤ ، رصف المبانى / ١٤٩ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام / ٣٨٥ ، معنى اللبيب / ١٤٨ ، لكن ابن هشام نسبه لحسان رضى الله عنه فى موضع آخر ، انظر معنى اللبيب / ٤٣٢ ، شرح المفصل / ٤ / ١٢ دون نسبة أيضا ، واللسان ( ممن ) ينسبه لبشر بن عبد الرحمن بن كعب الأنصارى ، قال فى الدرر / ٧٠ / ١ : « البيت لكعب بن مالك ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، وقيل لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، وكلهم من الأنصار » .

(١) الكتاب / ١ / ٢٧٠ وقد قسم الفارسى عبارة الكتاب التى نسقها :

« واعلم أن : ( وكفى بنا فضلا على من غيرنا ) أجود وفيه ضعف ، الا أن يكون فيه ( هو ) » .

(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) <sup>(١)</sup> عند سيبويه <sup>(٢)</sup> ، وقراءة مَنْ قَرَأَ (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) <sup>(٣)</sup>

(١) سورة مريم ، الآية ٦٩ .

(٢) قراءة الكوفيين بنصب « أَيُّهُمْ » انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيعود الفارسي لمعالجة هذه القضية في التعليقة ق ٦٥ - ٦٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « ٠٠٠ فأما رفع ( أَيُّهُمْ ) فهو القراءة ، ويجوز ( أَيُّهُمْ ) بالنصب ، حكاه سيبويه ، وذكر أن هارون الأعمور القارىء قرأ بها ، وفي رفعها ثلاثة أقوال ٠٠٠ » انظر معانى القرآن واعرابه ٣/٣٣٩ - ٢٤٠ .

وقال ابن النحاس : « وهذه آية مشككة فى الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرأون ( أَيُّهُمْ ) بالرفع الا هارون القارىء ، فان سيبويه حكى عنه « ثم لنزعن من كل شيعة أيهم » بالنصب ، أوقع على ( أَيُّهُمْ ) ( لَنَنْزِعَنَّ ) « ٠٠٠ » اعراب القرآن ٣/٢٣ - ٢٤ ، ونقل عن النحاس عن أبي اسحاق قوله فى الوجوه الثلاثة الجائزة فى رفع ( أَيُّهُمْ ) ، وابن الزجاج وابن النحاس نقل القرطبي ، انظر الجامع لاحكام القرآن ١١/١٣٣ - ١٣٥ ، وعد العكبرى قراءة النصب شاذة ، انظر التبيان فى اعراب القرآن ٢/٨٧٨ ، وأسند ابن خالويه قراءة النصب الى معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف ، انظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع /٨٦ ، وانظر البيان فى غريب القرآن ٢/١٣٠ - ١٣٣ ، انظر أيضا المسألة /١٠٢ من الانصاف ٢/٧١١ - وما بعدها .

(٣) سورة البقرة ، الآية /٢٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « الرفع فى ( بعوضة ) جائز فى الاعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ، فالرفع على اضممار ( هو ) ، كأنه قال : مثلاً الذى هو بعوضة ، وهذا عند سيبويه ضعيف » معانى القرآن واعرابه ١/١٠٤



فإذا طألت الصلة كان الحذف أحسن<sup>(١)</sup>.

وأنشد :

\* وَكَلَّ خَلِيلَ غَمِيرٍ مَا ضَمَّ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> \*

←

ونسب ابن خالويه قراءة الرفع هذه لرؤبة بن العجاج ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٤ والأخفش ينسب ذلك الى ناس من تميم ، وأنهم يجعلون ( ما ) بمنزلة ( الذى ) ويضمون ( هو ) كأنهم قالوا : « لا يستحي أن يضرب منلا الذى هو بعوضة » ، معانى القرآن ٢١٥/١ (الورد) .

قال أبو عبيدة : « وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى « مَا بَعُوضَةٌ » فرفعها وبنو تميم يعملون آخر الفعلين والأداتين فى الاسم ، وأنشد رؤبة بيت النايغة مرفوعا :

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

مبجاز القرآن ٣٥/١ . وقد روى قراءة الرفع هذه سيبويه ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر البيان فى عريب اعراب القرآن ٦٥/١ - ٦٦ .  
(١) يريد حذف المبدأ كعوله تعالى « تماما على الذى أحسن » الأنعام / ١٥٤ ، على تقدير « هو أحسن » .

(٢) هو صدر بيت من الطويل منسوب فى الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٧١ الى السماخ ، وعجزه :

لوصل خليل صارم أو معارز

والبيت فى ديوانه / ١٧٣ عن قصيدة علة أبياتها ستة وخمسون بيتا ومطلعها :

عفا بطن قو من سليمانى فعالز فذات الصفا فالمشرفات النواشر

وانظر القصيدة فى جمهرة اشعار العرب / ٨٢٦ - ٨٤١ ، والبيت فى المعانى الكبير ١٢٥٦/٣ ، قال ابن قتيبة : « والمعارز : المجانب ، ( ١٨ - التعليقة )

قال أبو العباس : ( غَيْرُ ) نعت ( كَلَّ ) ، وصَارِم : خبر ( كَلَّ ) .  
وأنشد :

\* وَاهَتْ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> كَلُّ مُعْصِفَةٍ <sup>(٢)</sup> \*

قال أبو علي : واهت كَلُّ مُعْصِفَةٍ أَحْسَنُ مِنْ : ذَهَبَتْ بِمَعْصِفَةٍ  
أصابعه لأن كل الشيء هو هو بأَسْرِهِ ، وليس بعض الشيء يُؤَدِي عن كل  
الشيء ، وعلى هذا يدعى قوله تعالى ﴿ كَلَّ نَفْسٍ ذَائِمَةُ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
قال : وقد يجوز على هذا ( فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا ) وهو قول الخليل ،

---

أبو عمرو : يقال : استعزز مني فلان أي انقبض وقيل : هو المعاتب ،  
وقيل : هو المعاند ، وكل قريب من بعض ، انظر البيت في شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي ٢٩١/١ ( الريح ) ، شرح أبيات سيبويه لابن  
النحاس ١٤٨/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٨/١  
شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٥ ، ١٢٧ ، وانظر أيضا المحكم ٣٢٢/١  
مقاييس اللغة ٤/٢٦١ ، نهذيب اللغة ١/١٣١ .

(١) في المخطوطة ( عليها ) والصواب من الكتاب ٢٧٢/١ .  
(٢) هنا صدر بيت من الكامل أنشده من قول ابن أحمر، وهو بتمامه:  
ولهت عليه كل معصفةٍ هُوَجَاءُ ليس للبها زبر  
شعره ٨٧/١ ، وفيه شاهد على جرى ( هُوَجَاءُ ) على ( كل ) نعتا  
لها . انظر الكتاب ٢٧٢/١ وهامشه ، والى ابن أحمد نسبه الرماني  
والسيرافي أيضا ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٧ ، شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٩/١ .  
(٣) سورة آل عمران ، الآية / ١٨٥ ، سورة الانبياء ، الآية / ٣٥ ،  
سورة العنكبوت ، الآية / ٥٧ .

ومثله : عليه مائة بيضاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس : مائةٌ بيضاً انتصب ( بيضاً ) على التمييز .

قال أبو علي : وانتصابُ الجمع المكسر على التمييز جيد ، لأنه يجرى مجرى الواحد<sup>(٢)</sup> ، ومثله ﴿ قُلْ هَلْ أَنْبِئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله ( هذا رجلٌ قائماً ) معناه : أشير إليه قائماً ، ولا يجوز هذا رجلٌ أحمراً لأن الحال حكمها أن تكون منقولة غير ثابتة ، وقولك : ( أحمراً ) هيئة ثابتة وكذلك طويل ونحوه .

قال : لأنه مُحَالف لما يضاف ، شاذٌّ منه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل ( قيلُ وبمَدُّ ) في الغاية .

وقال أبو علي : لما كانت الحال من المعرفة لا تجرى مجرى صفتها ، لأن الصفة تكون لازمة ، والحال مُنْقَلَةٌ كذلك جعلوا الحال من النكرة ، فاشترك هاتان الحالان في التثنية والتبدل .

---

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، وليس انتصاب ( قائماً ) في حكم انتصاب ( بيضاً ) في هذين المثالين ، فالأول منصوب على الحال ، والثاني على التمييز ، ويرى سيبويه الرقع هو الوجه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٣ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : « يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز ، والجمع أبين إذا كان الأول غير محظور العدد » المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية / ١٠٣ .

(٤) الكتاب ٢٧٣/١ .

**قال** : فجاز هذا كما جاز ( لَامِ أَبُوكَ ) يريد : اللهُ أَبُوكَ ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ولا سببيله ، لأنه ليس من كلامهم أن يُضْمِرُوا الجار (١) .

وقال أبو علي : يحتمل أن تكون اللامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء الفعل ، في قول من قال : انتهى أَبُوكَ (٢) وَيَقْوَى هذا المذهب أن الحروف إنما حذفوا لتسكرها ، والتسكير والاستعوال بهما وقع ، ويقوى هذا المذهب أيضاً أن لام الجر حرف معق ، واللامان الأخريان أحدهما من نفس الحرف ، والآخر بمنزلة ما هو من نفس الحرف أولى ليدلالة ما يبقى منه على المحذوف ، وتبقي حرف المعنى أولى ، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيء يدل عليه ، ولهذا الحكم في مثل ﴿ أَعْمَلَكُمْ

---

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، وسيبويه يعنيه باضمار الجار هنا حذفه ، قال أبو سعيد : « ومن الحذف الشاذ أيضاً قولهم : لَامِ أَبُوكَ ، يريد : اللهُ أَبُوكَ ، فحذفوا منه لامين ، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل ، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر ، واللام التي بعدها » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ و ١٠٤ ولسيبويه رأى صريح في هذه المسألة بسطه في مكان آخر إذ يقول : « حذفوا اللامين من قولهم لَامِ أَبُوكَ : حذفوا لام الاضافة واللام الأخرى ، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينون ، وقال بعضهم : لهُ أَبُوكَ ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ٠٠٠ » الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٢ .

تَذَكَّرُونَ<sup>(١)</sup> وَتَنَسَّرُونَ<sup>(٢)</sup> في قول من لم يُشَدِّدِ الذالِ مِنْ  
(يَذَكَّرُونَ)<sup>(٣)</sup> أَنَّ الحذوفَ مِنَ التَّاءِ هِيَ الثَّانِيَةُ<sup>(٤)</sup>، وَلَمَنْ قُلَ :  
إِنَّ اللّامِينَ الحذوفَتَيْنِ هُمَا الزَّائِدَتَانِ أَنْ يَقُولَ : حَذَفَ الزَّيْدُ أَوَّلَى مِنْ  
حَذَفِ الأَصْلِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الحذوفَتَانِ الَّتِي هِيَ لِلتَّعْرِيفِ وَالغَاءِ لَبَتِيَ الأِسْمُ  
مَهْتَدِئاً بِهِ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ موجودٍ .

وَلَمَنْ قَالِ : إِنَّ اللّامَ الهَاقِمَةَ هِيَ الجَارِيَةُ ، وَالْحذوفَتَانِ هُمَا الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ

---

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وقد وردت هذه في القرآن في  
سنة مواضع مختلفة .

(٢) ليس في (تَنَسَّرُونَ) تنقيلاً ولا تخفيفاً مثل (تذكرون) ،  
والذي ينتاب (تَنَسَّرُونَ) هو زيادة تاء في أولها كالتي في قوله تعالى  
في البقرة / الآية ٢١٩ ، ٢٢٦ « لعلكم تتفكرون » وفي الأنعام ، الآية / ٥٠  
« أفلا تتفكرون » وفي سورة سبأ الآية / ٤٦ « ثم تتفكرون ما بصاحبكم » .

(٣) قال ابن معجمه : « واختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من  
قوله (تَذَكَّرُونَ) ونظائره ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تذكرون)  
و (يذكرون) ، و (يذكر الانسان) و (أن يذكر) ، (لِيَذَكَّرُوا)  
مشدداً كله . وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر كل ذلك  
بالتشديد إلا قوله (أولا يذكر الانسان) فانهم خففوها . وروى علي  
ابن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الذال ، وكل  
شيء في القرآن مثله خفيفاً ، وكذلك روى حفص عن عاصم ٠٠٠ « كتاب  
السبعة / ٢٧٢ - ٢٧٣ » .

(٤) أي في (تَتَذَكَّرُونَ) في الأنعام ، الآية / ٨٠ ، السجدة ،  
الآية / ٤ و (تَتَنَسَّرُونَ) في البقرة الآية / ٢١٩ ، والآية ٢٢٦ ،  
الأنعام ، الآية / ٥٠ .

والفاء ، أن يُقول : الاسمُ مجرور ، وحروف الجرِّ قَما تحذف ، لِجَمَلٍ (لَا هِ) على الأكثرِ أولى من تحمله على الشاذِّ .  
فأما قولنا التي هي فاء الفعل في قول مَنْ قال : (لَمْ يَ) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثاليين :

قيل : إن أصل الاسم (إِلَاة) حذفتِ الهمزة التي هي (فَاء) مع الألف واللام ، كما حذفتِ الهمزة التي هي (فَاء) مع الألفِ واللام في قولهم (النَّاسُ) إذا أرادوا قولهم (أَناسٌ) ، فالألف في قولنا (اللهُ) أَلِف (فَعَالٍ) زائدة على هذا القول<sup>(١)</sup> .

وقد قيل : لَمْ يَ أَبُوكَ ، في معنى (لَا هِ أَبُوكَ) فُقِلِبَ (لَمْ يَ) عن (لَا هِ) ، فالألف في اسم الله عزَّ وجلَّ على هذا القول أصل ليست بزيادة ، إنما هي عَيْنُ الفعل ، وهي منقلبة عن ياء ، والدليل على ذلك قولهم : (لَمْ يَ) ، لما قلب فأظهرت الياء ، ولو كانت الألف في (اللهِ) منقلبة عن وارٍ لظهرت في القلب واراً فسكان (لَمْ يَ)<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وأما كلُّ شيءٍ وكلُّ رجلٍ ، فإِنما يُبَيَّنَّانِ على فِهما ، لأنه لا يوصف بهما<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الألف في (لاه) التي حذفت همزته وهي فاء الكلمة فصارت الكلمة بعد الحذف (لاه) هي ألف (فعالٍ) ، انظر الخصائص ٢/٢٨٨  
(٢) عرض الفارسي لهذه المسألة في كتابه شرح الأبيات المشككة الأعراب ٥٥/٥٧ (هنداوى) بأسلوب أكثر تفصيلاً وتوضيحاً ، فالتمس ذلك في مكانه ، وانظر الانصاف ١/٣٩٤ والحاشية هناك ،  
(٣) الكتاب ١/٢٧٤ !

قال أبو علي : قوله : لأنه لا يوصف بهما<sup>(١)</sup> ، أى لم يلزم ألا يكون  
( كلُّ ) إلا وصفاً ، كما أن ( أَجْمَعِينَ ) لم يكن إلا وصفاً ، لكن  
( كلِّ ) وإن كان الأحسن فيه أن يجرى وصفاً ، فقد يُبنى على غيره ،  
ويبنى غيره عليه<sup>(٢)</sup> .

ولسكنهم جعلوه<sup>(٣)</sup> بلى ما ينصب ويرفع<sup>(٤)</sup> .

أى : جعلوا هذه الجواهر كأنخل<sup>(٥)</sup> .

وقوله : بلى ما ينصب<sup>(٦)</sup> .

أى : يقول أى خلا<sup>(٧)</sup> .

قال : ومثل ذلك هو عربى<sup>(٨)</sup> حسبته<sup>(٩)</sup> .

(١) فى المخطوطة ( بها ) .

(٢) يقول أبو سعيد : « الألب فى ( كلِّ ) أن يجرى مجرى  
( أَجْمَعِينَ ) ، لأنه يعم به كما يعم بأجمعين ، لأن معناه معنى أجمعين .  
واتسع فى لفظه فأضيف الى المكنى والظاهر والمعرفة والتكرة ٠٠٠ وجعل  
نعتا على معنى المبالغة والكمال لا على معنى العموم كقولنا : رأيت الرجل  
كل الرجل ، ورأيت رجلا كل رجل ٠٠٠ على معنى رأيت الرجل الكامل  
واستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف ٠٠٠ » ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ق ١١٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ - ١٣٠  
(٣) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) يشير الى المثال الذى ساقه سيبويه فى هذا الباب الذى عنوان  
له بقوله : « هذا باب ما ينصب لأنه قببح أن يكون صفة وذلك قولك :  
هذا راقود خلا ، وعليه نحيء سمنا ٠٠٠ » الكتاب ٢٧٤/١ .

(٥) انظر أعلاه .

(٦) الكتاب ٢٧٥/١ ، وفيه ( هذا ) هكأنى ( هو ) ههستا : يوانظير

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .

قال أبو علي : الهاء مَنْوِيٌّ بها الانفصال ، لأن المعرفة لا يجوز أن تقع هُنَا .

قال أبو بكر : الفرقُ بين هذا البابِ والبابِ الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب ، لأنك إذا قلت : ابنُ عمِّي دينيًّا ، فكقولك : ابنُ عمِّي مُدَانَةٌ ، وليس في هذا ما يدلُّ على المحضِ والقلبِ .  
**قال** : وإن زعمتَ أنه انتصب بالآخر فسكانك قلت : زَيْدٌ قائمًا فيها<sup>(١)</sup> .

أى : فلم ينتصب بالأول ، إنما انتصب بالآخر<sup>(٢)</sup> .  
**قال** : وزعم الخليل أنه يُستقبح أن يقول : قائمٌ زَيْدٌ ، وذلك إذا لم يحمل قائمًا خبراً مُقدِّماً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٧٧/١ .

(٢) فسر السيرافي هذا بقوله : « جعل سيهويه تشنية الظرف وتكريره بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيدا للأول لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً ، وما لا يكون خبراً ، فأما ما يكون خبراً فقولك : ( في الدار زيد قائمًا فيها ) ، ان شئت رفعت ( قائم ) ، وان شئت نصبت كما كان ذلك قبل النكرة والتشنية . . . »  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٠ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٧٨/١ مع اختلاف يسير في بعض الالفاظ رواية السيرافي ما جاء في الكتاب ، وعليه فان اختلاف العبارة ربما يعود الى تصرف أمه على فيها ، وهذا كثير عنده ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٨٥ .



قال أبو علي: «قلت لأبي بكر: من أين قبَّح أن ترفع (زيد) وتأم هنا؟» فقال: لأن الكلام أعلى ضمير بين: فعل وفاعل، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه بفعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يحى به باده خبره، المخروجه عن حد ما عليه الكلام قبَّح، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلاماً.

**قال:** وإنما حسنَ عندهم أن يتجرى تجرى الفعل إذا كان صفة جري على موصوفٍ أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه، (أى عمل ذلك الاسم في اسم الفاعل) كما أنه لا يكون مفعولاً، (أى الاسم الذي يعمل فيه ضارب) في ضارب، حتى يسكون محمولاً على غيره، (أى يسكون اسم الفاعل محمولاً على غيره) (١).

←

المقتضب ١٩٢/٤ . وفسر أبو سعيد عبارة الكتاب بقوله: «إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبَّح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان: قائم زيد وقائم الزيدان، وقائم الزيدون، والذي قبَّحه فساد اللنظ لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت (قائم) بالابتداء و (الزيدان) فاعل من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بغير خبر، ولو جاز هنا لجاز أن تردّ (تضرب زيداً) إلى ضارب زيداً و (زيداً) في صلته، ولا يكون له خبر، والذي يجيزه يزعم أن الفعل سد مسد الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه ٠٠٠»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١١٢ .

(١) الكتاب ٢٧٨/١، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه، وتظهر منه أخلاته محصورة بين الأقواس .

قال أبو علي : اسمُ الفاعِلِ يحسنُ إعمالهُ عملُ الفاعِلِ إذا جرى على شيءٍ وجرَّه على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكون خبر مبتدأ نحو : زَيْدٌ قائمٌ أبوهُ ، وهذا زَيْدٌ ضَارِبٌ عمراً .

والثاني : أن يسكون صفة نحو : هذا رجلٌ قائمٌ أبوهُ ، ومررتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ عمراً .

والثالث : أن يسكون حالاً نحو : زَيْدٌ قائماً أبوهُ ، وهذا زَيْدٌ ضارباً عمراً .

٣٨/ وقد يحسنُ أن يعمل / عملُ الفاعِلِ إذا اعتمده به على حرف استفهام وما أشبهه ، فيسكون اعتماده عليه مُشَبَّهاً باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة ، نحو : أقامَ زَيْدٌ ، وما نامَ زَيْدٌ (١) .

قال : تقول : هذا ضَارِبٌ زَيْدًا ، وأنا ضَارِبٌ زَيْدًا ، ولا يسكون ( ضَارِبٌ زَيْدًا ) على قولك : ضربتُ زَيْدًا (٢) .

---

(١) فسر أبو سعيد عبارة سيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبي علي - هذا فقال : « إنما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وينتصب به المفعول إذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له أو صفة أو حالا أو صلة ، كقولك : هذا زَيْدٌ قائما أبوه ، ومررت برجل ضارب أبوه زيدا ، وهذا زيد ضاربا أبوه أخاك ، ومررت بضارب أخاك » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٢ وانظر شرح الرومانجي للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٧٨ ،

قال أبو علي : قوله : ولا يكون ضارب زيداً على قولك : ضربتُ زيداً إنما لم يجز هذا لأن زيداً ينتصب على جملة كلام تام ، ( و ضاربٌ ) وحده ليس بجملة فينتصب عنده ( زيدٌ ) ، فكما لم يجز إعمال ( ضاربٍ ) في زيدٍ غير مُعتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول : قائم زيدٌ على أن تعمل ( قائم ) عمل الفعل غير معتمد على شيء<sup>(١)</sup> .

**قال :** ولم تُرد أن تحمّل الدرهم على ما حمل عليه العشرون<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا قال : ليس بمحمولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفة ولا بمنزلة ، وليس إعرابه كإعرابه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الاعتماد الذي يشبه اليه هنا هو ما أورده آنفاً ، وهو اعتماد الفعل على الاستفهام أو النفي وما أشبههما .

(٢) الكتاب ٢٧٩/١ ، وفيه « ولم تُرد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه » .

(٣) أي « إذا قلت : : هذه عشرون درهماً ، فليس ( درهماً ) نعنا لعشرين ، فيتبعها في إعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضاً بالاضافة ، ولا معطوف على العشرين محمول عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن ( درهماً ) بين به العشرون فعملت فيه كعمل ( ضارب ) و ( ضاربين ) إذا قلت : هؤلاء ضاربون ، والشبه بينهما أن ( عشرين ) مقدار يقدر به ، فإذا قال : هذه عشرون درهماً ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر ، أو تساوي ، أو تماثل ، أو توازن ، عشرين ، وورد إلى اسم الفاعل ، ويضاف ، فتصير هذه الدراهم مقادير عشرين ، وتحذف فتقام العشرون مقامهما والعشرون تقتضي نوعاً يقدر بهنسا » . شريح السيرافي للكتاب نجد ٢ في ١١٤ .

**قال :** وزعم الخليلُ أمها عملت دَمَلَيْنِ الرَّفْعِ وَالرَّهْبِ (١) .  
قال أبو بكر : الدليلُ على قوله : « أن ( إن ) » هي الرافدة للخبر ،  
أن الابتداء قد زال ، وبالابتداء والمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال  
الماملُ بطل أن يسكون الخبر معمولاً فيه (٢) .  
**قال :** ودليلُ آخرُ ، وهو أنا وجدنا كلَّ ماعمل في الاسم عمل في  
الخبر أيضاً نحو : كانَ وَظَنَّتُ (٣) .

**قال :** فلن لم تذكر المنطلقَ صارَ الظريفُ في موضع الخبر (٤) .  
قال أبو علي : إذا قال لك : إنَّ زَيْدًا الظريفُ ، فالخاطبُ ليس  
بجاهلٍ لهذا الخبر بعينه ، يعرفُ الظريفَ على - دة ، وزيداً على - حدة ،  
إلا أنه لم يعلم أن الظريفَ زيدٌ ، ولا أن زيداً الظريفُ ، فإذا أخبر  
بهذا الخبر وقعت له الفائدة باجتماعهما ، فإذا قول لك : زيدٌ ظريفٌ ،  
فقد أخبره بما كان جاهلاً به من ظرف زيدٍ .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ وهو يعني ( ان وأخواتها ) .

(٢) انظر الأصول ٢٣٠/١ . وفي هذه العبارة يرد ابن السراج على  
الكوفيين الذين يرون أن هذه الحروف انما تعمل في الاسم فقط  
فنصبه ، وأن الخبر يترك على رفعه كما كان مع الابتداء قبل دخولها .  
انظر أيضاً الانصاف ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢ .

(٣) القول لابن السراج ، وقد ساقه أبو علي مختصراً ، وبعبارة  
أساده هي « أنا وجدنا كل ماعمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً ، عمل في  
خبره ، ألا ترى الى ( ظننت ) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في  
خبره ، وكذلك ( كان ) وأخواتها ، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر ،  
جاز مع ( ان ) ، لافرق بينهما في ذلك » . الأصول ٢٣٠/١ - ٢٣١ .  
(٤) أي في قوله : ان زيدا الظريف منطلق ، الكتاب ٢٨٠/١ .

**قال** : لم يسكن ( بِكَ ) ، ولا ( لَكَ ) مستقرين لعهد الله<sup>(١)</sup> .  
أى : خبرين كما كان فيها إذا قلت : فيها زيد قائماً ، مستقراً ، وإنما  
الهاء فى ( بِكَ ) و ( لَكَ ) صلطان للفعل ، فذلك لانكونان إلاملفاتين ،  
ولا بحرمان مجرى الخبر<sup>(٢)</sup> .

**قال** : ولو نصبت هذا لقلت : إنَّ اليوم زيدا منطلقاً<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو بكر : لأنَّ اليوم لا يسكون خبراً لزيد إذا قلت : اليوم زيدٌ  
كما لا يسكون ( بك ) ولا ( فيك ) فى قولك : مأخوذ بك ، وراغب فيك  
خبرين للاسم ، فلو جاز فى ( بك ) لجاز فى اليوم<sup>(٤)</sup> .

**قال** : وتقول : إنَّ زيدا فيها قائماً ، وإن شئت ألفتَ لَفيها<sup>(٥)</sup> .  
قال أبو بكر : اللام لا بد من أن يسكون خبراً للاسم بعدها على كل

---

(١) يعنى فى قوله : « ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف ،  
من قبل أنك اذا أردت الوقوف والأخذ ... » الكتاب ٢٨٠/١ .

(٢) يقول الرماني : « تقول : ان بك زيدا مأخوذ ، لا يجوز فى  
( مأخوذ ) الا الرفع ، لأن ( بِكَ ) ظرف ناقص ، اذ لو قلت : ان بك  
زيدا ، لم يحتمل الآخر ، وكذلك ان لك زيدا واقف ، لأنك لو قلت :  
ان لك زيدا لم يحتمل الوقوف ، وانما على معنى آخر خلاف معنى وقوفه  
لك ، وهو معنى الملك أو ماجرى مجراه ... » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٣) الكتاب ٢٨٠/١ .

(٤) انظر الأصول ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ٢٨١/١ .

حال ، لأن اللام كان حقا أن تقع موقع إن ، لأنها للتأكيد ، ووصلة  
٧٣/ب للقسمة ، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت / في الخبر ، ولا يجوز أن زيد آكل  
لتمامك ، ولا أن زيد اراغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر<sup>(١)</sup>

وزعم الخليل أن قوله :

..... كأن ظبية .....<sup>(٢)</sup>

---

(١) النص ورد هنا مختصرا من الأصول ٢٣١/١ ، وانظر شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٥ .  
(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لابن صريم اليشكري ،  
وهو قوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الی وارق السلم  
أنشده سيبيويه وفيه شاهد وهو رفع « ظبية » على الخبر ، وحذف  
الاسم مع تخفيفه ( كان ) على تقدير كأنها ظبية . انظر الكتاب وهامشه  
٢٨١/١ ، وأنشده سيبيويه الشطر الأخير دون نسبة ، وعلى الاضمار ورفع  
الظبية . انظر الكتاب ٤٨١/١ ، وأنشده المبرد دون نسبة ، انظر  
الكامل ٨٢/١ ، ونقل بسنده عن أبي زيد أنه سمع العرب تنصب  
( الظبية ) وترفعها وتخففها ، وأن الرفع على الضمير ، والنصب على  
غير الضمير واعمال ( أن ) مخففة عملها مثقلة ، والخفض على زيادة ( أن )  
واعمال الكاف ، أراد ( كظبية ) . انظر الكامل ٨٣/١ ، والبيت في  
الأصول ٢٤٥/١ وأنشده في المحتسب ٣٠٨/١ على زيادة ( أن ) وخفض  
الظبية بالكاف ، كما أنشده في المنصف ١٢٨/٣ . محتملا الوجوه  
الاعرابية الثلاثة في ( الظبية ) ، وأنشده الأصمعي ضمن قصيدة منسوبة  
الى علباء بن أرقم بن عوف من بني بكر بن وائل أولها :

ألا تلكما عرسى تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا .. (١)

←

أبو نؤ ، ولم أظلم بشيء علمته سوى ماترين في القذال من القدم  
فيوما توافيتنا بوجه مقسم كان طيبة تعطوا الى ناضر السلم  
انظر الأصمعيات / ٦٢ (الورد) ، ١٥٧ (شاعر وهارون) وأنشد.  
لفارسي موضع الشاهد من البيت على زيادة ( أن ) ، انظر المسائل  
البصريات / ٦٥٣ ، أمالي السهيلي / ١١٩ ، النكت / ١ / ٥١٣ ، المقرب  
١ / ١١١ ، ٢ / ٢٠٣ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، ونسب  
في شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٤٥ الى ابن حريم اليشكري ، ولعله تصحيحاً  
من الناسخ ، ونسبه ابن السيرافي الى أرقم بن علباء اليشكري ، وصحح  
المحقق الاسم بأنه علباء بن أرقم ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١ / ٥٢٥  
(سلطاني) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٨ ، ١٢٤ ، انظر  
الانصاف / ١١٣ ، المفصل / ٣٠٢ ، شرح المفصل / ٨ / ٨٣ ، العيني / ٢ / ٣٠١  
- ٣٨٤ / ٤ ، الهمع / ١ / ١٤٣ ، الدرر / ١ / ٢٩٣ ، الخزانة / ٤ / ٣٦٤ .

(١) اشارة قول الفرزدق من الطويل :

فلو كنت ضبييا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر  
وقد أنشده سيبويه رفعا وقال : « والنصب أكثر في كلام العرب ،  
كانه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، ولكنه أضمر  
هذا » الكتاب / ١ / ٢٨٢ ، الأصول / ١ / ٢٤٧ ، ورواه أبو العباس  
ثعلب بنصب ( زنجيا ) وعنده ( غليظ المشافر ) مكان ( عظيم المشافر )  
انظر مجالس ثعلب / ١ / ١٠٥ ، وبمثل رواية ثعلب رواه ابن جنى في  
المحتسب / ٢ / ١٨٢ على معنى « ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتى ،  
لكنه في المنصف / ٣ / ١٢٨ رواه يرفع ( زنجى ) على معنى « ولكنك زنجى  
فاضمر الكاف » .

←

قال أبو علي : يشبهه في أن الإصهار مراد ، في ( لسكن ) كما أنه مراد  
في قوله . كأن ندياه<sup>(١)</sup> .

←

ومثل ذلك عند الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات  
١٤٥/٠ وانظر مغنى اللبيب / ٣٨٤ ، والبيت في الانصاف ١/١٨٢ ،  
شرح المفصل ٨/٨٢ . وانظر الخزانة ٤/٣٧٨ - ٣٧٩ ، الهمع ١/١٣٦ -  
٢٢٣ ، الدرر ١/١١٤ ، ١٩١ ، ولم أجد البيت في الديوان ( طبعة  
دار بيروت للطباعة والنشر ) .

والبيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، وشرح الرماني  
للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه وابن النحاس / ٥٨ ، ١٢٤ ،  
النكت ١/٥١٤ المقرب ١/١٠٨ .

(٢) اشارة الى قول الشاعر من الهزج :

وجه مشرق النحر كأن ندياه حقان

وأنشده سيبويه وفيه تخفيف ( كأن ) مع حذف اسمها ، ولم  
ينسبه لشاعر ولا نسبه الأعلام ، انظر الكتاب وهامشه ١/٢٨١ ، كذا  
أنشدته المصادر دون نسبه انظر الأصول ١/٢٤٦ ، وأنشد الفارسي في  
المسائل البصريات / ٥٥٥ هذا الجزء من البيت وأعمل ( كأن ) مخففة  
وأنها انما هي ( أن ) أدخلت الكاف عليها وهذا الوجه جائز عند  
النحويين ، واعمالها مخففة بروى عن الأخفش انظر النكت ١/٥١٤ ،  
وانظر الانصاف ١/١٩٧ ، ورواية النصب هذه أوردها سيبويه أيضا ،  
انظر الكتاب ١/٢٨٣ . انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ١١٥ ، شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٤٥ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٣٧  
ورواه ابن الشجري في أماليه ٢/٣ وأعمل ( كان ) مخففة ، وأنشد  
الزمخشري البيت هكذا :

←



إلا أن الذنب بعد (لكن) أحسن ، والرفع في (كأن) تطبيية (وكأن ثدياه) أحسن ، لأنهم جعلوا حذف (أن) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها ، وكذلك (كأن) وهو قول سيوييه ، وإنما شبه (كأن ب لكن) هاهنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين ، فأما حذف الضمير من (لكن) فقبیح عنده ، ويميزه في الإظهار وحذف الضمير من (أن ، وكأن) حسن عنده ، لأن تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما ، إذ لم يخففا إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه ، وليس هذا في (لكن وإن) .

**قال :** فرغمه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مَثَلًا مَا بَعُوْضَةٌ) (١) .

قال أبو علي : من قال : ( ما بعوضة ) فما على معنى الذي ، كأنه قال :

←

ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان

وأشار الى اعمال (كان) مخففة ، انظر المفصل / ٣٠١ ، ومثل في ذلك شرح المفصل ٨/ ٨٢ وانظر شرح شذور الذهب / ٣٦٩ ، انظر العيني ٢/ ٣٠٥ ، شرح التصريح ١/ ٢٣٤ ، الهمع ١/ ١٤٣ ، الدرر ١/ ١٢١ ، الخزانة ٤/ ٣٥٨ . وفي هذه المصادر يروى صدر البيت :

وجه مشرق النحر

ونحر مشرق اللون

وصدر مشرق النحر

وبعضهم يرويه بكسر الوجه ، وبعضهم يرويه برفعه .

(١) الكتاب ١/ ٢٨٣ ، وانظر قبله ، ص ٢١٥ .

( ١٩ - التعليقة )

سأمو بموضه ، أى الذى هو بموضه ، وتقديره : إن الله لا يستحى أن يضرب الذى هو بموضه مثلاً ( فالذى ) هو المفعول الأول ، لأنَّ يَضْرِبَ ( ومثلاً ) للمفعول الثانى .

قال أبو العباس : ويجوز الاختصار على المفعول الأول ، لأنه من باب ( أعطيت ) وليس هو من باب ( ظننت ) .  
قال أبو بكر : الفرق بين ( إن ) و ( إِنَّمَا ) فى المعنى ، أن ( إِنَّمَا ) تسمى لتعمير الخبر .

قال سيهويه : تقول : إِنَّمَا سرت حتى أدخلها إذا كنت محقراً لسورك [ الذى أدى ] إلى الدخول ، هذا لفظ سيهويه<sup>(١)</sup> .

قال أبو على : ( إن ) التى بمعنى ( مَا ) مثل التى فى قوله تعالى ﴿ إِنَّ السَّكَافِرُونَ إِلَّا فى غُرُورٍ ﴾<sup>(٢)</sup> وكالتى فى ﴿ مَا إنَّ مَكِنَّاكُمْ فِىهِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٤١٥/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) سورة الملك ، الآية ٢٠/ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية ٢٦/ .

(٤) البيت فى الديوان ٢٠٦/٢ ، وفيه ( الصخر ) مكان ( التراب )

هنا ، وهو من الطويل من قصيدة فى رثاء ابنين له من النوار ، ومن أبياتها قوله :

فلسست ولو شقت حيازى نفسها من الوجد بعد ابنى نوار ، بلائى

بني الشامتين الترب إن كان مسني  
رزية شبلي نخدر في الضرايم

معناه : ما كان مسني (١) .

←

يذكرني ابني السماكان موهنا اذا رتفعا بين النجوم التوائم  
وينصح زوجه ويذكرها بمن رزئي قبلهما في فقد حبيب ، وكم من  
ملك وكبير قوم مات ، « فاقني حياء الكرائم » :  
فما ابنك الا ابن من الناس فاصبري

فلن يرجع الموتى حنين المآتم  
وقوله : شبلي مخدر : يعني ابنيهما ، والمخدر والخادر الأسد  
المقيم في عرينه ، قال كعب بن زهير :  
من خادر من ليوت الأسد مسكنه

بيطن عشر ، غيل دونه غيل

انظر اللسان ( خدر ) ٢٣١/٤ .

(١) سبق أن فصل الفارسي الحديث عن ( ما ) في صدر هذا  
الكتاب ، ولما كانت تشترك مع ( ان ) في النفي ، فقد وجدها مناسبة  
للتذكير بما بين هذين الحرفين من علاقة . و ( ان ) النافية تدخل على  
الجملة الاسمية كالتي في الملك التي ساقها أبو على أنفا ، كما تدخل  
على الجملة الفعلية نحو التي في قوله تعالى : « ان أردنا الا الحسنی »  
وآية الأحقاف التي وردت أنفا ، فمعنى قوله تعالى : « فيما ان مكناكم  
فيه » في الذي ما مكناكم فيه ، قال ابن هشام في هذه الآية : « كأنه  
انما عدل عن ( ما ) لثلا يتكرر فيثقل اللفظ ، معنى اللبيب / ٣٤ - ٣٥  
وانظر رصف المباني / ١٠٧ .

**قال** : فيقول : إنَّ زيداَ وهمرأ ، أَى : ( إنَّ ) لنا <sup>(١)</sup> .  
قال أبو بكر : إنما كان حذف الخبر مع لا ، أكثر لأنه جواب عن  
سؤال عن الذات ، فإذا قال : لا رجل ، فهو جواب لقولك : هل من  
رجلٍ والعناية هنا بالذات ، فكان إبقاء العناية به أحسن <sup>(٢)</sup> .  
**قال** : وكذلك قوله : إنَّ محلاً وإنَّ مرَّ محلاً <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٨٤/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .  
(٢) ليس مانقل الفارسي عن أستاذه ابن السراج هنا تفسيراً لعبارة  
سيبويه وإنما هو متعلق بعمل ( لا ) النسافية للجنس ، والعلاقة بين  
الموضوعين تأتي من الاضمار الواقع بعد ( انَّ ) و ( لا ) ، وأن الاثنيتين  
تأتيان في الجواب ، فقوله : « ان زيدا وان عمرا » يكون في جواب من  
قال : هل لكم أحد ان الناس ألب عايكم ، كما أن قوله : « لا رَجُل »  
تكون جواباً لمن قال : هل من رجل ؟ وسر أبو علي هذا في المسائل  
البغداديات / ٤٣٠ حين قال : « وهذا أحد ما تشبهه فيه ( انَّ ) ( لا )  
النافية العاملة النصب ، وانظر دلائل الاعجاز / ٣٢١ ( شاكر ) .  
(٣) هذا صدر بيت من المنسرح وهو للأعشى ، وعجزه :  
وان في السفر ما مضى مهلاً

انظر ديوانه / ٣٧ ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائس  
اليحصبي أحد ملوك اليمن ، وفيها يقول :

الشعر فلدته سلامة ذا فائس والشئ حيث ما جعل  
فقال له سلامة : صدقت ، الشئ حيث ما جعل ، انظر الأغاني / ١٢٥  
انظر أيضا دلائل الاعجاز / ٣٢١ ، ( شاكر ) المقرب / ١٠٩ . وأنشده  
سيبويه في الباب شاهدا على حذف خبر ( انَّ ) لعلم السامع ، انظر  
الكتاب وهامشه / ٢٨٤/١ ، وانظر موضع الشاهد في شرح الآبيات

وإن رجلا ، جواب من قال : هل لكم تحل ؟ وهل لكم ذلك ؟ .

فهذا في الإيجاب نظير ( لا ) في النفي ، والعناية هنا بالذات كما كان  
تم كذلك .

قال ( والسكن ) الشئلة ؛ جميع الكلام بمنزلة ( إن ) ( ١ ) .

قال أبو علي : يريد في العطف / في اللفظ ، والحمل على ارفع لأنه ٣٨/ب  
في هذا يتكلم ٢١ .

←

المشكلة الاعراب / ٥٣٣ ، المسائل البغداديات / ٤٣٠ ، المتضرب / ٤ / ١٣٠  
الأصول / ١ / ٢٤٧ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٦ ، شرح الرومانى  
للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٦ - ١٤٧ ، وبعض هذه المصادر ترويه ( مضى )  
كالتى عند سيبويه ، وبعضهم ، يرويه ( مضوا ) ، ولا اختلاف فى  
المعنى ولا الوزن فى الحاليتين ، انظر النكت / ١ / ٥١٧ وفيه ( مثلا )  
مكنا ، ( مهلا ) ، وأنشده ابن جنى شاهدا على حذف خبر ( ان ) مع  
الذرة خاصة ، وقال عن معناه : « أى ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا »  
الخصائص / ٢ / ٣٧٣ ، المحتسب / ١ / ٣٤٩ ، وانظر شرح أبيات سيبويه  
لابر النحاس / ١٢٥ ، أمالى ابن الشجرى / ١ / ٣٢٢ ، وفيه ( اذ مضوا  
مهلا ) ، ومثله فى معنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٣٢ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، شرح  
المفاهىل / ١ / ١٠٣ ، ٨ / ٨٤ ، وانظر الخزانة / ٤ / ٣٨١ ، الهمع / ١ / ١٣٦ ،  
الدرر / ١ / ١١٣ .

( ١ ) الكتاب / ١ / ٢٨٦ .

( ٢ ) تفسير أبى على هذا لا يحل الغموض فى هذه المسألة ، وهى  
أحدى مسائل الغلط التى غلط فيها المبرد سيبويه ، اذ قال أبو العباس  
بما أن روى عبارة سيبويه هذه : « لو قال فى العطف والابتداء والقطع

قال : فتبيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التثنية (١) .

قال أبو علي : يريد بقوله : الواجب ، المعلوم الرفع .

وقال أبو بكر : يعني أنك لو قلت : ليت زيداً منطلقاً وعمرو ،  
فرزعت حمزاً ، كما ترفعه إذا قلت : إن زيداً منطلقاً وعمرو ، فمطقت  
عمراً على الموضع ، لم يصلح من أجل أن ليت ولعل وكان لها معان غير  
معنى الابتداء و ( أن ، ولسكن ) يؤكدان الخبر ، والمبنى معنى الابتداء

←

لم ينكر ، ولكن قال : في جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل  
في خبر ( ان ) ولا تدخل في خبر ( لكن ) « ٠٠ » وقد رد ابن ولاد على  
أبي العباس هذه المسألة بقوله : « أراد بقوله : ( في جميع الكلام ) أي  
في جميع الكلام الذي نحوه بذكره ، ووصفه ، وهو العطف والقطع والابتداء ،  
لأنه قال هذا بعقب المسائل في هذا الكلام ٠٠٠ والجواب الآخر : أن  
يكون أراد بقوله : ( ان ) لكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان » ، أي  
بمنزلتها ومعناها في الإيجاب ، لأن ( ليت ، ولعل ) وأخوات ( ان )  
يفارقنها في الإيجاب ، وهذه موافقة لها في الإيجاب في جميع الكلام ٠٠  
الانتصار ، ق ١٤٠ - ١٤١ ، وقد أورد أبو سعيد اعتراض المبرد هذا ورد  
عليه مناصراً سيبويه ، موجهها لكلامه الوجهة الصحيحة . انظر شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٨ ، وانظر النكت ١/٥١٩ .

لكن المبرد في المقتضب يقول : « ومثل ( ان ) في هذا الباب  
( لكن ) الثقيلة » ولعل هذه المسألة مما عاد فيه المبرد إلى رأى سيبويه .  
(١) الكتاب ١/٢٨٦ ، ولفظ ( الكلام ) لم ترد في الكتاب ، وعبارة  
أبي علي توافق ما رواه السيرافي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ٢ ق ١١٨ .

والخبر ، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه<sup>(١)</sup> .

**قال :** فيجوز في المطلق [ هنا ] ما جاز فيه حين قلت : هذا الرجل منطلق<sup>(٢)</sup> ، يريد : من نصب ( منطلقاً ) على الحال ، وأن يعمل الرجل خبراً لهذه أو صفة .

**قال :** وتقول : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، كأنه قال : من الذي في الدار ؟ فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قائماً في هذه المسألة حكمه أن ينتصب عما في قوله ( أخوك ) من معنى الفعل ، وهو الذي بمعنى الصداقة ، ولا يجوز أن يكون حالاً من قوله ( في الدار ) لأن ( في الدار ) صلة ( الذي ) ( وقائماً ) إذا انتصب عنه لم يجز أن يفصل بينهما وإيس من الصلة<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الاصول ١/٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٧ ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وهو يعني أن قوله : إن هذا الرجل منطلق مثل قوله : هذا الرجل منطلق في جواز نصب ( منطلق ) على أنه حال ، وكلمة ( الرجل ) خبر لهذا ، أو صفة ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/٢٨٧ .

(٤) قال أبو سعيد : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب : لأنك إن نصبت ( قائماً ) بـ ( أخوك ) لم يجز ، كما لم يجز ( زيد أخوك قائماً ) في النسب ، وإن نصبت ( قائماً ) بالظرف على تقييد ( إن الذي في الدار قائماً أخوك ) صار ( قائماً ) في صيغة ( الذي ) ، ولم يجز أن يفصل

**قال :** وإن قُبِحَ أن يُذكَرَ الأَخُ في الإبتداء قُبِحَ ما هنا (١) .  
**قال :** وإن قُبِحَ أن يذكَرَ الأَخُ في الإبتداء ، أى إذا لم يجعله  
خبيراً (٢) .

**قال :** وأما في ( لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَلَمَل ) فيبجى مجرى الأَول (٣) .  
قال أبو على : يريد : أن الاسم قد يفتصب على الحال في هذه  
الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل ، لأن هذه الحروف  
على معاني الأفعال كقولك : لعل ريداً أخوك قائماً ، وأخوك بهى النسب  
وكان زيداً الأسد قائماً .

**قال :** وهذا فيه قُبِحَ (٤) .

قال أبو على : أى قولك : إن أفضلهم كان زيداً ، وقُبِحَ  
حذف الهاء من إنَّ وكانَّ ، لأنهما ليسا من المواضع التي يُحذف فيها الهاء

←

بين الصلة والموصول ب ( أخوك ) وهو خبر ، وإن جعلت ( أخوك )  
بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في ( قائماً ) جاز ، وإن  
حملته على مثل قولك ( أنا زيد منطلقاً في حاجتك ) إذا كان قد عهدنا  
قائماً قبل هذه الحال جاز ٠٠٠ « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠  
والنكت ٥٢٠/١ »

(١) الكتاب ٢٨٧/١

(٢) يومئذ إلى المثال الذي ذكره سيبويه أنفا وهو قوله : « إن  
الذي في الدار أخوك قائماً » :

(٣) الكتاب ٢٨٧/١

(٤) الكتاب ٢٩٠/١



والموضع الذي يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة ، فأما الأخبار  
فحذف الهاءات منها ليس يحسن ، وقد تقدم قولنا في ذلك ملخصاً<sup>(١)</sup> .

**قال :** وقد يجوز أيضاً على قوله : إن زيدا ضربته<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يقول : يجوز أن ينتصب (زيداً) في قولك : (إن  
زيداً ضربت) بإن ، وتُشغِل ضربت بالهاء المحذوفة في اللفظ المرادة  
في المعنى .

**قال :** وفيه فيج كما كان في (إن)<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوله : كما كان في (إن) يريد في قولك : (إن  
زيداً ضربت) وأنت تضرر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث وتنصب  
(زيداً) بضررت<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وأما قوله تعالى : ( والصابئون )<sup>(٥)</sup> فعلى التقديم والتأخير<sup>(٦)</sup> / ٣٩٩

(١) انظر مزيداً من التفصيل والتمثيل على هذه المسألة في شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، وقد ذكر الرماني لهذه المسألة خمسة  
أوجه ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) قال أبو الحسن الرماني : « إن زيدا ضربت يجوز على حذف  
الهاء من الهاء من (ضربت) ونصب (زيد) بانه اسم (إن) ويجوز  
نصب (زيد) بضررت ، على انه زيدا ضربت » . شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٥٤ .

(٥) قال تعالى ( ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى  
امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون )  
المائدة آية ٦٩ ،

(٦) الكتاب ٢٩٠/١ ،

قال أبو علي : يُتقديرُ قولُه تعالى ﴿ وَالصَّابِقُونَ ﴾ على أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ كلُّهم كذا والصابقون ، أى والصابقون من آمن منهم فله كذا ، حذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم ، كقولك : إن زيدا منطلق وهو ، إذا أردت : وعمرو منطلق ، حذفنت خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر وخل ( عمرو ) على موضع ( إن ) ، كما حيل ( الصابقون ) عليه ، ومثل هذا قوله :

﴿ فَأَنَّى وَقَيَّارُ بِهَا لَغْرِيْبٌ ﴾<sup>(١)</sup> \*

(١) هذا عجز من بيت من الطويل أنشده سيبويه فى غير هذا الموضع منسوبا الى ضابىء البرجمى ، وهو قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

وأنشده سيبويه بنصب ( وقياراً ) على حذف خبر ( ان ) اجتزاء بالآخر لأن الخبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة انى وقيارا بها لغريبان ، انظر الكتاب ومامشه ٣٨/١ ، وأنشده ثعلب بالرفع كما هو الحال عند الفارسى ، انظر مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، كما أنشده فى مكان آخر بالنصب معللا ذلك بالاكفاء بالثانى ، انظر المصدر نفسه ٥٣٠/٢ ، وروى ابن السراج جواز الرفع والنصب فى ( قيار ) وأن الكسائى يجيز الرفع فى الاسم الثانى مع الظاهر والمكنى ، والفراء يجيزه فيما لم يتبين فيه عمل ( ان ) نحو ( انى وزيد ذاهبان ، وان الذى فى الدار وزيد ذاهبان ) ولا يجيزه فيما يتبين فيه عمل ( ان ) ، فلا يجيز ( ان زيدا وعمرو قائمان ) انظر الأصول ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٢ انظر أيضا معانى القرآن ٣١١/١ ، وأنشده ←

فيمن رفع ، كأنه قال : فأني بها لغريب وقيار ، فذوى بقرار التأخير  
وسمّه على موضع<sup>١</sup> (إن ) ، وما عمل عليه ، فعلى هذا تقدير الآية<sup>(١)</sup> .

←

المبرد ضمن أبيات آخر بنصّب ( وقيارا ) وقال : « أراد : فاني لغريب  
بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، انظر الكامل ٣٢١/١ ، انظر أيضا  
مغنى اللبيب / ٦١٨ ، ٨١١ ، الانصاف / ٩٤ ، أوضح المسالك / ١٥٦/١ .  
وأشده ابن قتيبة ضمن أبيات أخرى ، انظر الشعر والشعراء / ٣٥٨/١ ،  
كما أشده أبو زيد نصبا وقال : « ويجوز ( قيار ) بالرفع على الابتداء »  
ونقل عن الأصمعي أن ( قيارا ) صاحبه ، لكنه فسره هو بأنه جملة ،  
انظر النوادر في اللغة / ١٨٢-١٨٣ . انظر أيضا شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس / ٤٥ ، شرح المفصل / ٦٨/٨ ، الهمسج / ١٤٤/٢ ، الدرر  
/ ٢٠٠/٢ ، الأشموني / ٢٨٦/١ ، شرح التصريح / ٢٢٨/١ الخزائنة / ٣٢٣/٤ .  
(١) انظر تفصيل الوجوه المحتملة في رفع ( الصابئون ) في هذه  
الآية ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٢ ، قال الرماني : « كأنه قيل  
بعد انقضاء الآية ( والصابئون كذلك ) ثم قدم ذكرهم على هذا التقدير  
ليكونوا مع نظرائهم في الذكر ، وان كانوا مؤخرين عنهم في التقدير ،  
ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أجروا مجراهم ، وليس  
لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ، فحسن أن يعاملوا في اللفظ  
هذه المعاملة لما لهم من الحال بين الحالين ، فهم معهم في الحكم ، وهم  
مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب كهؤلاء » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٥ ، وانظر مغنى اللبيب / ٦١٧ .

هذا باب كَمْ<sup>(١)</sup>

**قال :** ومعناها ، معنى رُبُّ<sup>٢</sup> .

قال أبو علي : الاشتراك بين ( كَمْ ) و ( رُبُّ ) في أنهما يقعان صدرًا وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة ، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدها يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بعد ( كَمْ ) يدل على كثير ، والواقع بعد ( رُبُّ ) يدل على قليل .

والذي يخالف فيه ( كَمْ ) ( بُ ) أيضًا أن ( كَمْ ) اسم و ( رُبُّ ) حرف خَفُضٍ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** لأنهما غير متمكّنين في الكلام<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : قوله : غير متمكّنين أي ليسا بمُعْرَبين لما فيهما من معنى الحرف ، ففي ( كَمْ ) معنى أَلِف الاستفهام ، وفي ( إِذْ ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة ، وذلك المُتَحَقِّق هو النون في ( يومئذٍ ) ، ولما لم يترد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه .

(١) الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه ( لَكُمْ ) ، فالأول الاستفهام فتكون مثل ( كيفَ وأين ) ، والثاني الخبر وهو هذا الذي يكون بمعنى ( رُبُّ ) الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) عقد أبو علي بابا في الايضاح العضدي / ٢١٩ - ٢٢٦ ( لكم ) وتحدث عن أحكامها بالتفصيل لكنه لم يتطرق إلى هذه المقارنة بينها وبين ( رُبُّ ) وانظر شرح السبغاني للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر هذه المقارنة في الأصول ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وهو يعني ( كَمْ ) و ( إِذْ ) .

قال أبو علي : لم يفصل بين العشرين وما أشبهه ، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شبه به من أسماء الفاعلين وكما قبَّح الفصل بين (عِشرين) وما عمل فيه ، كذلك قبَّح الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذ كانت مُشَبَّهة به ، فلذلك قال : كَمْ دِرْهَمًا لك أقوى من (كَمْ لك دِرْهَمًا) (١) .

**قال :** وكَمْ رَجُلًا أَتَاكَ أَقْوَى مِنْ كَمْ أَتَاكَ رَجُلًا، وَ (كَمْ) هُوَ هَا هُنَا فَاعِلٌ (٢) .

قال أبو علي : (كَمْ) هَا هُنَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللفظ ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء .

**قال :** فإن أردت هذا المعنى قلت : كَمْ لك عِلْمَانًا (٣) .  
أى تجعل عِلْمَانًا تَمييزًا لـ (لَكَ) فإذا فعلت ذلك لم يَجُزْ تقديم التَّمييز .

---

(١) إنما صارت (كَمْ) دِرْهَمًا لَكَ (أقوى من (كَمْ لك درهمًا) لأنه لم يفصل في الأولى بين (كَمْ) ومعمولها ، وفصل بينهما في الثانية والفصل وإن كان عربيًا جيدًا عند سيبويه إلا أنه لا يجوز في (العشرين) فلا تقول : (العشرون لك درهمًا) انظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/١ ، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ .  
(٣) الكتاب ٢٩٢/١ ، وعبارة سيبويه بتمامها : « ولم يجز يونس والخليل (كَمْ علمانا لك) لأنك لاتقول (عشرون ثيابا لك) إلا على وجه (لك مائة بيضا) ، وعليك راقود خُلا ، فإن أردت هذا المعنى . . . الخ » . وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، وانظر الأصور ٣١٥/١ - ٣١٦ .

**قال** : فإذا قلت : كم جَرِيْبًا أَرْضُكَ ؟ فأرضك مرْتفعة بِكُمْ ، لأنها مُبتدأةٌ والأرض مَبْنِيَّةٌ عليها<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : جعل المبتدأ ( كَمْ ) وهى فسكرة ، و ( أَرْضُكَ ) خبره وهو معرفة ، وقد كان أبو بكر أجاز مرَّةً فى ( كَيْفَ زَيْدٌ ) أن يسكون ب/٣٩ ( زَيْدٌ ) الخبر و ( كَيْفَ ) المبتدأ<sup>(٢)</sup> .

**قال** : وإن شئت قلت : كَمْ غِلْمَانٌ لَكَ<sup>(٣)</sup> ؟  
قال أبو بكر : يسكون للفسر لـ ( كَمْ ) رجُلًا ونَفْسًا ونحوهما ،  
كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَعْشُرُونَ رَجُلًا غِلْمَانٌ لَكَ<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) لم أجد هذا الرأى فى المصادر المتاحة لى ، والذى جاء عن ابن السراج أن ( كيف ، وأين ) وما أشبهها مما يستفهم به من الاسماء تعرب أخبارا ، وأن المعنى فى ( كيف زيد ) : على أى حال زيد ، ولكن الاستفهام الذى صار فى ( كيف ) جعل لها صدر الكلام ، وهو فى الحقيقة الشئ المستفهم عنه . انظر الأصول ٦٠/١ ، ولم أجد من جعل ( كيف ) أو ( أين ) مبتدأ ، و ( كيف ) تكون خبرا قبل ما لا يستغنى نحو ( كيف أنت ) ؟ و ( كيف كنت ) ؟ ، وحالا قبل ما يستغنى نحو ( كيف جاء زيد ) ؟ . انظر معنى اللبيب / ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) أورد الفارسى قول أسستاده مختصرا ، وابن السراج يقول واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به ( كَمْ ) كما جاز لك ذلك فى العدد تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطا لك ، ولا تذكر القيراط

**قال :** والاسمُ المذنونُ قد يفصل بينه وبين الذى يعملُ فيه<sup>(١)</sup> ،  
قال أبو على : مثالُ ذلك أنك تقول : ( كَمَّ رَجُلٌ فِي الدَّارِ  
أَعْطَيْتَ ) فى الخبر، ثم تقولُ : ( كَمَّ فِي الدَّارِ رَجُلًا أَعْطَيْتَ )، فننصب  
فى الخبر للفصل<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وليس زَيْدٌ مِنَ المَرَارِ<sup>(٣)</sup> .

←

وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاما غلمانك ، ولا يجوز الا الرفع  
فى ( غلمانك ) لانه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة ، فكانك قلت :  
أعشرون غلمانك ؟ •• ولا يجوز : كم غلمانا لك ، كما لا يجوز :  
أعشرون غلمانا لك ، • الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ •

وقال أبو سعيد : « فاذا قلت : ( كم غلمانا لك ) . لم يجز على  
وجه من الوجوه ، لأنك انت نصبت ( غلمانا ) على التمييز لم يجز ،  
لان ( كم ) فى الاستفهام لاتميز الا بواحد كعشرين ، وان نصبتها على  
الحال لم يجز ••• شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ •  
(١) الكتاب ٢٩٥/١ •

(٢) انظر علة هذا فى شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ •  
(٣) الكتاب ٢٩٥/١ ، وزيد هنا اشارة الى التى فى المثال الذى  
ساقه سيبويه وهو قوله : ( كم قد أتانى زيد ) ، وأن ( زيد ) هنا  
ليس من ( المرار ) المفهومة من بيت القطامى :

كم نالنى منهم فضسلا على عدم اذ لا آكاد من الاقتار أحتمل  
أى كم المرار التى نالنى فيها الفضل ، ونصب ما بعد ( كم ) على  
التمييز من أجل الفصل بين ( كم ) ومجرورها وهو قبيح • انظر الكتاب

←

أى : فلا يجوز أن يُفسر ( كَمْ ) ، يريد إنما يُفسره المضمر وهو في  
التقدير كَمْ مرّة ، أو كَمْ يوماً أتأني زيد .

قال : وقد قال بعض العرب :

\* كَمْ عَمَّةٌ لَكَ بِأَجْرِيْرٍ وَخَالَةٍ \* (١)

←

وهامشه ٢٩٥/١ ، قال أبو سعيد : « اذا فصلت بين ( كَمْ ) وهي  
خافضة وبين ما تنخفضه ، فان الأحسن حملها على لغة من ينصب بها لقبح  
الفصل بين الخافض والمخفوض ٠٠٠

وأهل الكوفة يخفضون ما بعد ( كَمْ ) في كل حال ( يمين ) ،  
فان أظهرتها فهي الخافضة ، وان حذفتم وخفضت فهي مقدره ، فلذلك  
فصلوا بين ( كَمْ ) والمخفوض « شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .  
وانظر البيت وتفسيره في النكت ٥٣٠/١ ، انظر اختلاف النحويين في  
الفصل بين ( كم ) وتمييزها في الانصاف ٣٠٣/١ .

(١) اشارة الى ما يروى في بيت الفسزدق من الكامل من جواز  
الرفع والنصب والخفض في لفظ ( عَمَّة ) ، والبيت من الكامل  
وهو قوله :

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد جاءت رواية الرفع هذه في هذا الموضع من الكتاب ٢٩٥/١ ،  
وكان سيبويه قد ذكر روايتي الخفض والكسر في ( عَمَّة ) ، انظر  
الكتاب ٢٥٣/١ - ٢٩٣ . والبيت في الديوان ٣٦١/١ بخفض معمول  
( كَمْ ) ونصب ( فدعاء ) وقدم ( الخَالَة ) وآخر « العمّة » ، وأنشده  
المبرد وقال : « اعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه ( ٠٠٠ البيت ) :  
فاذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ، فعلى معنى : رب عمّة ، واذا قلت : كم عمّة ؟

←



## قال : نَجَمَل (كَمْ) مِرَاراً (١) .

←

فعل الاستفهام ، واذا قلت : كم عمه ، أوقعت ( كَمْ ) على الزمان ، فقلت : كم يوماً عمه لك وخالة قد حلبت على عشاري وكم مرة ، ونحو ذلك « المقتضب ٥٨/٣ ، وانظر الأصول ٣١٨/١ - ٣١٩ . الثئي عول على المقتضب كثيرا ، وأنشد أبو علي البيت في المسائل المنورة ٧٩/٧٩ ، وقال : « فاما النصب في العمه فتجعل ( كَمْ ) رفعا بالابتداء ، و ( حَلَبْتِ ) خبرها ، و ( عمه ) تفسير العدد ، كأنه « عشرون عمه حلبت » ٥٠٠ . وأما الرفع في العمه اذا قال : ( كَمْ عمه ) فتكون ( كَمْ ) في موضع نصب ، وتقديره « كم عمه حلبت على عشاري » مرارا ، فتكون ( كَمْ ) في معنى ( مرارا ) فيصير ظرفا للحلب » ، وذكر السيرافي الوجوه الثلاثة وقال : « أجودها الخفض لأنه خير ( كَمْ عمه ) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٦ ، انظر البيت في شرح ابن النحاس لأبيات سيبويه ١١٨/١١٨ ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٠/١٥٠ ، حيث عد ( كَمْ ) في البيت خبرا ، وقال انه لا يجوز أن يكون استفهاما لفساد المعنى به ، وانظر أيضا الافصح ٢٢٢/٢٢٢ ، وتوجيه اعرابه ص ٢٢٣ ، المقرب ٣١٢/١ ، شرح المفصل ١٣٣/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ ، مغنى اللبيب ٢٤٥/٢٤٥ ، شرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، شرح شواهد المغنى ٥١١/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/٢١٧ ، الجميل للزجاجي ١٣٧/١٣٧ ، انظر الخزانة ١٢٦/٣ ، العيني ٥٥٠/٤ ، ٤٨٩/٤ ، انظر أيضا البيت في التبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، الهمع ٢٥٤/١ ، الدرر ٢١١/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ الأشموني ٩٧ ، ٩٦/٤ .

(١) الكتاب ٢٩٥/١

( ٢٠ - التعليقة )

قال أبو علي : قوله : جعل ( كَمْ مِرَاراً ) أى كأنه قال : عَمَّ مَرَّةٍ  
عَمَّةً لك ، أى أعشرين مَرَّةً حللت عَمَّتُكَ ، وموضع ( كَمْ ) نصب  
على الظرف .

**قال :** فإن قال قائلٌ : أُضْمِرَ ( مِنْ بَعْدُ ) فيها ،  
قول له : ليس فى كلِّ مَوْضِعٍ يُضْمَرُ الجارُّ (١) .

قال أبو علي : الحُجَّةُ فى أن ( مِنْ ) لانضم بعد ( فيها ) فى قولك :  
( كَمْ فيها رَجُلٌ ) (٢) وأن إضمار الجارِّ لا يصلح هنا ، وهو غير  
مُطَوَّرٍ فى كلِّ موضع ، أنه إذا ضمَّ عَوَّضَ منه فى أكثر المَوَاضِعِ  
نحو :

وَجَدَاءٌ لَا يُرْجَى بِهَا (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه فى الباب منسوباً

الى العنبرى وهو قوله :

وجداء مايرجى بها ذو قرابة لفظاً ، وما يخشى السماة ربيها  
وفيه خفض ( جداء ) برب المضسمة ، انظر الكتاب وهامشه  
٢٩٤/١ ، ١١٤/٢ ، انظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ ،  
النكت ٥٢٨/١ ، ٩٥٤ ، قال : والجداء ، فلاة لاماء فيها ، والسماة :  
الصائدون نصف النهار ، وربيبها : وحشها ، شرح الرمانى للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٨ ، ١٥٩ ، قال : « حذف رُبٌّ » ، وجعل الواو عوضاً  
منها ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٧ ، وروى فى اللسان  
٤٠٠/١٤ ( سما ) وفيه ( لا ) النافية مكان ( ما ) فى الصدر والمعجز .

الوار هوَضُّنٌ مِنْ (رُبِّ) ، وليس هنا عوضٌ منه ، فإضماره  
إدأ شاداً ،

أنشد :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرَفٌ .....

الجزءُ والرفعُ والنصبُ على ما أسرنا (١) .

(١) الكتاب ١/١٩٦ ، وهذا جزء من بيت من الرمل اختلفت المصادر في نسبته وفيه جواز الوجوه الاعرابية الثلاثة في (مقرف) ، فالرفع على جعل (كم) ظرفاً للتكثير ، و (مقرف) مبتدأ ، وخبره ما بعده ، والنصب على التمييز والجر على جواز الفصل بين (كم) ومعمولها ضرورة . والبيت بتمامه هو :

كم بـجود مقرف نال العلي وكريم بخله قد وضعه

أنشده المبرد ولم ينسبه لأحد ، انظر المقتضب ٣/٦١ ، وفيه (وشريف) مكان (وكريم) ، الأصول ١/٣٢٠ ، الجمل ١٣٦ ، ورواه أبو علي بنصب (مقرفاً) على التمييز و (كريمًا) على العطف ، والمخ إلى بقية الوجوه الجائزة فيه ، انظر المسائل المنثورة ٧٨/٠ التبصرة والتذكرة ١/٣٢٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/ ، الانصاف ١/٣٠٣ ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٩ شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٤ ، النكت ١/٥٣٠ ، والبيت لم ينسب في واحد من المصادر السابقة ، الا أن صدر الدين البصري أورده ضمن أبيات في الحماسة البصرية ٢/١٠ مطلعها :

ليت شعري عن أميري ما الذي غاله في الحب حتى ودته

والأبيات منسوية إلى عبد الله بن كريز ، ونسب في حاشية شرح المفصل ٤/١٣٢ إلى أنس بن زعيم نقلاً عن الأغانى ، وانظر المقرب ١/٣١٣ وانظر شرح الشسافية ٤/٥٣ ، وروى بنصب (مقرفاً) في شرح أبيات سيبيويه لابن النحاس ١٢٩/ ، الهمع ١/٢٥٥ ، الدرر ١/٢١٢ - ٢/٢٠٦ ، الأشموني ٤/٢٩٨ .

قال أبو بكر : إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مراراً (١) وارتفع مُقرّفٌ لأنه (٢) مبدأ فاعل في المعنى ، وإذا نصبت فلان (بِجُودٍ) قد فصلت ، وإذا جرّرت فعلى (كأنَّ أصواتَ من إيفالهنَّ) (٣) .

**قال :** وتقول : كَمْ قَدْ أَتَانِي لَارْجُلٌ وَلَا رِجْلَانِ ، وَكَمْ عَهْدِي لَكَ

---

(١) يبدو أن قول ابن السراج ينتهي هنا ، وهذا ما أثبتته في الأصول ٣٢٠/١ ، وأما بقية التوجيه فلا بد على نفسه ، وهو ما رددته في المسائل المنثورة / ٧٨ .

(٢) في المخطوطة كلمة (فاعل) هنا ، وأظنه سهواً من الناسخ ، لأن مذهب أبي على رفع الاسم على الابتداء إذا كان بعده فعل ، وهو مذهب البصريين وقد أعاد الكلام نفسه عندما ناقش أحوال (كَمْ) في البيت ، انظر المسائل المنثورة / ٧٨ ، وانظر المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) هذا بعض بيت لذي الرمة من البسيط وهو قوله :  
كان أصوات من إيفالهن بنا أواخر الميس أنقاس الفراريج  
انظر ديوانه / ٩٩٦ ، وهو أحد شواهد الكتاب ، وقرأه أشهده سيهويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ، وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور لضرورة الشعر ، يريد : كان أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج ، انظر المقتضب ٤٧٦/٤ ، الأصول ٤٠٣/١ ، ما يهتمل الشعر من الضرورة / ٢١٧ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ المسائل المنثورة / ٧٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور / ١٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٢ ، ١٠٠ عبار الشعر / ٧٠ ، العمدة / ٦٠ الموشح / ٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين / ١٨٢ شرح ديوان الحماسة ١٠٨٣/٣ ، الافصح / ١٢٨ ، الحجة لابن خالوية / ١٥١ . وانظر شرح أبيات سيهويه لابن النحاس / ٥٠ ، ١٢٨ .

لَا عَمْدَ وَلَا عِبْدَانَ (١) .

قال أبو علي : لا يخلو قولك : (لَا رَجُلٌ) من أن يكون مفسراً  
لكم ، أن يسكون محمولا على ما حمل عليه (كم) ومبدلا منه ، ولا يجوز  
أن يسكون مفسراً لها لِدُخُولِ حرفِ العطف عليه ، فمن حيث لا يجوز  
عشرون لا رجلاً ، فيفسر قولك : عشرون بـ (رجلاً) وقبله حرف عطف  
لا يجوز أن يفسر (كم) بـ (رجلاً) ، ولا رجلاً وإذا لم يجر هذا  
ثبت أنه على الوجه الآخر من البديل من (كم) والحمل على موضعه (٢) .

**قال :** أو يجمع منسكور (٣) .

قال أبو علي : هذا رجع إلى قوله : بالواحد كأنه قال : بالواحد  
المنسكور أو بجمع منسكور وهذا جائز في التي تقع في الخبر ، أي جائز  
في التي تقع في الخبر أن تفسر بالجمع المنسكور (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر المسائل المنثورة / ٨٠ .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ ، وعبارة سيبويه هي ، لأن كم تفسر ما وقعت

عليه من العدد بالواحد المنكور كما قلت ( عشرون مرمسا ) أو بجمع  
منكور نحو ( ثلاثة أبواب ) وهذا جائز في التي تقع في الخبر ،

(٤) مزج أبو علي تفسيره بكلام سيبويه أي أن كم الخبرية يكون

تمييزها مفردا منكرا نحو ( كم رجلاً رأيت لا رجلاً ولا رجلين ) أو يكون

جمعا منكورا نحو ( كم رجلا أكرمت ٠٠٠ ) مثلها مثل العدد إذا قلت .

( عشرون رجلاً ) أو قلت ( ثلاثة رجال ) ، وهذا ما يميزها عن

( كم ) الاستفهامية التي لا يكون تمييزها إلا بمفردا مثلها مثل المشبهين

حين تقول ( عشرون ذرهيا ) أو نحوها ؛

**قال** : لأنه لو كان عليه لسانٌ مَحَلًّا ولسكانٌ نقضاً (١) .

أى : لأنك فى قولك : عِشْرُونَ مُثَبِّتٌ شَيْئًا ، وفى قولك : لَا رَجُلًا  
ب/٤١ بولا عَمْدًا ، نافية ، فقد ناقضت . /

**قال** : ومثل ذلك قولك لَرَجُلٍ : كَمْ لَكَ عَمْدًا؟ فيقول : عَمْدَانِ  
أو ثلاثة أعْبُدُ ، حل الكلام على ما حل عليه كَمْ .

أى : على ما حل عليه السائل كَمْ .

ولم يرد من السُّؤُولِ أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، إنما على  
السائل أن يفسر العدد حتى يَجِبَ عَلَيْهِ السُّؤُولُ عن (٢) العدد ثم يفسره  
بعد إن شاء .

أى : السُّؤُولُ بعد إن شاء (٣)

قال أبو بكر (٤) : قوله ولم يُرِدْ من السُّؤُولِ أن يفسر له العدد .

أى : إذا قال السائل : كَمْ عِنْدَكَ ، أو كَمْ رَجُلًا أَتَانِي ، لم يرد  
من السُّؤُولِ أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، وهو ( كَمْ ) إنما تفسر

---

(١) الكتاب ٢٩٦/١ ، والحديث متعلق بالنقطة السابقة ، وانظر  
الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ .

(٢) فى المخطوطة (على) .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ - ٢٩٧ ، والعبارتان المبدوءتان بقوله (أى) لم

لاى على .

(٤) هو أبو بكر بن السراج ، لوقته سبقت ترجمته له .

ذا على السائل ، وعلى المسؤول أن يُجيبَ على موضع إعراب ( كَمْ )  
فيقول<sup>١</sup> : عِشْرِينَ رَجُلًا ونحوه (١) .

قال أبو علي : قوله : حقُّ يُجيبُه على العدد (٢) ، أي إذا سُئِلَ ، فقيل  
له : كَمْ رَجُلًا أتاني ؟ قال : رَجُلَانِ أو عشرون رجلا فأجابه على  
ما يستحق ( كَمْ ) من الإعراب ، وهو العدد أعني ( كَمْ ) لا يجيبه على  
الذي يفسر العدد وهو ( رَجُلًا ) في قولك : كَمْ رَجُلًا أتاني .  
وقوله ثُمَّ يُفسره بعد إن شاء (٣) .

أي : يفسر الجوابَ الذي يُجيب به السائل إن شاء ، أي إن كان  
يحتاج أن يفسر نحو : عِشْرُونَ ، وثلاثة ، وما أشبهه مما يحتاج إلى  
التفسير فأما إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو : رَجُلَانِ لم يجمع إلى  
التفسير .

وقوله : فَمُقْبِلٌ في الذي يفسر به العدد (٤) .

قال في يفسر به العدد هو ( رَجُلًا ) من قولك : عِشْرُونَ رَجُلًا ونحوه  
إذا كان جواباً لـ ( كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ) ؟

---

(١) الذي في الأصول ٣٢٠/١ قريب من هذا وإن اختلفا لفظاً ، ففي  
الأصول قوله : « واعلم أنك إذا قلت : كَمْ من درهم عندك ؟ فلا يجوز  
أن تقول : عندك عشرون من درهم ٠٠٠ ، ولعل الفارسي كان يروى  
بالمعنى .

(٢) هذه بعض عبارة سيبويه وقد مرّ ذكرها ، انظر الكتاب ٢٩٧/١  
وانظر تفسير السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ؛

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٧/١ ؛

قال : فيعمل في الذي يفسر به المدد ، كما عمل السائل ( كمْ )  
فيما بين به المدد (١) .  
قال أبو علي قوله : المدد هنا هو : عشرون ونحوه إذا كان جواب  
كَمْ رجلاً عندك .

**قوله : كما عمل السائل ( كَمْ ) في المدد (٢) .**

أى : حين قال : كم عبداً عندك ؟  
**قال : تقول : كم مأخوذاً بك ؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك  
في موضع آك (٣) .**

قال أبو علي : أى لَمَّا جاز لك أن تقول في الخبر : كم لك ؟ فلا تعمله  
في شيء ، ولم يكن قولك ( آك ) مما يجوز أن يعمل فيه ( كَمْ ) جاز لما  
ذكرت بعده ما يعمل فيه أن تجعله بنزلة ما لم يعمل فيه ، وهذا مثل  
إجازته الإلغاء في حد ( إن ) في قوله : إن زيدا آفياً قائم ، لَمَّا لم يمكن  
قوله : ( إن زيدا إليك مأخوذاً ) إلا آفياً (٤) .

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ وفيه « كما عمل السائل ( كَمْ ) في العبد » ،  
وعبارة أبي علي تبدو أصح ، وعند السيرافي : « كما عمل السائل ( كم )  
في العدد » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .  
(٢) هذه عبارة سيبويه السابقة ، الكتاب ٢٩٧/١ ، وقد قرب  
تفسير أبي علي هنا من لفظ سيبويه حين عمل ( كَمْ ) في العبد .  
(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) قال أبو سعيد : « كم مأخوذ بك ، وتأويله : كم رجلاً  
مأخوذ بك ، ومأخوذ بك ، ومأخوذ خبر ، ولو نصبت « يأخوذ » لم يتسم  
بـ



**قال:** ولا يجوز في (رُبَّ) ذلك، لأن (كَمْ) اسم، و (رُبَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رَجُلٍ آكٍ (١).

قال أبو علي: لا يجوز أن تقول: رُبَّ رَجُلٍ لَكَ، وإنما جاز في الخبر أن تقول: كَمْ لَكَ، وكَمْ مَأخُودٌ بِكَ، لأن (كَمْ) اسم، فكأنك قلت: ثلاثةٌ أو مساويةٌ /، أو نحوها مما يُضَافُ مِنَ الْعَسَدِ وَأَخْبِرَتْ عَنْهُ غَيْرُ ٤٣ / أ مضاف إلى ما يفسره، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لو قلت: رُبَّ رَجُلٍ لَمْ يَجُزْ، لأن (رُبَّ) حرف حر، وحروف الجر لا تعلق.

←

الكلام، واحتجت إلى خبر إذا قلت: كَمْ مَأخُودًا، بل لم يتم حتى تقول: في الجنس أو ما أشبه ذلك» شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١٢٦ .  
(١) الكتاب ١/ ٢٩٧، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .

هذا باب ما جرى تجرى كَمْ في الاستفهام<sup>(١)</sup>:

قال : وكأين<sup>(٢)</sup> معناها معنى (رُبَّ) .

قال أبو علي : في أنه يقع صدرًا كما يقع (رُبَّ) صدرًا .

قال : وقال كذا وكأين<sup>(٣)</sup> عملًا فيما بعدها ، كعمل أمضاهم

في رجل<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) في المخطوطة « وكان » والصواب من الكتاب ٢٩٨/١ .

وقد ذكر أبو سعيد خمس لغات في (كأَيُّ) وأن أصلها وأفصحها (كأَيُّ) مشددة ، والوقف عليها بغير نون ، وبعدها في الفصاحة والكثرة (كأَيِّنْ) على مثال (كأَيِّنْ) ، وهي أكثر من الأولى في شعر العرب ٥٠٠ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٧ . ويرى الرماني أن (كأَيِّنْ) في التركيب بمنزلة (كان) ، وأنها منقولة عن شبيه ما قبلها بما بعدها إلى شبيه ما بعدها من معنى الاسم بمعنى الخبر ٥٠٠ انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٣ ، وفرق أبو علي بين الكاف التي في (كأَيِّنْ) والكاف التي في (كأَيِّنْ) ، وذلك أن التي في (كأَيِّنْ) مثل الكاف التي في قولهم (كذا وكذا درهما) ، حيث جعلتسا مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد ، فصارت الكلمتان لاتدلان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في (كأَيِّنْ) ، انظر المسائل العضديتة ٦٢/ ، وروى السيرافي عن الفراء أن (كأَيِّنْ) بمعنى (كَمْ) لكنه رجح ما ذهب إليه سيبويه . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٨ ، وقد عقد أبو علي مسألة خاصة عالج فيها حقيقة (كأَيِّنْ) و (كأَيِّنْ) انظر المتناثرات البغداديات ٣٩٣/٣ هـ ٣٩٤ (٣) الكتاب ٢٩٨/١ .

قال أبو علي : المجرور بأفضل وهو (هُمُ) فَصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَنْصُوبِ  
فَانْتَصَبَهَا جَمِيعًا عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ بِالْإِضَافَةِ كَمَا يَنْتَصِبَانِ عَنْ تَمَامِهِ بِالنُّونِ  
أَوِ التَّنْوِينِ (١) .  
قال أبو علي : كَأَيِّ أَى مِضَافَةٌ إِلَيْهَا الْكَافُ ، فَالتَّنْوِينُ فِي أَى حَوْ بِمَنْزِلَةِ  
(هُمُ) فِي أَفْضَالِهِمْ .

---

(١) يريد فن مثنى قولك ؛ أو زينة أفضلهم وجلا ة ؛

هذا باب ما ينتصب نصب كَمْ إذا كانت مُنَوَّنة  
في الخبر والاستفهام (١)

قال أبو علي : هذه الأبواب تعقق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام  
الاسم ، إلا أن التمام يختلف ، فنه اسم تمامه بالإضافة نحو ( أَفْضَلُهُمْ )  
ومنه اسم تمامه بالنون نحو ( عِشْرِينَ ) ، و ( خَيْرٍ مِنْهُ ) ومنه مُشَبَّه تمامه  
بما تم بالنون نحو ( كَمْ ) في الاستفهام .

قال ويحذف من النوع ما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف (٢) .  
قال أبو علي : قوله : ويحذف من النوع ، أى يحذف من الألف  
واللام من قولك : لى مثله من العبيد ، كما يحذف من قولك عشرون من  
الدرام (٣) ، وقوله : والمعنى مختلف ، لأن العبد هو المثل والعشرون ليس  
بالدرام ، لأن العدد غير المحدود .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا كان المميز عدداً كان المميز واحداً  
وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جمعت المميز واحداً ، وإن شئت جمعته جمعاً  
وهي كلا القولين جاء القرآن ، قال تعالى ﴿ بِالْأَخْصَرِينَ أَغْمَالاً ﴾ (٤)  
وقال سبحانه ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (٥) فأورد (٦) .

(١) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٣) أى تقول عند الحذف « عشرون درهما » .

(٤) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٥) سورة المؤمن ، الآية ٦٧ .

(٦) انظر الأصول ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : وإنما ينفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع .

**قال :** وإن شئت قلت : لى ملء الدار رجلاً ، وأنت تريد : جميعاً ، فيجوز ذلك كبنزاته فى ( كم ) و ( عشرين ) وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز [ عنده ] كما جاز فى ( كم ) حين دخل فيها معنى ( رُبَّ ) (١) .

قال أبو علي : أى لأن المقدار خبر ، فهو مخالف له ( كم ) إذا كان استفهاماً ، وموافق له إذا كان خبراً ، فكما جاز أن تفسر ( كم ) إذا كان خبراً بالواحد والجمع ، كذلك / جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان ٤٢/ب خبراً مثله (٢) .

وقوله : فجاز كما جاز فى ( كم ) أى حين قلت : كم عبيداً لك ، وأنت تريد الخبر ، لأنك تقول : رُبَّ عبيدٍ (٣) .

**قال :** ومثل ذلك : تالله رجلاً ، كأنه أضر : تالله ما رأيت كالموم رجلاً (٤) .

---

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .  
(٢) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : وقوله : وإن شئت قلت رجلاً ، لأنه خبر يجرى مجرى ( كم ) التى فى معنى ( رب ) فى جواز الجمع ، ويصير ( ملء الدار رجلاً ) من باب ( ملؤه عسلاً ) ، لأن الثانى هو الأول ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ ، ومعنى قول أبى سعيد « لأن الثانى هو الأول » أى قولك « ملؤه عسلاً » معناه « غسل ملؤه » وقولك « ملء الدار رجلاً » على معنى « رجال ملء الدار » (٣) هذا القول متصل بسابقه ، وقد مزج الفارسى شرحه بكلام سيبيويه . انظر الكتاب ٢٩٨/١ .  
(٤) الكتاب ٢٩٩/١ .

( كَالْيَوْمِ رُجُلًا ) بمعنى ( مَا تَرَأَيْتُ كَرَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رُجُلًا )

تُكْذَفُ وَابْتِهَمَرُ ،

قَالَ : وَإِنْ شَأْتُ قُلْتُ : وَيَحُهُ مِنْ رُجُلٍ ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حلي : أبو الدباس يقول : إِنْ ( مِنْ ) هُنَا دَخَلَتْ لِأَنَّ الْأَسْمَ

قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ هُنَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ ( مِنْ ) أَعْلَمْتُ أَنَّ الْأَسْمَ

لِلتَّمْيِيزِ دُونَ الْحَالِ<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٩٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٥١ ، ٣/٣٥ - ٣٦ . قال أبو سعيد :

« يقال : ويحه رجلا ، اذا قلت ذلك دلت على أنه محمود في الرجال ، متعجب من فضله فيهم ، فاذا قلت : ويحه فارسا ، دلت على أنه متعجب من فروسيته ، واذا قلت : ويحه حافظا ، فالتعجب وقع من حفظه دون سائر الأشياء فيه . . . صسار المنصوب فيه على التمييز يقتضى الجنس الذى يعلم المعنى الذى مدح به ، وهو يشبهه باب نعم رجلا وبئس غلاما . . . وانما دخلت ( مِنْ ) في هذا الباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال اذا قلت حسبك به فارسا ، وحسبك به معينا ، وتنصبه على الحال . . فادخلوا ( مِنْ ) ليعلم أنه يراد الدلالة على الجنس المستحق به المدح دون الحال . . . شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٩

هَذَا بَاب مَا لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرًا (أ)

**قال :** وما انتصب في هذا الباب ، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب  
في باب حسبك به ، وَوَيْحَكَ (٢) ،

قال أبو علي : وَوَيْحَ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير مُتَعَرِّفٍ  
فلا يقال : رجلاً حسبك به ، ولا رجلاً نعم زيد (٣) .

**قال :** ومثل ذلك : رُبُّهُ رَجُلًا (٤) .

قال أبو علي : الهاء في ( رُبُّهُ ) مضمرة ليس بمخصوص معروف ،  
لكنه ضمير أضمرة قبل أن يذكر على شريطة التفسير .

**قال :** ومثل ذلك قوله : رُبُّهُ رَجُلًا ، كأنك قلت ويحه رجلاً (٤)  
يريد أن الهاء منعت ( وَوَيْحَ ) أن تضاف إلى ( رجل ) كما منعت الهاء  
في ( رُبُّهُ ) إضافة ( رُبُّ ) إلى رجل .

**قال :** ولا يسكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظَهَّرٌ (٥) .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ، وقوله « وويحك » ساقطة من بولاق ، وقد  
أثبتها عبد السلام هارون في طبعته ، انظر الكتاب ١٧٥/٢ ( هارون )  
لكنه بضمير الغائب لا المخاطب ، ووافقه أبو سعيد ، انظر شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٠ .

(٣) وأنه لا يتقدم المنصوب على التمييز فيهما على عامله ، وأنه  
نكرة أيضا .

(٤) الكتاب ٣٠٠/١ ، وانظر الانتصار / ق ١٤٣ - ١٤٦ حيث  
عرض ابن ولاد استدراك المبرد على سيبويه في هذا الباب ، ونقضه لذلك  
(٥) الكتاب ٣٠٠/١ .

قال أبو علي : الاعتراض في هذا الموضع على ما قلناه .

وينشد بيت جرير (١) .

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَمِنَّا      فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فليس يمتنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمر .

قال : وأما قولهم : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فهو بمنزلة قوله (٢) :

ذهب أخوه عبدُ الله ، عَمِلَ نَعِمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي (عَبْدِ اللَّهِ) ، وإذا

قال : عَبْدُ اللَّهِ نَعِمَ الرَّجُلُ ، فهو بمنزلة قوله : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ (٣) .

(١) البيت من الوافر من قصيدة أنشأها جرير في مدح عمر بن

عبد العزيز مطلعها :

أبت عينك بالحسن الرقادا      وأنكرت الأصادق والبلادا

انظر الديوان / ١٠٧ ، وفيه شاهد على الجمع بين فاعل نعم الظاهر

والتمييز النكرة ، توكيدا ، وقد وجه الفارسي ذلك في المسائل البصريا :

٤٨٦/ ، وقال في الايضاح / ٨٨ : تقول : نعم الرجل رجلا زيدا ، فان

لم تذكر رجلا جاز ، وان ذكرته فتأكيد ، قال جرير : ( تَزَوَّدَ ١٠٠٠

البيت ) ، المقتصد / ٣٧٢/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١/ ٦٠٦ .

انظر المقتضب / ٢/ ١٥٠ ، قال ابن جنى : « زاد الزاد في آخر

البيت توكيدا لا غير » الخصائص / ١/ ٨٣ ، ٣٩٦ ، انظر المفصل / ٢٧٣/ ،

شرح المفصل / ٧/ ١٣٢ ، شرح شواهد الايضاح / ١٠٩/ ، المغنى / ٦٠٤/ ،

المقرب / ١/ ٦٩ ، الأشسموني / ٢/ ٢٠٣ ، العينى / ٣/ ٣٤ ، ٣٠/٤ ، الدرر

/ ٢/ ١١٢ ، الخزانة / ٤/ ١٠٨ ، واللسان (زود) .

(٢) في المخطوطة : « فهو بمنزلة قوله : عبدُ الله ذَهَبَ أَخُوهُ ،

والصواب من الكتاب .

(٣) الكتاب / ١/ ٣٠٠ .



قال أبو علي : إذا قدر ( نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ) تقدير ( ذَهَبَ أَخُوهُ زَيْدٌ ) فالكلام جملة واحدة تقديره : زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ ، فهو بمنزلة : زَيْدٌ مُذْطَلِقٌ فإنما قدرته كذا ، فعمد الله مرتفع بالابتداء ، وإذا قال : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فقدر عبد الله جواباً ، كأنه لما قال : نِعْمَ الرَّجُلُ قِيلَ : من هو ؟ فقال : عَبْدُ اللَّهِ مُجِيباً ، فعمد الله أخيراً ابتداءً محذوف ، فالفصل من هذا الوجه ، والآخر أن الكلام فيه جملتان ، وفي الوجه الآخر جملة واحدة / .

أ/٤٣

**قال** : فتسكون هي وهو بمنزلة وَيَحَهُ (١) .

قال أبو علي : هي نِعْمَ ، وهو المضمرة ، أي والمضمرة فيها بمنزلة وَيَحَهُ .

**قال** : نهي مرةً بمنزلة رَبُّهُ ، ومرةً بمنزلة ذَهَبَ أَخُوهُ (٢) .

قال أبو علي : نِعْمَ رَجُلًا بمنزلة رَبُّهُ رَجُلًا ، وأزِيداً ضَرْبَتَهُ ؟ وَنِعْمَ الرَّجُلُ مثل ذَهَبَ أَخُوهُ .

**قال** : الذي قَدَّمَ لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه (٣) .

أي : سدَّ الظاهر مكان المضمرة .

(١) الكتاب ٣٠٠/١

(٢) الكتاب ٣٠٠/١

(٣) الكتاب ٣٠٠/١ ، وعبارة سيبويه : « فتجرى ( نِعْمَ ) مجرى المضمرة الذي قدم لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه ، لأنه قد بينه وهو نحو قولك : ( أزيداً ضربته ) » .

**قَالَ :** مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ فَارَهُ الدَّابَّةُ (١) .  
قال أبو علي : التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمَ الرَّجُلُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ هُوَ أَنْ ( الْعَبْدُ ) بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ رَجُوعِ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ ، فَهِيَمَا مُخْتَلِفَانِ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمَ الرَّجُلُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الرَّجُلِ وَفِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ ، مِنْ ( فَارِهِ ) دُونَ ( الْعَبْدِ ) ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ الْعَبْدُ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ ( نَعَمَ ) ضَمِيرٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ كَمَا يَرْجِعُ مِنْ ( فَارِهِ ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوِ رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْهُ دُونَ الرَّجُلِ لَسَكَانَ مَرْفُوعاً ، وَقَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الرَّجُلُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يُخْتَصُّ وَضَمِيرُهُ أَخْصَ مِنْهُ ، فَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ ( نَعَمَ ) وَلَيْسَ فِي ( فَارِهِ ) مِثْلُ مَا فِي ( نَعَمَ ) فَيَمْتَنِعُ الضَّمِيرُ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ كَمَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمَ الرَّجُلُ (٢) .

قال أبو علي : إِذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمَ الرَّجُلُ ، فَالرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَسْتَ تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِمَعْنَى ، أَيْ لَيْسَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بِمَعْنَى وَلَسَكَانَهُ يَسْكُونُ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ ، فَالرَّجُلُ أَحَمُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ هَادَى إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ذِكْرُ مَنْ الرَّجُلِ .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

**قَالَ:** كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يبدأ بإضمار رجلٍ،  
قَوْلُهُ (١).

أى : الاسم الذي يظهر بعد نَعَمَ ، نحو الرَّجُلِ ، قد يضم في  
نَعَمَ ، كما أن الذي يظهر بعد (رُبِّ) قد يضم فيقال : رُبُّه رجلاً ،  
وهما اسمان شائعان .

قال : فإنما منعك أن تقول : نَعَمَ الرَّجُلِ إذا أضمرت أنه لا يجوز أن  
تقول : حسبتك به الرجل إذا أردت معنى حسبتك به رجلاً (٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يَجُزْ أن يفسر (نَعَمَ) بالمعرفة لمضارعتيه  
عشرين وحسبتك به رجلاً ونحوذا ، لأنها لا تنصرف ، كما أن هذه الأشياء  
لا تنصرف ولا تفسر إلا بالنكرات ، وكذلك (نَعَمَ) لم يفسر  
إلا بالنكرات إذا نصب .

قال أبو العباس : الاسم الذي يظهر في رُبِّ هو رجلٌ في قولك :  
رُبُّه رجلاً (٣) .

**قَالَ:** فإنما قَبِيحٌ : هذا الرجلُ للضم .

[ يعنى الذى فى نَعَمَ رجلاً ] أن يوصف لأنه مبدوء/ به قبل الذى ٤٣/ب

يفسره، والمضمرة المقدم قبل ما يفسره لا يوصف (٤) .

(١) الكتاب ٣٠١/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ .

(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ ، وما بين المعقوفين تعليق لأبي على .

قال أبو المباس : إن قال قائل : لم لا يجوز : نَعَمْ رجلاً هو زيدٌ ، فهو يؤكد المضمرة في نَعَمْ ؟ قيل : لا يجوز ، لأنك تنوى به أن يسكون قبل رجل ، والشئ المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف قول ذكر المفسر (١) .  
قال أبو علي : إذا قلت : نَعَمْ الرجل هو ، فهو بمنزلة زيد لو قلت زيدٌ ، وكذلك لو قال : نَعَمْ رجلاً هو ، لم يجوز إلا أن تنوى به التقديم كأنك قلت : هو نَعَمْ رجلاً ، فهو مرتفع بالابتداء .  
**قال** : فهذا تقديره ، وليس معناه كمنه (٢) .

قال أبو علي : قوله : ليس معناه كمنه ، أى ليس معنى أخوه كالرجل لأن قولك : (أخوه) مختص ، و (الرجل) شائع ، فتقدير (الرجل) تقدير (أخوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخوه) وليس معناه كمنه في العموم والخصوص .

**قال** : وبدلك على أن عبد الله ليس تفسيراً المضمرة أنه لا يعمل فيه (نَعَمْ) بنصب ولا يرفع (٣) ، ولا يسكون عليها أبداً في شيء (٤) .  
قال أبو علي : ما يسكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به في ثانٍ وذلك أنك إذا قلت : ضربَ عبد الله زيداً فقد يجوز أن يسكون

(١) أبو علي يروى هذا بالمعنى ، انظر المقتضب ١٤٤/٢ .  
(٢) الكتاب ٣٠١/١ ، والمقارنة هنا بين قوله : (عبد الله نعيم الرجل) وقوله : (عبد الله ذهب أخوه) .  
(٣) في المخطوطة : « ولا رفع » وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٠١/١ .  
(٤) وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٢ .  
(٤) الكتاب ٣٠١/١ .

( زَيْدٌ ) مرتفعاً بِضَرْبٍ ، إِذَا أُخْرِجَتْ ( عِبْدَ اللَّهِ ) ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ  
تَنْصِبْهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ .

**قال** : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نِعْمَتِ الْبَلَدِ ، لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارُ  
أَقْحَمُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ (١) .

قال أبو العباس : يقول : لَمْ يَمْتَدُّوا بِهَا وَإِنْ لَفَّطُوا بِهَا ، وَلِمَا كَانَ  
الْبَلَدُ هُوَ الدَّارُ أَقْحَمُوا التَّاءَ فِي ( نِعْمَتِ ) كَمَا أَنَّ ( مَنْ ) لِمَا كَانَتْ الْأُمُّ  
أَقْحَمَ التَّاءَ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْكُونُ فِي كَانَتْ تَلَا لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ ( مَنْ ) ،  
وَ ( مَنْ ) مَذْكَرٌ فِي اللَّفْظِ وَلَسْكَنٌ سَحْلٌ عَلَى الْمَعْنَى (٢) .

وَأَنْشُدْ (٣) :

\* قَاوِمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبِيْتَرٍ \*

---

(١) الكتاب ٣٠٢/١ .

(٢) روى أبو علي كلام أبي العباس بمعناه دون لفظه ، وهو كثيرا

ما يفعل ذلك . انظر المقتضب ١٤٩/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للراعي النميري وعجزه :

ولله عينا خبتر أيما فتى

انظر ديوانه ٣/ ، وأنشده المبرد شاهدا على جواز الرفع والنصب  
في قوله ( أيما ) وأن النصب فيه على الحال ، والرفع على القطع  
والابتداء ، انظر الكامل ٤٣/٤ ، وأنشده سيبويه لما تضمن من معنى  
المدح والتعجب ، ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير ( أي فتى  
هو ) وما زائدة مؤكدة . انظر الكتاب وحامشه ٣٠٢/١ ، وأنشده في  
الاختيارات ١٠/ عجزه منسوبا للراعي وفيه ( والله كسوها ) مكان

قال أبو بكر : إنما لم يبين (أيما) عدداً ولم تقع مُستثناة ، لأن الذي يبين به العدد واحد من نوع نحو رجل ودِرهم ، وما أشبهه ، وليس (أيما) واحداً من نوع يبين به أو يميزُ به شيء ، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحداً من جماعة .

←

( والله عينا ٠٠٠ ) ، وقال : « يريد : لله ماضم ثوبا حبترا » ، ومثله في أساس البلاغة ١٠٣/١ ( ثوب ) ، انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢/٣ - ١٥٠٤ ، ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٢٢٠/٢ وأنشده الأزهري هكذا منسوبا للراعي :

فقام إليها حبترا بسلاحه      والله ثوبا حبترا أيما فتى  
انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٥ ( ثاب ) ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٣٢ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٧ ، ١٦٩ ، النكت ٥٣٨/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٩٦/١ ( الريح )  
شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٣٠ وانظر العيني ٤٢٣/٣ ، الخزانة ٩٨/٤ ، الهمع ٩٣/١ ، الدرر ٧١/١ ، الأشموني ١٦٨/١ ، ٢٦٢/٢ .

هذا بابُ النِّداءِ (١)

قال أبو بكر: أُقِيمَ العملُ في النِّداءِ هندي مقام العبارة عنه فنُصب  
الاسم (٢) بعد العمل كما ينتصب بعد العبارة عنه .

**قال** : وإنما جازَ إقامة العمل مقام العبارة ، لأن العمل نُظِمَ (٣) .

قال أبو علي : العملُ بالعبارة عنه : ( نادَيْتُ ) ، فانصب الاسم بعد

( كما ) وصار / في موضع نصب كما ينتصب بعد ( نادَيْتُ ) إلا أن الفصل ٤٤ / أ

بين ما ينتصبُ بالعمل نفسه وما ينتصبُ بالعبارة أنه إذا انتصب بالعبارة

كان خبراً ، وإذا انتصب بالمعبر عنه لم يسكن خبراً (٤) .

**قال** : والمفردُ رفع وهو في موضع اسم منصوب (٥) .

قال أبو علي : الاسم الذي يستحقُّ البناء في النِّداءِ هو الاسم المعرفة

الذي يقع موقع الأسماء المضمرة ، المعرفة المنبئية ، فحق وقع الاسم موقع اسم

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ليس المنادى كله نصبا ، فالمعرفة تبني على الضم لوقوعها

موقع أسماء الخطاب ، انظر الايضاح العضدي ٢٢٧ - ٢٢٩

(٣) ليس هذا من قول سيبويه ، ويبدو أنه عطف على قول أبي

بكر بن السراج السابق ، وقد أردف أبو علي ذلك بتعليقه .

(٤) أصل المنادى المفصولية على تقدير ( أدعو ) فقولك : يازيد

بمعنى ( أدعو زيدا ) ، وأبو علي هنا يفرق بين المنصوب بعد ( يا )

الندائية ، والمنصوب بعد الفعل ( ناديت ، أو دعوت ) من حيث الدلالة

الحاصلة في الحالين ، وانظر شرح البيهراقي للكتاب ، ج ٢ ، في ١٣٥ .

(٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

مُعرف مبنى بنى لمشابهته له ووقوعه موقع مالا يسكون إلا مبنياً ، فأما  
للنسكرة فلم تُبين لأنها لم تقع | موقع معرفة (١) ، ألا ترى أنك إذا قلت :  
يارجلاً ، لم ترد واحداً بعينه مقصوداً ، إنما ناديت واحداً من هذا النوع  
فكُلّ من أجابك منهم فهو الذى أردت ، وأنت فى المعرفة قاصدٌ لواحد  
بعينه ، ولو أردت رجلاً بعينه إذا ناديت لسكان حكمه حكم (زيد) فى  
أنه مقصودٌ بعينه .

فأما المضاف لحكمه حكم النسكرة لأن المضاف لا يتعرف إلا بالإضافة  
فهو قيل إضافته نسكرة ، فن حيث لم يجز أن تبنى النسكرة لم يجز أن  
يبنى المضاف ، فإذا أضيف تعرف ، وقيل بالإضافة كان نسكرة فلم يجز  
يتأوه من حيث لم يجز بناء النسكرة (٢) ، فأما الاسم المضاف إليه فلا يجوز  
بتأوه كما بنى المفرد المعرفة ، لأنه ليس بمنادى .

قال : وقال الخليل وسألته عن يازيد نفسه ، ولأتميم كلكم  
ولأقيس كلكم ، فقال : هذا كله نصب (٣) .

قال أبو على : ياتميم كلكم جائز أن يقال : كلكم ، ويرجع  
الضمير ضمير خطابٍ ، وإن كان للاسم الغائب ، لأن هذا الغائب وقع

---

(١) يريد المفرد النسكرة لا يبنى لأنه لم يقع موقع المعرفة ، انظر  
الإيضاح / ٢٢٩ .

(٢) انظر الإيضاح / ٢٢٩ .

(٣) الكفائي / ١ / ٤٠٤ .



موقع خِطَابٍ ، وبنائوه أيضاً كذلك . (١)

**قال :** وأما يَأْتِيهِمْ أَجْمَعُونَ فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت :  
أجمعون وإن شئت قلت : أَجْمَعِينَ (٢) .

**قال :** ولا ينتصبُ على أهني (٢) .

قال أبو علي : أَجْمَعُونَ لا يجوز أن يلي فعلاً وإنما يكون أبداً  
تابعاً للاسم ، مبنى على شيء أو مبنى عليه شيء ، فلذلك قال : إنه مُجْمَلٌ  
أن يقول : أَعْنِي أَجْمَعِينَ (٣) .

---

(١) فسر ابن السراج هذا بقوله : « واعلم أن لك أن تصف زيدا  
وما أشبهه في النداء وتؤكد ، وتبدل منه ، وتعطف عليه بحرف العطف  
وعطف البيان أما الوصف فقولك : يازيد الطويل والطويل ، فتسرف على  
اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فان وصفته بمضاف نصبت الوصف لاغير ،  
لأنه لو وقع موقع ( زيد ) لم يكن الا منصوبا ، تقول : يازيد ذا الجمعة ،  
وكذلك اذا أكدته تقول : يازيد نفسه ، وياتمim كلكم ، وياقيس كلكم ،  
الأصول ٣٣٣/١ - ٣٣٤ . وانظر الايضاح / ٢٣٠ - ٢٣١ ، ويرى  
الرماني النصب في التوكيد على معنى الاضافة لأن المضاف ليس على  
تقدير الانفصال كما هو في ( يازيد الحسن الوجه ) اذ تقديره ( يازيد  
الحسن وجهه ) ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .  
(٢) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٣٤/١ ، الايضاح / ٢٣١ ، قال الرماني :  
« وتقول ا ياتمim أجمعون واجمعين بالرفع والنصب ، لأنه صفة المنادى  
المفردة ، فتارة يحمل على اللفظ ، وتارة على الموضع ، ولا يجوز نصبه على

**قال** : ويدللك على أن (أَجْمَعِينَ) ينتصب لأنه وصف لمنصوب قولُ يونس (١) . المعنى في النصب والرفع واحد (٢) .

قال أبو علي : قول يونس : المعنى في النصب والرفع واحد ، أى إذا انتصب فهو صفة ، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة ، ولا يكون نصبه على معنى .

**قال** : فُلت : أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا رَيْدًا [ أَقْبِلْ ] ، قال : عطؤه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل ، لأنه

←

أعنى ، كما يجوز فى (الطويل) ونحوه من الصفات ، لأن أجمعين لا يلى العوامل من أجل أنه فى المرتبة الثالثة من مراتب التأكيد ، اذ المرتبة الأولى للمؤكد ، والثانية للتأكيد بكلهم ، والثالثة للتأكيد بأجمع على ما جاء فى القرآن من قوله جل وعز « فسجد المسلاكة كلهم أجمعون » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(١) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضمى ، استأذ سيبويه وتلميذ أبي عمرو بن العلاء نحوى ثقة ، روى أنه لما مات سيبويه قيل ليونس ان سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة فى علم الخليل ، ففسال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيثونى بكتابه ، فلما نظر فى كتابه ، ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عنى . توفى رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة للهجرة عن عمر بلغ ثمانيا وثمانين سنة وقبل جاوز المائة أو قاربها . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣٣ - ٣٧ ، طبقات النحويين واللغويين / ٥١ - ٥٣ ، الفهرست / ٤٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١ وانظر الأصول / ٣٣٤

منصوب في موضع نصب (١) .

قال أبو علي : قوله : لأنه منصوب في موضع نصب .

أى : إن جملة على الألف فاللفظ فاللفظ نصب ، وإن حملته على الموضع  
فالموضع نصب/فلا سبيل إلى غيره إذا كان النداء واحداً ، فإن كان على ٤٤/ب  
نداءين جاز الضم في المعرفة (٢) .

**قال** : وكما ردوا ( أتقول ) حين جعلوه خبراً إلى أصله (٣) .

أى . لم يجر مجرى ظننت في حال الخبر ، كما جرى مجراه في حال

الاستخبار

**قال** : وجعلوه بمنزلة الأصوات فهو حوب (٤) .

(١) الكتاب ٣٠٤/١ وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .

(٢) قال أبو الحسن الرماني : « تقول : يا أخانا زيدا بالنصب على  
عطف البيان ، ويجوز ( يا أخانا زيد ) بالضم على البدل ، والنصب أكثر  
في ( يا أخانا زيدا ) في كلام العرب ، لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره  
على تقدير نداءين ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٤/١ يريد في مثل قولك : « أقول زيدا خارجاً ؟  
فاذا جئت به على الخبر قلت : تقول زيد خارج ، فرددته إلى الأصل لما  
زال الاستفهام الذي يقتضى أنه بمعنى الظن ، رد إلى الحكاية التي هي  
الأصل » . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ١٧٢ .

(٤) الاستفهام في قوله : « أتقول ٠٠٠ » يجرى مجرى الظن ،  
فاذا زال الاستفهام رد الكلام إلى أصله من الاخبار .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، والضمير في قوله « وجعلوه » يرجع إلى  
التنوين في المفرد وقد حذفوه في النداء وبنوا الاسم على الضم ، مثله  
مثل الأصوات المبنية .

قال أبو علي : الأصواتُ مميّزةٌ غير معرّبة ، فالفردُ مثلها في أنه مميّزٌ (١) .

**قال :** وقال الخليلُ : من قال : نازيدٌ والنَّضْرُ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله (٢) .

قال أبو إسحاق وأبو بكر : لأن الألف واللام نظيرُ الإصانة ، والنَّضْرُ فيه الألف واللام (٣) ، فكما أن الإصانة يُردُّ المنادى فيها إلى الأصل كذلك يُردُّ بالألف واللام (٤) .

---

(١) نقل الازهرى عن الليث : « التَّحَوُّبُ زجر البعير ليمضى ، وللناقة حل . وعن الأصمعي عن أبي عبيد : يقال للبعير إذا زجرته . حوب ، وحوب ، وحوب ، وللناقة : حل جزم ، وحل ، وحلى » ، نهديب اللغة ٢٦٧/٥ ( حوب ) .

(٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) يريده أن الاضافة نقيض الألف واللام ، كما أنها تناقض التنوين ، وأن الألف واللام في ( النضر ) ليست للتعريف ، ولكنها للتفخيم كالتي في ( الحارث ، والعباس ، والفضل ) ونحوها ، وأما التي للتعريف فلا تجتمع مع ( يا ) النداء ، فلا تقول ( يا الرجل ) .

(٤) يقول أبو العباس المبرد : « اذا عطقت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد ( أى منادى ) فان فيه اختلافا :

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يازيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج « يا جبال أوبى معه والطير » .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وحجة من اختار الرفع أن يقولون : اذا قلت : يازيد

**قال** : كقولك : مامَرَرْتُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتُ هَلِينِ  
أُنَلْتُ : مامَرَرْتُ بِيَزِيدٍ وَلَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو (١) .  
قال أبو علي : النداء في قولك : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ لِيَزِيدٍ وَالنَّضْرُ جَمِيعًا  
وليس للنَّضْرُ وحده ، فلذلك جاز أن يُنادى النَّضْرُ وفيه الألف واللام  
وكذلك إذا قلت : مَرَرْتُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرٍو ، فليس المرور بِيَزِيدٍ دون  
عَمْرٍو ، وإنما المرور بهما معًا وليس بأحدهما دون الآخر ، فلذلك قلت :  
مامَرَرْتُ بِيَزِيدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أردت مُرورين في وقتين متراخيتين أُنَلْتُ  
عند سيبويه ( مامَرَرْتُ بِيَزِيدٍ وَلَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ) فإذا قلت هكذا  
لم يقع المرور بهما جميعًا ، هذا معنى قوله : ولو أَرَدْتُ عَمَّيْنِ لَقُلْتُ  
كَذَا وَكَذَا .

←

والحارث ، فانما أريد : يا زيد ويا الحارث .  
فيقال لهم : فقولوا : يا الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن  
الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه  
أبضا ذلك الموقع . فكلنا في هذا سواء « المقتضب ٤/٢١٢ - ٢١٣ ،  
وانظر الأصول ١/٣٣٦ - ٣٣٧ ، وانظر ما ذهب إليه الفراء في تخريج  
وجهي القراءة في ( والطير ) من آية سبأ في معاني القرآن ١/٣٥٥ ،  
وانظر النشر ٢/٣٤٩ ، الاتحاف ٣٥٨/٠ .  
(١) الكتاب ١/٣٠٥ . أي أن قولك : ( يا زيد والنَّضْرُ ) إنما  
أشبهت قولك : ( ما مررت بيزيد وعمرو ) من حيث الاشتراك في أمر  
واحد دون اثنين ، ففي الأول دون تكرير النداء ، كما أن الثاني لا يراد  
فيه تكرير النفي .

**قَالَ** : وقال الخليلُ : يفهمي لِمَنْ قال : والنَّضْرُ ، فنصب ، لأنه لا يجوز يا النَّضْرُ أن يقول : كلُّ نَعْجَةٍ وَسَخْلَتَهَا بِدَرِّهِمْ ، (١)  
قال أبو بكر : هذا الذي قال الخليل لا يلزمه عِنْدِي ، لأن المنادى موضعه نصب ، ( وسَخْلَتَهَا ) لا موضع له (٢) .  
قال أبو بكر : فإن جعل العلة الموجبة للنصب هو أن لا يجوز إعادة حرف النداء ، وأن ( النَّضْرَ ) لا يجوز أن يليه ، لزمه في ( كلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتَهَا ) ما ألزمهم إياه من نصب سَخْلَتَهَا .  
قال أبو علي : لا يجوز أن يعيد ( يا ) فيقول : ( ويا النَّضْرُ ) كما لا يجوز أن يعيد ( كلُّ ) فيقول : ( وكلُّ سَخْلَتَهَا ) .  
**قال** : فإذا قلت : يا هذا الرَّجُلُ ، وأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد (٣) .

(١) جاء في الهامش بعد قوله « كلُّ نَعْجَةٍ » ، كلمة « شاة » ، وأظنه تعليق من الناسخ ، الكتاب ١/٣٠٥ ، ويكون في « السَخْلَة » من هذا القول ثلاثة مذاهب : النصب ، والرفع ، والجذر ، انظر الكتاب ١/٢٤٤ ، الخزانة ٢/١٨١ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٩٢ ، ٢/٢٩٨ ، ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ١/٣٠٦ . يريد : أن القائل ( يا هذا الرَّجُلُ ) جعل ( هذا ) و ( الرَّجُلُ ) معا في مقام اسم واحد منادى ، ولم يقصد الاكتفاء بقوله ( يا هذا ) في النداء والوقوف عندها ثم وصفها ( بالرجل ) وقد فرق سيبويه بين هذا وقوله ( يا زيدُ الطَّوِيلُ ) ، ففي هذا المثال يمكن الاكتفاء ب ( يا زيد ) فيقف المنادى عندها ، ولخيفة اللبس يصفه إذا ظن أنه لم يعرف . انظر المقتضب ٤/٢١٧ ، ٢٢٠ .

قال أبو علي : يريد : أنها (١) وصفت بالأسماء المفردة ، لأن الاسم إذا دخله الألف [ واللام ] (٢) لم يكن إلا مفرداً ، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ، ومن ثم لم يجر : ( مَرَزَتْ يَهْدَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ) لأن المبهم مع ما / بعده من الصفة بمنزلة اسم واحد ، وكما لم يجر وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة ، لأن حكم الصفة أن تكون أتم من الموصوف ، وزيدٌ أخصٌ من المبهم (٣) .

**قال :** وإنما قلت : يا هذا ذا الجمة ، لأن ( ذا الجمة ) لا توصف به الأسماء المبهمة (٤) .

قال أبو علي : إذا قلت : يا هذا ذا الجمة ، فإنما تعجب ( ذا الجمة ) ولم تعرفه ، لأنه مما لا يوصف به ( هذا ) .

**قال :** يدلك على ذلك أن ( أي ) لا يجوز لك فيها أن تقول :

---

(١) الضمير هنا يعود الى الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام وهي ( هذا ، وهؤلاء ، وأولئك ) وما أشبهها ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيهما المعنى .

(٣) يعني أن قولك ( يا زيد الطويل ) أخص من ( يا هذا الطويل ) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ - ٣٣٩ ، وانظر المقتضب ٤١٩/٤ ، وسيعود الحديث الى هذا بعد قليل .

لأَيُّهَا ذَا الْجُمَّةِ (١) .

قال أبو علي: إنما جاز: لأَيُّهَا [الرَّجُلُ] (٢) ذَا الْجُمَّةِ ، ولم يَجُزْ ؛  
لأَيُّهَا ذَا الْجُمَّةِ لأن هذا على ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : أن يَكُونُ بمنزلة (زَيْدًا) في أنه يستغنى عن الصفة  
كما يستغنى عنها (زَيْدًا) (٣) .

والآخر : أن يَكُونُ بمنزلة (أى) في الحاجة إلى الصفة .

فإذا كان بمنزلة (زَيْد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف ، ويبدل منه  
لتقدير كفيه التَّمَام .

(١) الكتاب ١/٣٠٦ ، والعلّة كما وضّحها سيبويه أن الأسماء  
المبهمّة توصف بما فيه الألف واللام ليس الا ، وأنه يفسر بها ولا توصف بما  
يوصف به غيرها من الأسماء ، كما لا تفسر بما يفسر بها غيرها الا عطفًا ،  
وعلى أبو العباس المبرد ذلك أن الأسماء المبهمّة معارف بأنفسها ، فلا  
تكون بعوتها معارف بغيرها ، وذلك أن النعت هو المنعوت فى الحقيقة ،  
انظر المقتضب ٤/٤١٩ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩  
وقد لخص الرماني ذلك فى قوله : « وتقول : ( يا زيدُ ذَا الْجُمَّةِ )  
ولا يجوز ( يا هذا ذَا الْجُمَّةِ ) على الصفة لما بينا من أن المبهم انما  
يوصف بالجنس ، ولكن يجوز على عطف البيان ، فأَمَّا ( يا أَيُّهَا ذَا  
الجُمَّةِ ) فلا يجوز أصلاً ، لأن المبهم لا يوصف بالمضاف ، ولا يصلح فيه  
عطف البيان ، لأنه ناقص لا بد له من صفة مكملة » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٧٧ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطة ، انظر المقتضب ٤/٢١٩

(٣) أى فى مثل قولك : ( يا زيدُ ) فزيد يستغنى عن الصفة ،

ويجوز أن تعطف عليه بالمضاف عطف بيان فتقول « يا زيدُ ذَا الْجُمَّةِ »



وإذا كان بمنزلة (أى) في أنه «توصل به إلى نداء ما بعد لم يجز»  
ألا يوصف كما لا يجوز ذلك في (أى) ، وإنما لم يجز أن يسكون غير  
موصوف لأنه مقوصل به إلى نداء ما بعده ، وليس بمقصود في نفسه  
بالنداء (١) .

**قال :** وبقوى (يا هذا زيد) يا زيد الحسن الوجه ، ولم ياتفت  
فيه إلى الطول ، لأنك لا تستطيع أن تتساده فتجعله وصفاً مثله  
مُنَادى (٢) .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا وصفت بالحسن الوجه المفرد رفعت  
من حيث ترفع الصفات المفردات ، فإذا ناديت ولم تصف به نصبت ،  
نقلت : يا حسن الوجه (٣) .

فإن قيل : فهلاً رفعت كما رفعت إذا وصفت به المفرد ، لأنه في ذلك  
إياه مفرد كما كان في الوصف به كذلك ، قيل : نصيب من حيث كان اسماً

---

(١) يفسر هذا المثالان اللذان ضربهما أبو علي في صدر هذا التعليق  
(٢) الكتاب ٣٠٨/١ مع اختلاف في النسق ، وقوله « يا هذا  
زيد » هنا مما يكثر في كلام طيء كما نص عليه سيبويه ، وأبو سعيد  
يقيس ذلك على قوله : ( يا نصر نصر ) و ( يا رجل زيد ) انظر  
شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ ، فزيد في هذا المثال بدل أغنى  
عن عطف البيان ، وذلك أنه لما كان ( زيد ) لا يصلح أن يكون وصفاً  
لقوله ( هذا ) صلح أن يكون بدلا على الحقيقة ، واكتفى به عن بيان  
الصفة . انظر شرح الرماني ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .  
(٣) انظر الأصول ٣٣٩/١ .

طويلاً مضارعاً للمضافِ ، لا من حيثُ كان مضافاً كما نُصِبَ لِعَاشِرِينَ  
رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطويلة التي هي مُنَادَى غير صفةٍ .

**قال :** إذا وصفت بمضافٍ أو عُطِفَ على شيءٍ منها كان  
رفعاً (١) .

أى : كان ما يوصف به أو يُعطَف عليه رفعاً .

**قال :** جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك في (أى) لأنه لا يُعطَف  
عليه الأسماء (٢) .

أى : لا يجوز أن يُعطَف عليه المضاف كما عطفت على هذا (٣) .

**قال :** فَمِنْ نَمَّ لَمْ يَسْكُنْ مِثْلُهُ (٤) .

أى : يَمِثَلُ هَذَا .

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١ .

أى أن الاسم المبهم مع صفته يكونان بمنزلة اسم واحد ، فالصفة  
هنا إذا وصفت بمضاف أو عطفت على شيءٍ منها كان رفعا .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) فسر السيراني هذه العبارة بقوله : « وأما قوله في صفات  
المبهمة إذا وصفت بمضاف أو عطفت على شيءٍ منها كان رفعا ، فإن العطفت  
بحرف لا يصح في ذلك ، لأننا إذا قلنا ( يا أيها الرجلُ وعبدَ الله ) كان  
نصباً ، لأنه يصح عطفه على ( الرجل ) . . . وان قلت : ( يا أيها الرجلُ  
وذو الجمة ) لم يصح عطفت ( ذو الجمة ) على الرجل لأنه يقع موقعه .  
ويصير صفة ليا أيها ، وهذا لا يجوز . . . » شرح السيراني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٣٩ - ١٤٠ وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/١ ، وفي المخطوطة ( مثلها ) مكان ( مثله )

هنا . وهو يريد الاسم المبهم .

**قال :** فإن رفع ( الطَّوِيلُ ) وبعده ( ذُو الْجُمَّةِ ) كان فيه  
الْوَجْهَانِ (١) .

قال أبو-العباس : إذا قلت ( يازيدُ الطَّوِيلُ ذُو الْجُمَّةِ ) جاز الرفع  
على أن يسكون ( ذُو الْجُمَّةِ ) نعمت الطَّوِيلُ ، فإن قلت : ( يازيدُ الطَّوِيلُ  
ذَا الْجُمَّةِ ) ، كان النصب لا غير ، لأنك إن عطفت على ( الطَّوِيلُ )  
صَيْرْتَهُ في مثل حاله ، ولا يسكون في مثل حاله إلا منصوباً (٢) .  
في السِّكِّتَابِ : واعلم أن قولك : يا أَيُّهَا / الرَّجُلُ (٣) أن يسكون ٤٤/أ  
الرَّجُلُ صلة لأي أقيس ، لأن ( أَيُّ ) لا يسكون اسماً في غير الاستفهام  
والججزة إلا صلة (٤) :

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١ ، أي اذا قال ( يازيدُ الطَّوِيلُ ذُو الْجُمَّةِ )  
فرفع ( الطَّوِيلُ ) جاز له أن يصفه بالمرفوع ( ذُو الْجُمَّةِ ) والمنصوب  
( ذَا الْجُمَّةِ ) معاً .  
أما لو نصب ( الطَّوِيلُ ) فلا يجوز له الا الوصف بالمنصوب  
فيقول : ( ذَا الْجُمَّةِ ) فقط .  
(٢) انظر المقتضب ٢١٩/٤ .  
(٣) ( أَيُّ ) يسكون الياء هي ( أَيُّ ) ، قال ( كثير ) :  
الم تسمى أي عبد في رونق الضحا بكاء حمامات لهن هدير ؟  
وفي الحديث « أَيُّ رَبِّ » وقد تمد ألفها . انظر معنى اللبيب  
١٠٦/

(٤) وليس هذا النص في كتاب سيبويه ، وأي الاسمية تكون على  
خمسة أوجه : فهي شرط ، واستفهام ، وموصول ، ودالة على معنى  
الكمال ، ووصلة الى تداء ما فيه الألف واللام . انظر معنى اللبيب /  
١٠٧ - ١٠٩ .

قال الأخفش : ليس هذا قول سيبويه ،

قال أبو علي : لو كان الرجل في ( يا أيها الرجل ) صلة غير صفة  
لوجب أن يسكون جملة ، ولم يسكن اسماً مفرداً ، لأن الأسماء الموصولة  
لا توصل إلا بجملة ، والصفة هنا تبين كما نبين الصلة فإن أراد هذا القائل  
بقوله : صلة أنها تبين كان له وجه ، وإن أراد به غير ذلك لم يعجز  
لما بيئنا .

وقد يجيء الاسم والصفة مُتلازماً ولا تفارقه نحو ( من ) إذا كانت  
تسكرة كقولك : ( مررتُ بمن صالح ) ، ( وبمن عفاة زينة ) ،  
وقد جاء من الأسماء غير المهممة ما لم تفارقه الصفة ، وهو ( الجماء الفير )  
فإذا وجد ذلك في غير المهممة ، كان في المهممة أجود ، ولم أذكر أحداً  
من البصريين قال : إن هذا صلة .

قال أبو علي : قطعت الألف في قولك : ( يا الله ) (١) ، لأنها لم  
تثبت في الموضع الذي لا يثبت فيه مثله ، شابه الأصل ، وخرج عن أن  
يسكون للوصل ، وجاءت مقطوعة أيضاً في موضع آخر وهو قولهم :  
أما الله لأنتمنن (٢) .

---

(١) إشارة الى قول سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي  
اسماً فيه الألف واللام البتة ، الا أنهم قد قالوا ( يا الله اغفر لنا ) ،  
من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثير في كلامهم ، فصار  
كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة ، ،  
الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) يرى السيرافي أن الأصل في اسم الله عز وجل ( الاله ) ، ثم

**قال** : لأن هذه الأشياء الألف واللام فيهما بمنزلة في الصِّق (١) ،  
قال أبو بكر : قوله : في الصِّق ، أى يسكون أولاً صفة ، ثم يفتح  
على الواحد فوصير اسماً (٢) .

**قال** : وقال الخليل : ( اللهم ) نداء ، والميم هاهنا بدل من ( يا ) (٣)  
أخبرني أبو بكر عن أبي الهيثم قال : من الدليل على أن الميم بدل من

←

تدخل عليه الألف واللام فيصير ( الاله ) ، ثم تلين الهمزة ، فنلقى  
جركتها على لام التعريف وتسقط هي فتصير ( الهله ) ، ثم تدغم اللام ،  
فيصير ( الله ) ، والألف واللام عوضاً من الهمزة المحذوفة ؛ انظر  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ .

وسيبيويه يرى أن أصل الاسم الكريم : ( اله ) فلما أدخل فيه  
الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها . انظر  
الكتاب ١/٣٠٩ ، كما يقرر في موقع آخر من الكتاب أن أصله ( لاه )  
انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، وهذه المسألة واحدة من مسائل الغلط ، انظر  
الانتصار ، ق ٢٧٨ - ٢٧٩ . والمقتضب ٤/٢٤٠ - ٢٤١ .

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الصعق من صعق ، كما أن المصعوق من صعق ، وكلاهما  
وصف لمن وقعت به الصاعقة ، انظر تهذيب اللغة ( صعق ) ١/١٧٨ ،  
ونقل هذا الوصف ليكون علماً على أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه  
أصابته صاعقة ، ونقل ابن منظور عن سيبويه قوله : « قالوا : فلان ابن  
الصعق » والصعيق صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب  
عليه حتى صار بمنزلة زيد ، وعمرو علماً كالنجم ، انظر البسيط  
( صعق ) ١٠/١٩٩ .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ .

( يا ) في اللّهُم ، إنك لاتقول : أُوذِي اللّهُم فُلانًا ، وإنما تقول : ( اللّهُم )  
في حال اللّهُداه (١) .

**قال :** إلا أن الميم هاهنا في السكامة مَبْنِيَّةٌ ، كما أن نون المسلمين  
في السكامة بُنيت عليها (٢) .

قال أبو بكر : التوفيقُ بين الميمين في ( اللّهُم ) وبين النون في  
المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون ، كما أن حرف  
الإعراب في ( اللّهُم ) قبل الميمين (٣) .

**قال :** وأما قوله تعالى ﴿ قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ ( الفصل (٤) ) .  
قال أبو إسحاق : أُمِيزُ أن يكون ( فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ) صفة لقوله :  
( اللّهُم ) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عِوَضٌ منه (٥) .

**قال :** وأما الألف والهاء اللتانِ لِحَقْعًا ( أَيْ ) توكيدًا ، فكانت  
كُرِّرَت ( يا ) . مرتين إذا قلت : يا أيُّها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو  
بين ، ( ها ) و ( ذَا ) إذا قلت : داهو ذا (٦) .

(١) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في كتساب ما يحتمل الشعر من

الضرورة / ١٥٠ . الانصاف ٢١١ - ٢١٤ ، وأسرار العربية ٢٣٢ - ٢٣٥

ومصادر أخرى في حاشية المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٨٢ .

(٤) الكتاب ٣١٠/١ ، والاشارة الى التي في سورة الزمر ،

الآية / ٤٦ .

(٥) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٤١

(٦) الكتاب ٣١٠/١ :

قال أبو علي : قرأتُ بخطَّ أبي إسحاق في هذا الموضع من  
الكتاب :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَهْنَيْنِ بَيْنَنَا

فَوَلَّتْ لَهُمُ : هذا لهما وذا لينا (١)

قال : وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يبدؤا في  
النداء من قبل أن كل اسم / في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا ٤٤/ب  
قال : يا رجلُ ، يا فاسقُ ، فمعناه كعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجلُ (٢) .

قال أبو علي : يريد أن ( يا رجلُ ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه  
والفصله ، وإن لم يسكن مَمُودًا كما أن الفاسقَ والرجلَ صارا هنا  
موروثين بالإشارة إليهما لا بهما لهما مُتَقَدِّمٌ ، فهذا وجه التشبيه بينهما  
بمُتَدَى (٣) .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، نسبة الأعلام  
للبيد ، وفيه شاهد على الفصل بين ( ها ) و ( ذا ) بالواو ، والتقدير :  
وهذا لي ، كما قالوا : ها أنا ذا ، والبيت جاء مفردا في ملحقات  
الديوان / ٣٦٠ ، وأنشده المبرد دون نسبة وقال : « يريد : وهذا لينا ،  
المقتضب ٣٢٣/٢ ، الفصل / ٣٨٠ ، شرح المنصل ١١٤/٨ ، الهمع ١٦٦/١  
الدرر ٥٠/١ ، الخزانة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .  
(٢) الكتاب ٣١٠/١ وفيه ( يا رجلُ ، ويا فاسقُ ) ومثله في  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « استندل سيبيويه على  
تعريف ماقصده من الأسماء المناداة ، وإن حرف النداء يصيره إلى حال  
هذا ، ويفنيه عن الإلف واللام . » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٤٢

**قال** : وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام (١) .

• أى صار القصد والإشارة بدلا .

**قال** : فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء (٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يدخلوا الألف واللام في قولك : هذا

ولا في النداء ، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصد لهما .

**قال** : وإنما يدلك على أن ( يافاسق ) معرفة قولك : ياخبث ،

وبالكاف ، ويافاسق ، تريد يافاسقة وياخبثة [ وبالكاف ] ، فصار

هذا اسما لها كما صارت ( جمار ) اسما للضبع (٣) .

قال أبو علي : ياخبث لا يكون إلا للمعرفة ، فإذا كانت لغير المعرفة

نُون ، فتبيل : ياخبثا (٤) .

وقال أبو علي : الدليل : الدليل على أن ( فساق ) ونظائرها معدولة

عن معرفة غير منصرفة أنها مبنية ، وذلك أنه إذا عدل الاسم عن معرفة

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/٣١١ .

(٣) الكتاب ١/٣١١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب ، كما أن

نص سيبويه فيه ( فصار هذا اسما لهذا ) ووافقت رواية السيرافى

أيضا ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ ، ولكن رواية أبي

علي تعجبني لخلوها من التكرار .

(٤) العدل في هذه الأسماء لا يجوز الا في النداء ، والنداء ينقل

الأسماء المنكرة الى التعريف ، ولا يجوز هذا العدل في غيره ، فلا تقول .

جاءنى خبث ، ولا لكح ، ولا فسق ، ولا لكاع ، ولا فساق . انظر شرح

الريمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ ؟



منصرفة لم تنصرف مثل (هُمَر) ، إذ هُدِلَ عن (عامر) ، فعامر كان معرفة منصرفة ، وعدل (عمر) عنها فلم ينصرف ، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل : فَسَاتِي عن فَاسِقَةٍ ، لم يعرب وبنى لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

**قال :** وقال النملول ، إذا أردت التذكيرة وصفت أو لم تصف نهى منصوبة<sup>(١)</sup> .

**قال أبو هلى :** إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِفِ اختص ، فقد يتوهم المتوهم أنه معرفة إذا وصف .

**قال :** فصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال<sup>(٢)</sup> .

**أى :** بالذى يرفع مثل (قامَ زيدٌ) يعنى أنه لما أطرد الرفع فى كل مُنادى معروف مفرد شابه العرب الذى هو غير مبنى<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وأما من قال : بإزيد بن عهد الله ، فإنه إنما قال : هذا

---

(١) الكتاب ٣١١/١ ، وفيه ( فَتَوَصَّفَتْ ) مكان ( وصفت ) هنا ، ووافقت رواية السيرافى ماجاء فى الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ .

(٣) كان عيسى بن عمر ينصب هذا المرفوع مشسبها له بالتذكيرة المقصودة اذا نوديت ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالتنوين كان رده الى الاصل أولى ، كما يرد اذا طال بالاضافة والصلة ، قال الرماني : لهذا اجازه سيبيويه فى القياس ، وان كانت العرب لاتتكلم الا بالرفع ، انظر شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٨٤ ؛

زيد بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (١) .

قال أبو علي : قولك : هذا زيد بن عبد الله ، يحتمل ضربين من التقدير : يجوز أن يكون ( زيداً ) مع الصفة التي هي ( بنُ عبد الله ) بنزلة اسم واحد ، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإتمام الدال تحريك بحسب حركة الإعراب من ابن كأمريء ونحوه .  
فقولك : هذا زيدُ بن عبد الله على هذا التقدير بنزلة قولك : هذا غلام زيد .

ويجوز أن يسكون ( هذا زيدُ بن عبد الله ) أريد أن يوصف فيه زيدُ / با بن عبد الله ، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن ( زيداً ) كما ينونه إذا قلت : هذا زيد صاحب الرجل ، إلا أنه لما كثرت تجرئ ذلك في الكلام حُذِفَ التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لأجتماعهما فيما لم يسكن استعماله لكثرة نحو «أحمدُ الله» (٢) فمن قال : يا زيد بن عبد الله

١/٤٠

(١) الكتاب ١/٣١٤ . والمراد بقوله : « وحذف التنوين لانه لا ينجزم حرفان » فانه يعنى حذف التنوين من ( زيد ) وابقاء الضم ، لان آخر التنوين سكون ، والباء فى ( ابن ) ساكنة ، ولو ترك ( زيد ) منونا لاجتماع ساكنان ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٤٣ .

(٢) يشير الى قراءة آيتى الاخلاص ١ - ٢ وهى قوله تعالى : « قل هو الله احد ، الله الصمد » وهذه القراءة رويت عن هارون عن أبى عمرو ، اذ لاينون وان وصل ، كما روى عن أبى عمرو أيضا التنوين

ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، ولم يجعل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد ، ومن قال : يا زيد ابن عبد الله ، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسما واحداً في الخبر ، ثم أضافه إلى عبد الله ، وشبه ذلك بامرئ ، فتقدير هذا في النداء إذن (١) اسم مضاف إلى اسم مضاف ، وهى الأول اسم موصوف باسم مضاف .  
**قال :** ومن جعله بمنزلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هند بنت فلان (٢) .

قال أبو على : من كان لُغته أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هند بنت فلان ، فتَوَّن هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هِنْدُ) عنده مصروفة ، فإن كانت لغته (ابنة) وصرف (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هذه هند ابنة فلان .

←

وصلا ، انظر السبعة / ٧٠١ ، انظر تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٤٤ ، معانى القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠ ، معانى القرآن للأخفش ٢/ ٧٤٦ ، البحر المحيط ٨/ ٥٢٨ ، ورويت هذه القراءة فى الشواذ ، انظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع / ١٨٢ .

(١) فى المخطوطة ( اذ ) .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٤ . والمراد بالمقارنة هنا أن نون (لَدُنْ) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال ، فيقال (لَدُنْ الصَّلَاةِ) ، ولا تحذف النون لو قال (لَدُنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ) مثلاً ، وهذا فى وزن قوله : ( هند ابنة فلان ) مع حذف التنوين ، وقوله : ( هند بنت فلان ) مع ابقائها ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٥ .

**قال :** واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء (١) .

قال أبو علي : يقول : لم يُعْتَدَ بالاسم الثاني من قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ كما لم يُعْتَدَ بالهاء من طلحة ، وأقبح ذاك كما أقبح ذاك ، فكما لا يكون الإقحام في طلحة في الخبر ، كذلك لا يكون في ( تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ ) في الخبر (٢) .

---

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وفيه ( تذهب ) مكان ( يذهب ) هنا .  
(٢) تفسر أبي على هذا لا يوافق نص الكتاب هنا ، وإنما هو تفسير لعبارة وردت قبل هذا النص بقليل ، وهي قول سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم ( يا طلحة أقبيل ) يشبه ( يا تيم عدى ) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ٠٠٠ فصار ( يا تيم تيم عدى ) اسما واحدا ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ٠٠٠ » الكتاب ٣١٥/١ . أما عبارة سيبويه فهناك تفسيرها عن أبي سعيد ، قال « مذهب سيبويه أن قولك ( يا زيد زيد عمرو ) ، ( زيد ) الأول هو المضاف الى ( عمرو ) والثاني هو توكيد الأول وتكرير له ، ولا تأثير به في المضاف اليه .

ومذهب محمد بن يزيد أن الأول مضاف الى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف الى الاسم الظاهر ، وتقديره : ( يا زيد عمرو زيد عمرو ) وحذف ( عمرو ) الأول اكتفاءً بالثاني .

قال المفسر : وعندى وجه ثالث ما أعلم أحدا ذكره وهو قوى في نفسى ، وذاك أن تجعل أصله ( يا زيد زيد عمرو ) ، فيكون ( زيد

**قال :** واستخفروا ذلك الكثرة استعمالهم لإياه - يعنى النداء -  
ولا يُجعل بمنزلة ما جعل من الفايات كالصوت فى غير النداء (١) .  
قال أبو على : يقول : لا يُجعل الاسم المتمكّن فى غير النداء بمنزلة  
ما جعل من الفايات كالصوت ، فإن الاسم المفرد المعرفة جعل كالفايات  
التي هى كالصوت فى أنه مبنى ، كما أن الصوت مبنى ، فالفايات مرافقة  
للصوت فى البناء وإن كانت الفايه لها فى البناء مزية على الأصوات فى أنها  
قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكناً ، وذلك  
لتمكّنها فى بعض المواضع .

←

عمرو ( نعتاً للأول ، مثل قولنا : ( يا زيد بن عمرو ) ، ثم يتبع حركة  
الأول المبني حركة الثانى العرب ، لأن ( زيد عمرو ) فى بابهِ مثل  
( ابن عمرو ) لاجتماع الأولين منهما فى أنهما مبنيان ، وأنهما مناديان  
يجتمعان فى حكم اللفظ » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .  
(١) الكتاب ٣١٦/١ وروايته « واستخفوا بذلك » ومثله عند  
أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ ، ولعل رواية  
أبى على أوضح وأقوى لأن معنى ( استخف به ) : أهانه ، واستخفه :  
رآه خفيفاً ، ومنه قول بعض النحويين : استخف الهمزة الأولى فخففها -  
انظر اللسان ( خفف ) ٨٠/٩ ، وسيبويه انما يريد المعنى الآخر .

### هذا باب إضافة المُنادَى إلى نَفْسِكَ

قال : وكانت الياء حقيقة بذلك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً  
- يعنى التنوين - فى النداء (١) .

قال أبو على : الياء أكثر اعتلالاً من التنوين ، لأنها تنقلب عن  
هـ/ب الواو وتُبدَلُ منها الألف / وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (يرمى التّوم)  
والتنوين ليس فيه ما فى الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها فى الخفاء  
فأجرى مجراها فى أن حُذِفَ لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء ، فقد  
تَشَابَهَ من هذه الجهة ، إذ قد يبدل منها الألف إذا كانت فى اسم منصوب  
فوقفت عليه ، ولها مشابهات أخر .

---

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وقد حذف أبو على جملة اعتراضية وزاد  
جملة اعتراضية أخرى لمقتضى السياق .

وفسر أبو سعيد هذا الحذف بقوله : « اعتمد سيبويه فى إسقاط  
الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين ، لأن الاسم مضاف اليها ،  
وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، ان أن يكون فى الاسم المضاف  
اليها ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ، حتى يكون فى الاسم ، وتمام  
هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء اذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها ،  
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ ، وانظر فيه أيضا الاستدلال  
لذلك .

وتناول هذا الحكم أبو الحسن الرمانى ، فذكر أربعة أوجه لهذه  
الياء عند النداء : حذف الياء ، واثباتها ساكنة أو اثباتها مفتوحة ،  
وأبدالها ألفا - انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٩ .

وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء (١) .

يعنى هاء الوقف .

وأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين - يعنى أباه وأماه -

كما قالوا : ( أَيْنُقُ ) لَمَّا حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً (٢) .

قال أبو على : أَيْنُقُ : أصلها أَوْنُقُ ، حذفت الواو التي هي عين الفعل وعوض منها الياء فصار بناؤه على ( أَيْقُلُ ) وقد تُبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا الموضع على هذا فهو ( اهْقُلُ ) وهو مقلوب .

لأنهم جعلوا ( هَا ) فيها بمنزلة ( يَا ) وأكدوا به التثنية

فإن هَمْ لم يَجْز لهم أن يسكتوا (٣) .

قال أبو على : يقول : لَمَّا كَانَ ( هَا ) بمنزلة ( يَا ) وكنت إذا كررت

( يَا ) لم يَجْز أن تسكت عليه حتى تضم إليه المنبئة به ، كذلك لم يَجْز أن

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ .

« ادخال التاء في يا أبت ، ويا أمت شبيهه بالعوض في أينق ، وذلك أن الأصل فيها أنثوق لأنه جمع ناقة ، وأصلها نوثقة ، النون قبل الواو ، فاستثقلوا الضمة على الواو وهي عين الفعل ، فأسقطوها وعوضوا منها الياء ... » قاله أبو سعيد : انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ قال أبو الحسن : ونظيره في العوض فولهم أينق ، والأصل أنثوق ، حذفت الواو ، وعوض منها حرف هو أخف منها في موضع الفاء ليقع في موضع الساكن ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، مع اختصار في العبارة .

تسكت على (ها) ولا تذكر قولك : الرجل إذ كان (ها) بمنزلة (لا).

**قال :** وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا .

(أى : يقال : أبٌ ، وأبٌه ) فنم جاور عليه بالأبوين (١) .

ومن الأسماء فرَسٌ وما أشبه ذلك (٢) .

قال أبو علي : يقال : هذا فرسٌ وهذه فرسٌ (٣) .

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، قال أبو سعيد : « الأصل في نداء الأب والام قبل دخول علامة التانيث فيهما أن يقال : يا أب ، ويا أم<sup>٣</sup> بالكسر من غير ياء ، والياء ، يا أبى ، ويا أمى ، وبالالف مكان الياء ، يا أبا ، ويا أمّاء ، وقد يدخلون الهاء في الوقف : يا أباه ، ويا أماه ، وقد يقال : يا أب ، ويا أم - فاما يا أبه ويا أمّه فهذه الهاء للتانيث لحقت كما لحقت هاء قائمة ، فاما ( أم ) فهي مؤنثة لحقها ما يلحق المؤنث لتحقيق التانيث ، واما ( أب ) فانه لما حذف ياء الاضافة جعلت هذه الهاء عوضا ، ولا يجوز ( يا أبتى ) لانه لا يجتمع التعويض والمعوض منه ولا يجوز دخول الهاء في مثل عم<sup>٣</sup> وخال<sup>٣</sup> ، لأن عمّا له مؤنث من لفظه ، وأب كان الأصل في مؤنثه ( أبة ) فاستغنى عن ( أبة ) بأم<sup>٣</sup> ، وصار لفظ المؤنث الذي هو ( أبة ) ساقطا ، فاذا دخلت هاء التانيث في ( أب ) لم يلتبس ، ولو دخلتها في ( عم ) لالتبس ، .

شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وانظر المسائل البغداديات

٥٠٨ ، انظر أيضا الأصول ٣٤٠/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ ، وليس فيه ( وما أشبه ذلك ) .

(٣) ( فرس ) اسم جنس يعم ، فاذا وقع على المؤنث ذكر على التغليب

انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .



**قال:** وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أمّ (١) لا تفعلى ،  
جملوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة (٢) .

قال أبو على : الأصل في هذا يا أمّى وأبدل من الياء الألف ، فقال :  
يا أمّا ؛ ثم رخم ، فقال : يا أمّ (٣) .

**قال :** وإنما جازت هذه الأسماء في الأب والأم لكثرةهما  
في النداء كما قالوا : يا صاحب في هذا الاسم (٤) .

قال أبو على : وإنما ذكرت يا صاحب هنا لأنه ترخيم اسم غيرهم خاص (٥)

**قال :** وذلك قولك : يا ابن أخي (٦) يعنى أن الأخ كان مضافاً  
إليك قبل أن تضيف إليه الابن .

---

(١) فى المخطوطة ( يام ) .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٣) اتفق الفارسى وأبو سعيد على أن ( يا أمّ ) مرخما ، واختلفا  
فى تقدير المحذوف ، فأبو على يقدره ألفا منقلبة عن الياء ، وأبو سعيد  
يراه التاء فى ( يا أمّة ) ، ووافقه الرماني ، انظر شرح السيرافى للكتاب  
ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ .

(٥) قال أبو سعيد : « وأما يا صاحب فان الباب فى مثله لا يرخم .  
لأنك ان رخمته وأنت تقدره على ( يا صاحبي ، ويا صاحب ) لم يجوز .  
لأن المضاف وان قدرته على ( يا صاحب ) لم يحسن ، لأنه ليس بعلم ،  
ولا فى آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبهة بالعلم » ، شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ . والمعنى نفسه عند الرماني فى شرحه  
ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٦) هذا مثال ساقه سيبويه على الباب الذى عنون له بباب  
ما تضيف إليه ، ويكون مضافا إليك ، انظر الكتاب ٣١٨/١ .

( ٢٣ - التعليقة )

قال أبو علي : من قال : يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي ، جعل (ابن) مع (عمّ) شيئاً واحداً ، ثم أضافه إلى نفسه ، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غُلامَ غُلامي) ، وإذا قيل : إن حذف الياء من يا ابن عمّ لسكوت الاستعمال كان أقيس من أن يقال : جُملاً بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسم كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف ، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف ، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف ، لم يجب أن يُبنى (١) .

---

(١) ساق أبو سعيد أربعة وجوه في (يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ) :  
- فتح أمّ وعمّ اتباعاً لنون ( ابن ) ، وموضعهما الخفض بالإضافة  
- الكسر فيهما لأنهما جُملاً كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة ،  
ومثله يا أحد عشر أقبلوا .

- اثبات الياء في ( أمّي وعمّي ) .

- أن تقول : يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ ، فتجعل مكان الياء ألفاً .  
انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٤ .

وعلل الرماني بناء ( يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ ) لشدة الاتصال حتى صاروا كاسم واحد ، فبنى بناء (خمسة عشر) ، إذ صارت النون في ( يا ابن ) بمنزلة حرف في وسط الاسم ، وكذلك ( يا ابنَ عمّ ) دخل الاسم الثاني في الأول حتى صار آخره كسائر حروفه ، وصار الحرف الأخير بمنزلة حرف في وسط الكلمة كما صار النون في ( ابن ) بهذه المنزلة ، وجرياً مجرى واحداً .

انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٩٢ ، انظر الأصول ١/٣٤٦

قال: وَهَلْ هَذَا قَالَ أَبُو النّجْم: (١) يَا بِنْتَ عَمَّا... (٢)

(١) هذا جزء من بيت من الرجز أنشده سيبويه منسوبا لأبي النجم وهو قوله :

يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلْثُمْنِي وَاهْجِعِي

الكتاب ٣١٨/١ ، وفيه ( يا ابنة ) وعند أبي علي والسيرافي والرماني ( يا بنت ) ، ولا اختلاف في الوزن فيهما ، والشاهد ابدال الألف في ( عمّا ) من الياء كراهة اجتماع كسرة الميم والياء مع كثرة الاستعمال والسيرافي يرويهِ ( يا بنت عمّي ) بأثبات الياء ، انظر الشرح ، ج ٢ ق ١٤٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ وأنشده في المسائل البغداديّات / ٥٠٦ ، وقال : حذفنا واجتزأ بالفتحة كما يجتزأ بالكسرة في يا غلام ، وهو يقيس البيت على قراءة من قرأ ، ( يا أبت لم تعبد ) فيما تعلمه من شيخه ابن السراج عن أبي العباس المبرد عن أبي عثمان المازني .

وهذه القراءة لأبي جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة والكسائي بكسر التاء ، وأجاز الفراء ( يا أبت ) بضم التاء ، انظر تفسير القرطبي ١٢١/٩ .

وأنشده الفارسي البيت في المسائل العسكريات / ١١١ شاهداً على ابدال الياء ألفاً وحذفها ، وأنشده المبرد ( يا ابنة عمّي ) وقال وبعضهم ينشده : ( يا ابنة عمّا ) ، انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٣٤٢/١ ، وأنشده أبو زيد كما جاء عند الفارسي هنا ، انظر النوادر في اللغة / ١٨٠ النكت ٥٥٩/١ ، أنشده ابن النحاس وقال : أراد يا ابنة عمّي فقلب الياء ألماً . انظر شرح أبيات سيبويه / ١٣٥ ، كما أنشده ابن السيرافي وأنشده البيت الذي بعده ، وهو قوله :

ألم يكن يبيض ان لم يصلمح

أى : على ياغلام غلام / .

**قال** : ألا ترى أنك لو قلت : يا زَيْدٌ وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجُزْ (١) .

أى : لو كنت تُحَدِّثُهُ مُنَّمْ تَسْتَعِيثُ بِهِ لَمْ يَجُزِ اللامُ .

**قال** : ولم يلزم هذا الباب إلا ( يا ) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللامُ

بلام التوكيد (٢) .

قال أبو علي : يقول : لو حذف ( يا ) من هذا الموضع كما تحذف من

( زَيْدٌ ) إذا نودي فتميل ( زَيْدٌ ) مكان ( يا زَيْدٌ ) لالتباس لام الاستغاثة

بلام الابتداء (٣) .

←

ثم قال : وهذا البيت معلق بأول القصيدة ، لأنه قال :

قد أصبحت أم الخيار تهتج

على ذنباً كلكه لم أصنع

من أن رأيت رأسي كراس الأصلع

انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٩٤ - ٢٩٥ ( الريح ) . الفصل ٤٣/

شرح الفصل ١٢/٢ ، الهمع ١/٥٤ ، ٩٧ ، الدرر ١/٧٠ ، ٧٣ ، العينى

٢٢٤/٤ ، الخزانة ١/١٧٣ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٠ ، وهو يريد باب الاستغاثة والتعجب ، وفى

المخطوطة ( يا التنبيه ) ، والصواب من الكتاب ، وشرح السيرافى للكتاب

ج ١ ، ق ١٤٤ .

(٣) يقول أبو سعيد : « ولا يدخل على هذه اللام المفتوحة ( أى التى

للاستغاثة والتعجب ) من حروف النداء الا ( يا ) وحدها ، للفصل بين

←

**قال** : ولا يكون مكان ( يا ) سواها من حروف التنبيه<sup>(١)</sup> .  
قال أبو بكر : لَزِمَ ( يا ) لِدَا المَفِي ، كما لَزِمَ ( وَا ) لِلتَّفْجِيعِ<sup>(٢)</sup> .  
**قال** : فَصَّارَت كُنَّ واحدةً منهما تُعاقبُ صاحبتهما<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو بكر : يعني أن اللام في ( يَا لَمَّجَبَّ ، وَيَا كَبَكْرِي ) معاقبة  
للألفِ والماء ، ألا ترى أنك لا تقولُ : يَا كَبَكْرَاهُ .  
قال أبو بكر : إِنَّمَا فَتَحَت اللامُ عِنْدِي فِي المَدْعُو ، لِأَنَّ المَدْعُو كان  
حكه أن يسكون اسماً مكنياً ، ولام الجرِّ يُفْتَحُ مع المَسْكُونِيَّاتِ فَتَحَت مع  
المَدْعُو كما فَتَحَت مع المَسْكُونِيَّاتِ وَكُسِرَت إِذَا كانَت المَدْعُو إِلَيْهِ  
كما تَكْسِرُ مع سائِرِ المَظْهَرَاتِ<sup>(٤)</sup> .

←

ما دخلت عليه على غير معنى استغاثة وتعجبة وبين من دخلت عليه  
لاستغاثة أو تعجب ، لأنها كالأصل في النداء ، وهو الكثير  
الغاشي ، وليس في القرآن من حروف النداء غيرها على ما فيه من كثرة  
النداء ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٥ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٠ وفيه العبارة بالتذكير .

(٤) انظر الأصول ١/٣٥١ وما بعدها ، ويرى الفراء أن هذه اللام

انما فتحت لأنهم جعلوها و ( يا ) كالحرف الواحد ، انظر شرح السيرافي

للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ .

هذا بابُ النَّدْبَةِ (١)

**قال** : وأعلم أنك إذا وصلت كلامك **لذُهِبَت** هذه الهاء في جميع النَّدْبَةِ كما تذهب في الصلة (٢). أي من قال : **وَإِغْلَامِيَاهُ ( وَمَا أُذْرَاكَ مَاهِيَّةٌ )** (٣) في الوقف حذفه في الوصل ، فقال : **وَإِغْلَامِي الظَّرِيفُ ، ( وَمَا أُذْرَاكَ مَاهِي نَارٌ )** (٤) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألفِ الوصل إذا اتصل ما هي فيه بما قبله ، لأن الهاء ألحقت **إِثْبَاتِ** الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء ، كما (٥) يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة . وأنشد (٦) :

\* **فَهِيَ تَرْتِي بِأَبِي وَإِبْنِي مَا** \* (٦)

(١) الكتاب ١/٣٢١ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٢ .

(٣) سورة الفارعة ، الآية /١٠ - ١١ . قرأ ( ماهية ) بحذف الهاء وصلًا وإثباتها وفقًا حمزة ويعقوب ، والياقوت بإثباتها في الحالين .  
انظر اتحاف فضلاء البشر /٤٤٣ ، قال القرطبي : « الأصل ( ماهي ) فدخلت الهاء للسكت ، وقرأ حمزة ويعقوب وابن محيصن ( ما هي نار ) بغير هاء في الوصل ووقفوا بها » . تفسير القرطبي : ١٦٧/٢٠ .  
(٤) في المخطوطة ( وكما ) .

(٥) الضمير يعود على سيبويه ، انظر الكتاب ١/٣٢٢ .

(٦) في المخطوطة « فهى ترتي بأبا وإبناما » ، والبيت من الرجز وهو في ملحقات ديوان رؤبة /١٨٥ ، وروايته : « فهى ترتي باب وإبنيميما » ضمن قصيدة طويلة ، وروى في الكتاب منسويًا لرؤبة ، وأنشدته الشنتمري « فهى تنادى بأبي وإبنيميما » وأشار سيبويه إلى الرواية

قال أبو العباس: فَهَيَّ قَرَنًا يَا أَبَا وَابْنِي مًا .

وذهب أن: يا أبا وابنامًا لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشعر تجاز (١) .

**قال:** وكذلك الألف إذا أضفتها إليك ، تجراها في النَّدْبَةِ كجِراها في الخبر (٢) .

قال أبو علي: هذا مثل ألفِ منى إذا نديت أو لم تَنْدِبْ ، في قال في الياء: يا غلام ، يذف الياء اسدلالاً بالكسرة عليها لم تجز له أن يذف ياء الإضافة من منى ، لأن الكسرة لا تلحق الألف من

←

التي اختارها أبو علي كما ذكر الشنتمري رواية ( بابا وابنيما ) ، وقال: يريد أن المنسوب المضاف إلى المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المنسوب من قلب الياء وتركها على أصلها « والمج إلى خطأ رواية « وابناما » في بعض النسخ لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الريف كما تجوز الواو . انظر الكتاب وهامشه ٣٢٢/١ وأنشده المبرد ( بابي وابنيما ) وقال: قلم يجعل للنسبة علامة ، انظر المقتضب ٢٧٢/٤ وأنشده ابن النحاس وقال: إنما أراد وابني ، و ( مًا ) زائدة وصل بها كلامه ، وإنما حكى نديتها ٠٠٠ انظر شرح أبيات سبويه ١٣٦/١ ، ومثله قال السبرافي في شرح الكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٦ ، والتكت ٥٦٤/١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ . (١) انظر المقتضب ٢٧٢/٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٣٢٢/١

مشق فيمدل على الياء (١) ، فإذا لم يَجُزْ أن تلحق ما يدل على الياء لم يكن من أن تلحق بالياء نفسها بَدَ وإذا ألحقت الياء لم يَجُزْ فيها إلا الفتح ، ٤٦/ب لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو موقوفة ، والوقف هنا / لا يجوز لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يَجُزْ الوقف ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتح .

**قال :** واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم يُحذف (٢) .

قال أبو علي : من قال : يا غُلام لحذف ياء الإضافة ، واستبدل بالكسرة عليها ، لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من ( غُلامَيْنِ ) إذا أضافهما إلى نفسه ، ومن قاضٍ ومن قاضِيَيْنِ إذا أضافهم ، ومن ناجٍ ، وإنما لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من غُلام ، لأنه حيثُ حذف الياء من ( غُلامِي ) بقيت الكسرة . فدلّت على الياء ، وجازى حركة الميم بالكسرة ، فأما ( غُلامَيْنِ ) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء

---

(١) يرى السيرافي أن حكم تحريك ياء المتكلم في الندبة كحكمها في غير الندبة إذا لحقت ياء الإضافة متحركا ما قبلها أو ألفا فإذا نديت ما آخره الياء ولم تضيفه إلى نفسك وأدخلت ألف الندبة فتحت الياء ، فقدمت مثلا : واقاضياه بفتح الياء وأدخلت ألف الندبة بعدها ، وإذا نديت ما آخره الف لم تضيفه إلى نفسك وأدخلت علامة الندبة أسقطت الألف الأصل لاجتماع الساكنين فقلبت : وامتناه وامعلام ؛ انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .



الإضافة منه لم يَجُزْ تحريك الياء التي هي آخرُ هذه السكّيم بالسكسر ،  
فيبدل على الياء كما دَلَّت الكسرة في ( يَا غُلَامِ ) عليها وإذا لم يَجُزْ أن  
تُلحَق ما يبدل على الياء لم يسكن من أن تلحق الياء نفسها بُدَّةً ، وإذا  
أُلحقت لم يخلُ من أن تُسكَّن أو تفتح ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء  
الساكنين فإذا لم يَجُزْ السكون فُتِيحَ (١) وأدغم الحرف المثل الذي قبله  
فيه فصار يا غُلَامِيَّ ، وهذه الياء آتت على ضربين :  
منه أصلٌ ، ومنه زائدٌ ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن السكسر  
لا يجوز فيه .

فأما الأصلي فهناك الياء من ( قاضِي وناجِي ) .  
والزائد مثل الياء من ( غُلَامِي ) ، والياء من ( قاضِيَيْنِ ) (٢) ، فإن  
أضفت ( قاضِيَيْنِ أو قاضُونِ ) إلى نفسك وافق لفظ الرفع والمنصوب  
الجموعين لفظ الواحد ، وذلك قولك : دَوْلَاء قاضِيَّ ، إذا أردت الجميع ،  
وأصل هذا ( قاضُونِ ) ، فسقطت الـوون للإضافة ، وبقيت الواو قبل  
ياء الإضافة ساكنة ، فلما سُكنت وجب أن تُدغمها في الياء وإذا وجب  
ادغامها في الياء وجب قلبها ياء فتصير ( قاضِيَّ ) كقولهم : ( رَبِّي ) في مصدر  
( رَوَيْتُ ) ، فأما الجمع المنصوب والواحد فهما مثلُ الجمع للرفع في  
اللفظ إلا أن اللدغم في ياء الإضافة فهما مكان الواو في ( قاضُونِ ) ،  
والياء في الواحد مُخالفة للياء في الجمع ، لأن الياء في الجمع زائدة وفي  
للواحد لامُ الفعل .

(١) في المخطوطة ( تفتح ) مضبوطة وهو وهم من الناسخ ؟  
(٢) يريد الياء الثانية من ( قاضِيَيْنِ )

**قال** : فذهبتم كما تذهبون في الألف واللام (١) .

قال أبو علي : نحو مثني القوم ، فاللام تسقط هنا كما تسقط مع حرف الندبة لأن كلاً الموضعين مجتمع فيه ساكنان (٢) .

**قال** : ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصب (٣) .

قال أبو علي : الذي لا يدخلها نصب هو الألف ، والذي يدخلها نصب هو الياء ، فإذا نذبت ما هي فيه غير مضاف قلت : ( وَأَقَاضِيَاءُ ) ،  $\frac{1}{2}$  / فب إه الاء / بالفتحة ، لا تحذفها كما تحذف الألف من ( وَأُمَّتِنَاهُ ) غير . ف لا تحرك البتة ، والياء تتحرك بالفتح .

**قال** : وتقول : وَأَظْهَرُهُمُوهُ ، وإنما جعلت الألف واواً لتُفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : ( وَأَظْهَرُهُمَاهُ ) ، وإنما حذف الحرف

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) يقول أبو سعيد في بيان هذه المسألة : « فان قال قائل : فهلا قلبتم الألف الى الياء أو الى الواو ، وفتحتموها ، كما يقولون ذلك في التثنية في ( رحي ، وفتى ) : ( رَحِيَّان ، وَفَتِيَّان ) ، وفي ( منا ، وَعَصَا ) : ( مَنْوَان ، وَعَصَوَان ) ؟ » قيل له : التثنية لا يبد من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها ، وأنت في الندبة مخير ، ان شئت جئت لها بعلامة ، وان شئت لم تأت بعلامة وان أردت الندبة فلم تكن ضرورة تدعو الى تغيير لفظها ، ولا خيف فيه الالتباس ، وكان سقوطها في اللفظ اذا ألقيتها الألف واللام كقولنا ( هذا المشي الظرفية ) ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٣ .

الأول لأنه لا يَنْجَزِمُ حرفان كما حذف الألف الأولى من قولك  
وامْتِنَاهُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: الهاء التي تليق لعلامة المضمرة المجرور الغائب، حكمها  
أن تليقها واو في الوصل مثل: لهو مال، وعند هو ثوب<sup>(٢)</sup>، فأصل  
حرف اللين الذي يليق هذه الهاء في الوصل واو، وإنما قلب ياء إذا  
وقعت قبلها كسرة أو ياء في مثل (بهي داه، وعلميهي ثوب) الساكن  
الكسرة، والياء، والأصل الواو كما قلنا، والدليل على أن الياء يجوز  
أن يعمل مكانها الواو في مثل (به وعلميه) فيقال: (علميهو، وبهو)،  
ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياء إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع  
قبلها ياء، لا يجوز (أهي مال، ولا عندهي ثوب) فقد بان من هذا  
أن أصل حرف اللين الذي يليق هنا الواو، إذ كل موضع جاز فيه الياء  
يجوز فيه الواو، وليس كل موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء.  
والمنصوب المضمرة إذا كان للغائب المذكور في لحاق هذا الحرف اللين  
الساكن به مثل المجرور، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يسكن  
إلا ساكناً، فإذا ألحقته علامة النذبة وجب أن يسقط، لأنه قبل العلامة  
وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النذبة واواً لتتبع الحركة التي قبلها،  
لأنها لو تركت ألقا لم أن يفتح ما قبلها، وإذا انفتح ما قبلها التمس  
الغائب بالغايبة، فالحذف من<sup>(٣)</sup> الساكنين في قولك (واظمزهو) (

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) في المخطوطة ( وعنده ثوب ) .

(٣) قوله ( من ) مصححة في الجاشية .

هو الأول ، وكذلك المحذوف من ( وَظَهَرَمَاهُ ) هو الألف الأولى التي للتأنيث ، وإذا جمع المضمرة الجرور الغائبُ المذكور أُلحق الهاء حرفين ( الميم والواو ) كما تلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل كَهْمُو وَظَهَرَمُو ) إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف ، كقوله : ( هَذِهِ ظَهَرُمُ فَاعْلَمُ ، وَهَذِهِ ظَهَرُمُ ) .

والأصل أن تليق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافاً للدليل على أنك إذا وصلت، ما كان مثله ، أعني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك : ( أَعْطَيْتُهُمْ ) ، لما وصلته بالهاء لزم ثبات هذه الواو ، فكذلك المضمرة الجرور إذا وصلته بشيء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدِبَ ( ظَهَرُمُ ) وجب ثبات الواو اللاحقة مع الميم الهاء لِوَصْلِكَ ب/٤٧ علامة الندبة به ، وإذا وصل هذه العلامة التي هي / المضمرة بين الغائبين للمذكورين وجب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره ، إلا أن الذي منع من ثباتها في ( ظَهَرُمُ ) إذا نُدِبَتْ اجتماع الساكنين وهما الواو وألف الندبة ، فسقط الساكن الأول الذي هو الواو ، وثبت الذي هو علامة الندبة كما يسقط من ( مُتَفِي ) إذا نُدِبَتْ غير مضاف الحرف الذي من نفس الكلمة وهو الألف المنقلب عن الياء ، وإنما وجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كلمتين ، فكذلك وجب هنا حذف الأول لئلا لم يَجُزْ تحريك الساكن الأول ، ولم يسكونا من كلمة واحدة ، فذهب سيمويه في هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف لالتقاء الساكنين ، وتقول أيضاً في رجل يسمى

(ضَرَبُوا) لو نديقه (وَاضَرَبُوهُ) ، حذفت الساكن الأول ، وجعلت  
غلامه النندية تابعة للحركة التي كانت قبل الحذف المحذوف كما قد فعلت  
ذلك في (وَاطْهَرَهُوهُ ، وَاطْهَرَهُمُوهُ) ، لئلا يلتبس الجمع بالثنية  
في (ضَرَبُوا) ، كما قد يلتبس الجمع بالاثنتين في (وَاطْهَرَهُمُوهُ) ولذا كُرِّ  
بالمؤنث في (وَاطْهَرَهُمُوهُ) .

وقد اعترض أبو العباس في هذا الموضع فقال : زعم أنه لو نذب غلامى  
في قول من قال ﴿ يَا دِيَارِي فَاتَّقُونِ ﴾<sup>(١)</sup> لقال : ( يَا غُلَامِيَاهُ ) فحرك  
الهاء لالتقاء الساكنين ، ولم يحذفه ، قال : فيلزمه على هذا أن يقول :  
( وَاطْهَرَهُوَاهُ وَوَاطْهَرَهُمُوَاهُ ، وَاضَرَبُوَاهُ ) فتحرك الساكن الأول  
لالتقاء الساكنين كما حررته في ( يَا غُلَامِيَاهُ ) في قول من قال :  
( يَا غُلَامِي )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : والجواب عندي في ذلك أن الواو من (ظَهَرَهُوُ ،

---

(١) سورة الزمر ، الآية /١٦ ، أثبت الياء يعقوب ، وجمهور  
العراقيين على اثباتها عن رويس ، والآخرون على الحذف وهو القياس .  
انظر اتحاف فضلاء البشر / ٣٧٥ ، وانظر ابراز المعاني / ٦٧٠ .  
(٢) انظر المقتضب ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٧ . وانظر شرح السيرافى للكتاب  
ج ٢ ، ق ١٤٨ - ١٤٩ ، حيث روى اعتراض المبرد على مقال سيبويه ،  
ثم قال : « والذي ألزمه لا يلزمه ، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم  
ما قبلها ، كالألقاب لا أصل لهن في الحركة ، والياء في ( غلامى ) يجوز  
فيها الحركة لغير التقاء الساكنين ، وأصلها الحركة ، والتغيير للنندية  
ضعيفاً » .

وظهرهُو ( ليست مثل الياء في ( غلامى ) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك  
 ألبتة ، والياء من ( غلامى ) قد تتحرك في لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين  
 ألا ترى أن من يقول : يا غلامى ، فَيُسَكَّن هذه الياء وافق من يفتحها  
 في مثل ( يا قاضى ، ويا مُثَنَّى ) ولا يسكون في لغته غير الفتح لالتقاء  
 الساكنين ، فسكذلك لا يُنكر أن تحرك الياء من ( يا غلامى ) لالتقاء  
 الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين في غير هذا  
 الموضع ، ومع ذلك فأصل هذه الياء التي هي المخاطب الفتح ، كما أن كاف  
 المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة  
 تُسكّره فيها ، ألا ترى من يقول ( حضر موت ) لا يحرك الياء من ( معدي  
 كَرَب ) ، فهذه الياء إذا فتحت في ( وَغَلَامِيَا ) فإنما تُرد إلى أصلها (١)  
 كما أن ( مدّة ) إذا حركت رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضمّ ، فسكذلك  
 هذه الياء يُرد (٢) في التقاء الساكنين / إلى أصله وحركته التي كانت له ،  
 فأما ( غلامهُو ، وظهرهُو ، وظهرهُو ) فليس للواو شيء من ذلك حركة  
 في الأدل ، كما كانت لياء الإضافة ، ولم تُحرك في موضع لالتقاء الساكنين  
 ولا لغيره ، كما حُركت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقاءهما ، فقد  
 بان أن الواو في ( ضَرَبَهُو ) وما أشبهه ليست مثل الياء في ( غلامى ) ،  
 إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذا حُرِّك لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى أصله  
 وليس للواو في ( ظهرهُو ، وغلامهُو ) أصل في الحركة ، ولا حُركت

أ/٤٨

(١) فى المخطوطة ( أصله ) .

(٢) فى المخطوطة ( ترد ) فى الموضعين .

في موضع ، فبرَدَ إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء ،  
فحركاتهما إذا لا لتقائهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقائهما فيه  
لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فإمسا وإن كانت قد حركت لالتقاء  
الساكنين في مثل : ﴿ وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ اشْتَرَوْا  
الضَّلَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة  
في (يا غلامى) حركة واجبة للحرف في الأصل ، بل إنما حركت هذه  
الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامى)

---

(١) سورة البقرة ، الآية / ٢٢٧ ، قال القرطبي : « بضم الواو ،  
وكسرها يحيى بن يعمر ، وقرأ على ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي عبلة :  
« وَلَا تَنَسَاوَا الْفَضْلَ » وهي قراءة متمكنة المعنى » تفسير القرطبي ٣/٢٠٨

(٢) سورة البقرة ، الآية / ١٦ ، استشهد سيبويه بهذه الآية وغيرها  
مما ينطبق عليه حكم حركة الواو هذه في الباب الذي عقده لدراسة «ما يضم  
من السواكن اذا حذفت بعده ألف الوصل » وذلك الحرف الواو التي هي  
علامة الاضمار اذا كان ما قبلها مفتوحا ، وقال : « زعم الخليل أنهم جعلوا  
حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف ٠٠٠ » ،  
انظر الكتاب ٢/٢٧٦ ، ونقل عنه هذا الرأي القرطبي ، انظر تفسير  
القرطبي ١/٢١٠ ، كما نقل القرطبي تعليلا ابن كيسان في اختيار الضمه  
دون غيرها من الحركات لخفتها ، ولأنها من جنس الواو ، كما نقل قراءة  
كسر الواو على أصل التقاء الساكنين عن ابن أبي اسحاق ويحيى بن يعمر  
وعن أبي زيد بسنده بفتح الواو لخفة الفتح . وانظر هذا في معاني القرآن  
واعرابه ١/٨٩ ، ٩١ - ٩٢ .

قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل ﴿لِي دِينِي﴾ (١) ، فنبهت الياء من (يا غلامياه) في لفظة من قال : (يا غلامى) في التقاء الساكنين أقوى من نجات الواو في (ضربوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لا لتقاء الساكنين إلا أن من حرك الواو في (ضربوا) لا لتقاء الساكنين في مثل : قال ، لَدَا وَجَدْتُهُ مُنْقَطِعًا .

**قال :** لأن ياء الإضافة عليه - أى على عمرو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير مُنادى (٢) .

قال أبو علي : قوله : ولا تحذفها أى لا تحذف الياء ، لأن عمراً غير منادى أى ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى

(١) سورة الكافرون ، الآية / ٦ .

قال القرطبي : فتح الياء من (وَلِي دِينِي) نافع ، والبيزى عن ابن كثير باختلاف عنه ، وهشام عن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأثبت الياء في (يُنِي) في الحالين نصر بن عاصم ، وسلام ويعقوب ، قالوا : لأنها اسم مثل الكاف في (دِينِكُمْ) والتاء في (قَمْتُ) ، الباقر بن غير ياء مثل (قوله تعالى « فهو يهدين » ، « فانقوا الله وأطيعون » ونحوه اكتفاء الكسرة واتباعاً لخط المصحف ، فانه وقع فيه بغير ياء) تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٢٩ . وانظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٣ . وهذه عبارة سيبويه التي اجتزأ أبو علي هذا النص منها : « وتقول : وا أبا عمر ياء ، وان كنت انما تندب الأب ، وياه تضيفه الى نفسك لا عمراً ، من قبل عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ، لانه لا يستقيم لك اضافة الأب اليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لان ياء الاضافة عليه . . . » .



نحو : يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامي ، فغلام الثاني غير مدعو<sup>(١)</sup>.

**قال :** وإنما تحكى الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين ، فصارت الألف - أى ألف الندبة - تابعة لهما - أى لضربوا<sup>(٢)</sup>.

أى تبعت ألف الندبة الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضربوا وضرباً) إذا نذبت ، كما تبعت الفثنية والجمع قبل أن يسكونا اسمين نحو (غلامهما وغلامهم)<sup>(٣)</sup>.

**قال :** وإذا قلت : يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين<sup>(٤)</sup>. قال أبو علي : الدليل على أن ثلاثة وثلاثين نصب في الندبة من حيث كان اسما طويلا نصبتك الاسم الأول<sup>(٥)</sup> ، فلو كان هذا مثل (يازيد

---

(١) يقول السيرافي : « إذا أضفت أبا عمرو اليك أضفت عمرا كأنه لك ، كما كان الدرهم في مائة درهم ، كأنه درهم لك ، ومثال ذلك قولهم : هذا حب رمانى ، ولعل القائل ما ملك رمانا قط ، وإنما ملك الحب ، ولكنه لا يصل الى إضافة الحب الى نفسه حتى يضيف الرمان فيصير فى اللفظ كأنه لك » . شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ مع اختلاف طفيف فى بعض الحروف .

(٣) يقول سيهويه : « إذا نذبت رجلا يسمى ضربوا قلت: واضربوه، وان سمي ضربا ، قلت : واضرباه ، فهذا بمنزلة واغلامهوه ، وواغلاماه، جعلت ألف الندبة تابعة لتفوق بين الاثنين والجميع » . فكذلك ضربا وضربوا . الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٥) الاسم المنادى الذى لا يتم الا بشئ بعده ، وليس بمضاف اليه ينتصب وان كان معرفة بالقصد اليه كقولك : يا خيرا من زيد، وياضاربا

وبأحمر) لئلا كان إلا مضموماً غير منون، فكونه منصوباً منوناً يدل على أنه انتصب من حيث كان اسماً طويلاً<sup>(١)</sup>.

**قال:** وقال: يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك: يا ضارب<sup>(٢)</sup>.

قال أبو العباس: تعريف يا ضارباً رجلاً من وجهين:

ب/٤٨ إما أن يُسمى به / رجلاً بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو  
يا رجل<sup>(٣)</sup>.

←  
رجلاً، ونصبه كنصب الاسم المضاف، والنائب لهما معنى واحد، وذلك لطلان البناء ٠٠٠ انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ١٤٩٠ وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ١٩٨، وانظر المقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥ (١) الاسم الطويل أو المطول مصطلحان يقصد بهما الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد، وطول الاسم يكون بكثرة الحرف أو الكلمات، فالشبيه بالمضاف اسم مطول أو طويل، ومطل الحركة يعني مدها كما أن المظال يمد الحديد، واشباع الحركة أو مطلقها ينشأ عنه حرف من جنس تلك الحركة، وسيبويه يسمي حرف المد ممطولا. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، وانظر المصطلح النحوي ١٤٦/٠ (٢) الكتاب ٣٢٥/١

(٣) نقل أبو علي أحد الوجهين في المسألة، وترك الوجه الآخر اما سهوا منه هو واما سقط عند النسخ، وعبارة المبرد بتمامها هي: «اما سميت به رجلاً واما دعوتها في موضعها على حد قولك: يا رجل أقبل، تريد: أيها الرجل أقبل، وأي ذلك كان فلفظها واحد منصوب»، المقتضب ٢٢٤/٤.

وأورد أبو سعيد الوجهين لتعريفه على النحو التالي:

**قَالَ** : فصار بمنزلة [الذى] إذا قلت : هو الذى فعل (١) ،  
 قال أبو على : لا يتمّ قولك : يا خيراً بغير (مِنكَ) كما لا يتمّ  
 (الذى) بغير صلته (٢) .  
**قال** : وأما قولك : يا أختاً رجُل ، فلا يسكون الأخ ها هنا  
 إلا نكرة (٣) .  
 قال أبو العباس : لأنه ليس هاهنا تنوينٌ ينوي به الانفصال كما قال  
 في ضارب (٤) .

« اما أن نناديه فتسميه بالمعنى الذى فيه فيصير معرفة ، وذلك أن  
 تقول لرجل هو ضارب زيداً ، ولرجل هو خير من زيد : يا ضارباً رجلاً ،  
 ويا خيراً من زيد ، وتقديره : يا أيها الضارب زيداً ، ويا أيها الذى هو  
 خير من زيد ، فهذا تعريف يحدثه النداء ، وقد كان نكرة قبله كما تقول :  
 يا ظريف فتعرف بالنداء وإن كان منصوباً ، والوجه الآخر : أن يسمى  
 رجلاً بضارب زيداً أو بخير من زيد وإن لم يكن على تلك الحقيقة ، فتقول  
 يا ضارباً زيداً ، ويا خيراً من زيد ، كما تقول : يا قيس قفة ،  
 ويا سعيدة كرز » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

(١) الكتاب ١/٣٢٥ ، وما بين المعقوفين سافطة من المخطوطة .  
 (٢) يقول سيبويه : « لو سميت رجلاً ( خيراً منك ) لقلت :  
 يا خيراً منك ، فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم  
 ولا منتهاه » الكتاب ١/٣٢٥ والمعنى الذى يرمى اليه هو والفارسى ، أن  
 « خيراً منك » كلها اسم ممتول ، ولا يصح ( خير ) بدون ( منك ) كما  
 أن ( الذى ) لا يتم الا بالصلة .  
 (٣) الكتاب ١/٣٢٥ .  
 (٤) انظر المقتضب ٤/٢٢٦ .

**قال:** ولا يكون الرجل هاهنا - أى إذا أضفت أخا إليه -

بمنزله إذا كان منادى<sup>(١)</sup>

أى : فقلت : يارجلُ ، لأنه ثم يدخله التنوين ، أى إذا قلت :

ياضاربُ رجلاً يدخله التنوينُ إذا أردت الانفصالَ ، فعقولُ :

ياضاربُ رجلاً ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما ،

أى جاز لك أن تريد بياضاربُ رجلاً معنى الألف ، وهو هاهنا غير

منادى أى (الرجل) فى (يا أخا رجلاً)<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وفى المخطوطة « ولا يكون الأخ هاهنا ،

وهو سهو من الناسخ والصواب من الكتاب .

(٢) يقول أبو سعيد : « رجل فى قولك : يا أخا رجلاً لا يتعرف ،

لأنه ليس باسم المنادى ، وليس فى (أخا) معنى التنوين ، وإضافته

صحيحة ، والمضاف إليه نكرة ، فيصير المضاف نكرة بتذكير المضاف إليه ،

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

هذا بابُ الحروف التي يُنْبِئُ بها المدعو<sup>(١)</sup>

**قال :** وقد يستعملون هذه التي لأمَدَّ في موضع الألف<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا ناديتَ المقبلَ عليك بما تنادى به المقترأخى الهمجد  
نحو يَا وَهِيَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : يَا يَا فُلَانُ ، لِأَنَّ الْمُقْبِلَ عَلَيْكَ تَوَكُّدًا فِي  
اسْتِعْطَانِهِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ اسْتَفْنَيْتَ عَنْ دَعَائِهِ بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وقد يجوز حذف ( يَا ) من النكرة في الشَّرْ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : قوله : من النكرة ، يريد ما كان غير علمٍ ، كما يعرفُ  
في النداء بالإشارة إليه ، وكان قبل النداء نكرة .

وقد اعترض أبو العباس في قوله : وقد يجوز حذف ( يَا ) من النكرة .  
وقال : حذفها من النكرة غير جائز ، والدليلُ أن ( جَارِي )<sup>(٥)</sup>

(١) الكتاب ٣٢٥/١

(٢) الكتاب ٣٢٥/١

(٣) هذا النص بتمامه نقله البغدادي وأسنده ذلك إلى أبي علي في

تعليقته ، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١

(٥) إشارة إلى قول العجاج من الرجز :

جاري لا تستنكرى عذيري

انظر ديوانه ٢٢١/١ ، الكتاب ٣٢٥/١ ، وفيه شاهد على حذف حرف

النداء من قوله ( جَارِي ) وهو نكرة قبل أن ينادى، ولم يعرف الا بالنداء.

انظر هامش الكتاب .

وانظر المقتضب ٢٦٠/٤ ، وانظر هامشه لتعرف مزيدا من المصاهير

وما دار حول هذا المعنى من جدل ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٤ ،

ق ١٥١ ، وانظر الأصول ٣٦١/١ ، وأمانى ابن السجري ٨٨/٢ .

غير نكرة أنها مرخمة ، والنكرة لا تُرسم<sup>(١)</sup> .  
قال أبو علي : يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله : تحذف ( يا )  
من النكرة ما كان غير علمٍ مما يعرف بالنداء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا الموقع أحد المسائل التي خطا المبرد فيها سيبويه ، وقد انتصر له ابن ولاد فقال : « أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصبر معرفة في حال ندائهما إياه واختصاصه بذلك ، والافه نكرة قبل النداء ٠٠٠ » انظر الانتصار ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) يقول أبو الحسن : يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم ، لأن البيان الذي فيه بكونه علماً مع الاقبال عليه قد يستغنى به عن حذف النداء كقولهم : حار بن كعب وفي التنزيل : « يوسف أعرض عن هذا » وفيه « ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك » ٠٠٠ ، ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهم ٠ : « ويرى أن حذف ( يا ) مع النكرة في بيته العجاج للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي يحذف معه ( يا ) » انظر شرح الريماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٠ .

هذا باب ماجرى على حرف النداء وصفًا له<sup>(١)</sup>

**قال** : فالاختصاصُ أُجْرِي هُنَا على حرفِ النداءِ كما أن التَّسْوِيَةَ ...  
الفصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكر : كلُّ مُنَادَى مُخْتَصٍ ، وليس كلُّ مُخْتَصٍ مُنَادَى ، كما أن كلَّ اسْتِفْهَامٍ تَسْوِيَةٌ ، وليس كلُّ تَسْوِيَةٍ اسْتِفْهَامًا<sup>(٣)</sup>.

**قال** : وتقول : نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ ، فإنما أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ لأنك أجريت الكلام على ما النداء محمول عليه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي : أى على فعلٍ مضمَرٍ كما أن النداء على فعلٍ مضمَرٍ ، إلا أن قولك ( الْعَرَبَ ) لم يُجْرَ مَنَادَى ، كما أن أَيْهَا الْعِصَابَةُ جَرَّتْ مَنَادَى ، فَتَمْتَنِعُ ( الْعَرَبَ ) من دخول الألف واللام عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٣) يسوق الفارسي قول أستاذه ابن السراج بالمعنى ، انظر

الأصول ٣٦٥/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٧/١ . وقوله ( محمول ) هنا ساقطة من الكتاب ،

(٥) انظر الأصول ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، قال أبو سعيد : « أيها في

هذا المنادى ( أى فى مثل « أَيْتُهُمَا الْعِصَابَةُ » ) ليس بمنادى ، ولا يجوز

دخول حرف النداء عليه ، لا تقول : ( أنا أفعل كذا يا أيها الرجل ) إذا

عنييت نفسك ، ولا ( نحن نفعل كذا يا أيها القوم ) إذا عنيتم أنفسكم ؛

ولكن يستعمل ( يا أيها ) للاختصاص لا للنداء ، لأن المنادى مختص بإنكياً

تختصه فتناديه من بين من بحضرتك أو يقرب منك : : ؟ : شريح

(السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥١ ؛

٤٩/أ **قال** /: وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها<sup>(١)</sup> .  
قال أبو العباس : يعنى (أى) في قولك : أيتها العصابة قال : يعنى  
أجروه على الأصل أى على النداء<sup>(٢)</sup>  
**قال** : وأعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب ، فتقول : إئى  
هذا أفعل<sup>(٣)</sup> .

قال أبو العباس : لأنه لا يعرف هذا واحداً قد عرفته قبل .  
وأنشد :

\* أيا شاعراً لاشاعرَ اليومَ مثله<sup>(٤)</sup> \*

(١) الكتاب ١/ ٣٢٧ .

(٢) يقول أبو العباس : « قولك : ( اللهم اغفر لنا أيتها العصابة )  
فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص  
الذى فى النداء . . . فاذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فأنت لم  
تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها من غيرها ، كما تختص المدعو ،  
فجرى عليها اسم النداء أعنى ( أيتها ) مساواتها إياه فى الاختصاص ،  
كما أنك اذا قلت : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك  
فى المعرفة وان لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام  
كمحل ما ذكرت لك من النداء » .

المعتضد ٣/ ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٨ ، وفيه ( لا يجوز ) مكان ( لا يحسن ) هنا .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل نسبه سيهويه الى الصلتان العبدى

وهو قوله :



قال أبو العباس : يا لغيرِ شاعرٍ (١) .

قال أبو علي : كما أن ( يا ) في قوله : ( يا لعنةَ الله ) لغيرِ الأعنةِ ،

←

أيا شاعرا لاشاعر اليوم مثله جرير ، ولكن في كليب تواضع  
ونصب ( شاعرا ) الأولى باضمار فعل على معنى الاختصاص  
والعجب ٠٠٠ انظر الكتاب ٣٢٨/١ وهامشه ، وأنشده المبرد وخالف  
مذهب الخليل وسيبويه في توجيه النداء ، وأن الشاعر لما قال ( يا )  
نبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله ٠ وفيه معنى التعجب .  
كانه قال : حسبك به شاعرا ، لما فيه من المعنى ٠ انظر المقتضب  
٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، وأنشده ابن قتيبة ضمن قصيدة  
طويلة قالها حين اجتمع اليه في الحكم بين الفرزدق وجرير مطلعها :  
أنا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحق صادق  
أتنتي تميم حين هابت قضاتها واني لبالفصل المبين قاطع  
وفي بيت الشاهد ( فيا شاعرا ) ، وأظنها الرواية الصحيحة .  
انظر الشعر والشعراء ٥٠٧/١ - ٥٠٨ ، ومثله أمالي القالي ١٤٢/٢ ،  
وانظر النكت ٥٧٢/١ ، انظر الحماسة البصرية ٣٠٣/٢ ، الخزائن  
٣٠٤/١ وما بعدها ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ .  
قال الرماني وقد أنشد البيت : « وليس هنا على اختصاص النداء ، لأنه  
نكرة ولا على نداء النكرة ٠٠٠ ولكنه على حذف المنسأى بتقدير يا قائل  
الشعر شاعرا ، كانه قال : حسبك به شاعرا ، فجاء على تغيير حال المعظم  
في حسبك به ، ولم يكن هو الدليل على المعظم بعينه لأنه نكرة » شرح  
الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي  
٣٩٨/١ ( الريح ) ٠

(١) انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، وشرح السيرافي للكتاب ،

ج ٢ ، ق ١٥٣ .

كأنه نبيه غير قوله شاعراً بيباً؛ ثم نَصَبَ (شاعراً) على إضمارِ فَعَلٍ ، كما نَصَبَ ما في هذا الباب للاختصاص ، ولا يجوز أن يكون (شاعراً) نداءً منكوراً لأنه يريد واحداً بعينه ، فكأنه قال : أراك شاعراً ، فهو يشبه الاختصاص في أنه على فَعَلٍ مضمراً وإن كان هذا منكوراً ، وما اختص في هذا الباب معروفٌ .

وأُشَد :

تَمَنَّاى لَيْلَقَانى لَقِيْطَ أَعَامَ لَكَ ... .. (١)

(١) الضمير فى قوله ( وأُشَد ) يعود على سيبويه ، والبيت من الوافر ونسب فى الكتاب الى شريح بن الأحوص الكلابى ، وهو بشمامه .  
تمناني ليلقاني لقيط أعام لك بن صعصعة بن سعد  
والشاهد فى قوله ( لَكَ ) والمعنى : يا عامر دعائى لك ، والمعنى معنى التعجب ٠٠٠ انظر الكتاب وهامشه ٣٢٩/١ وأنشده المبرد منسوباً لبزيد بن عمرو الصعق الكلابى ، ولقيط فى البيت هو لقيط بن زرارة ، وكان يطلبه ، وقال : ( أَعَامَ لَكَ ) يريد : يا عامر ، فرخم ، وانما براد الحى تعجبا ، أى : لكم أعجب من تمنيه للقائى ٠٠٠ انظر الكامل ٣٥٧/٣ . والى شريح بن الأحوص نسبه السيرافى فى شرح الكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وقال : « كأنه قال يا عامر بن صعصعة أعجب لك من سمى لقيط اياك ، وتمنى لقيط لشريح هو كتمنيه لعامر ، والعرب يستعمل حذف فعل التعجب وتكتفى باللام ، وقد قيل فى قوله عز وجل « لا يَلْفَ قَرِيْشٌ » أعجب لا يلف قريش ، شرح السيرافى ج ١ ، ق ١٥٢ ، وقال الرماني ، وقد أنشد البيت : « فهذا تعجب ، لأنه نبيه على معنى متعجب من مثله لما قال : تمناني ليلقاني لقيط ، ويعجب بطريق ←

قال أبو حلى : دَعَاكُمْ كَهَمَّ فِي قَوْلِهِ : أَعَامَ لَكَ ، كَأَنَّهُ دَعَاكَ مِنْ دَعَارِي .

قوله : يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ (١) .  
لِأَنْفُسِهِمْ .

←

النداء ، كأنه قال : يا عجباً لذلك « شرح الرمانى لكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٥ ، وانظر النكت ٥٧٣/١ ، شرح عيون سيبويه /١٦٦ ، العيني ٣٠٠/٤ ، الهمع ١٨١/١ ، الدرر ١٥٨/١ ، التصريح ١٤٨/٢ ، الأشموني ١٧٦/٣ .

(١) هذا عجز بيت من المديد أنشده سيبويه فى باب سابق منسوبا للمهمل ، وهو قوله :

يالبكر أنشروا لى كليبا  
يالبكر أين أين الفرار  
ويبدو أنه أنشده هنا لعلاقة النداء هنا بالمعنى فى البيت السابق ، والمعنى هنا أن الشاعر قال : ادعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى انشاز كليب واحيائه . انظر الكتاب ٣١٨/١ وهامشه ، قال أبو سعيد : استغاث بهم لأن ينشروا له كليبا ، وهذا منه وعيد وتهديد ، أما قوله : يالبكر أين أين الفرار فانما استغاث بهم لهم ، أى لم يفروا استتالة عليهم ووعيدا « . شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٤ ، وقال الرمانى : « هجنتهم بقوله : ( أين أين الفرار ) لأنه على جهة الاستتالة عليهم باستغاثتهم لهم ، أى ليس فيكم فضل لغيركم ، فأعينوا أنفسكم ولا تفرقوا » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣١٦/١ ( الريح ) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٥/ ، النكت ١٥٦٠/١ ، الخصائص ٢٢٩/٣ ، شرح عيون سيبويه ١٦٣/ ، الأغاني ١٧٠/٢/٥ ( دار الكتب ) ، اللاميات ٨٧/ ، الخزانة ٣٠٠/١

### قال : وقال في قول الشاعر :

\* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِيدٍ <sup>(١)</sup> \*

إنه أرادَ : أنتَ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِيدٍ ، فجعلها نكرة ، وقد يجوز أن يقول بعد النداء مُقْبِلاً على من يحدث : هِنْدُ هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِيدٍ فيسكون معرفة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه دون أن ينسبه لاحد ، انظر الكتاب ١/٢٢٩ ، وكذا أنشدته المصادر دون نسبة ، انظر شرح السمراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وأنشده الرممانى وقال : « هذا ليس على النداء على عطف البيان لأن قولك : بين خلب وكبد ، اما صفة لهند . فيكون نكرة ، واما خبر فيكون جملة تخرج عن عطف البيان ، كأنه قال لمن يحدثه : هند هذه بين خلب وكبد ، وعلى الوجه الآخر كأنه قال : أنت هند بين خلب وكبد ، لا يصلح الا ذلك على صفتها بالنكرة » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ ، شرح عيون سيبويه / ١٦٧ - ١٦٨ ، الأمثال / ٧٧ ( رمضان ) / ٩٠ ( الضبيب ) ، وأنشد أبو فيد بعده قوله :

أسقاك عنى هزم الرعد برد

من الثريا نوؤه غير جحد

وانظر اللسان ( خلب ) ١/٣٦٤ ، قال : والخلب : حجاب القلب ، وقيل : هى لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، وقيل هى حجاب ما بين القلب والكبد .

(٢) مزج الفارسى تعليقاته بكلام سيبويه وتصرف فى الضمائر انظر الكتاب ١/٣٢٩ .

قال أبو علي : تأويلُ الخليل<sup>(١)</sup> أنه أراد أن قوله : (هِنْدُ) على ضربين من التثنية : يحتمل بأن تكون هِنْدُ نكرة ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال . أُنْتِ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ ، فالمبتدأ الذي هو أُنْتِ محذوف ، وخبره هِنْدُ وجعلها نكرة ، (وَبَيْنَ) على هذا التقدير صفةٌ لهِنْدُ .

والضربُ الآخر : أن يكون لَمَّا نادى ، فقال : يا هِنْدُ ، أقبل هلى من كان بحضرتِه (يُحَدِّثُه)<sup>(٢)</sup> : هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِيدٍ ، فهِنْدُ على الوجه الثاني معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هي نفسها مبتدأ وخبرها (بَيْنَ) .

قال أبو بكر<sup>(٣)</sup> : قوله : بَيْنَ خَلْبٍ ، إذا قدر المبتدأ محذوفاً وهنداً نكرة صفة لهِنْدِ ، لأن هِنْدُ حينئذ نكرة وهي خبرٌ للمبتدأ المحذوف (وَبَيْنَ) على هذا الوجه الثاني الذي قاله الخليلُ خبرٌ ليس بصفة .

(١) لم يرد سيبويه زعم الخليل هذا ولم يفسره . انظر الكتاب  
٣٢٩/١

(٢) ما بين المعقوفتين مشار إليها في الحاشية ، وكان حق الفارسي أن يقول بعدها ( قال ) ، لكنه أهملها فرارا من تكرار اللفظ .  
(٣) ولم يرد هذا الرأي ولا بيت الشاهد في الأصول .

هذا باب الترخيم<sup>(١)</sup>

قال : وألم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكر : لا يجوز أن يُرَخِّمَ المضاف إليه ، لأنك لا تُرَخِّمُ  
ب/٤٩ اسمًا قبل آخره وتمايه ، فإذا أتممتَه بالإضافة لم يجر ترخيمُ المضاف إليه /  
لأنه غير منادى<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ .

(٣) يسوق الفارسي عبارة أساتذه ابن السراج بالمعنى ، ويمزج

ذلك بتعليقاته هو . انظر الأصول ١/٣٥٩ .

وقد تعرض السيرافي لبيان ماهية الترخيم ، وبين أنه في استعمال

النحويين يعنى النقص من حروف الاسم وفق أحكام خاصة ، ثم بين أن

شروط الاسم الذي يقع عليه الترخيم أن يكون منادى ، مفردا ، على أكثر

من ثلاثة أحرف ، فان نقص من هذه الشروط شيء لم يجر ترخيمه . . .

انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ ، وانظر شرح الرومانى

للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠٥ .

هَذَا بَابُ مَا أَوْخِرُ الْأَسْمَاءَ فِيهِ الْهَاءُ (١)

**قال:** وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْعَامَّةُ فَنَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ :

\* جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي (٢) \*

(١) الكتاب ٣٣٠/١ ، ولم يعلق الفارسي على العنوان وكانما أراد أن يلفت النظر إلى أن الترخيم لا يكثر في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٥ .

(٢) الكتاب ٣٣٠/١ : ذكر سيبويه مصطلحين من مصطلحات الاسم : الأول الاسم الخاص الغالب وهو المنقول من الصفات الواقعة كالرحمن ، فهذا غالب ، وهو منقول من صفة ومثله الحارث والعباس ، والثاني الاسم العام الذي لا يخص شخصا بعينه وهو النكرة وقد ضرب سيبويه له المثال هنا بقوله ( جارية وسلمة ) ، انظر النكت ٩٩/١ ، وانظر الكتاب ٨٨/٢ ، ٩٥ ، والتعليق ق ١٢٥ ب ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٩ ، والشاهد من الرجز ، أنشده سيبويه في باب قبل هذا ولم يعلق أبو علي عليه هناك ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ ، وأنشده هنا شاهدا على ترخيم الاسم وهو نكرة في غير النداء وهو يعرف بالنداء ، وأنشده المبرد في المقتضب ٢٦٠/٤ ولم يعلق عليه ، وقد نقل الفارسي هنا اعتراض أبي العباس ، ومثله فعل الرماني في شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٧ ، وفي الانتصار ق ١٥٩ - ١٦١ تفصيل اعتراض المبرد ورد ابن ولاد عليه . وقد نقل ذلك المرحوم عضيمة في حاشية المقتضب ٢٦٠/٤ - ٢٦١ مع مجموعة من المصادر التي أنشده البيت ، وإلى جانب تلك المصادر يمكن النظر في : النكت ٦٨/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٦ ، ١٣٨ ، شرح عيون سيبويه ١٦٨ ، حيث قال أبو نصر : « توهم محمد بن يزيد لقوله : الاسم العام أنه أجاز ترخيمه نكرة ، فأنكر

قال أبو علي : المازني وأبو العباس لا يميزان ترخيم (بِشَاةٍ وَثُبَّةٍ) ونحوها إذا كانا نكرتين ، كما لا يميزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة ، إنما يميزان<sup>(١)</sup> ترخيمهما إذا أريد بها المعرفة كقولك : (يَا ثُبَّةُ) و(يُرَخِّمَانِهِ)<sup>(٢)</sup> على أنه معرفة .

**قال :** فإذا أرادوا أن تثبت الحركة<sup>(٣)</sup> ، أي في الحرف الذي قبل المحذوف .

**قال :** من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء

←

ذلك عليه وذلك غلط ، وإنما أراد سيبويه رحمه الله أن هذا الاسم الذي هو نكرة في غير النداء قد يجوز في النداء حذف (يَا) منه في الشعر ، وأن ترخمة إذا نويت به المعرفة ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٣/١ - ٣١٣ ، وأنشده أبو علي في المسائل العسكرية ٨٦/ وقال « والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة ، إلا ما كان في آخره تاء التانيث كقوله : ( البيت ) وليس هذا الاسم كذلك . . . » .

(١) في المخطوطة ( يميزون ) .

(٢) يقال في ترخيم ( يَأْتِيَةُ ) : ( يَأْتِيَبَ ) .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ والعبارة هنا لاتفيد معنى للاختصار الذي أدى الى الغموض ، وعبارة سيبويه هي : « فإذا أرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضا من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ، ليكون ثباتها في الاسم على كل حال لئلا يخلو به ، » .



فلما صارت الهاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحقُ التَّأْنِيثُ هي الهاء ، ثم تبدلُ مكانها التاء لسكن العلامة عندهُ التاء والهاء بدلُ منها في الوقف ، فقال على الجواز والاتساع في استعمال لفظِ البَدَلِ : إن التاء بدلٌ من الهاء في الوصل.

**قال :** وَسَمِعْنَا الشُّعْبَةَ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا حَرْمَلًا ، يُرِيدُ :  
يَا حَرْمَلَةً ، يَعْنِي فِي الْوَقْفِ<sup>(٢)</sup>.

**قال :** لو لم يسكن بعد حذف<sup>(٣)</sup>.

أى : حذف الحرف الزائد .

---

(١) الكتاب ٣٣١/١ ، والعبارة هنا ناقصة أيضا ، وهذا الأسلوب شائع في التعليقات وتعليق أبي علي هنا يغني عن نقل بقية نص الكتاب .  
(٢) الكتاب ٣٣١/١ . قال أبو سعيد بعد أن أورد عبارة سيبويه هذه : « وإذا كان كذلك فليس بضرورة ، لأن فتحته في الوصل توجب إذا صارت في قافية مطلقة أن تمت وتوصل كقولنا في آخر القافية مرت بعمر ، ورأيت الرجال » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٥٧ .  
(٣) في الكتاب ٣٣٢/١ ، يقول : « واعلم أن هاء التانيث إذا كانت بعد حرف زائد ( لو لم تكن بعده حذف ) أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حذفًا زائدين لم يحنف غيرها ، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في طائفية : يا طائفى أقبلي ، وفي رعشنة : يارعشن أقبلي ، وفي سمعلا : ياسملا أقبلي » .

**قال :** فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه (١) .

أى : لم تحذف ما هو من تنس الحرف مثل : حارقه ، فإنك تقول فى ترخيمه : ياحارث .

**قال :** وتقول فى حيوة : ياحيو أقبيل (٢) .

قال أبو على : حيوة حرف شد عن القياس ، فأجرى فى الترخيم على ما جرى عليه قبل أن يرخم ، فتقول ياحيو (٣) .

**قال :** وحذف حرف لازم للاسم لا يغير فى الوصل ولا يزول كما تغير هاء التأنيث (٤) .

---

(١) الكتاب ٣٣٢/١ وفيه « فإذا ألحقها الزوائد لم تحذفها مع الزوائد » .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٣) قال الرماني : « ترخيم حيوة : ياحيو ، وياحيو على الأصلين من غير تغيير بأكثر من الضم ، لأن هذا الاسم قد ظهرت فيه الواو للأيذان بالأصل ، فهو يجيء على ذلك فى سائر المواقع من فاعل ومفعول ومضاف ومرخم على قياس واحد ، لأن هذه العلة لازمة له » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وما بين القوسين زيادة لم ترد فى الكتاب كما أنها لم ترد عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٨ ، وهذه الزيادة اما أن تكون من تعليقات الفارسى التى عادة ما يدمجها فى كلام سيبويه ، واما أن يكون قرأها من نسخة أخرى للكتاب .

قال أبو علي : وقوله : ولا يزُولُ أى كما تزُولُ تاء التأنيث ، لأن كل اسم هـ فيه قد تحذف منه إذا أُريدَ تذكيره أو جمعه .

**قال :** لأنه أخفُ شيءٍ عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص (١) .

أى : لأنه إذا نقص لم يكن عندهم حذفًا ، كأنه إذا حذف مَزِيدٌ وما أشبهه فللتخفيف .

انتهى الجزء الأول من التمايقة  
وبإيه الجزء الثانى ، ويبدأ بقوله  
هذا باب يسكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١ . وعبارة سيبويه واضحة ، ونقل هذا الجزء منها أغمضها ، وهى قوله : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خفضوا هذه الأسماء التى ليست أو آخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيرون إليها ، وما كان غاية التخفيف عندهم لأنه أخف شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكبروا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه ، » .

ثبت بتصويب أهم الأخطاء التي وقعت أثناء الطبع ، واني لأرجو أن  
يتفضل القارئ الكريم بتصويب قبل الشروع في القراءة ، وله مني  
الشكر ، ومن الله حسن الثواب .

ثانيا : التعليقة				أولا : المقدمة			
ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٢١، ١٩	الروماني	البرماني	٨	١٥	دراستي	تحذف
١٤	٤	كلم	الكلم	٨	١٦	الذين	الذي
١١٨	٢	(طمس)	خصت وقتنا	٩	١٣	يشرح	يشرح
			بعينه	١٠	١٦	الزلمة	الملزمة
١٩	١	لأجرا	لأجرا	١١	١٠	تلعقا	تعلقا
٢١	٣	مشهية	مشابهة	١٤	١٧	المتكنة	المتمكنة
٢١	١١	'بعند وكم'	'بعند وكم'	٢١	٥	فتلزمها	فتلزمها
٣١	١٠	فان	فان	٢٥	٧	وجود	وجود
٣٩	٢٠	(تم)	(تم)	٣١	٥	أقرب	أقرب
٤١	٩	اذ	اذ	٣٣	١٠	ذلك	ذلك
٤١	١٨	ذلك	ذلك	٣٤	٨	وجوازا	وجوازا
٤٣	٧	خاص	الخاص	٣٤	٩	كلي	كلا
٤٤	٥	المواقع	المواقع	٣٧	٦	التليقة	التليقة
٤٤	١٤	وفلي	وفي	٣٨	٧	التليقة	التليقة
٤٨	١٦	مالك	مالك	٣٩	١٤	الاشتقاق	الاشتقاق
٤٩	٢٠	( )	عما يره	٤٤	٧	يَعْتَسُونَ	يَعْتَسُونَ
٥٠	٦	الآبد	الأيده	٤٥	٨	لمن	لمن
٥٤	١١	وهكذا	هكذا	٤٦	٥	معنى	معنى
٦٠	١٢	لا الى	لا عن	٤٨	١٨	الخصائص	التعليقة
٦١	١٠	شاه	شاه	٤٩	٢	قافك	قافك
٦٢	٤	أنصحته	أنصحته	٥٧	٢	لدارمي	لدارمي
٦٣	٣	مثلته	مثلته	٥	١	النصير	النصير
٦٦	٥	الباء	بقول الباء	٥	٦٦	منصوب	منصوبا
٦٧	١	زائدتين	غير زائدتين	٦	٤	ذكرها	ذكرها
٧٣	٢	الظرف	الظروف	٩	٢٠	عى	تعي
٧٣	١٤	إعليها	إليها				

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٧٦	١٥	بأضعف	بأضعف	١٣٦	١٤	بحاسيته،	بحاشية
٧٦	٧	زیده	زیدا	١٤١	٢٢	أهيفا	أهيف
٧٦	٨	نبتت	نبتت	١٤٥	٣	فتنبتى	فتنبتى
٧٩	٨	فيها ٠٠٠	فيها ذلك	١٤٨	٨	ظروف	ظرف
٨٢	١	الخبز	الخبز	١٥٣	٢٠	منشأة	منشأة
٨٢	١	شيئا	شيء	١٥٥	١٦	مفعول ذلك	مفعول وذلك
٨٢	١٥	الغوير	الغوير	١٦٠	١	ريدا	رويذا
٩٦	١٨-١٧	( ) الفهرست/٥٧، نزهة الألباء/١٨٢، انباء الرواة/١٤٦		١٦١	١	ريده	رويده
				١٦٤	٧	ولا فصل	ولا تفصيل
				١٦٥	٤	انقر	انظر
٩٧	٤	ينصب	ينصب	١٦٥	١٦	للباعر	للساعر
٩٧	٧	نهم	أنهم	١٦٧	١٥	ذ لايجوز	اذ لايجوز
٩٧	١١	كان وذلك	كان كذلك	١٦٩	٢٢	ثعلب ٠٠٠	ثعلب فقال:
٩٨	١٩	أنت	أنت	١٨٤	٢	علم أنه	علم أن له
١٠١	٩	يفيدان أن النفي	يفيدان النفي	١٨٧	١	فعل فعل فيها	فعل فيها
١٠٦	٦	أنت	أنت	١٨٨	١٥	الرمأوى	الرمأوى
١٠٩	١٠	المتعجب	المتعجب	١٨٩	٨	اللهم	اللهم
١٠٩	١٥	الكتاب	في الكتاب	١٨٩	١٣	ضرورته	ضرورته
١١١	٣	والأفعال	والأفعال	١٩١	١١	يعبر	يبهرح
١١٢	٧	الجمع	الجمع	١٩٤	١٥	تجرى	تجرى مجرى
١١٥	١٢	الى	الا	٢٠١	١٢	صت	صوت
١١٦	٢	أعنى	أعنى	٢٠١	١٤	شكح	شرح
١١٦	٧	بلغت	بلغت	٢٠٢	١١	سيبيوه	سيبيوه
١١٨	١٠	وظرف	وظروف	٢٠٨	١٤	ما أوكد	وما أكد
١١٩	٤	سرتة	سرتة	٢١٤	١٢	من المشار	من المشار
١٢٠	١	مفعولين	مفعولين	٢١٥	٩	ظ ف	ظرف
١٣٠	٩	تحونه	تحونه	٢١٧	٣	الظرف	الظروف
١٣٢	١٠	استشهد	استشهد	٢٢٠	٣	عمر	عمرو
١٣٣	١٥	الفرق	الفرق بين النفي	٢٢١	١٠	ورجع	ورجح
١٣٤	٦	من قع	من دفع	٢٢٥	١٣	السطر مكرر	_____

الصواب	الخطأ	ص	س	الصواب	الخطأ	ص	س
والصابئون	والصابئين	١	٢٩٨	قال أبو علي	أبو علي	٣	٢٢٧
قال: وليس	وليس زيد	٥	٣٠٣	المبهمة	المهمة	١٩	٢٢٧
زيده				والفارسي	والقارسي	٢٦	٢٢٩
ان	آنت	١١	٣٠٢	مخلطها	مخلطها	٣	٢٣٠
لا يخلو	لا يخلوا	٢	٣٠٩	على توافق	على توافق	١٤	٢٣٤
قال: ومثل	ومثل	١٢	٣١٧	لأن هذه	لأن هذا	١٧	٢٣٤
فاذا	فاذ	١٥	٢١٨	السطر مكرر		١٣	٢٣٦
يمنتع	يمنتع	٤	٣٢٠	المعرفة	لعرفه	١٩	٢٣٩
الذي الذي	الذي الذي	٣	٣٢٣	خاوية	خارية	٠٣	٢٤٨
وأنشد	وأنشده	٩	٣٢٥	ولو كنت	وكنت	٥	٤٤٩
وهو في	وعوفي	٩	٣٢٧	جاء في الكتاب	جاء الكتاب	١٥	٢٥١
بالالف واللام	بالالف اللام	٧	٣٣٢	فيها	تبيها	٤	٢٥٣
الرجل	الرجل	٢	٣٣٦	منطلقين	منطلقين	٩	٢٥٣
ما بعده	ما بعد	٦	٣٣٧	باعتقادها	باعتقابها	٤	٢٥٥
الدليل الدليل	الدليل الدليل	١١	٣٤٤	تحويلها	تحويلها	٢١	٢٦١
احدهما				النبية	النبية	٩	٣٦٣
قال وانما	وانما	٦	٣٥٦	قد عرفه	قد عفه	٩	٢٦٥
قال وأرادوا	وأرادوا	٣	٣٥١	الا	اذ	١٠	٢٦٨
قال لانهم	لانهم	٨	٣٥١	وشيه	وفيه	١٠	٢٧٠
قال ومن	ومن	٤	٣٥٢	والشنتمري	والشنتمري	١٣	٢٧٠
مرحّم	مرحما	١٢	٣٥٣	وابن	وعن	١٥	٢٧٢
الفاشي	الفاشي	١٢	٣٥٧	ولكنهم	قال ولكنهم	٥	٢٧٩
وقفا	وقفا	١٣	٣٥٨	رواية	ووافقت رواية	١٩	٢٨٠
والباقون	والباقوت	١٣	٣٥٨	لأنه بفعل	لأنه ليس بفعل	٣	٢٨١
علامة	علامة	٢	٣٦٥	قال: وزعم	وزعم	٤	٢٨٦
ديني	( يني )	١٣	٣٦٨	ص ١٣	ص ٢١٥	٢١	٢٨٩
وأما	وأما	٢٤	٣٧٣	الحالين	الحالين	١١	٢٩٣
الرماني	الرماني	٨	٣٨٠				

## فهرس الموضوعات

صفحة	
	مقدمة المحقق
	نماذج من المخطوطة
١	التعليقة على كتاب سيبويه
٣	باب علم ما الكلم
٤٧	باب المسند والمسند اليه
٦٨	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٢	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين
٧٤	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعول
٧٦	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٨	باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٩	باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول
٨٩	باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٩٣	باب ما أجرى مجرى ليس
١٠٣	باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم
١٠٩	باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه
	باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل
١١٢	الذى يفعل به
١١٤	باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر
١١٨	باب ما يجرى مما يكون ظرفا لهذا المجرى
١٢٢	باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى على الفعل مرة

صفحة	
١٤٦	باب ما لا يقع الا منونا عاملا فى النكرة
٢٠٧	باب ما يكون فيه المصدر توكيدا لنفسه
	باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها
٢١٢	الألف واللام
٢٢٣	باب مجرى نعت المعرفة عليها
	باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة يشبه
٢٣٤	الفاعل كالحسن
	باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات
٢٤٣	التى ليست بفعل
٢٥٦	باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له الا أن يكون صفة
٣٠٠	باب كم
٣٣٤	باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام
٣١٦	باب ما ينتصب نصب كم اذا كانت منونة فى الخبر والاستفهام
٣١٩	باب ما لا يعمل فى المعروف الا مضمرا
٣٢٧	باب النداء
٣٥٠	باب اضافة المنادى الى نفسك
٣٥٨	باب الندبة
٣٧٣	باب الحروف التى ينبه بها المدعو
٣٧٥	باب ما جرى على حرف النداء وصفا له
٣٨٢	باب الترخيم
٣٨٣	باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء



